البراهين العتيدة في كشف أحوال وتأصيلات علي الحلبي الجديدة

قرأه وراجعه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

محمد بن هادي المدخلي

الكاتب أبو معاذ رائد آل طاهر



للنشر والتوزيع

دار سبيل المؤمنين



المكتبة الأثرية

مكتبة ابن تيمية

البراهين العتيدة

في كشف أحوال وتأصيلات على الحلبي الجديدة

قرأه وراجعه

فضيلة العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي

وفضيلة العلامة الشيخ محمد بن هادي المدخلي

حفظهما الله تعالى

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

شكر وتقدير

بعد شكر الله تعالى على توفيقه لي في إتمام هذا الكتاب، وله الفضل أولاً وآخراً، وله الشكر كله، ولما كان شكر الناس يتم به شكر الله عز وجل، بل "لاَ يَشْكُرُ اللهَّ مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ" كما أخبر بذلك نبينا صلوات ربي وسلامه عليه، كان لا بد من شكر « **العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى** » على مراجعة هذا الكتاب كله، وقد أبدى فيه ـ جزاه الله خيراً ونفع به ـ جملة من الملاحظات والتعليقات والتصحيحات النافعة والقيمة، وقد وصلني الكتاب وعليه تعليقاته بخطِّ يده، وأخذتُ بهذه التعليقات، ثم لما طالبني بعض الإخوة هنا وهناك بتوثيق هذه المراجعة على طرة الكتاب ليكون في ذلك مزيد اطمئنان لقارئه مما فيه من تأصيل وتقرير، لهذا استأذنتُ سماحة الوالد الشيخ ربيع حفظه الله من طريق أخينا الشيخ عبدالله مهاوش وفقه الله تعالى أن أكتب على غلاف الكتاب: «قرأه وراجعه فضيلة العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى»، فأذن لي وفقه الله تعالى.

ثم قام أحد إخواني المقربين لي بعرض الكتاب مرة أخرى على **"فضيلة الشيخ محمد بن هادي حفظه الله تعالى"**، فعلَّق عليه وفقه الله بعض التعليقات وذكر فيه جملة من التوجيهات التي استفدتُ منها، فجزاه الله خير الجزاء، ونفع بعلمه، والحمد لله رب العالمين.

بين يدي الكتاب

قَالَ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ في [المجموع: ١٢/ ٤٦٦-٤٦٨]:

«وَبِإِزَاءِ هَؤُلَاءِ الْمُكَفِّرِينَ بِالْبَاطِلِ!؛ أَقْوَامٌ لَا يَعْرِفُونَ اعْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَمَا يَجِبُ!، أَوْ يَعْرِفُونَ بَعْضَهُ وَيَجْهَلُونَ بَعْضَهُ!، وَمَا عَرَفُوهُ مِنْهُ قَدْ لَا يُبَيِّنُونَهُ لِلنَّاسِ بَلْ يَكْتُمُونَهُ!!، وَلَا يَنْهَوْنَ عَنْ الْبِدَعِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ!، وَلَا يَذُمُّونَ أَهْلَ الْبِدَعِ وَيُعَاقِبُونَهُمْ!؛ بَلْ لَعَلَّهُمْ يَذُمُّونَ الْكَلَامَ فِي السُّنَّةِ وَأُصُولِ الدِّينِ ذَمًّا مُطْلَقًا!، لَا يُفَرِّقُونَ فِيهِ بَيْنَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْبِدْعَةِ وَالْفُرْقَةِ، أَوْ يُقِرُّونَ الْجَمِيعَ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ الْمُخْتَلِفَةِ كَمَا يُقَرُّ الْعُلَمَاءُ فِي مَوَاضِعِ الِاجْتِهَادِ الَّتِي يَسُوغُ فِيهَا النِّزَاعُ!!!؛ وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ قَدْ تَغْلِبُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ الْمُرْجِئَةِ وَبَعْضِ الْـمُتَفَقِّهَةِ وَالْـمُتَصَوِّفَةِ والمتفلسفة، كَمَا تَغْلِبُ الْأُولَى عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْكَلَامِ، وَكِلَا هَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ مُنْحَرِفَةٌ خَارِجَةٌ عَنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ: بَيَانُ مَا بَعَثَ اللهُ بِهِ رُسُلَهُ وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ وَتَبْلِيغُ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَنْ اللهِ، وَالْوَفَاءُ بِمِيثَاقِ اللهِ الَّذِي أَخَذَهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ، فَيَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَيُؤْمِنَ بِهِ وَيُبَلِّغَهُ وَيَدْعُوَ إلَيْهِ وَيُجَاهِدَ عَلَيْهِ، وَيَزِنَ جَمِيعَ مَا خَاضَ النَّاسُ فِيهِ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ بِكِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ غَيْرَ مُتَّبِعِينَ لِهَوَى؛ مِنْ عَادَةٍ أَوْ مَذْهَبٍ أَوْ طَرِيقَةٍ أَوْ رِئَاسَةٍ أَوْ سَلَفٍ، وَلَا مُتَّبِعِينَ لِظَنٍّ؛ مِنْ حَدِيثٍ ضَعِيفٍ أَوْ قِيَاسٍ فَاسِدٍ - سَوَاءً كَانَ قِيَاسَ شُمُولٍ أَوْ قِيَاسَ تَمْثِيلٍ - أَوْ تَقْلِيدٍ لِمَنْ لَا يَجِبُ اتِّبَاعُ قَوْلِهِ وَعَمَلِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ ذَمَّ فِي كِتَابِهِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَيَتْرُكُونَ إتباع مَا جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ مِنْ الْهُدَى».

أقول: نقل علي الحلبي في كتابه [الدرر المتلألئة بنقض فرية موافقة الشيخ الألباني المرجئة ص٧١-٧٥] كلمة الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في وصف سفر الحوالي وأمثاله بأنهم "خوارج عصرية"، ثم نقل

تعليق الشيخ ربيع حفظه الله تعالى على تلك الكلمة، ومما قال الشيخ ربيع فيه: «وما قاله الشيخ الألباني رحمه الله حق؛ فلقد خالفوا السلف في أصول كثيرة وخطيرة:

منها: حربهم لأهل السنة، وتنفير الناس منهم، ومن كتبهم و أشرطتهم، و بغضهم لهم، ومعاداتهم وحقدهم الشديد عليهم.

ومنها: موالاتهم لأهل البدع الكثيرة الكبيرة، وإقرارهم لمناهجهم الفاسدة وكتبهم المليئة بالضلال، و نشرهم لها، و ذبهم عنها، و دفع الشباب إلى العبِّ و النهل منها، مما كان له أسوأ الآثار على الأمة و شبابها من تكفير و تدمير و حروب مستمرة و سفك دماء و انتهاك أعراض.

ومنها: أنهم قد دفعتهم أهواؤهم إلى رمي أنفسهم وأتباعهم في **هوة الإرجاء الغالي الذي أدى إلى التهوين من خطورة البدع الكبرى!؛ بما فيها البدع الكفرية!!**، مما أوهن الحس السلفي والغَيرة على دين الله وحملته من صحابة كرام ومن تبعهم بإحسان، بل التهوين من شأن الطعن في بعض الأنبياء.

ومنها: أنَّ أهواءهم قد دفعتهم إلى وضع المناهج الفاسدة للذب عن البدع وأهلها مثل منهج الموازنات بين الحسنات و السيئات، وما يدعمه من القواعد الفاسدة التي تؤدي إلى معارضة ما قرره كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم و إلى هدم السنة وعلومها؛ **لا سيما علم الجرح والتعديل**؛ الذي امتلأت به المكتبات، بالإضافة إلى مساوئ أخرى وضلالات.

نسأل الله أن ينقذ الشباب من شرور هذه الفئة وويلاتها وعواقبها الوخيمة في الدنيا والآخرة. وفي النهاية: ينبغي أن يوصف هؤلاء بأنهم: "غلاة مرجئة العصر"، قبل وصفهم بأنهم: "خوارج العصر"».

وعند كلمة الشيخ ربيع «لا سيما علم الجرح و التعديل» علَّق علي الحلبي بقوله: «والتهوين من شأن هذا العلم الكبير من **بدع الإرجاء الخطير!!**، وقد قيل قديماً في أهله: "لولا حملةُ المحابِر لخطبت الزنادقةُ على المنابر"!!».

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإنَّ خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وجوب العلم والعدل في حال الرد والنقد

فقبل الشروع في تفصيل المخالفات التي أحدثها علي الحلبي ـ بصَّره الله تعالى بالحق وردَّه إليه ـ ثم نقضها بالبينة والحجة الدَّامغة، أُحبُّ أن أُذكِّر نفسي أولًا وأُذكِّر القرَّاء ثانيًا بكلماتٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان أهمية العلم والعدل عند النقد والرد؛ ينبغي أن لا تغيب عن الأذهان:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [المجموع: ١٢/ ٢٠٥]: «والله يحب الكلام بعلم وعدل، وإعطاء كل ذي حق حقه، وتنزيل الناس منازلهم».

وقال [منهاج السنة: ٢/ ٧١]: «وأما أهل السنة فيتولَّون جميع المؤمنين، ويتكلمون بعلم وعدل؛ ليسو من أهل الجهل ولا من أهل الأهواء».

وقال [منهاج السنة: ٤/ ٣٣٧]: «والكلام في الناس: يجب أن يكون بعلم وعدل، لا بجهل وظلم؛ كحال أهل البدع».

وقال [منهاج السنة: ٥/ ١٢٦-١٢٧]: «ومعلوم أنا إذا تكلمنا فيمَنْ هو دون الصحابة؛ مثل: الملوك المختلفين على الملك، والعلماء والمشايخ المختلفين في العلم والدين؛ وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل لا بجهل وظلم؛ فإنَّ العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال، والظلم محرم مطلقًا لا يباح قط بحال؛ قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾، وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار وهو بغض مأمور به؛ فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نهى صاحبه أن يظلم مَنْ أبغضه فكيف في بغض مسلم بتأويل وشبهة أو بهوى نفس؟! فهو أحق أن لا يظلم بل يعدل عليه».

قلتُ:

والعلم هو الكتاب والسنة وما كان عليه سلفُ الأمة من الصحابة ومَنْ تبعهم بإحسان، قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الْعِلْمُ قَـالَ اللهُ قَـالَ رَسُولُهُ ... قَـالَ الصَّحَابَـةُ لَيْسَ بِالْتَمْوِيهِ
مَا الْعِلْمُ نَصْبُكَ للخِلَافِ سَفَاهَةً ... بَيْنَ الرَّسُولِ وَبَيْـنَ رَأيِ فَقِيه

وأما العدل فهو الوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [إغاثة اللهفان: ١/ ١٨٢]: «فدين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وخير الناس النمط الأوسط الذين ارتفعوا عن تقصير المفرِّطين ولم يلحقوا بغلو المعتدين؛ وقد جعل الله سبحانه هذه الأمة وسطًا وهي الخيار العدل لتوسطها بين الطرفين المذمومين، والعدل هو الوسط بين طرفي الجور والتفريط، والآفات إنما تتطرق إلى الأطراف، والأوساط محمية بأطرافها، فخيار الأمور أوساطها».

وقال رَحِمَهُ اللهُ في [مدارج السالكين ٢/٤٩٦] وهو يذكر الأشياء التي تنافي تعظيم الأمر والنهي:

«أحدها: الترخص الذي يجفو بصاحبه عن كمال الامتثال، والثاني: الغلو الذي يتجاوز بصاحبه حدود الأمر والنهي، فالأول تفريط، والثاني إفراط، وما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان، إما إلى تفريطٍ وإضاعةٍ، وإما إلى إفراطٍ وغلو، ودين الله وسطٌ بينَ الجَافي عنه والغالي فيه، كالوادي بين جبلين، والهدى بين ضلالتين، والوسط بين طرفين ذميمين، فكما أنَّ الجافي عن الأمر مضيعٌ له، فالغالي فيه مضيعٌ له، هذا بتقصيره عن الحد، وهذا بتجاوزه الحد».

وأما العدل من الرجال؛ فهو كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ [المجموع: ٢٠/ ٨٤]: «العدل: هو الذي يُخبر بالأمر على ما هو عليه؛ لا يزيد فيكون كاذبًا، ولا ينقص فيكون كاتمًا».

أقول: ونحن في هذه الأيام ـ حقًّا ـ بحاجة إلى مثل هذا التذكير؛ وإنْ كان يعرفه الكثير، فربما غفل أحدنا عن هذه المعاني في كتاباته أو ردوده أو نقده حتى يهوِّل ما لا يستحق التضخيم أو يُهوِّن ما يستحق التعظيم!!، والميزان هو شرع الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

فبالعلم يعرف المسلم الحقَّ من الباطل والصواب من الخطأ، ويميز بين أهل الحق وأهل الباطل، وبالعدل يتكلَّم فلا يزيد ولا ينقص، ويحكم فلا يُغالي ولا يُجافي.

وأمر آخر لابُدَّ من بيانه هنا: وهو أنَّ لأهل العلم مكانة في الكتاب والسنة وفي عقيدة السلف كما لا يخفى، فقد جعلهم الله تعالى شهودًا على أعظم مشهود به وهو وحدانيته وعدله فقال: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾، وما جعلهم كذلك إلا لأنهم من المرضيين عنده جلَّ في علاه؛ فكيف لا يرتضي بهم العبد في بيان دينه وفي كونهم الواسطة بينه وبين النبي ﷺ؟!

بل جعلهم الله تعالى مرجعًا لبيان صدق المرسلين فقال: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۖ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧﴾ ﴾.

بل جعلهم وعاءً لحفظ هذا الدين من التحريف والتلبيس فقال: ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾.

والنبي ﷺ جعلهم ورثته من بعده وعدَّلهم بحملهم هذا الدين فقال: «وإنَّ العلماء ورثة الأنبياء، وإنَّ الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا؛ إنما ورَّثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر»، وقال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله؛ ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين».

وهكذا نصوص كثيرة في تعظيم العلماء والترغيب في سؤالهم والأخذ عنهم، والترهيب من الخروج عن قولهم أو الانتقاص منهم.

وأما في كتب العقيدة فالأمر يطول ولكن نكتفي بذكر ما قاله الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدته حين قال: «وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين؛ أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يُذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل».

ولكن هذه المكانة لابد أن تكون في حدود المشروع ولا تدخل في حد الممنوع؛ والحد المشروع هو أن نرتبط بهم في متابعة الدليل والحجة والبرهان، والحد الممنوع هو أن نتعصَّب لأقوالهم بغير حجة ولا برهان، أو نتحزَّب حولهم ولاءً وبراءةً لأشخاصهم.

والغريب أننا جميعًا نعرف أضرار التعصب ومفاسد التحزب، ونحذِّر من آثارهما كثيرًا في مجالسنا ومقالاتنا؛ ولكن الواقع العملي على خلاف ذلك!!.

أو بعبارة أخرى؛ ندعو إلى ذم التعصب والتحزب بلسان القال، ولكن بعضنا يدعو إليهما بلسان الحال!، ندندن كثيرًا: أنَّ العلماء غير معصومين؛ ونقول دائمًا: كلٌّ يؤخذ من قوله ويُرد إلا النبي ﷺ ، ولكن من جهة العمل والحال لا يقبل بعضنا النقد لأحد أهل العلم ولو كان النقدُ موافقًا للدليل!، وندافع عن قول أحد أهل العلم ولو خالف الدليل أو الحجة والبرهان!.

والتعصب أو التحزب شهوة خفية، فالطالب بطبعه يميل إلى أقوال شيخه، والمسلم بطبعه يميل إلى فتوى علماء بلده، وأحدنا يميل إلى أكابر العلماء دون مَنْ سواهم وإلى جمهورهم دون مَنْ تفرَّد عنهم؛ ولكن قد يُخطئ الشيخ الذي أخذت العلم على يديه ويُصيب غيره، وقد يُخطئ علماء البلد ويصيب غيرهم، وقد يُخطئ الكبير ويُصيب الصغير، وقد يُخطئ الجمهور ويصيب الأقل؛ وهذه أمور لا نزاع فيها من حيث التأصيل، ولكن الخلاف فيها يظهر عند التنزيل.

فلو قلتَ: إنَّ الإمام المجدد الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أو الإمام العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أخطأ في مسألة كذا، أو في تزكية فلان أو في تجريح فلان، والدليل على ذلك كذا وكذا، لوجدتَ فينا مَنْ يتعصَّب له ولا يقبل هذا النقد أو التخطئة!!.

فنحن بحاجة اليوم إلى أن ننظر إلى أحوالنا ونتفحَّص فيها كما ندقق ونتحرز في أقوالنا؛ وبخاصة أولئك الذين تصدَّروا للدعوة والتدريس، وهم في نظر الناس موضع قدوة وإقتداء؛ فربَّ دعوة ظاهرها الإتباع والارتباط بالعلماء وحقيقتها التعصب والتحزب حولهم!؛ وإلا فما معنى أننا نلزم طلبة العلم بالأخذ بفتوى فلان من المشايخ أو بحكمه في فلان من الناس بغير بينة منه؛ مع وجود بينة أخرى على خلاف قوله من غيره من المشايخ؟!

وطالب العلم المنصف هو الذي لا يتبع أقوال أهل العلم إلا ما قامت عليه الحجة ويرد من أقوالهم ما ليس له حجة؛ خاصة إذا كان القول مخالفاً للقرآن والسنة.

فالواجب علينا أن ندعو إلى التجرد للحق، ونبذ التعصب أو التحزب للخلق، الواجب أن نرغِّب الناشئين في طلب العلم إلى البحث العلمي وتحرير المسائل وتحقيقها، وأن نبصِّرهم بقواعد الجرح والتعديل في نقد الأفراد، وكيفية التعامل مع المخالِف، وأسلوب الرد العلمي الموضوعي؛ وبهذا نُعظِّمُ الحقَّ في النفوس، ونرحمُ الخلق كما جاءت به النصوص.

ولهذا قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [المجموع: ٢٠/ ١٦٤]: «وليس لأحدٍ أن يُنَصِّبَ للأمة شخصًا يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها غير النبي صلى الله عليه وسلم، ولا ينصِّب لهم كلامًا يوالي عليه ويعادي غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة؛ بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصًا أو كلامًا يفرقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون».

وقال في بيان الحد الفاصل بين التجمع الشرعي والتعصب الحزبي [المجموع: ١١/ ٩٢]:

«فإنْ كانوا مجتمعين على: ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون؛ لهم ما لهم وعليهم ما عليهم. وإنْ كانوا قد زادوا في ذلك ونقصوا مثل: التعصب لِمَنْ دخل في حزبهم بالحق والباطل!، والإعراض عمَّنْ لم يدخل في حزبهم سواء كان على الحق أو الباطل!!؛ فهذا من التفرق

الذي ذمَّه الله تعالى ورسوله؛ فإنَّ الله ورسوله أمرا بالجماعة والائتلاف ونهيا عن التفرقة والاختلاف، وأمرا بالتعاون على البر والتقوى ونهيا عن التعاون على الإثم والعدوان».

وقال في نصيحة طويلة للمعلِّمين وطلبتهم ابتدأها بقوله [المجموع: ١٥ - ٢٥/ ٢٨]: «فإذا كان المعلِّم أو الأستاذ قد أمر بهجر شخص أو بإهداره وإسقاطه وإبعاده ونحو ذلك؛ نظر فيه: فإنْ كان قد فعل ذنبًا شرعيًا عوقب بقدر ذنبه بلا زيادة، وإنْ لم يكن أذنب ذنبًا شرعيًا لم يجز أن يعاقب بشيء لأجل غرض المعلم أو غيره.

وليس للمعلِّمين أن يُحزِّبوا الناس ويفعلوا ما يلقى بينهم العداوة والبغضاء!!، بل يكونون مثل الإخوة المتعاونين على البر والتقوى كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾، وليس لأحد منهم: أن يأخذ على أحد عهدًا بموافقته على كل ما يريده!، وموالاة من يواليه ومعاداة من يعاديه!!، بل مَنْ فعل هذا: كان من جنس جنكيزخان وأمثاله؛ الذين يجعلون مَنْ وافقهم صديقًا والي ومن خالفهم عدوًا باغي!!!، بل عليهم وعلى أتباعهم عهد الله ورسوله: بأن يُطيعوا الله ورسوله ويفعلوا ما أمر الله به ورسوله ويحرموا ما حرم الله ورسوله، ويدعوا إلى حقوق المعلمين كما أمر الله ورسوله...».

أقول: وهذا هو طريق الاعتدال؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله في [منهاج السنة: ٤/ ٥٤٤]: «ومن سلك طريق الاعتدال: عظَّم مَنْ يستحق التعظيم وأحبه ووالاه، وأعطى الحق حقَّه، فيعظِّم الحق ويرحم الخلق».

نسأل الله تعالى أن يوفِّقنا للعلم النافع وأن يُعيننا على الكلام بعدل، وأن لا نكون من أهل الجهل أو أهل الظلم، والله الموفِّق.

بيان حال علي الحلبي قديماً وحديثاً

كان علي الحلبي في حياة مجدد العصر الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ داعية إلى السنة مع إخوانه من أهل السنة، ومعاديًا للبدعة وأهلها؛ فقد كان يحارب التحزب ويحذِّر من مسالكه وعواقبه، ويحارب التكفير ومنهج القطبيين، ويحارب الذين يطعنون بالعلماء والمشايخ السلفيين، ويحارب الحركيين والسياسين، ويحارب الأفكار والدعوات الحادثة، ويصرح في التحذير من المخالفين جماعات وأفرادًا، ويذكرهم على وجه التعيين؛ وينصر أصول أهل السنة، وينقض أصول المبتدعة على اختلاف أصنافهم، ولا شك أنَّ هذا ما استفاده الحلبي من مجالساته للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كما لا يخفى على أحد من حال الشيخ الألباني مع المخالفين.

الحلبي ومسائل الإيمان

وقبيل موت الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أثار الدَّعي ومشعل الفتنة محمد أبو رحيم مسألة الإرجاء وجنس العمل ومسائل الكفر والإيمان بين السلفيين، فعظَّم هذا المجهول – في كتابه [حقيقة الخلاف بين السلفية وأدعيائها] – كتاب «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» للقطبي المعروف سفر الحوالي، بعد أن كان هذا الكتاب الفاسد في طي النسيان والإعراض، وصار يوجِّه سهام الطعن بالإرجاء للحلبي حصرًا، فتصدَّى الحلبي لهذا الدَّعي، وصار بينه وبينه ردود، وبلغ الأمر للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فصوَّب الألباني الحلبي وغلَّط أبا رحيم كما في تسجيل صوتي معروف، فصار هذا الدَّعي يوجِّه سهام الإرجاء بعدها للشيخ الألباني نفسه، ويستدل بكلام الحوالي في ذلك، فسقط القناع عن وجهه وسقط من أعين السلفيين ولا كرامة.

لكنَّ المؤسف حقاً أنَّ الحلبي لم يتكلَّم في مسائل الإيمان في أول الأمر عن رسوخ قدم في العلم كما كان الشيخ الألباني يؤصِّل ويفصِّل حينما بلغه كلام البعض فيه وأنه وقع في الإرجاء، لهذا رأينا الحلبي في أول الأمر قد وافق وأقرَّ رسالة مراد شكري الموسومة بـ «إحكام التقرير لأحكام

التكفير»، وهي رسالة صرَّح فيها كاتبها بمذهب أهل الإرجاء بلا مراء، وبخاصة في حصر الكفر بالتكذيب والجحود والاستحلال وإخراج العمل من نفس الإيمان!!.

حيث قال مراد شكري: «لا يكفر المسلم إلا إذا كذَّب النبي ﷺ فيما جاء به وأخبر، سواء أكان التكذيب جحودًا كجحود إبليس وفرعون، أم تكذيبًا بمعنى التكذيب»، وقال: «وبهذا التقرير لا يمكن أن يكون عَمَلٌ من الأعمال كفرًا ناقلًا من الملة إلا إذا تضمن ضرورة وقطعًا التكذيب؛ وذلك مثل سب الله أو سب رسوله ﷺ أو السجود لصنم أو إلقاء المصحف في القذر»، وقال: «والمقصود أنَّ السجود للصنم أو سب الله أو شتم الرسول يتضمن التكذيب للمعلوم من الدين بالضرورة لزامًا»، وقال: «فظهر وتبين أنَّ عدَّ السلف العمل من الإيمان إنما يتعلق بكماله؛ وليس بالإيمان نفسه».

قلتُ:

ولا يشك سلفيٌّ - يعرف العقيدة السلفية ويعرف عقيدة أهل الإرجاء – أنَّ حصر الكفر المخرج من الملة بالتكذيب هو مذهب أهل الإرجاء.

وقد كُتِبَ على غلاف الكتاب عبارة: «**قرأه وراجعه وقام على طبعه الشيخ علي الحلبي**»!!.

ولما بلغ كتاب مراد شكري إلى اللجنة الدائمة برئاسة مفتي العصر الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، أفتت اللجنة بأنه كتاب ينصر مذهب الإرجاء وحذَّرت من الكتاب وصاحبه، فاضطرب علي الحلبي في ذلك الوقت اضطراباً شديداً بين المماطلة في مسألة موافقة صاحب الكتاب وبين الاعتراف بالغلط والرجوع للحق، ثم بعد أخذ وعطاء ومماطلة وجدل استقر حاله إلى الاعتراف بالغلط والتراجع عن موافقته للكتاب وصاحبه.

ومما قاله الحلبي وقتئذ في [مجلة الفرقان العدد (١٠١)]: «الكتابُ إنما يعبر عن وجهة رأي مؤلفه فيما بحثه وظهر له»، مع إنه راجعه بنفسه وقام على نشره من غير أن يبين أي خطأ فيه!.

وقال في آخر كلامه على الكتاب: «وإني بحمد الله وتوفيقه بريء من ذلك كله، قله وجله، موافق ما عليه علماء الإسلام، والأئمة الأعلام، وما أكون قد أخطأت فيه أو التبس علي من أمره شيء في هذا الباب وغيره فإني راجع عنه، آيب إلى الصواب من غير مكابرة ولا ارتياب».

قلتُ:

ولما أُخبر الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في أواخر أيامه بطعونات سفر الحوالي فيه في كتابه "ظاهر الإرجاء"، واتهمه بالإرجاء في أكثر من موضع، ردَّ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ عليه بتعليقات متينة في كتاب "الدرر المتلألئة"، كما رد عليه في حواشي بعض كتبه، كما بيَّن الشيخ الألباني عقيدته بجلاء في شريط جمعه مع خالد العنبري.

وقد سُئِل الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ مسائل عدة في أواخر حياته أيضاً عن الإرجاء ومذهب المرجئة، فبرأ أهل السنة الذين لا يكفِّرون تارك المباني الأربعة وغيرها من فرية الإرجاء؛ التي أوَّل مَن ادَّعاها في هذا العصر سفر الحوالي في كتابه "ظاهرة الإرجاء"!، كما برأ الشيخ الألباني من الإرجاء.

ثم مات الشيخان ابن باز والألباني رحمهما الله تعالى، وانتقلت رئاسة اللجنة الدائمة إلى سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حفظه الله تعالى، والحرب في مسألة الإيمان لازالت سجال بين الحلبي ومحمد أبو رحيم.؟

ومما زادها ضراوة تغير حال محمد إبراهيم شقرة من نصرة الألباني والدفاع عنه وعن عقيدة السلف في مسائل الإيمان إلى نصرة أبي رحيم، ومن ثم نصرة رؤوس المكفِّرة والقطبيين في هذا العصر، وهذا تغير غريب!، والحمد لله الذي كشف حاله للسلفيين حتى بان لهم أمره بوضوح.

ثم قام البعض بعرض حواشي الحلبي على كلام الأئمة والعلماء في كتاب «التحذير من فتنة التكفير» في طبعته الأولى إلى اللجنة الدائمة الجديدة، وما في الحواشي من بتر لبعض كلام أهل العلم وتحريف، ومن سوء الفهم لبعض كلامهم، بل فيها حصر الكفر في الجحود والتكذيب، ومسائل أخرى، فقامت اللجنة بالتحذير من كتاب [التحذير من فتنة التكفير]، ومن كتاب [صيحة نذير بخطر التكفير]، وكلاهما من تأليف الحلبي، وبينت ذلك في فتوى مفصَّلة، جاء في آخرها: «فإنَّ

اللجنة الدائمة ترى أنَّ هذين الكتابين لا يجوز طبعهما ولا نشرهما ولا تداولهما؛ لما فيهما من الباطل والتحريف».

وبهذا بدأ نزاع الحلبي مع اللجنة الدائمة، وأوقعه القطبيون في فتنة عظيمة لم يخرج منها إلى الآن!!.

ثم بدأ الخلاف في مسألة تارك جنس العمل، والتفريق بين الجنس والآحاد؛ فحذَّر الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أواخر أيامه من مسألة تقسيم الأعمال إلى جنس وآحاد والخوض في هذه الفتنة، وكذلك برأ الشيخ ابن عثيمين الشيخ الألباني من فرية الإرجاء واشتدَّ قوله في الطاعنين فيه.

والذي ينبغي أن يعرفه الجميع؛ أنَّ اللجنة الدائمة أصابت في نقد مواضع من حواشي كتاب الحلبي وبينت أغلاطه في الرسالة في طبعتها الأولى، ونحن كنا ننتقد مثل تلك المواضع في كتاب التحذير للحلبي ونستغرب من حاله وتناقضه!، لكننا نعلم أنَّ الحلبي قد تدارك هذه الأغلاط في الطبعة الثانية للكتاب.

ولو أنَّ الحلبي اعترف بهذه الأغلاط، وبيَّن أنه تراجع عنها لكفى السلفيين فتنة عظيمة، ولكنه لم يظهر التراجع، ولم يظهر تصويب اللجنة من حيث ردها في مواضع من الطبعة الأولى، بل رد على اللجنة بأنه لم يحصر الكفر بالجحود في كتابه، ويشير إلى مواضع من الطبعة الثانية!، وهكذا باقي المسائل، بينما موضع النزاع كان في الطبعة الأولى، وكلنا يومئذ يعرف صنيع الحلبي ونستنكره، وصنيعه هذا يدل على عدم الانقياد للحق وعدم الاعتراف بالغلط، وكذلك يدل على عدم الأمانة في الرد وعلى مراوغة في قبول الحق، لكننا كنا نحسن الظنَّ به ونرى أنَّ ما كتبه الحلبي بعد ذلك من كتابات تدحض شبة التكفيريين تدل على تراجعه وأنه ظهر له من المعرفة في هذه المسائل ما لم يعرفه من قبل.

أقول:

ومن المواضع التي غلط فيها الحلبي في حواشي كتابه [التحذير من فتنة التكفير]:

في [ص٧] نقل الحلبي تعريف ابن حزم للكفر من كتابه [الإحكام في أصول الأحكام: ١/ ٤٩] وعزاه خطًا للمحلى!؛ وحصره في الجحود، وبتر بقية كلام ابن حزم، حيث نقل عنه قوله: «الكفر صفة من جحد شيئًا مما افترض الله تعالى الإيمان به بعد قيام الحجة عليه ببلوغ الحق إليه»

وتوقف الحلبي هنا، بينما بقية كلام ابن حزم مباشرة: «بقلبه دون لسانه، أو بلسانه دون قلبه، أو بهما معًا، أو عمل عملًا جاء النص بأنه مخرجٌ له بذلك عن اسم الإيمان».

وفي [ص١١] نقل الحلبي كلامًا للشيخ عبد الرحمن السعدي من كتابه [الإرشاد إلى معرفة الأحكام] مبتورًا هكذا: «حد الكفر الجامع لجميع أجناسه وأنواعه وأفراده هو جحد ما جاء به الرسول أو جحد بعضه»، بينما قال السعدي في أوله: «المرتد: هو الذي كفر بعد إسلامه بقولٍ أو فعلٍ أو اعتقادٍ أو شكٍّ، وحد الكفر...».

وفي نفس [ص١١ هامش١] قال الحلبي: «إنَّ مَنْ ثبت له حكم الإسلام بالإيمان الجازم، إنما يخرج عنه بالجحود له أو التكذيب به. أما إذا كان شاكًا، أو معاندًا، أو معرضًا، أو منافقًا: فإنه أصلًا ليس بمؤمن».

قلتُ:

فعنده – هنا – المسلم لا يخرج عن الإسلام إلا بجحود أو تكذيب!!، وهذا موافق لمذهب أهل الإرجاء كما هو معلوم.

مبدأ الفتنة
في مسألة الحكم على الأعيان والموقف من المخالفين

ولابدَّ أن يعلم القارئ أنَّ قبيل موت المشايخ الثلاثة «الألباني وابن باز وابن عثيمين» رحمهم الله تعالى أحدث عدنان عرعور – مع رديفه أحمد سلام – جملة من القواعد والأصول في مسألة الحكم على الأعيان والتعامل مع المخالفين، وأقاموا من أجل ذلك عدة دورات وندوات في استقطاب الشباب السلفي في بريطانيا وغيرها، ودعوتهم إلى قبول هذه القواعد الباطلة.

وتعرض هؤلاء في مجالسهم للكلام في منهج الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في النقد والرد والموقف من المخالف ومسائل الجرح والتعديل، وحذَّروا الشباب من هذا المنهج الذي يصفونه

بالغلو والتشديد والتجريح، ودافعوا عن سيد قطب ومنهجه ودعوته وعظَّموه، وأظهروه للشباب أنه أفضل مَنْ تكلَّم في المنهج!.

فتصدَّى لهم الشيخ ربيع حفظه الله تعالى، وبيَّن فساد قواعدهم ومنهجهم وبطلان أصولهم ودعوتهم، فجنَّ جنونهم، وأعلنوا الحرب الضروس على الشيخ ربيع، فكان هذا الأمر هو بداية فتنة هؤلاء، لا كما يظن البعض – عن جهل أو تلبيس – أنَّ الشيخ ربيعاً هو الذي أحدث الفتنة وبدأ الحرب مع هؤلاء.

وقد حاول عدنان عرعور أن يستحصل على كلام للمشايخ الثلاثة في نصرة منهجه الباطل وذم المنهج الذي يدافع عنه الشيخ ربيع بعدة أساليب ماكرة، فما حصل على ما أراد، لأنَّ العلماء فطنوا لمكره ومراوغاته.

فقد جاء في مقال [**موقف إمامنا الألباني من رد الشيخ المدخلي على الشيخ عدنان فيما نقله شيخنا الحلبي**] لعماد طارق العراقي في "منتديات كل السلفيين"!، والتي هي بإشراف علي الحلبي نفسه؛ قال عماد أبو العباس: «وقفتُ على مقطع صوتي لشيخنا الحلبي نقل فيه حفظه الله موقف الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من مؤاخذات الشيخ ربيع المدخلي على الشيخ عدنان عرعور حفظهما الله جاء فيه: "عندما ذكرتُ لشيخنا الألباني حفظه الله شيئًا من حجج الشيخ ربيع في الرد على عدنان ونقضه ونقده، قال: هذه أمور حق يجب على عدنان أن يجيب عنها بوضوح، ولا يكتفي بمجرد القول أو مجرد أن يقول: إجمال وتفصيل!، وعموم وخصوص!، إلى آخر هذه الكلمات التي قد لا تصلح ولا تنفع في مثل هذا"».

قلتُ:

فانتقادات الشيخ ربيع لقواعد عدنان عرعور وتأصيلاته الباطلة حق يجب على عدنان عرعور أن يجيب عنها بوضوح، لا مراوغة ولا تلاعب، ولا مجرد القول بإنَّ فيها إجمالًا يحتاج إلى تفصيل، أو عمومًا يحتاج إلى تخصيص، فإنَّ هذه الأساليب لا تنفع ولا تصلح، بل يجب أن يقرر الحق ويرجع عن الباطل.

وفي تسجيل صوتي في مقال بعنوان [المكالمة التي أُجريت بين الشيخ عدنان حفظه الله والشيخ العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ] في "منتديات كل السلفيين" أيضًا!، سُئل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن عدنان عرعور: «السائل: يا شيخ ما قولك في الشّيخ عدنان عرعور؟ الشيخ ابن عثيمين: تكلَّم فيه الناس، وأنا يعني لا أعلمُ عنه...؛ لكن تكلَّم فيه بعضُ النّاس. السائل: نعم؛ تكلَّم فيه الشيخ الفوزان، والشيخ الغُديّان، ....، ومحسن العبّاد وغيرُهم، هل يا شيخ تنصح به أم لا؟ الشيخ ابن عثيمين: هؤلاء العُلماء الثلاثة عندنا ثقات، السائل مقاطعًا: وحتى الشيخ ربيع تكلم فيه، فواصل الشيخ ابن عثيمين كلامه: أقول هؤلاء الثلاثة عندنا ثقات، السائل: هل لا نسمعُ له يا شيخ؟، الشيخ ابن عثيمين يسأل: نعم؟، فيعيد السائل سؤاله: هل لا نسمعُ له؟، نصحونا بعدم السماع لأشرطته....، فقال الشيخ ابن عثيمين: لو نَصَحنِي هؤلاء...، لأخذتُ بنصيحتِهم".

قلتُ:

فالشيخ ربيع حفظه الله تعالى لم يتفرد في نقض تأصيلات عدنان عرعور، بل وافقه أهل العلم الأكابر، ونصحوا بعدم السماع لدروسه ومجالسه؛ هؤلاء العلماء الذين أوجب الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأخذ بنصحهم.

وفي تسجيل صوتي [في المقال السابق]؛ سُئل الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله تعالى: هُناكَ بعضُ القَواعد يا شيخ قَدْ تَلتبِس عَلَيْنَا فَنَوَدُّ طرحَها عَلى فضيلَتِكُم لِتُبدُوا تعليقَكُم عليهَا، وهل هيَ مُوافقة لما عليهِ أهلُ السنةِ من أصُول ثَابتَة وضَوابِط مُستَقرة مثل القَاعدَة التَالية: "نُصَحِّح ولا نُجَرِّحْ"، والقاعدَة الأخرَى: "إذَا حَكَمتَ حُوكِمتَ وَ إذَا دَعوتَ أُجِرتَ"؟

فقال الشيخ العبّاد: هَذهِ القَواعد التي ذَكرتَها أو التي أَشرتَ إليهَا من صَاحبُها؟

فقال السائل: يا شيخ صَاحبُهَا يُدعَى عدنان عَرعُور.

فقال الشيخ العباد حفظه الله تعالى: «أَنا نَصيحَتي لكُم أَنَّكُم لا تَشتَغلُونَ بِكلامِه ولا بِقواعدِه!، ولا تَلتفتُونَ إلى ما عندَهُ!، لأنَّ عندَه تخليط!!، وأنا سبقَ وأن اِطَّلعتُ على شيءٍ من كلامِه، وَرَأيتُ فيهِ كلامًا مَا يَصلح ولا يَنبَغي، ولهذا ينبَغي اجتناب يعني كلامه، وعدم الاهتمام والاشتغال بهِ، والإنسَان يَشتغل بِكَلام العُلَماء المحقِقين مثل أشرطَة الشيخ ابنُ باز، والشيخ العُثيمين، وأشرطَة

الشيخ الفَوزَان، وأشرطَة الشَيخ عَبد العزيز آل الشيخ، وغيرهم منَ المشَايخ المعتمدين والمأمون جانبهم. وأما الأخ عدنان عرعور فأنا سبق وأن اطلعتُ على شيء من كلامه ورأيتُ أنَّ عنده تخليط ما يصلح أن يلتفت إليه، ولا أن يشتغل بكلامه، هذا كلامي باختصار بدون حاجة إلى أن تذكرون قواعده وغير قواعده».

فقال له السائل: نصيحة أخيرة؛ هل تُحضر دروسه؟

فكان جواب الشيخ حفظه الله تعالى: «والله ما ينبغي أن تحضروا دروسه».

قلتُ: فليس عدنان عرعور داخلًا في رسالة [رفقًا أهل السنة بةأهل السنة] حتى في نظر كاتب الرسالة نفسه!.

بل أقول:

قد كان الحلبي في أول الأمر موافقًا تمام الموافقة لما عليه الشيخ ربيع حفظه الله تعالى من ردود على قواعد عدنان عرعور، فقد سُئل عن عدنان عرعور في شريط مسجل عنوانه [رحلة بلاد الحرمين] بتاريخ ٢٨ رمضان ١٤٢٢ هجري الموافق ١٣/ ١٢/ ٢٠٠١: ماذا ظهر لكم بارك الله فيكم في القول في عدنان عرعور؟ فكان جواب الحلبي: «ليس عندنا من جديد بعد ما ذكره وتكلَّم به كثيرًا فضيلة أستاذنا الشيخ ربيع، والأمر كما قيل:

إذا قالت حذام فصدقوها ... فإنَّ القول ما قالت حذام

فإذا كان عند الآخرين شيء من الرد والبيان فليبينوا ذلك، والقضية تنتهي بالرجوع إلى الحق والانصياع إليه، أما مجرد التهويش ومجرد الكلام هكذا بصورة أو بأخرى للرد على كلام شيخنا أبي محمد حفظه الله، فهذا لا يصلح، فنحن مع الحق وأهل الحق بكل ما وافق الحق».

قلتُ:

فبداية الفتنة كانت من تأصيلات عدنان عرعور وحربه ضد المنهج السلفي وأهله، وقد كان العلماء الأكابر المذكورون آنفاً وغيرهم مؤيدين لردود الشيخ ربيع على عدنان عرعور، وتكلَّموا فيه وجرحوه؛ حتى الحلبي نفسه أيَّد الشيخ ربيعاً في ردوده. ثم صار الحلبي بعدُ يناصر عدنان عرعور،

ويدافع عنه، ويلتمس له المعاذير، ويتكلَّم فيمن يبين انحرافاته ويحذِّر الشباب من ضلالاته!، ويصفهم بالغلاة وأهل التجريح، والله المستعان.

وأقول:

ممن تأثر بعدنان عرعور وتلبيساته محمد عبدالرحمن المغراوي وهو من دعاة المغرب، وقد دخل في فتنة عدنان مناصحاً له، فلما ناقش عدنان في مخالفاته ولم يكن راسخاً ولا مؤهلاً لمثل ذلك، استطاع عدنان بمكره أن يُلبِّس عليه ويخدعه، حتى صار من المدافعين عنه. ثم ظهر للسلفيين من مخالفات المغراوي، وبخاصة تكفير الأمة بالجملة والتكفير بالمعصية وغير ذلك مما امتلئت كتبه وتسجيلاته بها، فحذَّر العلماء منه، وممن حذَّر منه الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

وقد سُئل الحلبي - بعد السؤال عن عدنان عرعور - في نفس الجلسة آنفة الذكر عن المغراوي فقال: «نقول: هذه الأخطاء أخطاء واضحة تخالف منهج السلف، ويجب على الشيخ المغراوي أن يتراجع عنها بكل صورة واضحة، وما يظن أنه له فيه سلف أو قضية علمية يرجع الأمر إلى العلماء، والحمد لله موجودون. وأما القضايا التي هو مخطئ فيها وبينها الشيخ ربيع وغيره من المشايخ لا يجوز السكوت عنها، ولا تلمس الاعتذار فيها!!، بل يجب أن يرجع عنها بكل وضوح»، لكن الحلبي بعد ذلك أيضاً صار من المناصرين عن المغراوي والمدافعين، نسأل الله تعالى الثبات على الحق ونعوذ به من التلون في الدين.

فتنـــة المأربـــي

ثم جاءت فتنة المأربي وتأصيلاته المحدثة المخالفة لمنهج السلف الصالح أيضًا قبيل موت المشايخ الثلاثة حول مسألة الحكم على الأعيان والموقف من المخالفين نفسها، وذلك في كتابه [السراج الوهَّاج في صحيح المنهاج]، الذي أراد أن يجعله منهجًا للسلفيين في هذا العصر، وأراد أن يستحصل تزكية للكتاب ودعاية لنشره من أكابر أهل العلم؛ بالأخص من قبل الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ، ولكنَّ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أحال الكتاب إلى الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ مفتي المملكة حاليًا، وقد أبدى

عليه بعض الملاحظات ورفع الأمر للشيخ ابن باز، وتوفي الشيخ ابن باز ولم يحصل المأربي على غايته، ﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ ﴾.

ومما يدل على أنَّ المأربي هو الذي أشعل الفتنة بين السلفيين بعد فتنة عدنان عرعور، وأراد بالكتاب التحذير من منهج الشيخ ربيع الذي يصفه بالغلو والتجريح؛ ما قاله أخيرًا في كتابه الذي دافع فيه عن أهل الباطل والبدع؛ وبالأخص قادة الإخوان المسلمين، وسماه [الدفاع عن أهل الإتباع «رد علمي على الشيخ ربيع المدخلي» في مجلدين ضخمين!]: «لقد أنكرْتُ طريقةَ الشيخ ربيع منذ عدة سنوات في كتابي "السراج الوهاج" الذي كتبته في ١٤١٨هـ!!، وقد طُبعَ الكتاب ثلاث طبعات قبل ظهور اختلافي مع الشيخ ربيع!، ولقد صرح الشيخ ربيع نفسه في رده عليّ في كتابه: "انتقاد عقدي ومنهجي على السراج الوهاج" وغيره، فقال: "إنني عندما راجعتُ الكتاب - يعني السراج الوهاج - علمتُ أنه يقصدني بذلك" يعني: تحذيري من عدة صور من الغلو الواقع فيه، وقال أيضًا: "وقد كنتُ مستيقنًا بلاءه منذ ١٤١٦هـ". أهـ. وذلك لما يجد مني من كثرة المناقشة والإنكار عليه فيما خالف فيه المنهج السلفي!. فالشيخ ربيع نفسه يصرح باختلافي معه منذ سنوات، لكن صاحب هذه الشبهة لا يدري بشيء من ذلك، أو يدري لكنه واقع في غلو آخر، وفي طرف مقابل لربيع وحزبه!!، ومن هنا فلا يرضى إلا عمن وافقه حذو القذة بالقذة!!، ومعاذ الله أن أهدم غلوًا، وأشيد مثله أو أشد!!. نعم، لم يظهر إنكاري على الشيخ ربيع من أول الأمر!؛ لأنني كنتُ أسعى إلى الإصلاح والتقويم مع جمع الكلمة ما أمكن، فلما رأيتُ القوم لا يرضون إلا بالتورط معهم في غلوهم، وأشاعوا باطلهم وافتراءهم، وأظهروا ما في ضمائرهم؛ كان لزامًا عليَّ أن أعلن نقض باطلهم بالأدلة الشرعية، والآثار السلفية، وقد كان فلله الحمد والمنة».

وقال المأربي في [الشريط رقم «٦» من القول الأمين الوجه «٢»]: «الشيخ ربيع نفسه الذي قرأ الكتاب – السراج الوهاج – وذكر لي بعض الملاحظات، فمنها ما أخذتُ بقوله فيها، ومنها ما تركته من أجل ألا يكون خلاف بيني وبينه!، وإلا أنا لستُ مقتنع بقوله آنذاك!، ومن ذلك: هذا الكلام الذي نقلته قبل قليل عن شيخ الإسلام ابن تيمية وأنه اتفاق أهل السنة؛ أنَّ المسلم يحب ويبغض على حسب ما فيه من خير وشر، فكان الشيخ يقول هذه ذريعة لأهل الموازنة، فقلتُ: ليس

فيها ذريعة لأهل الموازنة، وممكن أن أقيد الكلام، قال: أحسن أن تتركه، فتركتها فقط إجلالًا له، أما أنا مقتنع بهذا الأصل؛ فإنه أصل أهل السنة والجماعة».

قلتُ:

وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى معلِّقًا على هذا الكلام في مقدمة كتابه [انتقاد عقدي ومنهجي على السراج الوهاج]: «بناء على كلامه هذا؛ فهناك أشياء من ملاحظاتي لم يقتنع بها!، ولعله لم يقتنع بكل ملاحظاتي!!، وفي نظري أنها حق وقيمة، بذلت غاية وسعي في بيانها نصحًا لله ولكتابه ولرسوله وللمسلمين، فدفعني هذا الموقف المريب من أبي الحسن إلى إبراز ملاحظاتي إعانة له على التواضع ومعرفة قدر نفسه.

وأخيرًا: فإني أُحذِّر من كتاب "السراج الوهاج" لأبي الحسن المصري المأربي في طبعاته الثلاث التي انتشرت في الناس مع الأسف انتشارًا واسعًا؛ لما فيها من المخالفات الضارة، وأحذر من طبعه مرة أخرى، إلا بشروط:

الأول: أن يقوم بالتعديل الكامل.

الثاني: أن يحذف من الغلاف قوله: "راجعه وقدم له جماعة من هيئة كبار العلماء وغيرهم".

الثالث: أن يصرح بأنه كانت عنده أخطاء كثيرة بينها له الشيخان: الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله المفتي الحالي للملكة العربية، وأن يبرز هذه الملاحظات ويوضحها، ويبين أنه كان لها أثر في تصحيح منهجه، وأنَّ للشيخ ربيع ملاحظات هامة استفاد منها، وكان لها أثرها في منهجه، وأن يشكر لهم ما قاموا به من جهد في نقد كتابه وتقويمه.

الرابع: أن يحذف المقدمات التي لم يتعقبه أصحابها، وخاصة مقدمات من مدحوا الكتاب.

الخامس: أن يتواضع لله رب العالمين ولا يتباهى بهذا الكتاب على أحد من المسلمين فضلًا عن السلفيين، وأن يعتذر عما سلف منه من الإشادة بهذا الكتاب والتباهي به».

أقول:

وقد شقَّت هذه الفتنة صف السلفيين، وكان المأربي فيها يراوغ ويتقلَّب، وكان الحلبي ومَنْ معه في مركز الإمام الألباني يتقلَّبون معه!.

فقد كانوا يجلسون مع الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله تعالى فيكونون معه ضد المأربي!، ويجالسون المأربي فيكونون معه ضد الشيخ ربيع!، كانوا يتفقون مع الشيخ ربيع في صيغة لبيان تراجع وتوبة المأربي المزعومة!، ثم إذا وصلوا إلى المأربي تغيرت الشروط وصيغة البيان!!.

وقد ذكر عماد طارق في أحد مقالاته في "منتديات كل السلفيين" وثيقتين يظهر فيهما تقلّب الحلبي وتلونه، بين مجلسه واتفاقه مع الشيخ ربيع، وبين لقائه واتفاقه مع المأربي:

وإليكم التفصيل نقلًا من مقال عماد طارق بحروفه: [**بيان مكة الموقع بين الشيخ ربيع ومشايخ الشام والشيخ محمد بازمول**]

«بسم الله الرحمن الرحيم؛ الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد: فهذا مجلسٌ علميٌّ مباركٌ تم في ليلة الأحد ١٢/ ٩/ ١٤٢٣ هـ، وذلك في منزل فضيلة أستاذنا الشيخ أبي محمد ربيع بن هادي المدخلي زاده الله من فضله، وبحضوره حفظه الله، وكان الحاضرون كلًا من: الشيخ سليم الهلالي، والشيخ محمد موسى نصر، والشيخ علي الحلبي، والشيخ محمد عمر بازمول وفقهم الله جميعًا لكل خير، وتم التداولُ العلميُّ المنهجيُّ في أمورٍ عدة، من أهمها: اليقينُ الجازم أنَّ هذه الخلافات الواقعة بين السلفيين — ولا يزال منها بقايا — هي خلافاتٌ من نزغ الشيطان، وقد أدرك الجميع — بحمد الله — آثار هذه الخلافات السيئة وتبعاتها الخطيرة. وإننا لنحمد الله تعالى على ما وفق وسهل من إنهاء هذه الفتن — بآثارها، وخلافاتها، وأضرارها — في هذا المجلس المبارك — بحمده سبحانه. وقد تم الاتفاقُ على أمورٍ؛ أهمها وأولها: توكيد ولزوم إنهاء هذه الفتنة، وإغلاق أبوابها وأسبابها.

ومن تلكم الأمور العلمية المنهجية التي اتفق عليها الحاضرون جميعًا:

أولًا: أنَّ خبر الآحاد الذي لم يختلف في صحته علماء أهل السنة خبرٌ يفيد العلم والعمل، ويحتج به في العقيدة والأحكام بدون تفريق. وأنَّ قول من ذكره بالظن ونحوه إنما هو قولٌ مخالفٌ للحق الراجح من أقوال أهل الحديث قاطبةً، وأنَّ القائل بذلك قائلٌ بقول الأشعرية، متأثرٌ بهم.

ثانيًا: ما تكرر ذكره من مسألة «المجمل والمفصل» وما يتعلق بها؛ الحق فيه ما يأتي: مسألة «المجمل والمفصل» مسألة — بهذا الاصطلاح — لا تبحث إلا في كلام الله تعالى ورسوله ﷺ. بحث

هذه المسألة في كلام العلماء يسمى «إطلاقات العلماء»ـ كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.
الإطلاق المغلوط الذي يوضحه ويبينه كلامٌ آخر للقائل نفسه يعامل كالآتي:

أ. تخطئة هذا الإطلاق ـ بحسبه ـ بدعةً أو غلطًا.

ب. قبول ذلك البيان.

ج. عدم الحكم على هذا المُطْلِق الغالِط حكمًا عينيًا بأنه «مبتدع» إلا إذا كان مبتدعًا أصلًا أو صاحب هوى.

د. وأما طالب العلم السلفي المعروف بسلفيته ومنهجه إذا واقع شيئًا من ذلك؛ فإننا نخطئه في إطلاقه، ونجعل صوابه المبين هو الغالب، مع نصيحته وتذكيره وبيان الحق له؛ إلا إذا ظهرت معاندته وانكشف إصراره.

هـ. لا يجوز اتخاذ هذه المسألة «إطلاقات العلماء» ذريعةً لتمشية كلام المبتدعة المشهورين كأمثال سيد قطب وغيره.

ثالثًا: الكلام في أصحاب رسول الله ﷺ بالسوء ضلالٌ عريضٌ، ولا يجوز لمسلمٍ كائنًا من كان قبوله، أو التسهيل منه. ومن صدرت منه كلمة فيها ما يشعر بشيءٍ من انتقاصهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم فيجب عليه وجوبًا حتميًا الرجوع عنها، واستغفار الله منها وعدم اختلاق المعاذير فيها، فأمر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم جدٌّ، وهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أمناء الشريعة وحراس الملة، وهو بابٌ يجب إغلاقه امتثالًا لقول رسول الله ﷺ: "إذا ذكر أصحابي فأمسكوا".

رابعًا: الجماعات الحزبية المتناثرة في الساحة كـ «جماعة الإخوان المسلمين» و«جماعة التبليغ» و«حزب التحرير» و«جماعة الجهاد» والتكفيريين والسروريين والقطبيين ومن على شاكلتهم هم جماعات خارجة على السنة، ومخالفة لمنهج السلف؛ لما هو معلوم عنها من انحرافات وضلالات، ولا يجوز الدفاع عنها بأيّ من الصور من ـ تأصيلٍ أو غيره ـ ، وأما دعوى بعض الناس أنَّ منهج أهل السنة «واسع» فهي كلمة باطلة؛ لما يبنى عليها من إدخال أهل البدع في السنة، والتهوين من ضلالاتهم وانحرافاتهم.

خامسًا: منهج أهل السنة منهج منضبط سائر أهله فيه على طريقة راسخة ثابتة من منهج الاستدلال وقاعدة التصور العلمي، وأصول الولاء والبراء. أما المبتدعة والحزبيون على سائر أصنافهم فليسوا منه وليس منهم؛ مع حرصنا ورغبتنا أن يرجعوا إليه ، ويتركوا ما هم عليه؛ والنبي ﷺ يقول: "وستفترق أمتي على ثلاثٍ وسبعين فرقة؛ كلها في النار إلا واحدة".

سادسًا: التثبت عند أهل العلم منهج منضبط، له صوره ووجوهه، وأما رد الحق ودلائل الصواب بدعوى «التثبت» فطريقةٌ حادثةٌ مخالفة لمنهج السنة وطريقة أهلها.

ودعوى عدم قبول الخبر إلا بالسماع المباشر من قائله: دعوى باطلة!، تردها مناهج العلماء وطرائقهم المفصلة. وطرق قبول الخبر متعددة معلومة، وهي جميعًا مبنية على الحجة العلمية، والبينة الشرعية.

سابعًا: قول بعض الناس: "نصحح ولا نجرح" باطلٌ بيقين، فلا يزال أهل الحديث ــ من قبل ومن بعد ــ يجرّحون مَنْ يستحق التجريح بالقواعد العلمية والأصول الشرعية، ومن ذلك ــ بثوبٍ آخر ــ ضلالًا قول من قال: "نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه".

هذا مجموع ما تباحث به المشايخ، وهم ولله الحمد متفقون على هذه القواعد العلمية من قبل ومن بعد، وإنما هم يؤكدونها، ويحققون القول فيها أكثر وأكثر حرصًا على وحدة الكلمة، ورغبةً صارمة في قطع الطريق أمام المتربصين المتصيدين من الحزبيين وأشكالهم، ونصرةً للدعوة السلفية، وانتصارًا لدعاتها وعلمائها.

وعليه؛ فإننا ننصح ــ في الختام ــ بنصيحتين:

الأولى: أنَّ كل مخالفٍ لهذه القواعد يجب أن يرجع إلى هذا الحق الصريح، وأن يؤوب إلى هذا النهج الصحيح؛ كائنًا من كان بوضوح وبيان وظهور حق، دونما تلبيس أو تدليس.

الثانية: أن يرجع طلبة العلم السلفيون إلى سابق ما عهدناه منهم؛ من طلب العلم ونشر السنة، والانشغال بالدعوة إلى الحق، والتآخي والتناصر والتعاون على البر والتقوى، دون الاشتغال بالقيل والقال مما يفرح الشيطان، وينعش جنده وأتباعه، ويشمت الأعداء.

هذا ما وفقنا الله تعالى إليه توكيدًا وتثبيتًا، ونصرةً للحق وأهله.

ونشهد الله تعالى على ذلك؛ ظاهرًا وباطنًا، وهو سبحانه خير الشاهدين.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، الشيخ محمد موسى نصر، الشيخ علي الحلبي، الشيخ سليم الهلالي، الشيخ محمد بن عمر بازمول» انتهى.

قلتُ: يلاحظ القارئ المتتبع للخلاف في فتنة المأربي وتأصيلاته الفاسدة وتقريراته الباطلة أنَّ كلام الحلبي هنا صريح في بيان المسائل المنتقدة على المأربي، ودعوته للرجوع عنها.

ثم كتب عماد طارق بعد ذلك في نفس المقال:

[البيان التوضيحي للشيخين سليم الهلالي وعلي الحلبي حول بيان مكة]

قالا بعد خطبة الحاجة:

أمّا بعد:

فما أن حططنا رحالنا في منازلنا ــ بعد انتهاءِ عمرتنا، وانقضاء سفرنا ــ إلا وتوالت علينا الاتِّصالاتُ مِن عددٍ مِن الأقطار، وكثيرٍ من الأمصار؛ حول «البيان» العلميِّ الصادر عنّا في مكّةَ ــ قبل يومين ــ بمشاركة بعض المشايخ الأفاضل، في منزل فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي زاده اللهُ مِن فضلهِ أثناءَ زيارتنا له ــ على عادتنا في كلِّ عام حجٍّ أو عُمرة ــ والتي لم تنقطع منذ أكثر من عشرين عامًا.

والتنوُّعُ في هاتيك الاتصالاتِ هو السِّمةُ المميّزةُ لها؛ ما بين مستفسرٍ ومستنكرٍ، أو مستفصلٍ ومستنصر!.

فأحببنا ــ تعاونًا على البرِّ والتقوى ــ كتابةَ نُبذة موجزةٍ حول مُجمَل ما جرى في سَفرِنا هذا ــ في بلاد الحرمين الشريفين ــ الذي شَمَل المدينة النبويّة، ومكة المشرّفة، وبينهما الرياض وجُدّة.

ولقد كان مِنّا في هذه الرحلةِ المباركة لقاءاتٌ علميّة عدّةٌ مع مشايخ الدعوة السلفيّةِ البَرّة، وعُلمائها الأبرار، وفي مقدّمتهم شيخنا الأستاذ الشيخ محمد بن عبدالوهاب البنا، وشيخنا الأستاذ عبدالمحسن العبّاد، ومعالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، وفضيلة الشيخ حسين بن عبدالعزيز آل الشيخ، وفضيلة الشيخ صالح السدلان، وفضيلة الشيخ عبدالرحمن الفريوائي، وفضيلة الشيخ عاصم القريوتي، وفضيلة الشيخ سمير الزهري، وفضيلة الشيخ وليد سيف النصر،

وفضيلة الشيخ صالح السحيمي، وفضيلة الشيخ محمد عمر بازمول، وفضيلة الشيخ عبدالسلام بن برجس، وفضيلة الشيخ إبراهيم الرحيلي، وفضيلة الشيخ محمد بن عبدالوهاب العقيل، وفضيلة الشيخ عبدالله العبيلان وغيرهم حفظهم الله أجمعين، وزادهم توفيقًا.

وكان آخِرُ اللقاءات العلمية هذه في مكّةَ ــ والفضلُ لله ــ مع فضيلة الأستاذ الشيخ ربيع بن هادي حفظه المولى وقد جرى التباحُث والتشاورُ ــ في معظم تلك اللقاءاتِ، وفي جُلِّ المجالس بشأنِ الخلافات الجارية بين السلفيِّين في كثير من البلدان؛ ممّا أوقعهم في التفرق والتّشتُّت، وأشمتَ بهم أعداءَهم، وأفرح بهم مخالفيهم!.

وكانت نظرة هؤلاء المشايخ الأفاضل جميعًا ولله الحمد ــ متوحِّدة أنَّ هذا التّفرُّق ليس له ثمرةٌ إلا المزيد مِن السوء والبلاء، وشماتة المخالفين والأعداء، وأنَّ الواجبَ الحتْمَ العملُ على إنهاء آثاره، والتعاضدُ على إطفاءِ ناره، وأنَّ الأصلَ احتواءُ أيِّ خِلاف علميٍّ بين السلفيِّين؛ ليستمروا على ما هم عليه من وحدة المنهج والعقيدة، وسلامة الصدور والقلوب، وترك أدنى حظوظٍ نفسيّة قد تكدِّر صفاءَ الأخوّة، وتعكّر نقاء المحبّة، وبخاصّة إدراك المشايخ حفظهم الله أنَّ هناك أيدي خفيّة تُغذي هذا الخلاف.

فكان بَعدُ آخِرًا - والموفِّق الله - لقاءُ فضيلةِ الشيخ ربيع بن هادي في منزله كما قدّمنا، وكان لقاءًا حَسَنًا رائعًا؛ كما هو الظنُّ والأَمل في المشايخ الأفاضل أحسن الله عواقبهم. ثم جرى بَحثٌ عامٌ حَوْلَ بعض المسائل العلميّة التي كانت سببًا في تفرُّق الشباب، وتشتُّت كلمتهم، وانشغالهم بها عمّا هو أنفع لهم في دينهم ودنياهم؛ كمثل مسألة خبر الآحاد، ومسألة التثبُّت، ومسألة المجمل والمفصّل، وغيرها مِن المسائل، التي هي مِن مقرّرات دعوتنا السلفية، ومِن أُصول معارفنا العلميّة ــ مِن قبل ومن بعد ــ.

وعليه؛ فإنَّ هذه المسائلَ ليست مُتعلِّقةً بحكمٍ ــ فضلًا عن تحكيم ــ فيما هو جارٍ من ردود وأجوبة وخلافات بين الشيخ ربيع والشيخ أبي الحسن حفظهما الله، قد أدلى فيها كلٌّ منهما بدلوهِ، ولكنّها بيان لحقٍّ نَدينُ اللهَ بهِ، ونبرأُ إلى الله مما يُخالفه في مسائل طُرحت على الساحة، ونُسب إلينا فيها خِلافُها؛ مما يضادُّ الحقّ وأهله؛ حتى إنّنا تُنُوولنا مِن بعض الأقلام، ووُجِّه إلينا بسببها عددٌ مِن السهام!.

فلكي نَرُدَّ الحقَّ إلى نِصابه، ونُرجع الصواب إلى بابه، ونوافق الهدى في لُبابِهِ؛ كان منّا كتابةُ ما نعتقد في هذه المسائل، حتى نكون عونًا لإخواننا على الحقّ، ونصرةً لهم في تحقيقهِ وتأصيلهِ.

ولْيعلم جميعُ إخواننا ــ الذين سألونا، وهاتفونا ــ وغيرهم أنّ كتابتنا هذه جاءت منّا عفوَ الخاطر دون ترتيب ولا تخطيط، وإنّما بتوفيق مِن الله؛ لِتُنهي الفتن، وتلمَّ الشمل؛ وليكون منّا جميعًا فيها تعاون على الائتلاف وأسبابِهِ، ودفع للاختلافِ وأبوابه.

حيث صاغها الأخ «علي الحلبي» ثم قُرئت وضُبطت وأقر مَنْ حضر بما فيها، ووقع الجميع عليها.

ويتأكد هذا الأمرُ أكثرَ إذا عَرفنا أنَّ القول في هذه المسائل غدا مُشكلًا على الكثيرين من إخواننا، بحيث لم يتحرر لهم الترجيحُ الدقيق فيها، فوقع عددٌ منهم بنسبةِ شيء مما يُخالفها إلى مَن لم يقُل بها!!.

وأقرب مثال على ذلك: ما نسب إلينا نحن ــ أو ألزمنا به ــ مما لم نذكره أصلًا أو فهم عنا على غير ما نريد.

فنرجو ــ بعد ذا ــ أن يكون هذا البيان ــ كما قال فضيلة الشيخ ربيع حفظه الله: "حلًا حاسمًا لكل ما حصل من خلاف أو سوء فهم".

وهذا منه زاده الله من فضله عين العلم، ورأس الحلم.

ومما لا يسعنا التخلف عن إيراده ــ هنا ــ ذكر شيء وقع لنا في مدينة جدة؛ مما هو علامة ــ إن شاء الله ــ على توفيقه سبحانه لنا:

ففي ليلة الاثنين المسفر فجرها عن اليوم الثالث عشر من شهر رمضان – وهو يوم أمس – كان أن ذهبنا إلى مقر الخطوط الجوية السعودية في مطار جدة؛ لتغيير تذاكر سفرنا، من «الخطوط السعودية – يوم الأحد»؛ إلى «الخطوط الأردنية – يوم الاثنين» بسبب ما وقع لنا من تأخير سفرنا يومًا واحدًا، لتأخرنا في مدينة الرياض ذلك اليوم.

وقد وافق في هذا الوقت نفسه قدوم الأخ الشيخ أبي الحسن المأربي أكرمنا الله وإياه بالحق إلى جدة، قادمًا بالطائرة من صنعاء. فتلاقينا ثم ترافقنا إلى بيت أحد الأخوة الأفاضل جزاهم الله خيرًا وهو مضيفنا في جدة ذلك اليوم؛ ثم أخبرنا الأخ أبا الحسن بمجمل أخبار رحلتنا، ولقاءات المشايخ،

والأجواء والتوجيهات التي لمسناها وعايشناها، ثم كان ختام ذلك قراءة البيان قراءة دقيقة متأنية فاحصة.

فكان رأي الأخ أبي الحسن ــ ولله الحمد ــ أنَّ ما في هذا البيان حق لا ريب فيه، سوى نقطتين الأولى: لفظية!، والثانية: تكميلية!؛ بحيث لا تأثير لهاتين النقطتين على صحة ما في البيان؛ لكونها ليستا جوهريتين.

فحمدنا الله تعالى على ذلك، وسألنا سبحانه لنا، ولإخواننا، ولمشايخنا المزيد من فضله وكرمه.

ثم تحرَّج الأخ أبو الحسن أعانه الله ــ في الآخر ــ من أنَّ البعض قد يذهب به فهمه لهذا البيان إلى أمور وأمور؛ قد تزيد الفتنة، ولا تزيلها!.

فكان جوابنًا صريحًا: أنه إذا كان ما في البيان حقًا وصوابًا؛ فلم التحرج والتحرز؟!

وأنَّ الأصل الإقرار بمضمونه ما دام أنه حق وصواب!، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الرد على البكري» «(٢/ ٦١٥)»: "وكلام الله ورسوله، وكلام العلماء مملوء بما يفهم الناس منه معنى فاسدًا؛ فكان العيب في فهم الفاهم!، لا في كلام المتكلِّم الذي يخاطب جنس الناس، كالمصنف لكتاب، أو الخطيب على المنبر، ونحو هؤلاء؛ فإنَّ هؤلاء لا يكلفون أن يأتوا بعبارة لا يفهم منها مستمع ما معنى ناقصًا؛ فإنَّ ذلك لا يكون إلا إذا علم مقدار فهم كل مَنْ يسمع كلامه، ويقرأ كتابه!، وهذا ليس في طاقة بشر".

ومما يجب ذكره أخيرًا:

أننا أخبرنا الشيخ ربيعًا حفظه الله أنَّ قوله في تبديع أبي الحسن لا يلزمنا!، وبخاصة أنَّ كثير من العلماء والمشايخ وطلاب العلم الذين التقينا بهم على ذلك كالشيخ عبد المحسن العباد والشيخ إبراهيم الرحيلي والشيخ حسين آل الشيخ ... إلخ، فأقر بذلك، وإنما كان الحرص من الجميع على ضبط الحق في المسائل من حيث هي.

وفي ضوء ذلك نقول: إنَّ هذه المسائل إنما طُرحت وبُحثت على خلفية ما بيننا وبين الشيخ ربيع ــ بحثًا وتحقيقًا ــ فلذلك لا يتعدى ذلك غيرنا ممن لم يكن في مجلس البحث.

وأما من أراد موافقة ما في بياننا من الحق، أو مخالفة ما يظن منه أنه مخالف للحق، فليبين ذلك بالعلم والحلم والعدل والفضل، ومذهبه في ذلك مخالفةً أو موافقةً ينسب إليه، ولا نلزم بشيء منه!!.

مع التذكير ـــ لنا ولإخواننا بآية وحديث:

أما الآية؛ فقوله تعالى: "وَلاَ يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لاَ يُوقِنُونَ...".

وأما الحديث؛ فقوله ﷺ: "يا معشر من آمن بلسانه، ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا..."

حرصًا على طلب العلم، ونشر السنة، والانشغال بالدعوة إلى الحق، والتآخي، والتناصر، والتعاون على البر والتقوى، دون الانشغال بالقيل والقال؛ مما يفرح الشيطان!، وينعش جنده وأتباعه، ويشمت الأعداء كما ورد في البيان.

ونردد مع رسول الله ﷺ قوله: "اللهم إني أعوذ بك من خليل ماكر، عيناه ترياني وقلبه يرعاني، إن رأى حسنة دفنها، وإن رأى سيئة أذاعها"، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

سليم بن عيد الهلالي، علي بن حسن الحلبي.

١٤/ رمضان / ١٤٢٣هـ

في عمان البلقاء عاصمة جند الأردن من بلاد الشام المحروسة» انتهى توضيحهما.

أقول:

فليلاحظ القارئ بين قولهم في البيان الأول: «كل مخالفٍ لهذه القواعد يجب أن يرجع إلى هذا الحق الصريح، وأن يؤوب إلى هذا النهج الصحيح؛ كائنًا من كان بوضوح وبيان وظهور حق، دونما تلبيس أو تدليس»، وبين قولهم في التوضيح: «إنَّ هذه المسائل إنما طُرحت وبُحثت على خلفية ما بيننا وبين الشيخ ربيع - بحثًا وتحقيقًا - فلذلك لا يتعدى ذلك غيرنا ممن لم يكن في مجلس البحث!. وأما مَنْ أراد موافقة ما في بياننا من الحق، أو مخالفة ما يظن منه أنه مخالف للحق، فليبين ذلك بالعلم والحلم والعدل والفضل، ومذهبه في ذلك مخالفةً أو موافقةً ينسب إليه، ولا نلزم بشيء منه!!».

ففي البيان إلزام وإيجاب!

بينما في التوضيح تخيير وعدم إلزام!

ما هو السبب يا ترى؟

السبب: أنَّ البيان كان في مجلس الشيخ ربيع، بينما التوضيح كان بعد لقاء المأربي وتحرجه من تأييد البيان والإقرار بما فيه!.

وصدق أبو الوفاء بن عقيل حينما قال: «مَنْ صَدَرَ اعْتِقَادُهُ عَنْ بُرْهَانٍ؛ لَمْ يَبْقَ عِنْدَهُ تَلَوُّنٌ يُرَاعِي بِهِ أَحْوَالَ الرِّجَالِ»! [الآداب الشرعية لابن مفلح ١/ ٣٣٠].

وسؤال آخر:

مَنْ الذي أقر بالحق وأيده؟

ومَنْ الذي توقَّف وتحرَّج من قبوله بسبب نظره إلى الناس؛ فرارًا من سخطهم أو طمعًا في إرضائهم؟!

فمَنْ الذي يسعى في الإصلاح؟

ومَنْ الذي يسعى في شق صف السلفيين؟!

الجواب على هذه الأسئلة واضح من موقف المأربي من بيان مكة.

وأقول: والمقصود أنَّ الحلبي وإخوانه كانوا يمثلون أمام السلفيين دور الوسيط بين الشيخ ربيع وبين المأربي، لكن الحقيقة أنهم تأثروا بشبهات المأربي وتأصيلاته!، وذلك لعدم رسوخ أقدامهم في هذه المسائل المنهجية، أو لأنهم تغيروا بعد موت شيخهم وغرهم المأربي بموافقته لهم في مسائل الإيمان وانتقاد اللجنة الدائمة!، فصاروا يرون مع المأربي قوة لهم ضد اللجنة الدائمة، بل ضد العلماء الذين يخالفونهم في تقرير المسائل واتخاذ المواقف.

وقد جاء في مقال [دعاة التفرق والمفارقة "مضمن وثيقة خطيرة"] للأخ الشيخ أحمد بن يحيى الزهراني وفقه الله تعالى، وثيقة مكتوبة من قبل المأربي إلى الشباب السلفي في بريطانيا، يدعوهم فيها إلى الرجوع إلى الحلبي والهلالي حصرًا في حل النزاعات بينهم.

وأنقل للقارئ بعض كلام المأربي المذكور في الوثيقة:

«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى. أما بعد: فقد اطلعتُ على أسباب النزاع بين الأخوة السلفيين في بريطانيا، وجالست الفريقين جمعًا وتفريقًا،

وسمعتُ من كل طرف ما يجده على الآخر، وسمعتُ جواب الطرفين في ذلك، وتلخص لي من مجموع ذلك:

أنَّ الجميع غيور على نصرة الحق، والدفاع عن هذه الدعوة المباركة، ولا أزكيهم جميعًا على الله ﷻ، لكن قد يحدث سوء فهم لبعض الأمور، أو خطأ من اجتهاد عند تطبيق قاعدة المصالح والمفاسد، وعلى كل حال فمثل هذا الخلاف لا يسوّغ الفرقة والتناحر، لا سيما بأنَّ الجميع فعل ما فعل ظآنًا أنَّ ذلك من سنة رسول الله ﷺ، وإن كان هناك ما يخالف ذلك إجماعًا!».

ثم لخص الحكم في عدة أمور فقال:

«يُلزم الجميع الوفاء بالشرط الذي تم بينهما بواسطة الشيخ على الحلبي والشيخ سليم الهلالي حفظهما الله وسدد أمرهما على الهدى، فإنَّ المؤمنين على شروطهم الجائزة شرعًا».

«يلزم الجميع أن يرجعوا أمورهم إذا اختلفوا للشيخين علي بن حسن الحلبي وسليم بن عيد الهلالي حفظهما الله تعالى، لأنهما أخبر مَنْ عرفتُ بالدعوة في هذه البلد وبحال أهلها».

«لا يذهب أحد من الفريقين إلى عالم آخر يجهل الحال هنا، أو لا يحيط بكلا الشيخين المذكورين؛ فيسأله ويأخذ فتواه ويثير بها الفتنة بين إخوانه، إنما الرجوع لعلماء آخرين يكون من قبل الشيخين المذكورين حفظهما الله».

«الأمور الإدارية في المساجد تبقى كما هي، إلا أن يرى الشيخان فساد أي إدارة، فلهما الحق في تغييرها بعد نصحها، وبذل ما يمكن في إصلاح شأنها».

«يفرّق بين المسائل الإدارية الخاصة بكل مسجد أو جهة ما وبين المسائل العلمية والدعوية المنهجية، ففي المسائل الإدارية: لكل جهة أن تتخذ من جهتها ما يصلح لهم، من غير أن يتعارض مع الشرع. وأما المسائل العلمية المنهجية فيرجع فيها للشيخين حفظهما الله».

«التدريس من السلفي في مساجد المخالفين راجع لفهم السياسة الشرعية في تقدير المصالح والمفاسد في الحال والمآل، وهذا يرجع للشيخين فقط، فإن أقرّا شيئًا من ذلك وإلا فلا، ويلزم الجميع التسليم بما قالاه، وعدم فتح المجال لمن دب ودرج»

«توحّد المؤتمرات الدعوية السنوية أو غيرها في بريطانيا، ويكون اختيار المشايخ المشاركين بعدة استشارة الشيخين، والعمل وترتيب وغير ذلك يكون من قبل الجميع مع المودة والرحمة، إلا إن رأى الشيخان في ذلك شيئًا، فهما أعرف بالمصلحة في اشتراك فلان في ترتيب العمل»

«تصنيف الناس ــ لاسيما العاملين معنا في هذه الدعوة ــ ليس المجال فيه مفتوحًا لكل أحد، إنما هو للشيخين، فليتشاور معهما، ولا يحدث بلبلة بين المسلمين السلفيين، حسمًا لمادة النزاع، وسدًا لذريعة الشر بين السلفيين، في بلد لا يخفى حاله على أحد، لاسيما الأهلية للجرح والتعديل لم أجد من يصلح لها».

«مساعدة الدعوة بدون شرط مخالف على الدعاة، لا يجوز لأحد أن يشنِّع على من قبلها، إلا إذا كانت ستؤول بمفسدة، وتقدير هذه المفسدة راجع للشيخين، لا لكل أحد».

«من أخذ بنصيحة الشيخين في هجر شخص أو ...عليه، فلا يُنكر عليه الأخوين، بل يؤازرونه على عمله، ..أنه صادر بالشرط السابق».

«الدعوة السلفية في بريطانيا دعوة الجميع، ولا يقال إنَّ المسجد الفلاني السلفي فقط، ومن لم يأت إليه فليس بسلفي، ومن قال ذلك فهو مفرق للصف، إنما هذه الفتوى تكون من الشيخين».

«لا يُدعى أحد من المخالفين للمؤاخذات أو نحوها في المساجد السلفية، وإن وقع شيء من ذلك ومن... أو رضي بوجوده، فينظر من باب المصلحة والمفسدة، وعند الاختلاف يرجع للشيخين ويعمل بنصيحتهما، وكذا لا يوزع السلفيون منشورات المخالفين، ويرجع لنفس التفصيل السابق».

«الرجوع لاجتهاد العالم الخبير بالواقع والدليل الشرعي، وترك اجتهاد من ليسوا كذلك لاجتهاد ذاك العالم، ولا يسمى هذا تقليدًا مذمومًا كما لا يخفى على أهل الشأن في ذلك».

«لا يجوز الطعن في نيات أخواننا، ولا يُتهم أحد منهم بجاسوسية أو غير ذلك، إلا بعد الرجوع للشيخين».

ثم وصل المأربي إلى خاتمة الوثيقة فقال:

«مَنْ خالف ما في هذا الحكم، فهو مخالف لما أراه يُقرِّب الأخوة في بريطانيا إلى الله ويجمع شملهم، وعلى ذلك: فيرفع إلى الشيخين، ليتخذوا ما يصلح شرعًا في حقه، ولو أدّى ذلك إلى إصدار فتوى بهجره وعدم الالتفات إليه من جميع السلفيين في هذا البلد، لأنَّ دعوتنا لا ترتبط بالأشخاص، ويجوز أن تسير دعوتنا بدون فلان أو فلان، وكما قالوا آخر الدواء الكي، وإذا أفتى الشيخان بشيء من ذلك؛ فمن له صلة من أهل العلم بالدعوة هنا يمكن أن يساعدهما ويؤيد كلامهما، لأنَّ فتواهما يعمل بها من باب العمل بخبر العدل!، كما هو معلوم عند أهل السنة». أبو الحسن المأربي/ دار الحديث بمأرب ٢٠/ ٥ / ١٤٢٠هـ.

وقد قال الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى بتاريخ ٢٩ من ذي الحجة ١٤٢٢هـ: «بسم الله الرحمن الرحيم؛ من عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري إلى الإخوة في المكتبة السّلفية في برمنجهام وجميع الإخوة في بريطانيا حفظهم الله وسدّد أقوالهم و أعمالهم، آمين.

السّلام عليكم و رحمة الله و بركاته؛ أمّا بعد:

فقد اطّلعتُ على نسخةٍ من حكم أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السّليماني المصري ثمّ المأربي الّذي أصدره في قضايا سلفية دائرة بينكم، وبعد تأمّل ذلك الحكم المؤلّف من سبعة وعشرين بندًا، وجدتُ في طيّاته الدّعوة إلى نوعٍ من التحزّب في لباس السّلفية، والسّلفية منه بريئة.

وذلك من خلال نصّه الصّريح على ربط السّلفيين في بريطانيا بالشّيخين علي الحلبي وسليم الهلالي في أربعة عشر موضعًا، خلاصتها: أنّ المرجع في أمور السّلفيين هو الشّيخان فقط، وأنّ البقيّة من أهل العلم إمّا لا مكان لهم في قضاياكم أو هم تبع لهما، وهذا هو غاية الجور والتّحزب وتأسيس الفُرقة بما ليس له نظير فيما نعلم من تاريخ الدّعوة السّلفية.

ولذا فإني أرى تلك الوثيقة ملغية، ولا يجوز العمل بها، وعليكم بالرّجوع عند الاختلاف بينكم إلى أهل العلم سواء في ذلك الشيخان علي الحلبي وسليم الهلالي وغيرهما من أهل العلم والفضل، والله الموفق، والهادي إلى مراشد الأمور، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

أقول: فمَنْ الذي أشعل الفتنة وفرَّق السلفيين حتى في بلاد الكفر؟!

ومَنْ الذي يلزم السلفيين بأقوال بعض الناس دون الآخرين؟!

ومَنْ الذي شرع في تسقيط العلماء الكبار وتنفير الشباب من حولهم؟!

قلتُ:

ولا يُمكن أن يجعل المأربي صاحبيه الحلبي والهلالي مرجعًا للشباب السلفي في حل النزاعات بينهم؛ وهما لا يعرفان بذلك!، أو لا يقبلان به، لا شك أنَّ بينهما اتفاقًا مسبقًا في ذلك!!، والله المستعان.

الحلبي وأحوال العراق بعد الاحتلال

ثم وقعت فتنة غزو العراق؛ وانشغل الناس بها فترة، فجاءت فتوى الشيخ ربيع حفظه الله تعالى إلى أهل العراق بترك القتال لعدم الكفاءة وعدم حصول العدة الإيمانية والعسكرية؛ وبخاصة أنَّ قيادة الجيش كانت بيد نظام البعث، وفي وقتها وصلت إلى أهل العراق من طريق الإخوة الثقات أنَّ الحلبي يجيز العمليات ضد قوات الاحتلال في المناطق النائية البعيدة عن السكان!!، فانقسم الشباب السلفي في العراق إلى فريقين بسبب ذلك، ثم ظهر للجميع فساد فتوى الحلبي وما جرَّت إليه من عواقب وفتنة.

ولما جاءت فتوى باقي كبار أهل العلم في التحذير من الجهاد في العراق وأنه مهلكة، تغير الحلبي وصار يقول كما في شريط مسجَّل بصوته عبر الهاتف، قمتُ بتفريغه: «أحوال العراق وما يجري فيها إنَّما يضبطها اجتماع ثلاثة أصناف من الناس؛ الصنف الأول: العالم بالفقه الشرعي. الصنف الثاني: العارف بالسياسة والتدبير. والصنف الثالث: العارف بالعسكرية والقوة. فهؤلاء إذا رأوا رأيًا في أحوال العراق فرأيهم نافذ بشرط أن يكون ثمة اتفاق بينهم لا اختلاف؛ يعني: اثنان [متفقان] وواحد [مخالِف]، لا ما أرى ذلك إلزام؛ وإنَّما لابدَّ من الثلاثة معًا؛ ثم أنا أُعقِّب على هذا التأصيل العلمي فأقول: كلُّ مَنْ فهم مني أو نقل عني خلاف ذلك: فهو إما مخطئ أو أنا مخطئ. سمعتَ أم أعيد؟ بلغها مَنْ ورائك».

فكانت هذه الفتوى مع أنها فضفاضة تحتمل أكثر من وجه!، وممكن أن تستعمل من كلا الفريقين، لكنها أفضل من فتواه الأولى، لأنَّ اتفاق الثلاثة كأنه في ذلك الوقت أمر مستبعد.

ثم ظهر في الساحة الدعوية في العراق بعد سقوط بغداد الكلام في الجمعيات والتعامل معها، وذلك لما استقر الحال في العراق في أول السقوط فدخلت عدة جمعيات إلى العراق لاستقطاب الشباب وتنظيمهم، وكان الذي يصل إلى أهل العراق من قبل الشيخ ربيع حفظه الله تعالى حازمًا ومحكمًا في الحذر منها والتحذير، بينما كان الأمر فيما يصلهم من قبل القائمين على مركز الإمام الألباني محتملًا بعبارات مجملة، ومن هنا صار يظهر لنا رسوخ العالم من غيره.

تنفس الحلبي في فتنة فالح الحربي

ثم عاد الكلام في التعامل مع المخالفين، وكان الحلبي ينتقد ويعرِّض بين الحين والآخر بمنهج أهل العلم السلفيين في بلاد الحرمين ويقصد بهم النجمي وعبيدًا الجابري وربيعًا المدخلي وزيدًا المدخلي وصالحًا السحيمي وغيرهم.

وزادت انتقادات الحلبي بعد تغير فالح الحربي وفوزي البحريني وفاروق الغيثي وغيرهم وسلوكهما طريق الحدادية؛ حتى صاروا رؤوسًا لطائفة من الشباب معهم.

فلما توجَّه الشيخ ربيع وإخوانه من أهل العلم وطلابهم في الرد على الحدادية الغلاة؛ تنفَّس الحلبي وأعلن منهجه الجديد في محاربة الغلو والتجريح والتبديع كما يزعم!، وكأنه يريد فالحًا الحربي وأنصاره، أي: موافقًا للشيخ ربيع وإخوانه وطلابه في حملتهم ضد الغلو في التبديع والهجر، هكذا كان ظاهره!.

وبخاصة أنَّ من أول أسباب المشكلة بين فالح الحربي والشيخ ربيع كانت في موقف الشيخ ربيع من الحلبي وأصحابه، وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في نصيحته لفالح الحربي: «إذا جُرح شخصٌ اشتُهر بين الناس أنه سلفي وهو يدعيها ــ ما هو عن إنسان اشتهر مثلًا بالرفض أو التصوف والقبورية أو الحزبية أو عن تدريس كتاب يتحدث عن الفرق الضالة أو عن محاضرة يلقيها عالم يتحدث عن هذه الفرق ــ، لو جئت يا أخي أي عالم من علماء السنة مثل: ابن باز أو الألباني أو ابن عثيمين أو الفوزان، بالطعن في أحد تلاميذه الذين يعتقد فيهم أنهم من أهل السنة السلفيين، ويعتقد أنهم يحاربون البدع وأهلها، لو بدعت واحدًا من تلاميذه أو جماعة أيسلم لك هذه القاعدة التي تفرق بها بين الكلام في باب الرواية والكلام في باب التبديع؟!. وهل يوافقك هؤلاء العلماء: أنَّ

قاعدة بيان أسباب الجرح عند تعارض الجرح والتعديل أو عند الحاجة إلى بيان الأسباب أنها قاعدة باطلة؟! وهل يوافقونك على: أنَّ من قال بهذه القاعدة قد أضل الناس بها؟!».

فكان الشيخ ربيع ـ في ذلك الوقت ـ يرفض تبديع الحلبي وأصحابه وينصح بمناصحتهم وعدم الخوض في الكلام فيهم، وهذا ما أغضب الحربي وجنَّ جنونه، فأعلن فالح وزمرته حربًا على السلفيين ووصفوهم بأقبح الأوصاف ولم يتورعوا من الطعن بكبار العلماء، وكانت فتنته من أشد الفتن في هذا العصر، ثم ظهرت لهم بعد أصول محدثة تخالف منهج السلف الصالح فسقطوا من أعين السلفيين ولا كرامة.

موقف الحلبي
بعد رسالة «رفقًا أهل السنة بأهل السنة»

ومما زاد الحلبي فتنة أنَّ الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله تعالى كتب رسالة يحذِّر فيها من فتنة التبديع والهجر بغير حق في هذا الزمان، وهي بعنوان [رفقًا أهل السنة بأهل السنة]، وكان أصل الرد فيها على الحدادية أتباع فالح الحربي؛ الذي أشعل فتنة التبديع والهجر بغير حق.

وهذا ما صرَّح به الشيخ العباد حفظه الله تعالى كما في [كتاب ورسائل عبدالمحسن بن حمد العباد البدر"طبعة دار التوحيد للنشر" المجلد السادس من ص ٣٢٠ إلى ص٣٢٥] حيث قال:

«وقريبٌ من بدعة امتحان الناس بالأشخاص؛ ما حصل في هذا الزمان من افتتان فئة قليلة من أهل السنة بتجريح بعض إخوانهم من أهل السنة وتبديعهم، وما ترتَّب على ذلك من هجر وتقاطع بينهم وقطع لطريق الإفادة منهم، وذلك التجريح والتبديع منه ما يكون مبنيًا على ظنِّ ما ليس ببدعة بدعة!، ومن ذلك أيضًا حصول التحذير من حضور دروس شخص؛ لأنَّه لا يتكلَّم في فلان الفلاني أو الجماعة الفلانية، وقد تولَّى كبر ذلك شخص من تلاميذي بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية، تخرَّج منها عام «١٣٩٥ ـ ١٣٩٦هـ»، وكان ترتيبه الرابع بعد المائة من دفعته البالغ عددهم «١١٩» خرِّيجًا!، وهو غير معروف بالاشتغال بالعلم، ولا أعرف له دروسًا علمية مسجلة، ولا مؤلَفًا في

العلم صغيرًا ولا كبيرًا، وجلّ بضاعته التجريح والتبديع والتحذير من كثيرين من أهل السنَّة، لا يبلغ هذا الجارحُ كعبَ بعض مَنْ جرحهم لكثرة نفعهم في دروسهم ومحاضراتهم ومؤلفاتهم، ولا ينتهي العجب إذا سمع عاقل شريطًا له يحوي تسجيلًا لمكالمة هاتفية طويلة بين المدينة والجزائر، أكل فيها المسئول لحومَ كثير من أهل السنة، وأضاع فيها السائل مالَه بغير حقٍّ، وقد زاد عدد المسئول عنهم في هذا الشريط على ثلاثين شخصًا، فيهم الوزير والكبير والصغير!!، وفيهم فئة قليلة غير مأسوف عليهم!، وقد نجا مِن هذا الشريط مَنْ لم يُسأل عنه فيه، وبعض الذين نجوا منه لم ينجوا من أشرطة أخرى له، حوتها شبكة المعلومات الإنترنت».

أقول: ومعلوم عند الجميع أنَّ هذا التلميذ المشار إليه في كلام الشيخ العباد حفظه الله تعالى هو فالح الحربي.

لكن ماذا صنع المأربي وأنصاره ومَنْ تأثر به؟

جعلوا رسالة الشيخ العباد [رفقًا أهل السنة بأهل السنة] حصنًا حصينًا يتستر خلفه كل مَنْ ينتسب لأهل السنة اسماً ولو كانت عنده قواعد مخالفة لمنهج السلف الصالح، بل ولو صدرت عنه عدة انحرافات منهجية، وكذلك ردوا بهذه الرسالة كل تجريح وتحذير وهجر ولو كان المخالِف يستحق ذلك بالأدلة الصريحة والبراهين القاطعة!.

فنقول لهم:

لو كان ذلك هو مقصد الشيخ العباد حفظه الله تعالى لما جرح هو عدنان عرعور وحذَّر منه ونهى عن مجالسته وحضور دروسه كما تقدَّم النقل عنه، والعرعور عندكم من أهل السنة؟!

فأين الرفق به من قبل أهل السنة؟

إما أن تقولوا: أنَّ الشيخ العباد خالف نصيحته ولم يلتزم بها؛ فجرَّح وحذَّر من أهل السنة ولم يرفق بهم!

وإما أن تقولوا: أنَّ الشيخ العباد أراد في رسالته التبديع والهجر والتحذير بغير حق؛ وهذا هو الحق الذي لا محيص عنه.

قلتُ:

ولي رسالة منشورة في مواقع الانترنت ذكرتُ فيها عدة وقفات على مَنْ يستدل برسالة الشيخ العباد ويرد بها على التحذير والتجريح القائم على العلم والحق، وهي بعنوان [الإرشاد في كشف المبطلين الذين يستترون خلف رسالة الشيخ العباد] لمن أراد مزيدًا من التفصيل؛ والله الموفِّق.

ثم ليعلم جميع مَنْ تستَّر خلف رسالة الشيخ العباد حفظه الله تعالى، أنَّ الشيخ العباد قد صرَّح بنفسه إلى أخيه الشيخ ربيع - كما في جلسة الفلسطينين مع الشيخ ربيع - أنه لا يقرأ؛ أي لا يقرأ ردود هؤلاء في هؤلاء، ولا ردود هؤلاء في هؤلاء، بل الشيخ العباد يعد ذلك من الانشغال عن العلم وضياع الوقت!، وهو نفسه القائل: «على كلِّ طالب علم ناصح لنفسه أن يُعرِضَ عن متابعة ما يُنشر في شبكة المعلومات الانترنت، عمَّا يقوله هؤلاء في هؤلاء!، وهؤلاء في هؤلاء!».

ولما عقَّب على رسالته الشيخُ أحمد النجمي رَحِمَهُ اللهُ في نصيحة نافعة قيمة مدوَّنة في كتابه [الفتاوى الجلية عن المناهج الدعوية/ الطبعة الثانية ١/ ٢٢٠-٢٣٥]، لم يطلع الشيخ العباد على تعقباته هذه!، بل لم يعلم وجودها إلا بعد وفاة الشيخ أحمد النجمي!!، وفي هذا برهان واضح أنه حفظه الله تعالى لا يقرأ ما كُتِبَ في هذه النزاعات.

فقد قال الشيخ العباد حفظه الله تعالى في مقال له بعنوان [كلمة توضيح حول نصيحة الشيخ النَّجمي وبيان الشيخ النُّجيمي]: «أما الشيخ أحمد النجمي المتوفى في العام الماضي / فقد كتبَ لي نصيحة على إثر صدور رسالتي "رفقًا أهل السنة بأهل السنة" في عام ١٤٢٤هـ، ولم تصل إليَّ هذه النصيحة من قبل!!، وما علمتُ بها!!، إلا بعد نشرها من بعض الناس إثر نشر كلمتي "ومرة أخرى: رفقًا أهل السنة بأهل السنة" في ١٦/ ١/ ١٤٣٢هـ، فكانت مناسبة لتجدد ذكره وتجديد الدعاء له / وغفر له وتجاوز عنا وعنه وأسكنه فسيح جناته وشملنا بعفوه ومغفرته إذا صرنا إلى ما صار إليه...».

قلتُ:

وما أحسن جواب فضيلة الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى لما سُئل عن رسالة الشيخ العباد [رفقًا أهل السنة بأهل السنة] فقال: «أقول: مَنْ عَلِمَ حجة على مَنْ لم يعلم؛ فمن تكلَّم في أبي الحسن تكلَّم بناء على أدلة وبينات واضحة مثل الشمس في رابعة النهار، وصريحة في نقد أقواله

وأعماله. هذه القاعدة؛ فمن جرح أبا الحسن أو غيره بدليل وأقام الدليل على جرحه فالواجب عليه التسليم له وإلا كنا أصحاب أهواء!. وذلك العالم الذي لم يقف على ما وقف عليه الجارحون هذا لا يضره!؛ ولكن نحن لا نتابع ذلك العالم!. وأنا أتكلَّم بصفة عامة لا نتابع ذلك العالم الذي جهل حال المجروح والأمثلة كثيرة جدًا فمن أمثلة القدامى: كان الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوثق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ويزكيه، ولكن العلماء من قبل الشافعي ومن بعده وقفوا على جرح للرجل وأنه ليس بثقة كما يقول الشافعي، فتوثيق الشافعي هذا لإبراهيم ابن أبي يحيى هذا لم ينفعه، ولم يضر الشافعي أهل العلم المحققون على جرح الجارحين.

وخذ مثالًا آخر من الأمثلة المعاصرة: فنحن وغيرنا نرد على سفر وسلمان وغيره من أساطين فقه الواقع وننقد أقوالهم ونكشف عوارها ونبين انحرافها بالدليل، وسماحة الوالد الإمام الأثري العلامة الفقيه المجتهد الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ وسماحة الإمام العلامة الفقيه المحقق المدقق المجتهد الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من مشايخنا هيئة كبار العلماء لم يتكلموا بشيء، بعد نحو أربع سنوات أو خمس سنوات أو ما يقارب هذا صدر قرار من هيئة كبار العلماء بإدانة القوم، قرار خول لولي الأمر إيقافهم، لأنهم وقفوا على أخطائهم وتجاوزاتهم.

ومثال آخر خذه أيضًا: الإمام محدث العصر الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يثني على سفر وسلمان وغيرهما ويزكيهم هما وغيرهما، لكن بعد حوالي ست سنوات أو سبع تبين له ما كان خافيًا عليه من قبل، فقال قبل موته بسنه: يظهر إننا تعجلنا، وأنَّ أهل المدينة هم أحرى بالقول، فهمت بارك الله فيك، انشر هذه المكالمة على شباب الإمارات، وبلغهم مني السلام، مَنْ قَبِل كان ومَنْ لم يقبل ماذا نصنع به؟!».

أقول:

وقد بيَّن الشيخ صالح السحيمي وهو من خواص الشيخ العباد حفظهما الله تعالى، أنَّ أبا الحسن المأربي عنده أساليب ماكرة، ويستعمل عدة كذبات في نصرة باطله، وبسبب ذلك خفي أمره على بعض المشايخ الكبار!!، فلا يُنكر عليهم عدم تبديعه، ولا يُلزموا بذلك، وكذا لا يحتج بهم على عدم التبديع، وذلك في جلسة مسجَّلة نشرها بغير إذنه أبو الأشبال الجنيدي أحد كتاب "منتديات

كل السلفيين" البارزين فيه!؛ قال فيها الشيخ السحيمي حفظه الله تعالى في أول كلامه على أبي الحسن المأربي: «وما زلتُ أنا أُردِّد كلامي هذا: الذي اتَّضح له أمرُه؛ هو غير معذور!!. الذي ما زال ملبَّسًا عليه بشأنه؛ هذا لا نقاطعه من أجل موقفه من أبي الحسَن ــ وإنْ كنا نعتقد إنه مبتدع ــ؛ لكن مع هذا كلِّه: لا أمتحن النَّاس به، فيه مشايخ كبار ما هو متَّضح لهم أمر أبي الحسن!، أروح أقاطع مشايخي من أجل أبي الفتن هذا؟!

هل يجوز أن أقاطعهم؟!

فلان اتَّضح له أمرُه، وفلان ما اتَّضح له أمره، أخي ما اتَّضح له الأمر ــ وأنا أعرف أنه على منهج سلفي قوي ــ، الاختلاف على الشخص هذا لا يَنبغي أن يتحوَّل إلى صراع وتبديع وتفسيقٍ وإخراجٍ من السَّلفيَّة؛ هذا الذي ندين الله به».

وقال أيضًا: «ولكني أنا أبدِّعه وما زلتُ أبدعه!؛ ليش؟ لأنني متَّضح لي أمرُه، واتَّضح لي كذبُه، يكذب عشرين مرة في اللحظة الواحدة!، ولا يستحي مِن الكذب!، وإذا جاء المشايخ الكبار يتملَّق!؛ هذا عارفينه، الأساليب هذه عرفناها من زمان مِنه ومن أمثاله!، لكن يكفي أنه في اليوم الثاني كذب علينا عدة مرات!؛ شفت كيف؟!».

ثم قال في نفس الجلسة: «أخي الذي لم يتَّضح له أمر زيدٍ من النَّاس لا أُلزمه؛ اللهم إلا شخص أصبح واضحًا للعيان، أصبح واضحًا أمره للعيان».

قلتُ:

ومشايخ السلفيين لم يلزموا في هذا الزمان أحدًا لم يتضح له أمر مبتدع بتبديعه؛ لا المأربي ولا غيره!، وإنما لا يعذرون من اتضح له أمره وحاله ولا زال يدافع عنه ويجادل، لأنَّ هذا الجدال عن أهل البدع هو في باب نصرة الباطل الذي هم عليه، ولهذا لما سُئل الشيخ صالح السحيمي حفظه الله تعالى في [شريط مسجَّل] السؤال الآتي: بحكم معرفتكم الطويلة بالشيخ ربيع حفظه الله تعالى؛ هل تعرفون عنه أنه يلزم الناس على الأخذ بقوله وأحكامه!، وأنه يضلل ويبدع كل مَنْ لم يأخذ بقوله وأحكامه؟!

فكان جوابه: «هذا القول غير صحيح!، ولم نعرف عن الشيخ وفقه الله أنه يلزم الناس بأقواله وآرائه!!، ولكنه يُفصِّل في المنهج السلفي، ويرد على الحزبيين ردودًا مباركة وموفَّقة، ما عليها من بأس».

بل هذا الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى - وهو ممن اتهمه المبطلون بالإلزام في تبديع المبتدعة الذين لم يتضح أمرهم – سُئل في [شريط مسجَّل] السؤال الآتي: هل الشيخ ربيع يـُلزِم بقوله فيُبدِّع ويشنِّع على مَنْ لم يلتزم بأقواله في الحكم على الرجال؟!

فقال حفظه الله تعالى: «بسم الله، والحمد لله وصلي اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين: أنا عرفتُ الشيخ ربيع ــ حفظه الله وسـدد أقوالنا وأقوالـه وأعمالنا وأعماله ــ منذ أكثر من ثلاثين سنةً وما عرفتُ أنه يحكم حكمًا إلا ويستدل عليه من الكتاب والسنة والإجماع؛ فيما فيه إجماعٌ هذا في الأحكام عامة.

وفي الجرح والتعديل؛ يَجرح الرجل إذا ثبت عنده جرحٌ وهذا اعني ثبوت جرح المجروح له عندنا ثلاثة مصادر:

المصدر الأول: التسجيل المأمون من جهة موثوقة عندنا معروفة بالصدق والأمانة.

الثاني: نقل الثقات العدول.

الثالث: كتب الرجل أو مقالاتهٌ وقد سلك هذا المسلك الشيخ ربيع حفظه الله حينما كتب عن سوءة سيد ابن قطب المصري المفكر الضال المضل، وبين ضلاله بما سجله وسطره في كتبه.

ما علمتُ حتى الساعة أنَّ الشيخ ربيعًا حفظه الله يقول: مَنْ لم يقل بقولي فهو مبتدع!!، أبدًا، وإنما هذه فرية افتراها عليه المتحزبة المتحذلقة أهل الهوى؛ لأنَّ الشيخ حفظه الله حطم رموزهم، وكشف أستارها، وبيَّن ضلالها. وهكذا كل صاحب هوى يُلحِق بأهل السنة ويلُصِق بهم ما ليس فيهم!!، بل هم بُرءاء منه براءة الذئب من دم يوسف ﷺ».

أقول:

وصار علي الحلبي من اليوم الذي صدرت فيه رسالة الشيخ العباد آنفة الذكر، يميل إلى الشيخ العباد حفظه الله تعالى في تقرير الخلاف مع المأربي!، والحلبي يعرف أنَّ تأصيلات المأربي

تخالف ما عليه الشيخ العباد حفظه الله تعالى؛ لكنه التحزب الجديد مع المأربي ضد الشيخ ربيع والسلفيين.

والعجيب أنَّ الحلبي كتب مقالًا في مجلة الأصالة العدد «٤٢» بعنوان [كلمة تساوي ألفًا]، أثنى فيها على رسالة الشيخ العباد أيما ثناء، دون تفصيل ولا ملاحظات!، ويظهر أنه تعجَّل في ذلك، ومراده تقوية ظهره بهذه الرسالة في حربه المزعومة ضد الغلو والتجريح!.

لكنه لما اطَّلع – أو أُطلِعَ على بعض المواضع – على الرسالة جيدًا، ووجد فيها بعض الثغرات عاد في العدد الذي بعده «٤٣»، ليذكر عدة ملاحظات على رسالة الشيخ العباد حفظه الله تعالى!!.

والسبب الرئيسي في ظني: أنَّ الشيخ العباد حفظه الله تعالى جعل اللجنة الدائمة هي المرجع في تقييم الدعاة جرحًا وتعديلًا.

فقد قال في رسالته [رفقاً أهل السنة بأهل السنة]: «عند سؤال طلبة العلم عن حال أشخاص من المشتغلين بالعلم، ينبغي رجوعهم إلى رئاسة الإفتاء بالرياض للسؤال عنهم، وهل يُرجع إليهم في الفتوى وأخذ العلم عنهم أو لا؟. ومَن كان عنده علم بأحوال أشخاص معيَّنين يُمكنه أن يكتب إلى رئاسة الإفتاء ببيان ما يعلمه عنهم للنظر في ذلك، وليكون صدور التجريح والتحذير إذا صدر يكون من جهة يُعتمد عليها في الفتوى، وفي بيان مَنْ يؤخذ عنه العلم ويُرجع إليه في الفتوى، ولا شكَّ أنَّ الجهة التي يُرجع إليها للإفتاء في المسائل هي التي ينبغي الرجوع إليها في معرفة مَن يُستفتى ويُؤخذ عنه العلم، وألاَّ يجعل أحدٌ نفسه مرجعًا في مثل هذه المهمَّات؛ فإنَّ من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

وقال في موضع آخر: «إذا كان الخطأ الذي رد عليه فيه غير واضح، بل هو من الأمور التي يحتمل أن يكون الرادُّ فيها مصيبًا أو مخطئًا، فينبغي الرجوع إلى رئاسة الإفتاء للفصل في ذلك، وأمَّا إذا كان الخطأ واضحًا، فعلى المردود عليه أن يرجع عنه؛ فإنَّ الرجوعَ إلى الحقِّ خيرٌ من التمادي في الباطل».

قلتُ:

وهذا ما لا يرتضيه الحلبي قطعًا!؛ لأنَّ اللجنة الدائمة هي التي جرحته وحكمت عليه بالإرجاء!.

ولهذا كرَّ الحلبي على الرسالة في العدد الذي بعده، فأثنى عليها في سطر واحد تقريبًا ثناءً مجملًا!!، ثم شرع في ذكر الانتقادات أو الملاحظات.

فقد جاء في العدد «٤٣» من مجلة الأصالة التابعة لمركز الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«كَتَبَتِ "الأَصالةُ" مشكورةً في "مسك خِتام" عددها الماضي كَلمةً حَسنةً حولَ كتابِ "رِفْقًا أهلَ السُّنَّة بأهل السُّنَّة" لسماحةِ أستاذنا العلامة المحدِّث الشيخ عبدالمحسن بن حَمد العبَّاد البَدْر نَسَبًا ووصفًا جزاه اللهُ خَيْرَ الجزاء: تُثني عليه، وتمدحُهُ ــ وهو أهلٌ لذلك بحقٍّ ــ؛ فكانت كلمةً ــ بجُملتها! ــ نافعةً للقُراء، ومفيدةً للألبّاء.

وَلَمّا كان كُلُّ كلامٍ ــ سوى كلامِ الكمالِ والعصمة ــ مُعَرَّضًا للنقص والنقد ــ رأيتُ لزامًا كتابةَ كلمةٍ أخرى تكون تكميلًا لكلمة «الأصالة»؛ التي هي مِنّا وإلينا ولله الحمد؛ فأقول:

أولًا: إنَّ هـذا الكـتاب النافعَ معدودٌ ـ ولابُدَّ ـ في جُملة "النصيحة الشرعية"؛ من عالمٍ جليلٍ كبير؛ يتنَزَّه ــ بجميل علمهِ وكِبَرِ قَدْرِه ــ عن أغراض النّفوس، وأمراض القلوب؛ ولا نُزَكّيه على الله؛ فهو منه في حيِّز الاجتهاد والثواب لا غير.

ثانيًا: استغلالُ بعض أهل الشبهاتِ الكتابَ ومضمونه لتصفية حسابات معينة «مِن = إلى»، أو نَحو مقاصد خاصّة: أسلوبٌ مرفوضٌ؛ يجبُ الترفُّع عنه مِن كُلِّ منصفٍ نفسَه؛ ليضع الكتابَ في مكانِه الأساس: أصلًا لا فرعًا، وقاعدةً لا فصلًا.

ثالثًا: الكتاب كسائر الكتب عُرْضةٌ للردِّ؛ فما مِنّا إلا رادٌّ ومردود عليه؛ إلا النبي ﷺ. وأهل السنّة يقدّرون علماءَهم، ولا يقَدِّسونهم.

رابعًا: ظهر لي ــ بعد تأمُّل ــ شيءٌ مِن الملاحظات على مُجْمَل الكتابِ ــ وبعضُها تكميليٌّ ــ بل قد أُخالَفُ في أشياءَ منها؛ وهي:

١. لزوم وجود كلمة تأصيلية في أهميّة «الرد على المخالِف»؛ ولو كان من أهل السنة. نعم؛ بالشرط المعتبر ــ علمًا وأدبًا ــ ؛ ليكون مُغْلِقًا على المقصّرين طريقَهم الباطلَ المبنيَّ على التهاون في الحقّ،

والتّساهل في معاملة الخَلْق. وليكون ــ في الوقت نفسِه ــ واجهةَ حقٍّ تَسُدُّ على الغُلاة تَفَلُّتهم الكبير في تلقُّط الأخطاء، وتصيُّد العَثَرات.

٢. ذِكر «أهل السُّنّة» ــ هكذا!! بالعموم ــ جَعَلَ بعضَ الحِزبيِّين ــ مِن الإخوانيِّين، والسُّروريِّين، والتبليغيِّين ــ يدُسُّون أنوفَهم، ويحشُرون أنفسهم ضِمْنَ عنوان الشيخ!!، وهم ــ يَقينًا ــ ليسوا ضِمْنَ مُراده بارك الله فيه.

فلو كان العنوان ــ مثلًا ــ: «رفقًا دعاةَ منهج السّلف بأنفسكم»: لكان هذا مِن العناوين الدّالة ــ تمامًا ــ على المضامين، وقطعًا لطرائق أولئك الخالفين المخالفين ــ غُلاةً ومميِّعين ــ!.

٣. «الجرح والتعديل» علمٌ منضبط دقيق، فيه ثبات أهل السُّنَّة؛ وقوّةُ منهجهم، والنقضُ على مخالفهم، وقد قيل قديمًا: «لولا حملة المحابر، وأصحاب الدفاتر: لخَطَبَتِ الزنادقة على المنابر». فَذِكر أيِّ كلامٍ يُشْعِر بالتقليل مِن قدره ــ ولو بغير قصد! ــ ينبغي أن يُغَيَّر إلى سواه، ويُنْقَل إلى ضدِّه ونقيضِهِ؛ ممّا يتضمّن تحقيق مهمة «عُدُول الأمة» ممّن ينفون عن العلم: «تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»، وهي أُصولُ أهداف علم «الجرح والتعديل» ــ سابقًا ولاحقًا ــ. نعم؛ قد يدخل هذا العلمَ مَن ليس أهلَه! لكنَّ هذا لا يُسوِّغ الانتقاصَ منه!، ولا التقليلَ مِن شأنِهِ ومكانتِهِ ــ ولو بغير قَصْد! ــ.

٤. ذِكرُ «رئاسة الإفتاء» ــ الموقّرة ــ في بلاد الحرمين ــ لِتكون المرجع الوحيدَ للسؤال عن الأشخاص أو الجماعات: أمرٌ حسنٌ جيِّد؛ لكنّ الإلزامَ به لِعُموم المُسلمين في العالم عسرٌ!، قد يكون صعبَ التحقيق جدًّا!؛ وذلك من وجهين:

أ- أَنّ «رئاسة الإفتاء» ــ الموقرة ــ هيئةٌ رسميّة تابعة لدولة إسلامية!، ومثلها في ذلك ــ ولو مِن طَرَفٍ! ــ «إفتاء الأزهر»!!؛ فنخشى أنْ يكونَ الإلزامُ بها سبيلًا للإلزام بغيرها من غيرها!. ولهذا سلبيّاتُهُ الشديدةُ التي لا تخفى!!.

نعم؛ قد يكونُ ذلك نافعًا وكافيًا لأهل بلاد الحرمين فيما بينهم أنفسِهم!!؛ لِما يتضمّنه هذا الحَدُّ مِن نفي هاتيك السلبيّاتِ المتوقّعة، فضلًا عن قطعِ هذا العبث الدائر السائر مِن بعض الجهاتِ هناك!!.

بينما لو جَعَلْنا الحُجَّةَ وحدَها هي المُرَجِّحَةَ لقولِ أيِّ قائلٍ ــ هيئةً كان أم فردًا ــ في جميع بلاد المسلمين: فهذا سبيلُ الحقِّ، وأَهل الحقِّ، وهُو ــ في الوقت نفسِه ــ إغلاقٌ لذاك الطريق الوَعْرِ السلبيِّ المشار إليه قَبْلُ. مع كُلِّ الاحترام والتقدير لـ«رئاسة الإِفتاء» المبجَّلة، وغيرها من الهيئات العلميَّة المعتبرة.

ب- من قواعد العلم: «الحكم على الشيء فَرْعٌ عن تصوُّره»، وهذا أمرٌ لا يتحقّق صوابُ الإفتاءِ في ضَوْئِهِ إلا مِن خلال التّواصُل التامّ أو شبهه بين «رئاسة الإفتاء» من جهةٍ، وبين أهل العلم وطلبَته ــ مِن أهل السنة ودُعاة منهج السَّلف ــ من جهة أخرى؛ حتى يكونَ تصوُّر حقائق الأفراد والجماعات المسؤولِ عنهم في سائر البلدان على أقرب وُجُوه الصواب، وأدناها إلى الكمال، وهذا أَمْرٌ ــ فوا أَسفاه ــ غيرُ مُتَحقِّقٍ على الوَجْهِ الكافي، وإِنْ وُجِدَ منه شيءٌ: فليس هو المطلوب، وعسى أن يتحقق على ما نرجو، وأن تزولَ عقباتُهُ، وتُحْمَدَ عَوَاقِبُهُ.

٥. ذَكَرَ سماحةُ شيخنا العبّاد حفظه المولى بعض العلماء الذين مَضَوا وعندهم خلل في مسائل من العقيدة، ولا يستغني العلماء وطلبة العلم عن علمهم؛ ذاكرًا منهم البيهقي، والنووي، وابن حجر العسقلاني، ثم عَطَف حفظه الله مباشرةً بقوله: «. . . ومِن المعاصرين: الشيخ العلامة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني»، ثم أثنى عليه «في العناية بالحديث وسَعَة الاطّلاع فيه»؛ مشيرًا إلى أخطاء وقعت منه!!، ذاكرًا منها زاده اللهُ توفيقًا مثالَين على ذلك من أقوال شيخنا الألباني وترجيحاتِهِ الفقهيّة:

أولهما: أنَّ ستر وجه المرأة ليس بواجب.

ثانيهما: أنَّ وضع اليدين على الصدر بعد الركوع بدعة ضلالة.

فأقول؛ هنا أمران:

الأول: أنَّ عطفَ اسمِ شيخِنا الألبانيِّ على مَن ذُكروا: مُوهِمٌ «!» باتِّحاد الوجه في النقد، وهو «الخلل في مسائل من العقيدة» مع أنه غيرُ مراد لشيخنا العبّاد بتاتًا.

الثاني: أنَّ شيخنا العبّاد حفظه المولى عقّب على المسألةِ الثانية – وضع اليدين على الصدر بعد الركوع – بقولِه: «وهي مسألة خلافية!!».

فأقول لسماحته نفع اللهُ به: والأولى؛ أليست مسألةً خلافية أيضًا؟!

فكان ماذا؟!

وإنِّي ـ واللهِ ـ لأعلمُ كم هي الصِّلةُ وثيقةٌ وعميقةٌ بين شَيْخَيْنا الجليلَين ـ الألباني والعبّاد ـ منهجًا وعقيدةً؛ فكان الأَوْلى ـ عندي ـ والحالةُ هذه ـ ضَرْبُ المثالِ بغير شيخنا الألباني، أو ـ على الأقل بغير هاتين المسألتين!؛ إنْ وُجِدَا!!.

٦. ضَرَبَ الشيخُ حفظه الله مثلًا على «فتنة التجريح والهجر من بعض أهل السنة في هذا العصر، وطريق السلامة منها»؛ بـ«إحدى الجمعيّات» الّتي يَنتقد شيئًا من مسالكها بعضُ المشايخِ والعُلماء مِن أهل السُّنَّة السَّنيَّة، ولئِن كان ذِكْرُ هذه «الجمعيّة» في الرسالةِ ليس صريحًا، بل على سبيل الإبْهام؛ لكن الأذهانَ قد تذهب بتحديدها كُلَّ مجالٍ، كُلٌّ بحسب ما يظنّ، أو يتوهّم، ممّا يفتحُ ويفتحُ! أبوابًا من الظنون السيّئة من جهة، وأبوابًا من زيادةِ الاختلاف والفُرقة ـ من جهة أخرى ـ ، فضلًا عمّا قد يجري مِن استغلالٍ لكلام شيخِنا العبَّاد ـ أو توجيهه ـ إلى أو هنالك!!!. وهذا ـ كلُّه ـ نحن في غِنىً عنه، وبخاصة في هذا الزمان العَسِر بكل ما فيه من تناقضات واضطرابات!!.

وأخيرًا: إنَّ هذه الملاحظات لا تَخْرُجُ بالكتاب ـ البتّةَ ـ عن أن يظلَّ مجموعُ محتواه «كلمة تُساوي ألفًا» والله. والظنُّ كبيرٌ كبيرٌ بِسَعَةِ صَدْرِ أُستاذنا العَبَّاد أكرمه اللهُ وجلالةِ حِلْمِهِ وعِلْمِهِ: في أن يَعدَّ ما عندي هنا سبيلَ زيادةٍ لا انتقاص، وائتلافٍ لا افتراق؛ شعارُهُ حبُّ العلمِ وأهلِه، ونصرةُ السُّنَّةِ وحَمَلَتِها. ومَـن عنده على كلام أُستاذنا العبّاد أيضًا ـ أو على غيره ـ أيُّ انتقادٍ أو إيرادٍ: فليذكُرْه بالتي هي أحسنُ للّتي أقومُ؛ تكميلًا وتَتْمِيمًا؛ ممّا يليق بمنزلة سماحة أستاذنا الشيخ العبّاد زاده اللهُ فضلًا، ومكانته اللائقة به في العلمِ والدين؛ وتطبيقًا لقاعدتهِ الذهبيّة الرّائدة: "رِفْقًا دُعاة منهج السلَف بأنفسِكم" واللهُ المسدِّد، لا ربَّ سِواه».

قلتُ:

واليوم يعيب أنصارُ الحلبي العلماءَ وطلبةَ العلم الذين ينتقدون الرسالة بأقل من الانتقادات التي ذكرها شيخهم الحلبي في كلمته هذه!.

وأقول: لكن مع هذا؛ جعل الحلبي رسالة العباد مرجعًا في مسألة التجريح و والتحذير والهجر في هذا الزمان!!.

ومن هنا بدأ الكلام في مسألة الشدة والتجريح والموقف من المخالفين في نظر الحلبي وموافقيه، ولم يكن هؤلاء يظهرون تأصيلاتهم على الحقيقة في هذه المسائل التي أحدثها المأربي، بل كانوا متذبذبين متلونين، لا يستقرون على قول، وتارة يعلنون ما يخالف تأصيلات المأربي، وتارة يوافقونه، ولا يدري أحد ما يجري بينهم وبين المأربي في الخفاء!!، ولكن الذي كان يظهر يومها أنهم كانوا متأثرين ببعض تأصيلات وشبه المأربي.

بل لقد صرَّح المأربي مؤخراً وكشف المستور الذي كان بينهم في مقال له بعنوان [وقفات مع (الرسالة المفتوحة) لأخينا الشيخ سليم الهلالي بتاريخ ٢٢ شوال ١٤٣٢هـ] بأنَّ الحلبي والهلالي وإخوانهم كانوا معه في حربه ضد الشيخ ربيع حفظه الله فقال: ((ألا توافقني - أيها الأخ الكريم- على أنه يلزمك أن تُعلِن براءتك من منهج الشيخ ربيع وأصحابه في المواضع التي خالفوا فيها منهج أهل السنة والجماعة؛ عملاً بقول الله عز وجل: "إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ"؟ قد تُجيب عن ذلك: بأنَّ لك ثلاثين سنة لا تزداد في الشيخ ربيع ومنهجه في حرب الغلو إلا بصيرة – كما سبق أن ذكرتَ لي!!–، لكني أُذكِّرك بأنك سلَّمْتَ لي في جَمْع من الدعاة في فندق دار التوحيد بمكة المكرمة في بعض مواسم الحج!، عندما سألتكم جميعًا – ولا حاجة لذكر أسماء البقية–: هل الشيخ ربيع موافق لمنهج أئمتنا الكبار كسماحة الشيخ ابن باز وفضيلة العلامة المحقق ابن عثيمين ومحدِّث العصر الألباني رحمهم الله جميعًا في مسائل الخلاف التي بيننا وبينه؟ فاتفقتْ كلمتكم جميعًا على أنه مخالف لمنهج أئمتنا فيما خالفناه فيه!، وذكرتم أنكم توافقونني في كل ردودي عليه بلا استثناء!!، إلا ما كان من خلاف شكلي في لفظ ما أو عبارة ما، ومعلوم أنَّ أكثر الردود مفرغة من أشرطة، ولغة الشريط تكون ارتجالية في كثير من المواضع. ثم لما بلغني عنك خلاف ما ذكرته لي مع مجموعة من إخواننا، لقيتك في موسم آخر بمكة المكرمة أيضًا، وكان بصحبتي الأخ نصار السلمي - سلمه الله- وكان بصحبتك مَنْ تعرف - ولا أظنك نسيت–، ثم ذكَّرْتُك بكلامك في فندق دار التوحيد، فكيف يصدر عنك كذا وكذا بخلاف ذلك؟ وما الجديد عندك؟ فأكدتَّ لي بعد عدة سنوات أنك لازلتَ على قولك في كون الشيخ ربيع على خلاف طريقة الأئمة!،

ثم فوجئنا بتحولك المريب والمفاجئ؛ بل وأغرْقتَ بتبديع أبي الحسن وإخوانه وطلابه – وهم منتشرون في اليمن ولله الحمد- وغيرهم من طلاب العلم، وزُرْتَ اليمن وتعمدتَّ هجر أبي الحسن، بل نال أبا الحسن نصيبٌ لا تحسد عليه من طعوناتك، وتتبعتَ مراكز المتعصبين لآراء الشيخ ربيع، إمعانًا منك في براءتك من إخوانك وزملاء دَرْبك خلال سنوات طوال)).

وقال أبو الحسن المأربي أيضاً موجِّهاً الكلام لسليم الهلالي: ((صرَّحتَ لي ولغيري أكثر من مرة بأنَّ الشيخ ربيعًا يحاول في كثير من الحالات إسقاط من خالفه من أهل العلم وطلابه)).

قلتُ:

وفي ذلك الوقت؛ كان الشيخ ربيع حفظه الله تعالى وإخوانه من أهل العلم يطالبون الحلبي وأصحابه بموقف حازم وصريح من المأربي بعد أن ظهرت تأصيلاته الفاسدة والغريبة عن منهج السلف الصالح، وهم يعلمون حال المأربي جيدًا، وبخاصة بعد أن أعلنها المأربي حربًا ضروسًا على أهل العلم السلفيين في هذا العصر؛ يطعن فيهم بأقبح الأوصاف ويكذب عليهم ويحذِّر منهم ومن منهج السلف الصالح الذي ينتصرون له، ويثني على أهل البدع وينتصر لهم، ويحرص على التحزب معهم، وظهرت أشياء منه كثيرة لا يمكن للسلفي أن يسكت عنها، ولكن الحلبي وأصحابه سكتوا عنه، بل انتصروا له بعد أن ضلله أهل العلم وبدَّعوه وحذَّروا منه، وكانوا يتسترون بالشيخ العباد حفظه الله تعالى، ويحتجون به لكونه لا يبدِّع المأربي!!.

وقد قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ وهو يبين طريقة أهل التأويل في تزيين باطلهم [الصواعق المرسلة: ٢/ ٤٤١-٤٤٣]: «السبب الثالث: أن يعزو المتأول تأويله وبدعته إلى جليل القدر نبيل الذكر من العقلاء أو من آل البيت النبوي أو من حصل له في الأمة ثناء جميل ولسان صدق ليحليه بذلك في قلوب الأغمار والجهال، فإنَّ من شأن الناس تعظيم كلام من يعظم قدره في نفوسهم، وأن يتلقوه بالقبول والميل إليه، وكلما كان ذلك القائل أعظم في نفوسهم كان قبولهم لكلامه أتم، حتى إنهم ليقدمونه على كلام الله ورسوله ويقولون هو أعلم بالله ورسوله منا.

وبهذه الطريق توصل الرافضة والباطنية والإسماعيلية والنصيرية إلى تنفيق باطلهم وتأويلاتهم حتى أضافوها إلى أهل بيت رسول الله لما علموا أنَّ المسلمين متفقون على محبتهم وتعظيمهم وموالاتهم وإجلالهم، فانتموا إليهم وأظهروا من محبتهم وموالاتهم واللهج بذكرهم

وذكر مناقبهم ما خيل إلى السامع أنهم أولياؤهم وأولى الناس بهم، ثم نفقوا باطلهم وإفكهم بنسبته إليهمأ فلا إله إلا الله كم من زندقة وإلحاد وبدعة وضلالة قد نفقت في الوجود بنسبتها إليهم وهم براء منها براءة الأنبياء من التجهم والتعطيل وبراءة المسيح من عبادة الصليب والتثليث وبراءة رسول الله من البدع والضلالات؟!.

وإذا تأملت هذا السبب رأيته هو الغالب على أكثر النفوس، وليس معهم سوى إحسان الظن بالقائل بلا برهان من الله ولا حجة قادتهم إلى ذلك!!، وهذا ميراث بالتعصيب من الذين عارضوا دين الرسل بما كان عليه الآباء والأسلاف، فإنهم لحسن ظنهم بهم وتعظيمهم لهم آثروا ما كانوا عليه على ما جاءتهم به الرسل، وكانوا أعظم في صدورهم من أن يخالفوهم، ويشهدوا عليهم بالكفر والضلال، وإنهم كانوا على الباطل، وهذا شأن كل مقلد لمن يعظمه فيما خالف فيه الحق إلى يوم القيامة».

وقال العلامة الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ في [أدب الطلب ومنتهى الأدب ص٦٣-٦٤]: «وقد جرت قاعدة أهل البدع في سابق الدهر ولاحقه بأنهم يفرحون بصدور الكلمة الواحدة عن عالم من العلماء ويبالغون في إشهارها وإذاعتها فيما بينهم، ويجعلونها حجة لبدعتهم، ويضربون بها وجه من أنكر عليهم؛ كما تجده في كتب الروافض من الروايات لكلمات وقعت من علماء الإسلام فيما يتعلق بما شجر بين الصحابة، وفي المناقب والمثالب، فإنهم يطيرون عند ذلك فرحًا ويجعلونه من أعظم الذخائر والغنائم».

مناصرة الحلبي للمجروحين في هذا العصر

ثم ظهر في الساحة الدعوية الكلام في أسامة القوصي وأبي إسحاق الحويني ومحمد حسَّان ومحمد حسين يعقوب. فبعد أن صار لهؤلاء جمهرة من الناس يلتفون حولهم ويسمعون لهم ويتعصَّبون، صدرت منهم كلمات تدل على انحرافهم عن منهج السلف الصالح، فطالبهم السلفيون بالرجوع عن هذه الانحرافات، فلم يتراجعوا، بل شنوا حربًا على المنتقدين الناصحين لهم من أهل العلم السلفيين.

فما كان من الحلبي والقائمين على مركز الإمام الألباني إلا أن يقفوا في صف هؤلاء ضد الشيخ ربيع وإخوانه من أهل العلم السلفيين بذريعة الوسطية ومحاربة الغلو في التجريح والتبديع، فتصدَّى الشيخ النجمي رَحِمَهُ اللَّهُ لمشهور والحلبي ورد عليهما وحذَّر منهما، وكذلك فعل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى.

وأما الشيخ ربيع حفظه الله تعالى فصبر عليهم كثيرًا وناصحهم مرات عديدة، مع إنه قد ظهرت منهم كلمات في حق الشيخ ربيع لا تليق، فما كان من الشيخ إلا أن نصحهم نصيحة أخيرة في بيته، لكنهم لم ينتفعوا بها، فكانت المقاطعة بين الشيخ وبينهم.

ثم ظهر للسلفيين ما كان خافياً من قبل؛ ألا وهي علاقة مركز الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ - الذي يقوم عليه سليم الهلالي وعلي الحلبي ومشهور حسن وموسى آل نصر – مع جمعية إحياء التراث؛ المعروفة بمسالكها الحزبية واستغراقها في العمل السياسي وتوجهاتها القطبية وارتباطها برأس من رؤوس البدعة في هذا الزمان؛ ألا وهو عبدالرحمن عبدالخالق.

ومن أعظم عواقب وآثار هذه العلاقة المشبوهة ما حصل بين سليم الهلالي وعلي الحلبي من نزاع شديد وخصومة فاجرة حول الأموال التي كانت ترسلها جمعية التراث للمركز، مما أدى إلى ظهور فضائح القائمين على المركز، وتسقيط بعضهم للبعض الآخر، كما حصل من قبل بينهم وبين محمد إبراهيم شقرة، وكذلك ما حصل بينهم وبين مراد شكري، بعد أن كانوا جميعاً ينسبون أنفسهم إلى الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الحلبي وكتاب «منهج السلف الصالح»

ثم فجَّر الحال الحلبي بتأليفه كتاب «منهج السلف الصالح» الذي ألفه في عام ١٤٢٩هـ حربًا كما يزعم ضد الغلو في التبديع والتجريح، والحقيقة هذا الكتاب أظهر ما كان يكنه الحلبي ويخفيه على السلفيين من أصول فاسدة؛ أصلها لحماية أهل البدع والانتصار لمنهج التمييع والمنهج الأفيح الواسع الذي أسسه المأربي وبناه الحلبي وأكمله.

فلم يكن من الشيخ ربيع حفظه الله تعالى وطلابه إلا أن حذَّروا من الكتاب وردوا على تأصيلات الحلبي من غير تبديع.

ولكنَّ الحلبي أعلنها حربًا ضد السلفيين، فراح وأنشأ له ولأتباعه موقعًا سماه «موقع كل السلفيين» ليرد فيه على الشيخ ربيع وطلابه، فصار يدخل في هذا الموقع الجهلة وأهل الأهواء، وأحيوا فيه المنخنقة والموقوذة والنطيحة والمتردية وما أكل السبع من أهل الزيغ والانحراف، ورفعوا شأنهم، وبلغوا في الطعن بعلماء العصر السلفيين أقبح الأوصاف، وجرَّؤوا على الكلام في أهل العلم الأغمار الرعاع، وأصَّلوا فيه تأصيلات الإخوان المسلمين والمتحزبين، حتى صار موقعًا لكل المنحرفين والمميعين، لا تجد بين موقعهم ومواقع الإخوان والمتحزبين فرقًا كبيرًا من حيث تهوين الخلاف وتضييع الثوابت وتعظيم المنحرفين.

حتى ظهر للناس – من جديد – ما كان خافيًا عليهم مما لا يُمكن السكوت عنه أبداً، ألا وهو ثناء الحلبي على مضامين "رسالة عمان" التي أطلقها ملك الأردن، والتي اشتملت على القول بفكرة وحدة الأديان والدعوة إلى المساواة والحرية والديمقراطية، بل وإشادته على صاحب كتاب [إجماع المسلمين على احترام مذاهب الدين]!!، هذا الكتاب الذي اشتمل الدعوة إلى التقريب بين المذاهب.

فردَّ السلفيون على الحلبي ثناءه على رسالة عمان، وبيَّنوا عظم هذا الأمر، فما كان من طلابه في موقعهم "منتديات كل السلفيين" إلا أن انتفضوا لهذه الرسالة دفاعًا ونصرة وشرحًا ومباركة ومدحًا، والتحذير والتهديد والطعن بمن يرد عليها، كتبوا في ذلك عدة مقالات مريضة، والحلبي ينظر لها ومطلع عليها!!!.

بل ظهر الحلبي بموافقة أخرى لمضامين رسالة عمان ونصرتها من جديد في مقالين في موقعه، وأثنى على ردود طلابه، وهذه طامة كبيرة، لا يقبلها سلفي صادق، فما كان من الشيخ ربيع حفظه الله تعالى إلا أن بدَّع الحلبي وضلله وحذَّر منه.

أقسام الناس في الحلبي

فتنة الحلبي انقسم الناس فيها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المتعصبون له الذين نصروه بالباطل.

القسم الثاني: المحذِّرون منه الذين ردوا عليه بالعلم والحجة.

القسم الثالث: الساكتون عنه.

والساكتون في فتنة الحلبي صنفان من الناس:

الصنف الأول: الذين سكتوا عنه لأنهم لم يطلعوا على تَغيُّراته وانحرافاته؛ لا من مطالعة كتب ومقالات الحلبي نفسه ولا من ردود أهل العلم عليه، وبقوا على ما يعرفونه من حال الحلبي قبل إعلانه لأصوله الجديدة!.

وطائفة من هذا الصنف يزكيه بناء على ما يعرفه من حاله القديم؛ ولا عبرة بتزكيته في مقابل رد وجرح مَنْ عرفه على حاله الجديد وأصوله الجديدة ممن يتابع ما يجري على الساحة وما فيها من تغيرات.

الصنف الثاني: الذين اطلعوا على كتاب الحلبي ومقالاته والردود عليه، ولكنهم في حيرة من أمرهم، لم يهتدوا بعد في تحرير هذه المسائل وتحقيقها إلى الحق فيها لدقة هذه المسائل وخفائها على غير المنشغلين بعلم الحديث والعارفين لأصول أهل السنة ومفارقتها لأصول أهل البدع، ولكون الحلبي يزخرف القول ويلبس الحق بالباطل، وينقل عن أهل العلم ما لا يحتمله مرادهم وفي غير محل الخلاف، وكذا يبتر في النقل عنهم في مواضع، ولكونه كان من الرادِّين على أهل البدع من التكفيريين والقطبيين، ولكون هناك بعض الغلاة من الحدادية الذين انحازوا إلى فالح وزمرته، فكانت هذه عندهم موانع ومسوغات تمنع من الكلام في الحلبي، وظنوا به ـ حقًا وصدقًا ـ أنه يحارب الغلو والتشديد!. والواقع أنَّ الحلبي لم يحارب الحدادية؛ ولكن لغلوه في التمييع أراه الشيطان أنَّ عند السلفيين المناضلين عن السلفية غلواً، في الوقت الذي يصف فيه رسالة عمان بالوسطية!، والمؤلفين الذين يدعون إلى التقريب بين الفرق في رسائلهم بالسماحة وسعة الصدر؛ فأي غلو في الباطل والتمييع يفوق هذا؟! وهذا القسم من أقسام الناس في الحلبي؛ يظن أنَّ هذه فتنة بين علماء ومشايخ

أهل السنة أنفسهم، ولا ينبغي الخوض فيها، ولا الكلام فيها على أحد منهم. وهؤلاء هم المقصودون في رسالتي هذه، لأنهم حيارى لم يتخذوا موقفًا من هذه الفتنة بعد؛ مع أنَّ مخالفات الحلبي كثرت وتنوعت وظهرت ظهوراً كافياً حتى أصبحت لا تخفى على طالب علم سلفي.

وقبل البدء في ذكر مخالفات وانحرافات الحلبي، أود أن أبين لهؤلاء الواقفين الحيارى، أنَّ عدم الخوض في الفتنة المراد به: في حال خفاء الحق واشتباه الأمور وعدم إمكانية تصور الحال على حقيقته، أما عند ظهور الحق وبيان الحال فلا ينبغي لأحد إلا أن ينصر الحق وأهله ويرد الباطل ويبين غلط أهله.

وقد سُئل الشيخ محمد بن هادي المدخلي وفقه الله تعالى هذا السؤال في شريط مسجَّل السؤال الآتي: أُثِر عن السلف رحمهم الله أنهم كانوا يعتزلون الفتن ويبتعدون عنها فما هو الضابط الشرعي في هذا؟ وهل يسكت عنهم أو يُسكت عن بيان الحق وعدم إيضاحه للناس، وهل السكوت من اعتزال الفتنة؟

فكان جوابه: «هذا في الفتن التي لا يُعرف فيها الحق من الباطل؛ الفتن المُدلهمة المظلمة التي بيّنها رسول الله ﷺ وبيّن عليه الصلاة والسلام متى يكون الاعتزال، فما ترك اجتهادًا فيه حفظكم الله لمجتهد؛ قال: أرأيتَ إن أدركني ذلك فماذا أصنع؟ قال: "تلزم جماعة المسلمين وإمامهم" قال: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: "تعتزل تلك الفرق"، والحمد لله جماعة المسلمين قائمة، وإمام المسلمين قائم، وعلماء السنة ولله الحمد متواجدين متوافرين بين ظهرانينا؛ فنسأل الله ﷻ أن يغفر لمن مات وأن يوفق ويثبت ويبارك في عمر من بقي، موجودين فالحمد لله، هذا ما هو أوانه.

وأما عدم الإيضاح للناس فهذا ليس هو المطلوب من الحديث؛ فالاعتزال حينما يكون لا يسمع لك أحد، كل واحد منصرف بنفسه، لا يرى إلا ما يراه، ولا يرى إلا رأيه، كل واحد معجب برأيه، ولا يوجد من يرشد الناس على الحق؛ فحينئذٍ عليك بأمرك ودع عنك أمر العامة كما جاء في الحديث، وهذا لا يخفى.

أما مسألة الإيضاح للناس فهذا مطلوب؛ ولكن الإيضاح على قسمين: إيضاح خاص وإيضاح عام، الإيضاح الخاص أن يتكلم طالب علم بقدر معرفته فيما يخصه ويرى أنه يتوجَّب عليه إذا احتيج إلى ذلك، أما الإيضاح لعامة الناس والبيان لهم خاصة في الأمور العامة التي تعم بها

البلوى فإنما هذا يكون ممن لكلامه وقع، وإذا ما قال صار له محطٌ في السمع، وأثرٌ، ونفعٌ بإذن الله تعالى. فأنت بقدر ما تستطيع على قدر طاقتك تبيّن للناس ما تعلم وما عدا ذلك...، وليس معنى هذا أنني وأنت إذا فعلنا مثل ذلك صرنا علماء لا لا لا، ولكن نبيّن ما نعلم بقدر استطاعتنا إذا توجب علينا، وما استطعنا أن نفتك من هذا فالحمد لله يحال على من؟ يحال على من يكون لكلامه وقع ونفع إذا وقع في السمع، نعم».

قلتُ:

وبهذا نعرف خطأ من ينظر إلى مَنْ ينصر الحق وأهله ويرد الباطل وأهله بعلم وبينات أنه من الخائضين في الفتنة!، فالنهي عن الخوض في الفتنة لا يدوم، بل متى ما انزاحت الظلمة وظهر نور الحق فيها صار الواجب الوقوف مع الحق وأهله.

كذلك نعرف خطأ مَنْ ينظر إلى الخلاف بين علماء السلفيين في بلاد الحرمين من أمثال الشيخ النجمي والجابري وربيع وزيد المدخلي وغيرهم من أهل العلم وبين القائمين على مركز الإمام الألباني «الحلبي ومشهور وغيرهما» أنه خلاف بين أهل العلم، أو أنه يشبه خلاف العلماء المتقدمين فيما بينهم، أو أنه من كلام الأقران الذي ينبغي أن يطوى ولا يروى، ويعرض عنه ولا يخاض فيه، وهذا غلط ينبغي أن ينتبهوا له.

وبعضهم ـ وهذا من غرائب هؤلاء الحيارى – يرى الخلاف اليوم مثل الخلاف بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، فيرى من نفسه كحال سعد بن أبي وقاص وغيره من الصحابة الذين توقفوا عن الخوض في الخلاف وتركوا القتال مع أحد منهما واعتزلوا الفتنة التي جرت بين الصحابة، وكان موقفهم أرجح المواقف وأصوبه.

وهذا غلط؛ فإنَّ ما جرى بين الصحابة اشتبهت فيه الأمور، وليس الإمساك عما شجر بينهم من باب جهل الحق مع مَنْ كان منهما، وإنما لأنَّ الخلاف بينهم في مسائل لا تتعلق بنا، وكذلك هو مجرد علم نظري لا ثمرة نافعة فيه، بل ليس وراءه إلا غل القلب ونفرة النفس عن صفوة الخلق وسلف الأمة، ولهذا أُمرنا بالإمساك عما شجر بينهم، وأما بيان كون علي أولى بالحق من غيره مع بيان خطأ الاقتتال في هذه الفتنة فهذا الذي كان عليه سلفنا الصالح.

أما الخلاف المعاصر فهو في مسائل تتعلق بنا؛ لأنه في أصول ديننا لا في حقوق دنيوية لأعيان قد ماتوا!، فتفطنوا لهذا يرحمكم الله.

وقد جاءت الأحاديث تبين أنَّ الخلاف الذي جرى بين الصحابة هو خلاف في إطار الدعوة الواحدة؛ كما قال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان دعواهما واحدة»، بينما الاختلاف بين الصحابة والخوارج خلاف بين دعوتين، قال ﷺ: «يكون في أمتي فرقتان، تمرق بينهما مارقة، تقتلها أولى الطائفتين بالحق».

فكذلك الخلاف بين مَنْ يمشي سويًا على صراط مستقيم وينصر أصول أهل السنة، وبين مَنْ يصر على الهوى والمخالفة ومناصرة أهل البدع، خلاف بين دعوتين ومنهجين.

ثم الأمر قد ظهر بين المتنازعين واتضح الحق، فلا ينبغي السكوت أو الوقف بعد ذلك، وبهذا ظهر الفرق بين الأمرين.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ [المستدرك على مجموع الفتاوى: ٢/ ٢٣٥-٢٣٧]: «وقد نصَّ أحمد على الإمساك فيما شجر بينهم، وترك القول فيه بخطأ أو إصابة. فقال المروذي: جاء يعقوب رسول الخليفة يسأله فيما كان بين علي ومعاوية، فقال: ما أقول فيهم إلا بالحسنى، وكذلك نقل أحمد بن الحسن الترمذي وقد سأله: ما يقول فيما كان من أمر طلحة والزبير وعلي وعائشة؟ فقال: من أنا حتى أقول في أصحاب رسول الله ﷺ كان بينهم شيء، الله أعلم به، وكذلك قال في رواية حنبل قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ فقد صرح بالوقف. واستدل القاضي على الوقف؛ ومقتضاه: إما تصويبهما أو عدم تعيين المصيب.

قال شيخنا: قلتُ: أحمد لم يرد الوقف الحكمي!، وإنما أراد الإمساك عن النظر في هذا والكلام فيه، كما نهى النبي ﷺ عن التفضيل بين الأنبياء؛ وعن تفضيله على يونس، ونحو ذلك من الكلام الذي وإنْ كان حقًا في نفس الأمر فقد يفضي إلى فتنة في القلب. وإذا كان الأموات على الإطلاق لا ينبغي لنا ألا نخير بينهم إلا لحاجة فالصحابة الذين أمرنا بالاستغفار لهم وبمسألة ألا تجعل في قلوبنا غلًا لهم أولى. والكلام فيما شجر بينهم يفضي إلى الغل المذموم، ولهذا علل بأنها: ﴿أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾.

ونحن وإن علمنا بالنوع أنَّ أحد المختلفين مخطئ؛ فليس علينا أن نعلمه بالشخص، إلا في مسألة تتعلق بنا. فأما اثنان اختلفا في مسألة تختص بأعيانهما فلا حاجة بنا إلى الكلام في عين المخطئ، وهذا أصل مستمر.

ويدل على هذا أنَّ أحمد بنى مسائله في قتال أهل البغي على سيرة علي، ولما أنكر ابن معين على الشافعي ذلك قال له أحمد: ويحك فماذا عسى أن يقول في هذا المقام إلا هذا؟!، يريد أنا لما أردنا أن نتكلم في نوع ذلك العمل لأجلنا عينا المصيب والمخطئ، وأما الكلام في عين عملهما لا لأجل عملنا فلا حاجة لنا فيه، فإنَّ أكثر ما فيه نوع علم يقترن به غالبًا من غل القلب ما يضر، فيكون إثمه أكبر من نفعه كالغيبة مثلًا».

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ [منهاج السنة النبوية: ٤/٢٥٨-٢٦٠]: «فلا ريب أنه اقتتل العسكران؛ عسكر علي ومعاوية بصفين، ولم يكن معاوية ممن يختار الحرب ابتداء، بل كان من أشد الناس حرصًا على أن لا يكون قتال، وكان غيره أحرص على القتال منه، وقتال صفين للناس فيه أقوال:

فمنهم من يقول: كلاهما كان مجتهدًا مصيبًا؛ كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام والفقه والحديث ممن يقول كل مجتهد مصيب، ويقول: كانا مجتهدين؛ وهذا قول كثير من الأشعرية والكرامية والفقهاء وغيرهم وهو قول طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم، وتقول الكرامية كلاهما إمام مصيب ويجوز نصب إمامين للحاجة.

ومنهم من يقول: بل المصيب أحدهما لا بعينه؛ وهذا قول طائفة منهم.

ومنهم من يقول علي هو المصيب وحده ومعاوية مجتهد مخطئ كما يقول ذلك طوائف من أهل الكلام والفقهاء أهل المذاهب الأربعة.

وقد حكى هذه الأقوال الثلاثة أبو عبد الله بن حامد من أصحاب أحمد وغيرهم.

ومنهم من يقول كان الصواب أن لا يكون قتال؛ وكان ترك القتال خيرًا للطائفتين، فليس في الاقتتال صواب، ولكن علي كان أقرب إلى الحق من معاوية، وقال: قتال فتنة ليس بواجب ولا مستحب، وكان ترك القتال خيرًا للطائفتين مع أنَّ عليًا كان أولى بالحق؛ وهذا هو قول أحمد وأكثر أهل الحديث وأكثر أئمة الفقهاء، وهو قول أكابر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهو قول عمران

بن حصين رضي الله عنه وكان ينهي عن بيع السلاح في ذلك القتال ويقول: هو بيع السلاح في الفتنة، وهو قول أسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وابن عمر وسعد بن أبي وقاص، وأكثر من بقى من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم، ولهذا كان من مذاهب أهل السنة الإمساك عما شجر بين الصحابة.

فإنه قد ثبتت فضائلهم ووجبت موالاتهم ومحبتهم، وما وقع منه ما يكون لهم فيه عذر يخفى على الإنسان، ومنه ما تاب صاحبه منه، ومنه ما يكن مغفورًا، فالخوض فيما شجر يوقع في نفوس كثير من الناس بغضًا وذمًا، ويكون هو في ذلك مخطئًا، بل عاصيًا، فيضر نفسه ومن خاض معه في ذلك، كما جرى لأكثر من تكلم في ذلك، فإنهم تكلموا بكلام لا يحبه الله ولا رسوله، إما من ذم من لا يستحق الذم وإما من مدح أمور لا تستحق المدح، ولهذا كان الإمساك طريقة أفاضل السلف. وأما غير هؤلاء:

فمنهم من يقول كان معاوية فاسقًا دون علي كما يقوله بعض المعتزلة.

ومنهم من يقول بل كان كافرًا كما يقوله بعض الرافضة.

ومنهم من يقول كلاهما كافر علي ومعاوية كما يقوله الخوارج.

ومنهم من يقول فسق أحدهما لا بعينه كما يقوله بعض المعتزلة.

ومنهم من يقول بل معاوية على الحق وعلي كان ظالمًا كما تقوله المروانية.

والكتاب والسنة قد دل على أنَّ الطائفتين مسلمون، وأنَّ ترك القتال كان خيرًا من وجوده قال تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾، فسماهم مؤمنين إخوة مع وجود الاقتتال والبغي، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: "تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق"، وهؤلاء المارقة مرقوا على علي فدل على أنَّ طائفته أقرب إلى الحق من طائفة معاوية، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "إنَّ ابني هذا سيد وإنَّ الله سيصلح به بين فئتين عظيمتين من المؤمنين"، فأصلح الله به بين أصحاب علي وأصحاب معاوية فمدح النبي ﷺ الحسن بالإصلاح بينهما، وسماهما مؤمنين، وهذا يدل على أنَّ الإصلاح بينهما هو المحمود، ولو

كان القتال واجبًا أو مستحبًا لم يكن تركه محمودًا، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: "ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي من يستشرف لها تستشرفه ومن وجد فيها ملجأ فليعذ به" أخرجاه في الصحيحين، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: "يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن"، وفي الصحيح عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: "إني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كمواقع القطر"، والذين رووا أحاديث القعود في الفتنة والتحذير منها كسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد لم يقاتلوا لا مع علي ولا مع معاوية».

أقول:

فليجرد أحدنا نفسه من التعصب للأشخاص وليكن ممن يعظم الحق ولو كان في خلاف مَنْ يحبه ويعظِّمه من الأشخاص، فإننا لو نظرنا في موارد النزاع إلى مقام الأشخاص وعظم مكانتهم وجهودهم لما استطعنا أن نميز الحق من الباطل، بل إنَّ القلوب والنفوس في طبعها تميل مع المحبوب المعظَّم عندها، وكم من معظَّم في النفوس قد زاغ عن طريق الحق في مسألة أو مسائل؟! وكم من عالم أو داعية كان على السنة في أول الطريق مع إخوانه من أهل العلم، وله جهود كبيرة في نصرة الحق ودحض الباطل، وله مؤلفات نافعة ومفيدة، لكنه صار مع أعداء أهل السنة يحارب أصولهم ويطعن في علمائهم من جهة، وينصر أصول المبتدعة ويعظِّم رؤوسهم من جهة أخرى؟! والأمثلة في عصرنا هذا كثيرة لا تخفى على البصير.

ولنضرب لكم مثالًا يوضح ذلك: شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي رحمه الله صاحب "منازل السائرين" الذي شرحه العلامة ابن القيم في "مدارج السالكين"، كان معظَّمًا في نفوس علماء أهل السنة، ولكنه لما زلَّ في بعض المسائل، لم تمنع مكانته ومقامه من الكلام فيه والتحذير من انحرافاته.

فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول فيه [منهاج السنة: ٥/ ٣٥٩]: «وأما "الفناء" الذي يذكره صاحب المنازل؛ فهو الفناء في توحيد الربوبية لا في توحيد الإلهية!، وهو يثبت توحيد الربوبية مع نفي الأسباب والحِكَم كما هو قول القدرية المجبرة كالجهم بن صفوان ومن اتبعه والأشعري وغيره. وشيخ الإسلام وإنْ كان رحمه الله من أشد الناس مباينة للجهمية في الصفات، وقد صنَّف كتابه

"الفاروق في الفرق بين المثبتة والمعطلة" وصنَّف كتاب "تكفير الجهمية" وصنَّف كتاب "ذم الكلام وأهله". وزاد في هذا الباب حتى صار يوصف بالغلو في الإثبات للصفات؛ لكنه في القدر على رأي الجهمية نفاة الحِكَم والأسباب!، والكلام في الصفات نوع والكلام في القدر نوع».

ويقول فيه العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ [مدارج السالكين: ١/ ١٤٨]: «فرحمة الله على أبي إسماعيل فتح للزنادقة باب الكفر والإلحاد فدخلوا منه، وأقسموا بالله جهد أيمانهم إنه لمنهم وما هو منهم، وغرَّه سراب الفناء، فظن أنه لجة بحر المعرفة وغاية العارفين، وبالغ في تحقيقه وإثباته فقاده قسرًا إلى ما ترى».

ويقول فيه في موضع آخر [المدارج: ٣/ ٣٩٤]: «شيخ الإسلام حبيبنا؛ ولكن الحق أحب إلينا منه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: "عمله خير من علمه"!، وصدق رحمه الله، فسيرته بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد أهل البدع لا يشق له فيها غبار، وله المقامات المشهورة في نصرة الله ورسوله. وأبى الله أن يكسو ثوب العصمة لغير الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى، وقد أخطأ في هذا الباب لفظا ومعنى؛ أما اللفظ فتسميته فعل الله الذي هو حق وصواب وحكمة ورحمة، وحكمه الذي هو عدل وإحسان، وأمره الذي هو دينه وشرعه: تلبيسًا!!؛ فمعاذ الله ثم معاذ الله من هذه التسمية، ومعاذ الله من الرضى بها والإقرار عليها والذب عنها والانتصار لها، ونحن نشهد بالله أنَّ هذا تلبيس على شيخ الإسلام، فالتلبيس وقع عليه ولا نقول وقع منه، ولكنه صادق لُبِّس عليه، ولعلَّ متعصبًا له يقول: أنتم لا تفهمون كلامه؛ فنحن نبين مراده على وجهه إن شاء الله، ثم نتبع ذلك بما له وعليه...» ثم فصَّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما له وما عليه.

أقول:

وهذا في حق رجل من عظماء الأمة وله مكانة رفيعة ولكنه زل وانحرف عن الحق في بعض المسائل ولم يبين له الأمر فأصر عليه، بل ظنَّ الباطل حقًا بما سوغَّه له اجتهاده وتحريه للحق لكنه ضل السبيل في بعض المسائل، ومع هذا لم يسكت أهل العلم عن بيان انحرافاته وضلالاته، ولم تكن مكانته مانعًا من التحذير من زلاته وبيان حاله، فكيف وكلامنا في علي الحلبي الذي لا يصل إلى

معشار هذه المكانة، والذي بيَّن له أهل العلم انحرافاته فأصر عليها وصار يلبِّس ويناصر المبتدعة ويخذل ويطعن في علماء السنة؟!.

فالواجب على السلفي أن يعظِّم الحق ويبينه وينصر أهله، وأن يرد الباطل ويحذِّر منه ويخذل أهله، لا أن يقف متذبذبًا لا يدري أي الفريقين أهدى سبيلًا؟!، والله تعالى يقول: ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴿١٤٣﴾ ﴾، ولا يكون كالشاة العائرة بين الفريقين؛ فعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة، لا تدري أيها تتبع؟!» [رواه مسلم]، فهذه من صفات أهل النفاق، وأعظم من ذلك أن يكون ذا وجهين وذا لسانين، والنبي ﷺ يقول: «من شر الناس ذو الوجهين: الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه»، وقال: «من كان ذا لسانين جعل الله له يوم القيامة لسانين من نار»، وفي رواية: «من كان له وجهان في الدنيا كان له يوم القيامة لسانان من نار».

بل الواجب على السلفي أن يكون بصيرًا في دينه يقظًا عند حلول الشبهات واشتباه الأمور، وعليه أن يكون ذا وجه واحد ولسان واحد في جميع المجالس، ينصر الحق ويرد الباطل، لا يخشى في الله لومة لائم.

وليحذر أن يكون ممن يريد أن يجمع بين الحق والباطل وبين الضلال والهدى وبين الظلمات والنور!، وهو جمع بين متناقضين لا يمكن إيجاده، وقد جاء رجل إلى الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال له: إنَّ رجلًا يقول: أنا أجالس أهل السنَّة وأجالس أهل البدع؟ فقال الأوزاعي: «هذا رجل يريد أن يساوي بين الحقِّ والباطل».

والإمام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان كشَّافًا لمثل هذه التلبيسات ولا تنطلي عليه مثل هذه الترهات؛ فقد روى ابن عساكر في تاريخ دمشق بسنده عن عقبة بن علقمة قال: «كنتُ عند أرطأة بن المنذر فقال بعض أهل المجلس: ما تقولون في الرجل يجالس أهل السنة ويخالطهم؛ فإذا ذُكر أهلُ البدع قال دعونا من ذكرهم لا تذكروهم؟ فقال أرطأة: هو منهم لا يلبس عليكم أمره، قال: فأنكرتُ ذلك من

قول أرطأة، فقدمتُ على الأوزاعي وكان كشافًا لهذه الأشياء إذا بلغته!، فقال: صدق أرطأة والقول ما قال؛ هذا ينهي عن ذكرهم، ومتى يُحذروا إذا لم يشاد بذكرهم؟!».

ونقل الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ في الإبانة قول الأوزاعي السابق: "هذا رجل يريد أن يساوي بين الحقِّ والباطل" ثم علَّق عليه بقوله: «صدق الأوزاعي، إنَّ هذا رجل لا يعرف الحق من الباطل، ولا الكفر من الإيمان، وفي مثل هذا نزل القرآن ووردت السنة عن المصطفى ﷺ قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ﴾، ثم روى رَحِمَهُ اللَّهُ بإسناده عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ "مثل المنافق في أمتي كمثل الشاة العائرة بين الغنمين تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة، لا تدري أيهما تتبع"، ثم عقَّب ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «كثر هذا الضرب من الناس في زماننا هذا لا كثَّرهم الله، وسلمنا وإياكم من شرِّ المنافقين وكيد الباغين، ولا جعلنا وإياكم من اللاعبين بالدين ولا مَنْ استهوتهم الشياطين فارتدّوا ناكصين وصاروا حائرين».

وإذا كان هذا الصنف من الناس قد كثر في زمن الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فما بالكم في هذا الزمان؟! نسأل الله تعالى أن يبصرنا بالحق وأن يجنبنا الباطل، ونعوذ به من النفاق والمنافقين والتلون في الدين، ونعوذ به أن نكون من الحائرين أو من ذي الوجهين واللسانين.

والآن نشرع لذكر ما صار عليه الحلبي في حاله الجديد؛ وذلك في مبحثين:

المبحث الأول
أحوال علي الحلبي الجديدة

بعد مطالعة واسعة ومنذ فترة طويلة في كتب ومقالات وردود ومواقف علي الحلبي؛ ظهرت لي – كما ظهرت لغيري– من سماته وصفاته وأحواله أمور لا ينبغي أن يتصف بها المسلم الصادق، فضلًا عن داعية أو طالب علم أو شيخ ينتسب للعلم والسلفية، فضلًا عن "علامة"! و "محدِّث"! كما يصفه المعظِّمون له. من هذه الأمور:

١. المراوغة وعدم الثبات على قول

فمثلًا: مسألة «الجرح والتعديل» دندن حولها الحلبي في شريط مسجَّل له حول أمور تتعلق بالمنهج السلفي، وقد هوَّن في هذا الشريط من أهمية هذا العلم في هذا العصر!، وصوَّر المهتمين والعاملين به في هذا العصر كأنهم مصاصو دماء ينتظرون الفريسة تقع ليمزقوها!، وفرق بين الكلام في الرواة المجروحين وبين الكلام بين أهل البدع الزائغين!، وذكر أنَّ قبول التبديع والإلزام به يكون بشرط الإجماع!، وأنه يقبل توبة المبتدع ولو كانت ناقصة!، وأنه يشترط الإقناع في قبول الجرح المفسَّر!، وأنه يفرِّق بين العقيدة والمنهج في واقع بعض الناس حيث تجد عقيدته تخالف منهجه!، وفي هذا الشريط: تزكية المغراوي وإحياء التراث!، وذكر فيه أمورًا لا تسلم من نقد ورد، بل هي غلط قطعًا.

لكن المقصود هنا أنه ذكر فيه قائلًا: «المشكلة الآن من سلوكيات وتصرفات الشباب؛ حيث لم يفهموا أنَّ علم الجرح والتعديل أصلًا وجد للمصلحة، علم الجرح والتعديل لا هو موجود في أدلة الكتاب ولا في أدلة السنة، هو علم ناشئ، نشأ لحفظ الكتاب والسنة؛ أليس كذلك؟!».

وهذا كلام باطل، بل علم الجرح والتعديل دلَّ عليه الكتاب والسنة، وهذا لا يجهله صغار طلبة العلم!.

ولما انتُقد الحلبي على هذا الكلام، صار يراوغ ويقول في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص١٣٣] تحت عنوان [المسألة الثانية: تأصيل الجرح والتعديل]: «أدلة مشروعيته في الكتاب والسنة ظاهرة باهرة معروفة لا تخفى على أقل طالب علم شاد!، فلا يحتاج الحسم فيها إلى أدنى حشد!، أو أقل إرشاد!، ولكن البحث – وهو مرادي ومقصودي! - في تقاسيمه وأنواعه وقواعده وتأصيلاته وتفعيلاته وشروطه وأركانه، فقد حدثت بعد، مؤصَّلة على أيدي علماء السنة الربانيين، وليس منها في الوحيين الشريفين إلا بعض عمومات».

وهذه حيدة، لأنَّ الحلبي تكلَّم أولًا عن نشأة هذا العلم، بينما تكلَّم هنا عن تفاصيله!!، فتأمل هذه المراوغة.

ثم قال: «ومَنْ حمَّل كلامي في بعض المجالس على خلاف هذا التقرير: فقد تقوَّل أو تأوَّل».

والحلبي دائمًا يحمِّل الناس الذين يقرؤون كلامه مسؤولية عدم فهم كلامه!، وكأنه يتكلَّم بطلاسم تحتاج إلى فك رموزها!، أو كأنَّ الناس لا عقول لهم يفهمون بها!

أما أن يكون قد غلط هو أو تناقض؛ فهذا احتمال مستبعد عنده!!، بل الخطأ من تقوِّل غيره أو تأويله!.

ثم قال: «ولا ينقضي عجبي من بعض الناس!؛ لما راجعني في مسألة مشروعية الجرح والتعديل هذه، مبينًا له قصدي وذاكرًا له حقيقة قولي ومرادي، وأنَّ كلامي ذاك إذا سلمنا بانتقاده!، لا يخرج عن كونه خطأً لفظيًا، فأصرَّ جدًا على أنه خطأ حقيقي!!».

أقول: انتقل من اتهامه للناس تحميل كلامه ما لا يحتمل وتقويله ما لم يقل إلى الاعتراف بأنه خطأ؛ ولكن خطأ لفظي!

وهل كل أغلاطه وأغلاط مَنْ يدافع عنهم وينتصر لهم من باب الخطأ اللفظي!؛ حتى صرنا نسمع منه مثل هذا التسويغ للأغلاط والانحرافات كثيرًا!!.

فالحلبي قلَّما ما يعترف بغلطه أو تغليط مَنْ يدافع عنهم، وإذا حصل شيء من ذلك سارع إلى قول: هذا مجرد خطأ لفظي!، فلا تبديع ولا تشنيع ولا إنكار!.

ثم قال: «قلتُ: وأدلة ما أردتُ حول تأصيلات وتفصيلات ونشأة هذا العلم غير ما ذكرتُ عديدة؛ أشهرها:» وذكر قول ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة؛ قالوا: سموا لنا رجالكم..." فقط.

ثم قال: «وهو دليل تاريخي بيِّن على "نشأة" علم الجرح والتعديل بأصوله وقواعده، فتأمل ولا تتعجل».

أقول:

أولًا؛ لم تذكر دليلًا واحدًا من الكتاب والسنة قبل هذا الأثر!، ثم اكتفيتَ بهذا الأثر!، وزعمتَ أنه دليل تاريخي بيِّن على نشأة هذا العلم!، وهذا يعني أنه قبل هذا التاريخ لا يوجد دليل!!!، فعادت حليمة إلى عادتها القديمة!.

فلينظر القارئ إلى هذه المراوغة والتقلب، وأمثال هذا في أحوال الحلبي عديدة، ومَنْ أراد تفصيل الرد على شريط الحلبي سابق الذكر فعليه بكتاب الشيخ سعد الزعتري وفقه الله تعالى المعنون بـ «تنبيه الفطين لتهافت تأصيلات علي الحلبي المسكين».

٢. الإجمال في مورد النزاع ومقام التفصيل

وهذه سمة غالبة في كتابات الحلبي الجديدة، تجده يجمل في أجوبته ويختار الألفاظ المشتبهة التي تحتمل الحق وتحتمل الباطل في كتاباته، حتى يترك السائل والقارئ في حيرة من معرفة مراده!، ثم يختلف الناس في تفسير مراده بحسب مقاصدهم ورغباتهم، فيرجع أمرهم إلى ما قبل السؤال!!، فالحلبي لا يحكم كلامه ولا يضبط عباراته، بل يتوسَّع في العبارات ويوهم السامع في المجالس.

ثم إذا فسَّر أحد النقَّاد كلامه ببعض قرائن الحال والمقال، قال له: مقولة العلامة ابن القيم: «فقيه النفس يقول: ما أردتَ؟ ونصف الفقيه يقول: ما قلتَ؟» ويُعلِّق عليها بقوله: «وغير الفقيه يقول: ابتدعتَ وميعتَ فسقطتَ»!!، أو يطالب المنكرين عليه بحمل كلامه المجمل على المفصل

والمطلق على المقيد!!؛ وكأنه معصوم لا يتناقض، أو لا يتقلَّب حاله ولا يتغيَّر، ثم يدندن حول حمل الكلام على أحسن المحامل، والأخذ بحسن الظن، وأنَّ المؤمنين عذَّارون والمنافقين عثَّارون، إلى مثل هذا الكلام، وإنما هو الملام، لأنه يتوسَّع في العبارات، بل هو المقصِّر الذي يستحق الإنكار والتشنيع على إجماله في مواطن النزاع.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في [درء تعارض العقل والنقل: ١/ ١٤٥]: «فطريقة السلف والأئمة: أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضًا الألفاظ الشرعية؛ فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلًا، ومَنْ تكلَّم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه، ومَنْ تكلَّم بلفظ مبتدع يحتمل حقًا وباطلًا نسبوه إلى البدعة أيضًا، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة ورد باطلًا بباطل».

وقال في موضع آخر [المجموع: ٢٠/ ٥٤٠]: «فإنَّ مَنْ خاطب بلفظ عام يتناول حقًا وباطلًا ولم يبين مراده: توجَّه الاعتراض عليه».

وقال في [المجموع: ٨/ ٢٩٤]: «الواجب: إطلاق العبارات الحسنة وهي المأثورة التي جاءت بها النصوص، والتفصيل في العبارات المجملة المشتبهة».

وقال في [الرد على البكري: ٢/ ٧٠٢-٧٠٣]: «بل الواجب: أن يعبر عن المعنى باللفظ الذي يدل عليه؛ فإن كان اللفظ نصًا أو ظاهرًا حصل المقصود، وإنْ كان اللفظ يحتمل معنيين أحدهما صحيح والآخر فاسد تُبيِّن المراد، وإن كان اللفظ يفهم منه معنى فاسد لم يطلق إلا مع بيان ما يزيل المحذور، وإنْ كان اللفظ يوهم بعض المستمعين معنى فاسدًا لم يخاطب بذلك اللفظ إذا علم أنه يوهم معنى فاسدًا؛ لأنَّ المقصود بالكلام البيان والإفهام، وأما إذا كان اللفظ دالًا على المراد وجهل بعض الناس معناه من غير تفريط من المتكلم: فالدرك على المستمع لا على المتكلم».

وقال في [المجموع: ١٢/ ٢٥١-٢٥٢]: «فهذه المواضع يجب أن تفسَّر الألفاظ المجملة بالألفاظ المفسَّرة المبينة، وكل لفظ يحتمل حقًا وباطلًا فلا يُطلق إلا مبينًا به المراد الحق دون الباطل، فقد قيل أكثر اختلاف العقلاء من وجهة اشتراك الأسماء، وكثير من نزاع الناس في هذا الباب هو من

جهة الألفاظ المجملة التي يفهم منها هذا معنى يثبته، ويفهم منها الآخر معنى ينفيه، ثم النفاة يجمعون بين حق وباطل، والمثبتة يجمعون بين حق وباطل».

وقال في [درء التعارض: ١/ ٤٢]: «ولهذا يوجد كثيرًا في كلام السلف والأئمة النهي عن إطلاق موارد النزاع بالنفي والإثبات؛ وليس ذلك لخلو النقيضين عن الحق ولا قصور أو تقصير في بيان الحق!، ولكن لأنَّ تلك العبارة من الألفاظ المجملة المتشابهة المشتملة على حق وباطل، ففي إثباتها إثبات حق وباطل، وفي نفيها نفي حق وباطل؛ فيمنع من كلا الإطلاق، بخلاف النصوص الإلهية فإنها فرقان فرق الله بها بين الحق والباطل، ولهذا كان سلف الأمة وأئمتها يجعلون كلام الله ورسوله هو الإمام والفرقان الذي يجب إتباعه فيثبتون ما أثبته الله ورسوله وينفون ما نفاه الله ورسوله، ويجعلون العبارات المحدثة المجملة المتشابهة ممنوعًا من إطلاقها نفيًا وإثباتًا، لا يطلقون اللفظ ولا ينفونه إلا بعد الاستفسار والتفصيل، فإذا تبين المعنى أثبت حقه ونفي باطله، بخلاف كلام الله ورسوله فإنه حق يجب قبوله وإنْ لم يفهم معناه، وكلام غير المعصوم لا يجب قبوله حتى يفهم معناه»

وقال في [درء التعارض: ١/ ١٤٩]: «والمقصود هنا: أنَّ الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة لما فيه من لبس الحق بالباطل؛ مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بينت معانيها، فإنَّ ما كان مأثورًا حصلت له الألفة وما كان معروفًا حصلت به المعرفة؛ كما يُروى عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: "إذا قلَّ العلم ظهر الجفاء وإذا قلَّت الآثار كثرت الأهواء".

فإذا لم يكن اللفظ منقولًا ولا معناه معقولًا ظهر الجفاء والأهواء، ولهذا تجد قومًا كثيرين يحبون قومًا ويبغضون قومًا لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها؛ بل يوالون على إطلاقها أو يعادون من غير أن تكون منقولة نقلًا صحيحًا عن النبي ﷺ وسلف الأمة، ومن غير أن يكونوا هم يعقلون معناها ولا يعرفون لازمها ومقتضاها، وسبب هذا إطلاق أقوال ليست منصوصة وجعلها مذاهب يُدعى إليها ويوالي ويعادى عليها».

أقول: وإذا أردنا مثالًا على إجمال الحلبي في أجوبته فلننظر إلى فتواه في مسألة الجهاد وقد نقلناها في مبحث [حال علي الحلبي قديمًا وحديثًا]!، وكذلك جوابه في حكم المشاركة في الانتخابات وانظره في مقال [المشاركة في الانتخابات النيابية ونحوها] لعماد طارق العراقي!، وجوابه مع القائمين في مركز الإمام الألباني في حكم إنشاء الجمعيات وانظر مقال [نظرات في فتوى القائمين على مركز الإمام الألباني لأهل العراق في مسألة الجمعيات] لكاتب هذا السطور؛ وكلها في مسائل كبار خاصة لأهل العراق، ظل الناس بسببها في حيرة من أمرهم، منهم مَنْ يفسِّرها بالإثبات ومنهم مَنْ يفسِّرها بالنفي.

وفي بعض الأحيان يعمد الحلبي إلى حشد نقول عن أهل العلم في مسألة ثم لا يخرج منها بنتيجة أو تفصيل أو بيان الضوابط!!؛ فيبقى القارئ لا يدري ما هو قوله في المسألة!!، وماذا من وراء هذا الحشد!!، وانظر لهذا مثالًا في كتاب الحلبي [منهج السلف الصالح] " مسألة البدعة والتبديع، ومسائل أخرى".

أقول: ومسألة «وجوب حمل مجمل كلام البشر – غير الأنبياء – على مفصله» من باب حسن الظن أو حمل الكلام على أحسن المحامل أو على ما يوافق الحق؛ من المسائل التي أثارها المدافعون عن أهل الزيغ والانحراف قديمًا.

ولعلَّ من أوائل القائلين بهذه القاعدة الباطلة في هذا الزمان، رأس القطبية في عصره عبد الله عزام، الذي كان يدافع عن ضلالات سيد قطب بمثل هذا الأصل الفاسد، ثم تتابع على القول بهذا التأصيل المقلِّدون له، حتى تأثر به بعض مَنْ ينسب نفسه للسلفية مثل عدنان عرعور والمأربي والحلبي وأنصارهم.

فقد قال أبو الحسن المأربي في شريط رقم «١» من أشرطته المسماة بالقول الأمين: «يقول هنا الإمام ابن القيم: "والكلمة الواحدة يقولها اثنان "أي يقولها شخصان أو رجلان" يريد أحدهما بها "أو يريد بها أحدهما" أعظم الباطل ويريد بها الآخر محض الحق "يعني كلمة واحدة تخرج من شخصين أحدهما مبطل بها والثاني محق بها" يقول الإمام ابن القيم: "والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه". يعني كيف نحملها؟

على المعنى الحق؟

أو نحملها على المعنى الباطل؟

نرجع إلى سيرة هذا القائل وإلى طريقته ومنهجه الذي عرف به؛ فنحمل على الحق إنْ كان سنيًا، ونحمل على الباطل إنْ كان مبتدعًا» انتهى كلام المأربي.

قلتُ: فالمأربي يحمل مجمل كلام السني على المفصل على الدوام، ويريد بالمفصل: الحق، وهذا يعني: أنَّ السني إذا تكلَّم بكلام مجمل يحتمل حقًا وباطلًا، لا يحمل كلامه إلا على الحق وجوبًا!، ولازم هذا: القول بعصمة السني من الزلل والانحراف!!!.

أقول: ولكي يتضح الأمر لَمَنْ خفي عليه الأمر في هذه المسألة؛ سأذكر الأسباب التي تمنع من حمل مجمل كلام البشر على مفصله:

السبب الأول: أنَّ حمل المجمل على المفصَّل إنما قال به العلماء في كلام الله تعالى وفي كلام الرسول ﷺ، ذلك لأنَّ التعارض في كلام الوحي ممتنع، فكان لزامًا أن يُحمل المجمل الذي يحتمل في ظاهره أكثر من معنى «وقد يكون أحد هذه المعاني باطلًا» على المفصَّل الذي لا يحتمل إلا معنى واحدًا «وهو الحق»، فنشأت هذه القاعدة من أجل دفع هذا التعارض من حيث الظاهر، وذكر أهل الأصول: أنَّ الواجب اعتقاد أحقية المجمل في كلام الله تعالى وفي كلام رسوله ﷺ.

أما كلام البشر دون الأنبياء فلا يُستبعد فيه التعارض، بل يقع في التعارض علماء أجلاء وأئمة كبار، وهذا من مقتضى النسيان والخطأ والغفلة التي لا تنفك عن الإنسان، فلا يوجد دافع للقول بهذه القاعدة في كلامهم.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في [المجموع ٤/ ١٦٨-١٦٩]: «النبي ﷺ معصوم، فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة، ولا أمران متناقضان في الحقيقة إلا وأحدهما ناسخ والآخر منسوخ. وأما غير النبي ﷺ فليس بمعصوم، فيجوز أن يكون قد قال خبرين متناقضين، وأمرين متناقضين؛ ولم يشعر بالتناقض!».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ [المجموع ٤/ ١٩١-١٩٢]: «الأقوال نوعان: أقوال ثابتة عن الأنبياء؛ فهي معصومة، يجب أن يكون معناها حقًا، عرفه مَنْ عرفه، وجهله مَنْ جهله، والبحث عنها إنما هو عما أرادته الأنبياء. فمن كان مقصوده معرفة مرادهم من الوجه الذي يعرف مرادهم فقد سلك طريق

الهدى، ومن قصد أن يجعل ما قالوه تبعًا له؛ فإن وافقه قبله وإلا رده، وتكلَّف له من التحريف ما يسميه تأويلًا، مع أنه يعلم بالضرورة أنَّ كثيرًا من ذلك أو أكثره لم ترده الأنبياء، فهو محرف للكلم عن مواضعه، لا طالب لمعرفة التأويل الذي يعرفه الراسخون في العلم.

النوع الثاني: ما ليس منقولًا عن الأنبياء، فمن سواهم ليس معصومًا، فلا يقبل كلامه ولا يرد إلا بعد تصور مراده ومعرفة صلاحه من فساده».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ [الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ٣/ ٢٣٨]: «كلام الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يكون إلا حقًا وصدقًا، ولا يكون فيه شيء يعلم بطلانه بصريح العقل؛ وإنْ كان فيه ما يعجز العقل عن معرفته بدون إخبار الأنبياء. ولا يكون كلام النبي الذي يخبر به مناقضًا لكلامه في موضع آخر، ولا لكلام سائر الأنبياء، بل كل ما أخبرت به الأنبياء فهو حق وصدق، يصدق بعضه بعضًا، وقد أوجب الله علينا أن نؤمن بكل ما أخبروا به، وحكم بكفر من آمن ببعض ذلك، وكفر ببعضه».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ [الفتاوى الكبرى ٤/ ٢٦]: «وقد ثبت أنَّ التناقض واقع من كل عالم غير النبيين عليهم السلام».

قلتُ: وبهذا يتبين لنا أنَّ عدم التناقض في الكلام هو من خصائص الأنبياء ولا يُشاركهم في ذلك غيرهم من البشر، بل قد يحصل من هؤلاء التناقض من غير أن يشعروا، أو بسبب تغير أقوالهم ومواقفهم، أو بسبب اضطرابهم وعدم رسوخهم، إلى غير ذلك من الأسباب.

السبب الثاني: أنَّ السلف الصالح كانوا يُنكرون القول المجمل أو الكلام المشتبه الذي يحتمل الحق والباطل، دون تفريق بين قائله سنيًا كان أو بدعيًا؛ وهذا أصل مهم.

بل يعلمون أنَّ من عادة أهل البدع الإجمال في الأجوبة والاشتباه في الكلام ليلبسوا على الناس دينهم، ولئلا يؤاخذوا على أقوالهم، فيكون لهم من ألفاظهم مرادان؛ الأول يذكرونه أمام أهل الحق ممن يخالفهم!، والثاني يذكرونه أمام أهل الباطل ممن يوافقهم!. فالقول بهذه القاعدة تسويغ لهؤلاء المبطلين وإعانة لهم على إنفاق أباطيلهم وتغرير الناس الجهال بهم.

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [الصواعق المرسلة ٣/ ٩٢٧]: «قال تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾، فنهى عن لبس الحق بالباطل وكتمانه؛ ولبسه به خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر، ومنه التلبيس وهو التدليس والغش الذي يكون باطنه خلاف ظاهره، فكذلك الحق إذا لبس بالباطل يكون فاعله قد أظهر الباطل في صورة الحق وتكلم بلفظ له معنيان معنى صحيح ومعنى باطل، فيتوهم السامع أنه أراد المعنى الصحيح ومراده الباطل فهذا من الإجمال في اللفظ!!.

وأما الاشتباه في المعنى فيكون له وجهان؛ هو حق من أحدهما وباطل من الآخر، فيوهم إرادة الوجه الصحيح ويكون مراده الباطل!!.

فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة!؛ ولاسيما إذا صادفت أذهانًا مخبَّطة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب، فسل مثبِّت القلوب أن يثبِّت قلبك على دينه، وأن لا يوقعك في هذه الظلمات».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [الصواعق المرسلة ٢/ ٥٠٣]: «وإنْ كان المتكلِّم قد قصَّر في بيانه، وخاطب السامع بألفاظ مجملة تحتمل عدة معان، ولم يتبين له ما أراده منها؛ فإنْ كان عاجزًا: أُتي السامِع من عجزه لا من قصده، وإنْ كان قادرًا عليه ولم يفعله حيث ينبغي فعله: أُتي السامع من سوء قصده!».

قلتُ: لكن إنْ كان المتكلِّم غير مجمل في كلامه ولا مقصِّر في بيانه، وإنما المستمع ضعيف الإدراك، فلا يُلام المتكلِّم ولا يُعترض عليه، ويكون اللوم على المستمع.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [الرد على البكري ٢/ ٧٠٢-٧٠٣]: «بل الواجب أن يعبر عن المعنى باللفظ الذي يدل عليه؛ فإن كان اللفظ نصًا أو ظاهرًا حصل المقصود، وإنْ كان اللفظ يحتمل معنيين أحدهما صحيح والآخر فاسد تبين المراد، وإنْ كان اللفظ يُفهم منه معنى فاسد لم يطلق إلا مع بيان ما يزيل المحذور، وإنْ كان اللفظ يوهم بعض المستمعين معنى فاسدًا لم يخاطب بذلك اللفظ إذا علم أنه يوهم معنى فاسدًا؛ لأنَّ المقصود بالكلام البيان والإفهام. وأما إذا كان اللفظ دالًا على المراد وجهل بعض الناس معناه من غير تفريط من المتكلِّم: فالدرك على المستمع لا على المتكلم».

السبب الثالث: أنَّ رد ما أُشكل أو أُجمل من كلام الناس إلى مفسِّره؛ ليس هو من باب حمل المجمل على المفصل أو على ما يوافق الحق، كلا، بل هو من باب معرفة مذهب هذا القائل، ثم يُنظر بعده إنْ كان حقًا قُبِل، وإن كان باطلًا ردَّ.

بينما حمل المجمل على المفصَّل محله حينما يكون القائل لا يقول إلا حقًا، فإذا وجِد كلام لقائل يحتمل حقًا وباطلًا، وكلام أخر لا يحتمل إلا الحق، حُمِل الأول على الثاني؛ ومثل هذا لا يكون إلا في كلام المعصوم عن الخطأ.

فلابد من التفريق بين حمل كلام البشر المجمل على المفسَّر لمعرفة مذاهبهم، ثم بعدها يكون القبول والرد، وبين حمل المجمل على المفصَّل في كلامهم ليوافق الحق؛ والذي يلزم منه أنَّ البشر لا يتناقضون ولا يصدر الباطل منهم.

السبب الرابع: أنَّ التناقض معناه وجود مقالتين لأحد الناس؛ الأولى تنفي شيئًا والثانية تثبت ذلك الشيء نفسه، فحمل المقالة الأولى على الثانية أو العكس من باب حمل المجمل على المفصَّل يلزم منه الجمع بين الحق والباطل أو الجمع بين النقيضين؛ وهو ممتنع وباطل.

السبب الخامس: أنَّ ما قد يقع من بعض الأئمة والعلماء المعروفين بسلامة العقيدة وسداد المنهج والراسخين في العلم من كلام مجمل أو مشتبه إنما هو كالزلة أو الفلتة، وهي من قبيل الخطأ غير المقصود أو الغفلة، فالاعتذار لهم وحفظ مكانتهم مع بيان الحق ورد الباطل والتحذير منه، لا يسوِّغ لأحد أن يقيس عليه مَنْ يتقصَّد الأجوبة المجملة ويُكثر من الكلام المشتبه!، وكذلك لا يُقاس عليهم مَنْ لم ترسخ قدمه في العلم!.

ومثل هذا كمثل الاعتذار للأئمة المشهورين في مخالفة الدليل، لا يُمكن أن نتوسَّع فيه أو نقيس عليه من هو دونهم ممَنْ لم ترسخ أقدامهم في العلم فضلًا عمَّن عُرِف منهم البدعة والهوى، وإنما قد نعتذر لَمَنْ ظهر لنا من هؤلاء – دون الأئمة المشهورين – أنه استفرغ وسعه في طلب الحق وكان يتحراه ويقصده ويسلك طريقه لكنه أخطأه.

فالأصل في الأئمة المشهورين أنهم كانوا أهل اجتهاد وتقوى وكانوا يحرصون على تحري الحق ويسلكون طريق النبي ﷺ في تحصيله، فلا تقصير ولا تفريط ولا تأثيم. أما غيرهم فلا يُمكن أن نعتبر فيهم هذا الأصل، وإلا لكان كل مَنْ ينتسب إلى السنة معذوراً في مخالفة الدليل!، ولا يقع

منه التقصير والتفريط والغلط في تحصيل الحق!، وهذا باطل، فكيف بمَنْ عُرِف عنه الهوى وظهر عليه الانحراف الجلي؟! مثل هذا لا يُمكن أن يقاس حاله على الأئمة، ولا يُعتذر له بما يُعتذر للأئمة ألبتة.

ثم لابد من التفريق بين كلام العالم الذي مات وصدرت منه بعض الكلمات المجملة أو المشتبهة ولم نعلم أنَّ أحدًا أنكر عليه فأصر وعاند، وبين الحي الذي يمكن له أن يتدارك غلطه ويتراجع عن تلك الألفاظ ولكنه أصر وجادل بالباطل؛ وهذا ما لا يتنبَّه له مَنْ يطلق القول بحمل المجمل على المفصَّل في كلام الناس.

وكذلك ما قد يحصل من حمل لمجمل كلام الأئمة المشهورين بالعلم والسنة لا يسوِّغ للمعتذر لهم أن يُشنِّع على المنكر أو الراد أو المعترض عليهم بسبب كلامهم المجمل، فضلًا أن يوصف بالغلو والتجريح أو سوء الظن والأخلاق كما يفعل الحلبي وأنصاره مع مخالفيهم.

قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في رده إحدى شبهات المأربي [إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل]: «والحق: أنه ليس كل كلام يتأول ولو من أمثال شعبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ!، فلو وقع من شعبة مثل ما وقع من هؤلاء لحكم عليه أحمد وغيره بمثل ما حكموا به عليهم.

وعلى كل حال: قد يتسامح مع بعض كبار أئمة السنة فيما يند منهم مخالفًا لمنهجهم وعقيدتهم وعلمهم ودعوتهم وذبهم عن السنة وغير ذلك من القرائن القوية التي تمنع من إرادة المعنى السيئ المخالف لمنهجهم وعقيدتهم الخ. وقد لا يتسامح بعض العلماء حتى في مثل هذا؛ فلا يلومهم علماء السنة ولا يحاسبونهم ولا يحاربونهم ولا يحتجون عليهم بهذا الأصل المزعوم».

وقال في موضع آخر لرد شبهة أخرى: «والحاصل: أنَّ بعض العلماء قد يَعذرون بعضَ كبار العلماء في بعض العبارات، ولا يعذرونهم في كل شيء!؛ لأنهم غير معصومين. وبعضهم لا يعذرهم!؛ كما هو حال الإمام أحمد ومئات العلماء في عصره الذين لم يعذروا مَنْ وقف في القرآن من المنتسبين للسنة وأهل الحديث!، وكما هو حال العلماء الذين شنَّعوا على ابن حبان والهروي؛ لأنَّ كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون. وكتب الجرح والتعديل والفقه والتفسير وشروح الحديث

مملوءة بنقد كلام العلماء وغيرهم وتضليل الضالين من المنسوبين إلى السنة وغيرها، وإنَّ في ذلك لعبرة للمعتبرين الفاقهين».

وقال في رد شبهة اعتذار شيخ الإسلام وابن القيم رحمهما الله تعالى للهروي: «ولم يحملا المجمل على المفصل المعروف عند الأصوليين، وإنما أحسنا به الظن لقرائن عظيمة وكثيرة وقويّة؛ وهي جهاده العظيم في نصرة السنة، فقد كان سيفًا مسلولًا على أهل البدع، وله مؤلفات كثيرة تدعوا إلى السنة وتنافح عنها وتسحق أهل البدع. ومن مؤلفاته ما نقله أبو الحسن عن الإمام ابن القيم بالنسبة لقوله الموهم للاتحاد الصوفي. أما بالنسبة لعقيدة الفناء والجبر؛ فقد أدانه شيخ الإسلام ابن تيمية بهما، ولم يحمل المجمل على المفصل الذي يزعمه أبو الحسن!، ولشيخ الإسلام في موضع آخر من المنهاج اعتذار عن كلامه الموهم للاتحاد، فهو تارة يصرح بإدانته وتارة يعتذر له، وليس شيء من ذلك من باب المجمل والمفصل».

والخلاصة: أنَّ ما قد يجده الباحث هنا وهناك في مصنفات العلماء من الاعتذار لكبار أهل السنة – المشهورين بها المعروفين بمحاربة البدع وأهلها – الذين صدرت منهم كلمات مجملة مشتبهة فهو من هذا الباب؛ أي للقرائن التي تعرف عنهم من سيرتهم، لكن من غير إيجاب لهذا الحمل!، ولا تأصيل عام!، ولا طعن ولا تشنيع في حق مَنْ ينكر عليهم ويحذِّر منهم من أهل العلم الآخرين!.

<u>السبب السادس</u>: أنَّ من نتائج العمل بقاعدة حمل المجمل على المفصَّل في كلام البشر التهوين من الباطل والمخالفات!؛ أي: ليس فقط الاعتذار لصاحب القول المجمل. بل تجد كثيرًا ممَنْ يقول بهذه القاعدة صار كلما أطلعناه على انحراف لأحد مشايخه قال: هذا كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل!، وينبغي لنا أن نحمله على أحسن المحامل؛ سواء عرف أنَّ له كلامًا مفصلًا أو لم يعرف!!، بل هو في ظنه لا يحتاج إلى البحث عن مفصل كلامه، وإنما يُسارع على حمل كلامه بما يوافق الحق دائمًا!!، ولسان حاله أنه لا يُمكن أن ينحرف فلان!!.

وعلى هذا: فهو يرفض إنكار القول وبيان غلطه وشناعته فضلًا عن الإنكار على القائل به!، وهذا لا يقبله أهل العلم أبدًا.

قال عماد طارق أبو العباس في مقال بعنوان [**موقف إمامنا الألباني من رد الشيخ المدخلي على الشيخ عدنان فيما نقله شيخنا الحلبي**]: «وقفتُ على مقطع صوتي لشيخنا الحلبي نقل فيه حفظه الله موقف الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ من مؤاخذات الشيخ ربيع المدخلي على الشيخ عدنان عرعور حفظهما الله جاء فيه: "عندما ذكرتُ لشيخنا الألباني حفظه الله شيئًا من حجج الشيخ ربيع في الرد على عدنان ونقضه ونقده، قال: هذه أمور حق يجب على عدنان أن يجيب عنها بوضوح، ولا يكتفي بمجرد القول أو مجرد أن يقول: إجمال وتفصيل، وعموم وخصوص، إلى آخر هذه الكلمات التي قد لا تصلح ولا تنفع في مثل هذا"».

قلتُ:

وقد تكلَّمتُ مع بعض المتعصبين لكتاب الحلبي [منهج السلف الصالح] فكان من قوله: «إنَّ الكتاب فيه أصول هي حق، وأصول أخرى محتملة؛ وهي من باب المجمل الذي يحتاج إلى تفصيل، والمطلق الذي يحتاج إلى تقييد، والعام الذي يحتاج إلى تخصيص»، واعتبر هذا المتعصِّب قوله هذا نقدًا وردًا وتحذيرًا كافيًا من أخطاء الكتاب!!. مع إني لما طالبته بالتفصيل لما أجمله الحلبي؛ تردد واضطرب قوله، ثم عاد إلى ما قاله الحلبي ولكن بلفظ آخر!!.

٣. بتر النصوص والتلاعب فيها وتحريف معانيها

وهذه حقيقة كافية لإسقاط الحلبي والتحذير منه!، وقد كنتُ في أول الأمر ممن يستبعد وقوع مثل هذه الطامة من قبل الحلبي، بل استنكر وصفه بهذا؛ لأنَّ هذه الفعال خيانة علمية وتلبيس على القراء، ولم أكن أظن أنَّ الحلبي يقع في هذا، حتى رأيتُ منه هذا البتر والتحريف والتلاعب في مواضع من كتاباته!.

ومن أمثلة ذلك:

نقل علي الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية (!) ص٢٢٩] قول الشيخ السعدي رَحِمَهُ اللهُ في [الرياض الناضرة: ص٢٠٩]: «مِنَ الغَلَطِ الفَاحِشِ الخَطِرِ: قَبُولُ قَوْلِ النَّاسِ بَعْضِهِم بِبَعْضٍ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَيْهِ السَّامِعُ حُبًّا وَبُغْضًا، وَمَدْحًا وَذَمًّا، فَكَمْ حَصَلَ بِهَذا الغَلَط مِنْ أُمُورٍ

صَارَ عَاقِبَتُهَا النَّدَامَة؟!، وَكَمْ أَشَاعَ النَّاسُ عَنِ النَّاسِ أُمورًا لاَ حَقِيقَةَ لَهَا بِالكُلِّيَّة؟!، فَالوَاجِبُ عَلَى العَاقِلِ: التَّثَبُّتُ، وَالتَّحَرُّزُ، وَعَدَمُ التَّسَرُّعِ، وَبِهَذا يُعْرَفُ دِينُ العَبْد، وَرَزَانَتُه، وَعَقْلُهُ».

وعلَّق الحلبي على كلام الشيخ السعدي في الهامش فقال: «انتبه يا رعاك الله؛ فلم يميز الشيخ في التحذير من هذا القبول بين ثقة وغير ثقة!، مشيرًا إلى ما قد يقع من غلط حتى من الثقة؛ تترتب عليه مفاسد ومحن وبلاء وإحن».

قلتُ:

كلام السعدي إنما هو فيمن يكذب ويزوِّر في الكلام ولا يبالي بالنقل، أو ممن عُرف بالهوى فلا ينقل إلا ما يوافق هواه!؛ وإليك نص كلامه: «... وَكَمْ أَشَاعَ النَّاسُ عَنِ النَّاسِ أُمورًا لاَ حَقِيقَةَ لَهَا بِالكُلِّيَّة!، أو لها بعض الحقيقة؛ فنميت بالكذب والزور!، وخصوصًا من عرفوا بعدم المبالاة بالنقل!!، أو عرف منهم الهوى!!، فالواجب على العاقل:...».

والحلبي بصنيعه هذا يريد تشكيك القراء بقاعدة «قبول خبر الثقة» وعدم الحاجة إلى التثبت في خبره!.

وكأنه غفل عن صريح قول العلامة السعدي في تفسيره الذي بيَّن فيه صحة هذه القاعدة، وأنَّ التثبت في الأخبار خاص بخبر الفاسق والمجهول!!؛ فقد قال العلامة السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير آية الحجرات ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾: «وهذا أيضًا من الآداب التي على أولي الألباب التأدب بها واستعمالها، وهو أنه إذا أخبرهم فاسق بخبر أن يتثبتوا في خبره، ولا يأخذوه مجردًا، فإنَّ في ذلك خطرًا كبيرًا ووقوعًا في الإثم، فإنَّ خبره إذا جعل بمنزلة خبر الصادق العدل حكم بموجب ذلك ومقتضاه، فحصل من تلف النفوس والأموال بغير حق بسبب ذلك الخبر ما يكون سببًا للندامة، بل الواجب عند خبر الفاسق التثبت والتبين، فإنْ دلت الدلائل والقرائن على صدقه عمل به وصُدِّق، وإن دلت على كذبه كُذِّب ولم يعمل به، ففيه دليل على أنَّ خبر الصادق مقبول، وخبر الكاذب مردود، وخبر الفاسق متوقف فيه كما ذكرنا، ولهذا كان السلف يقبلون روايات كثير من الخوارج المعروفين بالصدق ولو كانوا فساقًا».

مثال آخر: قال في مسألة «الامتحان بالأشخاص» في حاشية كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢١١] معلّقًا على كلمة لشيخ الإسلام جاء فيها [...وما اجتمعتْ عليه الأمة]:

«وهذا قيد مهم جدًا؛ لو تأمله دعاة الدعوة السلفية وحملتها وحماتها لهونوا على أنفسهم كثيرًا من المضايق والمصايب، ولأغلقوا على أعدائهم كثيرًا من المصايد، ومنه قول الحافظ ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم ص٣٠٦: "والمنكر الذي يجب إنكاره ما كان مجمعًا عليه؛ فأما المختلف فيه: فمن أصحابنا مَنْ قال لا يجب إنكاره على مَنْ فعله مجتهدًا أو مقلدًا لمجتهد تقليدًا سائغًا"».

قلتُ:

وأراد الحلبي بصنيعه هذا إفهام القارئ أنْ لا إلزام أو إنكار إلا فيما اجتمعت عليه الأمة!!، لكن بالرجوع إلى كلام ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتبين لنا أنَّ عدم الإنكار في مسائل الخلاف خاص في كون الخلاف قويًا؛ لاشتباه الأدلة ومساواتها في قوة الدلالة أو لعدم الأدلة أصلًا، أما إذا كان الخلاف ضعيفًا ظهرت فيه الحجة على ترجيح أحد الأقوال، فلا ينبغي إلا الانقياد لمقتضى الحجة، ومن أعرض عن قبول الحجة أنكر عليه، قال ابن رجب بعد ذلك: «...تقليدًا سائغًا؛ واستثنى القاضي في "الأحكام السلطانية": ما ضَعُفَ فيه الخلاف، وإنْ كان ذريعة إلى محظور متفق عليه كربا النقد فالخلاف فيه ضعيف وهو ذريعة إلى ربا النساء المتفق على تحريمه، وكنكاح المتعة فإنه ذريعة إلى الزنا، وذكر عن إسحاق بن شاقلا أنه ذكر أنَّ المتعة هي الزنا صراحًا؛ عن ابن بطة قال: لا يفسخ نكاح حكم به قاض إنْ كان قد تأوَّل فيه تأويلًا إلا أن يكون قضى لرجل بعقد متعة أو طلق ثلاثًا في لفظ واحد وحكم بالمراجعة من غير زوج فحكمه مردود وعليه العقوبة والنكال، والمنصوص عن أحمد: الإنكار على الملاعب بالشطرنج، وتأوَّله القاضي على مَنْ لعب بها بغير اجتهاد أو تقليد سائغ؛ وفيه نظر فإنَّ المنصوص عنه أنه يحد شارب النبيذ المختلف فيه، وإقامة الحد أبلغ مراتب الإنكار مع أنه لا يفسق عنده بذلك؛ فدلَّ على أنه ينكر كل مختلف فيه ضَعُفَ الخلاف فيه لدلالة السنة على تحريمه ولا يخرج فاعله المتأوِّل من العدالة بذلك؛ والله أعلم. وكذلك نصَّ أحمد على الإنكار على مَنْ لا يتم صلاته ولا يقيم صلبه من الركوع والسجود مع وجود الاختلاف في وجوب ذلك»، ونقل هذا بحروفه العلامة ابن مفلح في الآداب الشرعية.

قلتُ: فمذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ أنه يُنكر بل ويُعاقب في المسائل المختلف فيها؛ إذا كان الخلاف فيها ضعيفًا لدلالة السنة الصريحة على رجحان أحد القولين؛ فأين هذا من صنيع الحلبي؟!

مثال ثالث: نقل عن شيخ الإسلام قوله: «من شعار أهل البدع إلزام الناس بقولهم» وأحال هذه الكلمة إلى كتاب [الاستقامة: ١/ ١٧٦]، وذلك في حاشية كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الأولى] تحت مسألة "الجرح المفسَّر"، وأراد إفهام القارئ أن لا إلزام بجرح المبتدعة والرواة ولو كان مفسَّرًا مفصلًا بالأدلة والبينات والقرائن!.

وبالرجوع إلى المصدر المذكور لم نجد هذه الكلمة مطلقًا!!، وإنما وجِدَت كلمة قد تكون قريبة من ذلك في عقل الحلبي وأتباعه!، ولكنها بعيدة كل البعد كما يدل عليه القيد في اللفظ، فقد قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ لكن في [الفتاوى الكبرى: ٦/ ٣٣٩]: «ولهذا كان من شعار أهل البدع إحداث قول أو فعل وإلزام الناس به، وإكراههم عليه، والموالاة عليه، والمعاداة على تركه، كما ابتدعت الخوارج رأيها وألزمت الناس به ووالت وعادت عليه، وابتدعت الرافضة رأيها وألزمت الناس به ووالت وعادت عليه، وابتدعت الجهمية رأيها وألزمت الناس به ووالت وعادت عليه لما كان لهم قوة في دولة الخلفاء الثلاثة، الذين امتحن في زمنهم الأئمة لتوافقهم على رأي جهم الذي مبدؤه أنَّ القرآن مخلوق وعاقبوا من لم يوافقهم على ذلك».

أقول: فمَنْ أحدث قولًا في الدين وألزم الناس به فلا شك أنه شابه المبتدعة في ذلك، أما من أظهر مقتضى الدليل بالحجة والبرهان فليس للمخالف إلا أن يقبل الحق ويذعن لمقتضاه، فكم أفسد الحلبي المعنى حينما نسب هذه الكلمة لشيخ الإسلام مبتورة القيد؟!

وقد قام الحلبي بتصحيح النقل عن شيخ الإسلام في طبعة الكتاب الثانية ص٢١٥؛ لكن دون الإشارة إلى الغلط في الطبعة الأولى!، بل بقي على الاستدلال بهذا النقل حتى بعد معرفته له!!، وقام بتضخيم الخط في الكلمات التي نقلها في الطبعة الأولى وترك باقي الكلمات ليُفهم القارئ أنه لا فرق بين صنيعه في الطبعة الأولى وبين صنيعه في الطبعة الثانية!.

مثال رابع: نقل الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الأولى/ مسألة الجرح المفسَّر] مقولة: «لا يُترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه»، وعلَّق عليها في الهامش

بقوله: «وقد نقل الإمام الصنعاني في [إرشاد النقاد: ص ١٣]: "قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث في الراوي الواحد، وفي الحديث الواحد، فيضعِّف هذا حديثًا، وهذا يصححه، ويرمي هذا رجلًا من الرواة بالجرح، وآخر يعدلِّه، وذلك مما يشعر أنَّ التصحيح ونحوه من مسائل الاجتهاد التي اختلفت فيها الآراء"».

ويريد الحلبي أن يُفهم القراء أنَّ جرح الرواة وتعديلهم من مسائل الاجتهاد التي يختلف النظر فيها باختلاف الآراء كالمسائل الفقهية!، وأنَّ الذي يجب تركه أو جرحه هو من اجتمع أهل العلم على جرحه وتركه!؛ وهذا غلط سيأتي بيانه، لكن المقصود هنا ما صنعه الحلبي من تلاعب في النقل، حيث جعل سؤال سائل قد سأل الصنعاني، جعل سؤاله كلامًا للصنعاني!!، ثم لم ينقل جواب الصنعاني البتة!!!، ولو نقل جواب الصنعاني بتمامه لانتقض ما بناه الحلبي من أساسه!، فقد جاء في المصدر المذكور [إرشاد النقاد: ١٠٨- ١١٤]: «فصل: في سبب اختلاف الأقوال في الجرح والتعديل؛ أما ما أشار إليه السائل دامت إفادته من أنه قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث فيضعف هذا حديثًا وهذا يصححه، ويرمي هذا رجلًا من الرواة بالجرح وآخر يعدله؛ فهذا مما يشعر بأن التصحيح ونحوه من مسائل الاجتهاد الذي اختلفت فيه الآراء؟

فجوابه: أنَّ الأمر كذلك؛ أي أنه قد تختلف أقوالهم، فإنه قال مالك في ابن إسحاق: "إنه دجال من الدجاجلة" وقال فيه شعبة: "إنه أمير المؤمنين في الحديث"، وشعبة إمام لا كلام في ذلك، وإمامة مالك في الدين معلومة لا تحتاج إلى برهان؛ فهذان إمامان كبيران اختلفا في رجل واحد من رواة الأحاديث.

ويتفرع على هذا الاختلاف في صحة حديث من رواية ابن إسحاق وفي ضعفه فإنه قد يجد العالم المتأخر عن زمان هذين الإمامين كلام شعبة وتوثيقه لابن إسحاق فيصحح حديثا يكون من رواية ابن إسحاق قائلا قد ثبتت الرواية عن إمام من أئمة الدين وهو شعبة بأن ابن إسحاق حجة في روايته وهذا خبر من شعبة يجب قبوله.

وقد يجد العالم الآخر كلام مالك وقدحه في ابن اسحاق القدح الذي ليس وراءه وراء ويرى حديثا من رواية ابن إسحاق فيضعف الحديث لذلك قائلا قد روى لي إمام وهو مالك بأن ابن إسحاق غير مرضي الرواية ولا يساوي فلسا فيجب رد خبر فيه ابن إسحاق.

فبسبب هذا الاختلاف حصل اختلاف الأئمة في التصحيح والتضعيف؛ المتفرعين عن اختلاف ما بلغهم من حال بعض الرواة، وكل ذلك راجع إلى الرواية لا إلى الدراية، فهو ناشئ عن اختلاف الأخبار، فمن صحح أو ضعف فليس عن رأي ولا استنباط كما لا يخفى؛ بل عمل بالرواية، وكل من المصحح والمضعف مجتهد عامل برواية عدل، فعرفت أنَّ الاختلاف في ذلك ليس مداره على الرأي، ولا هو من أدلة أنَّ مسألة التصحيح وضده اجتهاد.

نعم؛ وقد يأتي من له فحولة ونقادة ودراية بحقائق الأمور وحسن وسعة إطلاع على كلام الأئمة فإنه يرجع إلى الترجيح بين التعديل والتجريح، فينظر في مثل هذه المسألة إلى كلام الجارح ومخرجه فيجده كلامًا خرج مخرج الغضب الذي لا يخلو عنه البشر ولا يحفظ لسانه حال حصوله إلا من عصمه الله، فإنه لما قال ابن إسحاق: "اعرضوا عليَّ علم مالك فأنا بيطاره"، فبلغ مالكًا فقال: تلك الكلمة الجافية التي لولا جلالة من قالها وما نرجوه من عفو الله من فلتات اللسان عند الغضب لكان القدح بها فيمن قالها أقرب إلى القدح فيمن قيلت فيه، فلما وجدناه خرج مخرج الغضب لم نره قادحًا في ابن إسحاق، فإنه خرج مجرد جزاء السيئة بالسيئة، على أنَّ ابن إسحاق لم يقدح في مالك ولا في علمه، غاية ما أفاد كلامه أنه أعلم من مالك، وأنه بيطار علومه، وليس في ذلك قدح على مالك، ونظرنا كلام شعبة في ابن إسحاق؛ فقدمنا قوله لأنه خرج مخرج النصح للمسلمين ليس له حامل عليه إلا ذلك.

وأما الجامد في ذهنه الأبله في نظره فإنه يقول: قد تعارض هنا الجرح والتعديل؛ فيقدم الجرح لأنَّ الجارح أولى وإنْ كثر المعدلون، وهذه القاعدة لو أخذت كلية لم يبق لنا عدل إلا الرسل، فإنه ما سَلِم فاضل من طاعن من ذلك لا من الخلفاء الراشدين، ولا أحد من أئمة الدين كما قيل:

فما سلم صديق من رافض ... ولا نجا من ناصبي علي

ما سلم الله من بريته ... ولا نبي الهدي فكيف أنا

القاعدة ظاهرية يعمل بها فيما تعارض فيه الجرح والتعديل من المجاهيل، على أنه لك أن تقول كلام مالك ليس بقادح في ابن إسحاق لما علمت أنه خرج مخرج الغضب لا مخرج النصح للمسلمين، فلم يعارض في ابن إسحاق جرح، واعلم أنَّ ذكرنا لابن إسحاق والكلام فيه مثال وطريق يسلك منه إلى نظائره» انتهى كلام الصنعاني.

قلتُ: فأين كلام الصنعاني: «فعرفتَ أنَّ الاختلاف في ذلك ليس مداره على الرأي، ولا هو من أدلة أنَّ مسألة التصحيح وضده اجتهاد» من صنيع الحلبي؟!

والعجيب أنَّ الحلبي أعاد طباعة كتابه من جديد ولم يشر إلى صنيعة في الطبعة الأولى، بل أصر على الغلط مع تلبيس جديد كما في ص٢١٨!، حيث جعل سؤال السائل كلامًا منقولًا ذكره الصنعاني عن غيره وأقره بقوله: «إنَّ الأمر كذلك أي أنه قد تختلف أقوالهم»، ولم يزد عليه حرفًا!.

وأقول:

قول العلامة الصنعاني: «وأما الجامد في ذهنه الأبله في نظره فإنه يقول: قد تعارض هنا الجرح والتعديل؛ فيقدم الجرح لأنَّ الجارح أولى وإنْ كثر المعدلون...»، ليس مراده أن يرد قاعدة تقديم الجرح المفسَّر على التعديل المجمل، وإنما مراده أنَّ الجرح إذا لم يكن معتبراً وثابتاً وقادحاً، ويكون قد خرج مخرج النصح والبيان، فلا عبرة به، ولا يدخل هذا النوع من الجرح في قاعدة تقديم الجرح المفسَّر على التعديل المجمل. بينما هذه القاعدة إذا صدرت من عالم بأسباب الجرح وكان ثقة وكان جرحه مفسَّراً بما يقدح في عدالة المجروح أو ضبطه، فعلى القول بها فحول أئمة الحديث في حال الرجل الذي اختلفوا فيه بين قادح ومادح.

وأما خلاصة الكلام في ابن اسحاق فهو ما قاله الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب في ترجمته: «إمام المغازي صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر».

وما رأينا أحداً من أهل العلم يدافع عن أهل البدع ويؤصل لهم الأصول المخالفة والقواعد الباطلة إلا في هذا الزمان؛ من قبل أناس متهالكين على الدنيا مسخرين من أهل الأهواء لحرب السنة وأهلها، وحرب أصولها بالمغالطات والتلبيسات الآثمة.

قلتُ: وأما تحريف الحلبي لمعاني كلام العلماء فأمره يطول، وفي المبحث الثاني من هذه الرسالة فيه نصول ونجول.

وبعد هذا لقائل يقول: لا ندري هل الحلبي بنفسه يجد هذه النقول ويضعها بقلمه في مقالاته وكتبه؟! أم يجدها له متخصصون في البحث معه يستعين بهم في التأليف ولا يرجع بنفسه إلى مصادرها ومحلها فيقع منه مثل هذه الأغلاط الفاحشة؟!

وصدق من قال:

إنْ كنتَ لا تدري فتلك مصيبة وإن كنتَ تدري فالمصبية أعظم

ومعلوم كثرة الأغلاط - ولو لم تكن عن عمد! - توجب الترك كما هو مقرر في علم الحديث، قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللهُ وغيره: «مَنْ فحش خطؤه استحق الترك»، فكيف بمَنْ كثرت مغالطاته وكثرت تلاعباته؟!

٤. الحرب ضد الغلو والتشديد - ويقصد بهم السلفيين - دون التمييع والتضييع

يقول الحلبي في ملخص المسائل التي يدندن حولها ويحرص على إثارتها وذلك في مقدمة طبعته الأولى من كتابه [منهج السلف الصالح]: «١٤- التوسط الشرعي من الأناة التي يحبها الله؛ بخلاف التشدد غير الشرعي».

وقد علَّق على كلامه هذا في الحاشية بقوله: «وقد تنبَّهتُ قديمًا بفضل الله تعالى إلى خلل هذا التشدد المذموم!، وأشرتُ إليه في بعض حواشيَّ على أحد مؤلفاتي، وهو كتاب [رؤية واقعية في المناهج الدعوية: ص١٠ – طبع سنة ١٤١٢هـ!] فقلتُ: مشيرًا إلى واقع بعض إخواننا السلفيين – في بعض ردودهم! – "وإنْ كان في كلام «البعض» منهم غلوٌّ لا نرضاه، نقول هذا إنصافًا وأمانة!"».

قلتُ: فوصفُ الحلبي لردود أهل العلم في بلاد الحرمين بالغلو قديمٌ منذ فتنة الخليج!!؛ حينما خرج سفر الحوالي وسلمان العودة ومحمد سرور زين العابدين ومَنْ على شاكلتهم على أهل العلم وولاة الأمر، أي منذ ظهور الدعوات الحركية السياسية التي تنسب نفسها للسلف اسمًا وتخالف منهجهم رسمًا! – أو كما يزعم الحلبي في كتابه [رؤية واقعية: ص١٥] حيث وصف هذه الدعوات: «وهذا هو مكمن الخلاف بين الدعوة السلفية وغيرها من الدعوات التي تتبنى العقيدة وتخالف في المنهج ...»، إلى أن قال: «وإنما هذا الكتاب أقمته ردًا على مَنْ وافقنا في أصل العقيدة وخالفنا في المنهج»!! –، هذه الدعوات التي تستعمل طريقة تهييج العوام على الحكام مثل القطبية والسرورية، فهذه الدعوات ردَّ عليها مشايخ المدينة وحذَّروا الشباب منها بشدة وحزم، حتى تبين

للجميع أنَّ موقفهم أرجح من موقف العلماء الأكابر يومئذ، حتى عرف العلماء الأكابر أنفسهم بعدها رجحان موقف مشايخ المدينة في أولئك الحركيين.

وإذا بالحلبي اليوم «!!!» يرجع بنا إلى بداية ظهور هذه الدعوات ويصرح بأنَّ مشايخ المدينة – كما في موضع الكتاب المشار إليه – ردوا عليهم بنوع من الغلو لا يرضاه!!.

وكأنَّ الحلبي نسي أو تناسى ماذا انتجت هذه الدعوات من عواقب وخيمة على الأمة وآثار سيئة على الدعوة مع شدة وحزم أولئك المشايخ الذين ردوا عليهم؛ فكيف لو تساهلوا معهم ورفقوا بهم أو خففوا الردود والشدة عليهم؟!!

والعجيب أنَّ الحلبي في آخر صفحة من كتابه المشار إليه قال في أولئك الحركيين: «ومن نافلة القول أن أُؤَكد هنا: أنَّ جميع مَنْ تكلَّمنا عليهم أو أشرنا إليهم هم أحبابنا وإخواننا، فلهم حقٌّ علينا، ولنا حقٌّ عليهم، فلا تضيق صدور ولا تطيش ظنون».

فلا أدري هل يريدنا الحلبي اليوم أن نعود إلى إخوانه وأحبابه في الماضي؟!

إن كان لا يريد – وهذا هو ما نعرفه عنه! – فلماذا ينبه على أنه أنكر الغلو منذ عام ١٩٩١؟!!

أم أنَّ هناك تراجعًا في المواقف القديمة؟!

وقد قال الحلبي في موضع آخر في حاشية كتابه [منهج السلف الصالح]: «وأقول منصفًا نفسي ومعترفًا بتجاوزي: لئن تقدم مني قبلًا يد سبق في «شيء!» من هذا «الغلو!» وأربابه؛ فإني أرجو ربي أن يكون لي قدم صدق في رد الحق إلى نصابه وتحرير هديه وصوابه».

قلتُ: وهذا دليل على تغير الحلبي، وأنه صار يصف ردوده السابقة في نصرة السنة ودحض أباطيل المنحرفين بالغلو!!، نسأل الله تعالى حسن الخاتمة.

أقول: والذي يقرأ كلام الحلبي السابق – أقصد قوله: «التوسط الشرعي من الأناة التي يحبها الله؛ بخلاف التشدد غير الشرعي» – من العوام سوف يستقر في ذهنه أنَّ التوسط ضد التشدد!؛ وهذا غلط ظاهر، فالتوسط موقف معتدل بين الغلو والتشدد من جهة وبين التمييع والمداهنة من جهة أخرى، وقد تقدَّم قول العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [إغاثة اللهفان: ١/ ١٨٢]:

«فدين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وخير الناس النمط الأوسط الذين ارتفعوا عن تقصير المفرِّطين ولم يلحقوا بغلو المعتدين؛ وقد جعل الله سبحانه هذه الأمة وسطًا وهي الخيار العدل لتوسطها بين الطرفين المذمومين، والعدل هو الوسط بين طرفي الجور والتفريط، والآفات إنما تتطرق إلى الأطراف، والأوساط محمية بأطرافها، فخيار الأمور أوساطها».

وقال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ في [مجموع فتاواه ٣/ ٢٠٣]: «أما ما ذكره الكاتب عن مضار الغلو والتشديد!!؛ فصحيح، ولا شك أنَّ الشريعة الإسلامية الكاملة جاءت بالتحذير من الغلو في الدين وأمرت بالدعوة إلى سبيل الحق بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن ولكنها مع ذلك لم تهمل جانب الغلظة والشدة في محلها حيث لا ينفع اللين والجدال بالتي هي أحسن كما قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡ﴾، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ﴾ الآية. فشرع الله سبحانه لعباده المؤمنين الغلظة على الكفار والمنافقين حين لم تؤثر فيهم الدعوة بالحكمة واللين. والآيات -وإنْ كانت في معاملة الكفار والمنافقين- دالات على أنَّ الشريعة إنما جاءت باللين في محله حين يرجى نفعه. أما إذا لم ينفع واستمر صاحب الظلم أو الكفر أو الفسق في عمله ولم يبال بالواعظ والناصح فإنَّ الواجب الأخذ على يديه ومعاملته بالشدة، وإجراء ما يستحقه من إقامة حد أو تعزير أو تهديد أو توبيخ حتى يقف عند حده وينزجر عن باطله. ولا ينبغي للكاتب وغيره أن ينسى ما ورد في هذا من النصوص والوقائع من حين بعث النبي ﷺ إلى عصرنا هذا. وما أحسن ما قاله الشاعر في هذا المعنى:

دعا المصطفى دهرًا بمكة لم يجب ... وقد لان منه جانب وخطاب

فلما دعا والسيف صلت بكفه ... له أسلموا واستسلموا وأنابوا

والخلاصة: أنَّ الشريعة الكاملة جاءت باللين في محله والشدة في محلها فلا يجوز للمسلم أن يتجاهل ذلك!! ولا يجوز أيضًا أن يوضع اللين في محل الشدة ولا الشدة في محل اللين ولا ينبغي أيضًا أن ينسب إلى الشريعة أنها جاءت باللين فقط!! ولا أنها جاءت بالشدة فقط!! بل هي شريعة حكيمة

كاملة صالحة لكل زمان ومكان ولإصلاح جميع الأمة؛ ولذلك جاءت بالأمرين معًا، واتسمت بالعدل والحكمة والسماحة، فهي شريعة سمحة في أحكامها وعدم تكليفها ما لا يطاق؛ ولأنها تبدأ في دعوتها باللين والحكمة والرفق؛ فإذا لم يؤثر ذلك وتجاوز الإنسان حده وطغى وبغى أخذته بالقوة والشدة وعاملته بما يردعه ويعرفه سوء عمله. ومن تأمل سيرة النبي ﷺ وسيرة خلفائه الراشدين وصحابته المرضيين وأئمة الهدى بعدهم عرف صحة ما ذكرناه».

قلتُ:

والعجيب أنَّ الحلبي نقل في كتابه مقطعًا من كلام ابن باز رحمه الله هذا؛ ولكنه علَّق عليه بقوله: «وكيفما كان الأمر؛ فاتخاذ الشدة منهجًا وأصلًا باطل باطل»، فتجاهل الحلبي أنَّ أصل رد الشيخ ابن باز على مَنْ يُحذِّر من الغلو ولا يحذر من التمييع!!.

فأقول متممًا لكلام الحلبي: وكذلك اتخاذ اللين منهجًا عامًا باطل باطل!!.

وأنا أعلم أنَّ الحلبي قد ذكر في أكثر من موضع من كتابه أو في بعض مقالاته: أنَّ طرفي الغلو والتمييع أو الإفراط والتفريط مذموم، ولكن هذا مجرد تنظير!، أو عبارات من باب ذر الرماد في العيون!، لأنَّ لسان الحال أبلغ من لسان المقال.

فعلي الحلبي في حاله الجديد لا يُعرف عنه - في الغالب! - معاداة ومحاربة إلا لمنْ يلمزهم بلقب «غلاة التجريح» أو «غلاة التبديع» أو «إخواننا الغلاة!»، وإذا أراد هو أو أحد متعصبيه أن يثبت عكس هذه الدعوى نجده يعمد إلى أرشيف الحلبي القديم عندما كان يحارب الإخوان المسلمين ويحارب دعاة التقريب ويحارب دعاة الحرية والمساوة والديمقراطية ويحارب دعاة السياسة العصرية ويحارب الحزبيين، فيأتي ببعض النقول من ذلك الزمان الغابر، بينما محل النزاع معه في حال الحلبي الجديدة في الزمن الحاضر!!، فليتأملوا ولا يخلطوا.

ومما يؤكِّد تغير الحلبي عن منهجه القديم وتراجعه عنه هو ما قاله نفسه بصوته: ((بالله عليكم انظروا وقارنوا بين الرفق الذي وفَّقنا الله عز وجل إليه في هذه الفترة الأخيرة!؛ بعد أن غصنا وكدنا نغرق في الغلو والتعنت وشيء من الشدة!!، أقول هذا، ونعترف به!، ولا نستكبر في أن نعتذر منه!، وأن نرجع عنه!!!، ووالله كما ظهر لنا أنَّ هذا ليس على الحق!، لو ظهر أنَّ هذا الذي نحن فيه

الآن ليس على الحق لتركناه أيضاً بدون أي إشكال)) [استمع للمقطع الصوتي في مقال "الحلبي يتقلب من (غلو شديد!!!) إلى (غلو أشد منه بمراحل!!!)" في شبكة سحاب].

وقد أخبرني أحد إخواننا أنه انتقد كتاب [منهج السلف الصالح] بين يدي الحلبي في مسائل عدة، من ضمنها أنه نصحه أن يفرد فيه مبحثًا في ذم الابتداع والتحذير من المبتدعة، حتى لا يكون كله في حرب الغلو فحسب، ولئلا يتطرف إلى جهة التقصير والتفريط، ولكنَّ الحلبي رفض هذا المقترح، زاعمًا أنَّ الدعوة السلفية المعاصرة تواجه انحرافًا نحو جهة الغلو والتشديد!!.

والأغرب من ذلك؛ أنَّ الحلبي كتب مقالًا بعنوان [**السلفيَّةُ هي الوسطُ الشرعيُّ المضادُّ للتطرُّف** بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠١٠]، ومراده الرد على مَنْ يصف السلفية بالتشدد والإرهاب والغلو في التبديع والتكفير فجاء بهذا العنوان الناقص!، وقال في افتتاحيته: «أعجبُ جدًّا عندما أسمعُ هَمْهَماتٍ - هُنا وهُناك - تُردِّدُ قولًا بعيدًا عن الصواب، غريبًا مِن الحقِّ، مُغايِرًا للواقع؛ يزعُمُ مُدَّعِيه -أو مُدَّعُوه-: أنَّ السلفيَّةَ تُغَذِّي التطرُّفَ!، أو: أنَّ السلفيَّةَ ليس فيها إلا التطرُّف!!، أو: أنَّ السلفيَّةَ والتطرُّفَ شيءٌ واحدٌ!!!، أو أنَّ السلفيِّين كلَّهم مُتَطَرِّفون!!!».

وقال فيه وسطه: «فليسَ ثَمَّةَ جِهةٌ مِن الجهاتِ المُنتسِبَةِ إلى الإسلامِ اليومَ أفرادًا وجماعاتٍ تصدَّتْ لأفاعيلِ دُعاةِ التكفيرِ، ورُعاةِ التفجيرِ وصنائعِهم الباطلةِ أكثرَ مِن عُلماء الدعوةِ السلفيَّةِ، ومراكزِهم العِلميَّةِ؛ في خُطَبِهم، وبياناتِهم، ودُروسِهم، وفتاوِيهم، ومُؤلَّفاتِهم، ومواقعِهم؛ فكيف - والحالةُ هذه- يستقيمُ ذلك الزعمُ الباطلُ العاطلُ؛ الذي ليس عليه دليلٌ أوَّلًا، والمخالِفُ للأدلَّةِ ثانيًا، مِن أنَّ السلفيَّةَ -كُلَّها- تطرُّف، ومتطرِّفُون؟!»

وقال في خاتمته: «وأخيرًا؛ ستظلُّ الدعوةُ السلفيَّةُ الحَقَّةُ النقيَّةُ -بعلمائِها العامِلين، ومنهجِها الوسطِ العَدْل الأمين- الحِصْنَ الحَصِين ضدَّ التطرُّف والمتطرِّفِين».

وبهذا يُغلق الموضوع!؛ ولم يتطرق الحلبي فيه بكلمة – مجرد كلمة ولو نظريًا! – في التحذير من التمييع والتضييع؟!

ولقد هوَّن علي الحلبي في هذا المقال من مسائل عظيمة لا ينبغي له أن يمرَّ عليه كمرور الإخوان المسلمين!!؛ فقد قال فيه: «وقَبْلَ الردّ على تِلْكُمُ الدَّعْوَى الباطلةِ – ودَفْعًا لاختلاطِ المفاهيمِ – أُقَرِّرُ:

أنَّ المسائلَ الفقهيَّة، أو العقائديَّةَ التي يَدُورُ الخلافُ فيها بين السلفيَّةِ ومُخالِفِيها - بل بين عُمومِ المُسلمين - بعضهم بعضًا - لا يجوزُ أن تُسحبَ - أو تُوَظَّفَ - بأيِّ شِكْلٍ مِن الأشكالِ - ولا بأيِّ حالٍ مِن الأحوال - للادِّعاءِ على جهةٍ ما بالتطرُّفِ، أو رَمْيِها بالإرهاب؛ إذْ هي مسائلُ علميَّةٌ مَحْضَةٌ خالِصَةٌ-؛ كمثل: مسائل إثباتِ أسماءِ الله الحُسنَى وصفاتِهِ العُلَى على الوجه اللائق بجلالِ الله تعالى، وقضايا الاستغاثةِ والتوسُّلِ بغيرِ الله سبحانه مُضادَّةً لألوهيَّتِهِ ووحدانيَّتِهِ ﷻ، والغُلُوِّ في جَنابِ سيِّدِنا المُصطَفَى رسول الله ﷺ فهذه مسائل كانت وما تزالُ موضعَ أخْذٍ ورَدٍّ بين عامَّة عُلماءِ أهل القِبلةِ - على اختلافِ فِرَقِها ومذاهبِها -، وبألفاظٍ دقيقة، وأحكامٍ وثيقة».

أقول: فهل هذه المسائل التي أشار إليها الحلبي في كلامه هي موضع أخذ ورد بين علماء القبلة؟!!

إلى أي مستوى بلغ الحلبي في التمييع؟!

مَنْ هم علماء الأمة هؤلاء؟!

هل هم علماء التوحيد والسنة؟

إنَّ علماء التوحيد والسنة على كلمة واحدة في هذه المسائل.

أم هم علماء البدعة والضلالة؟

فهؤلاء لا عبرة بأقوالهم ولا خلافهم.

نحن والله نرثي حالك أيها الحلبي وما وصلتَ إليه من تردي وتضييع لثوابت أهل السنة.

وقد ألمح الحلبي في هذا المقال أيضاً إلى أنَّ الخلاف بين السلفية ومناوئيهم - من حيث العموم، ومن حيث الخصوص ويريد بهم خوارج العصر - هو خلاف اجتهادي فقهي صرف!!؛ حيث قال من أجل براءة السلفية من تهمة التزلف للحكَّام: «ومِن أعجبِ العَجَبِ واللـهِ- ما يَلقاهُ دُعاةُ السلفيَّةِ وعُلماؤُهم -بالمُقابِلِ!- مِن مُناوِئيهِم عامَّة، وخُصومِهِم المتطرِّفين حقًّا -خاصَّةً- مِن رَمْيِهِم بالعمالةِ لبعضِ الجهات!، والتملُّق للحُكومات!، ونَبْزِهِم بأذنابِ السُّلُطات!!، إلى غيرِ ذلك مِن تُهَم وطُعونٍ جائرة وغير جائزة -أكثرُها كذبٌ وافتراءات-؛ لمْ يَخَفْ أصحابُها -فيهم- ربَّهُم -تعالى؛ إذ لمْ يُفَرِّقُوا -وللأسفِ الشديد- بين المواقف السلفيَّة الشرعيَّة التي قد لا يوافقونَها أو لا تُوافقهم -اجتهادًا علميًّا فقهيًّا صِرْفًا!-، والمواقف المخالفةِ للشَّرْعِ -أصلًا-، والمبنيَّة على التزلُّف والهَوَى؛ رغبةً بأغراضٍ دنيويَّة، أو طمعًا بفوائدَ ماديَّة -فَرْعًا-».

فهل الخلاف بين السلفية وخوارج العصر «المكفِّرين للحكام الطاعنين بالعلماء» من قبيل الاجتهاد العلمي الفقهي الصرف؟!!!

وأنبِّه إلى أنَّ مقال الحلبي هذا هو بعد التعديل!!؛ وإلا فقد كان قبل التعديل أصرح في تهوين الخلاف بين السلفية ومناوئيها!!، والله المستعان.

٥. المجادلة عن المنحرفين الزائغين بأشد من باطلهم.

علي الحلبي نصَّب نفسه في هذا العصر ـ من غير تنصيب أحد ولا طلب من أحد! ـ محاميًا عن المنحرفين ومجادلًا عن الزائغين؛ وهذه حقيقة من غرائب الحلبي!!.

فإنك تجد صاحب البدعة اليوم صار لا يبالي ما يقول فيه العلماء السلفيون المعاصرون من كلام ولا ما يصدر فيه منهم من أحكام؛ لأنَّ هذا المنحرف اختار لنفسه سبيلًا غير سبيلهم يصرح بذلك ويسعى في تحقيقه ولا يلتفت للناصحين ولا للمحذِّرين، وهو بين الحين والآخر يخرج على مسامع الناس بطامة أخرى أو بأصل منحرف جديد، لماذا؟ لأنه لا يبالي بأحد.

ثم نرى الحلبي يخرج على السلفيين بين الحين والآخر يجادل عن هؤلاء بعد كل طامة من طوامهم، ويخاصم علماء السلفيين المعاصرين فيهم، بل يشتد قوله ويشنِّع في الكلام على مَنْ يبدعهم ويحذِّر منهم، ويصف علماء السلفيين لأجل أولئك بـ«غلاة التجريح» و«غلاة التبديع»، وهذا مثل مجادلته عن أبي الحسن المأربي والمغراوي وعدنان عرعور وأبي إسحاق الحويني ومحمد حسان وجمعية إحياء التراث؛ هذه الزمرة التي ارتضت لنفسها مخالفة سبيل السلف الصالح، وراحوا يؤصِّلون الأصول المخالفة لمنهج السلف الصالح، ويتقاربون مع الأحزاب والجمعيات ويجالسون أهل البدع والأهواء ويثنون عليهم بلا خوف ولا خجل ولا حياء، ثم يأتي الحلبي ويدافع عنهم ويجادل، ويحدث من أجلهم بين السلفيين العداوة والبغضاء.

خذ مثلًا: مجادلة الحلبي للسلفيين عن المأربي في مسألة وصف الصحابة بالغثاء!!.

فأبو الحسن المأربي هذا الرجل المفتون المغرور الذي عظَّمه الحلبي ورفع من شأنه بالباطل، في أحد جلساته وصف بعض الصحابة في معركة حنين بأنهم كانوا غثاء!!، فأنكر السلفيون هذا الوصف على المأربي، وطالبوه بالرجوع عنه والاعتذار، فماطل المأربي فترة من الزمان.

فجاء الحلبي ونصَّب نفسه مجادلًا عنه، فتارة يقول: وصف غثاء ليس سبًا!، وتارة يقول: قد يكون سبًا ولكنه خرج عن سوء تعبير وخطأ لفظي!، وتارة يقول: هو وصف باطل لكن ورد في السنة فلا يشنَّع على صاحبه!، وتارة يفرق في حكم قائل هذه الكلمة إنْ كان سنيًا فوصفه من باب الخطأ اللفظي وإنْ كان بدعيًا فوصفه من باب السب والانتقاص!!؛ كما سيأتي تفصيله من كلامه بحروفه، وهذا كله حتى لا يقر أنَّ المأربي وقع في هذا الخطأ العظيم وهو الانتقاص من أصحاب النبي ﷺ وعيبهم بوصف لا يليق، وكأنَّ المأربي معصوم من الوقوع في هذا الذنب!!، ونسي الحلبي أو تناسى أنَّ العالم الجليل قد يزل ويقول بكلمة الكفر أو الشرك ـ فضلًا عن دونها ـ وهو لا يشعر ما فيها!!.

وأقول للحلبي: هل كنتَ تتصور يومًا أن يخرج علينا محمد عيد عباسي قائلًا: «إنني أبغض معاوية في الله فهو رأس الفئة الباغية»!!، ويقول: «أنَّ معاوية ليس من كتبة الوحي بل فضَّل بطنه على كتابة الوحي»!!، ويقول: «ليس المقصود بالصحابة أمثال معاوية بل المقصود أبو بكر وعمر»!!، ولما ردَّه البعض وأنكر عليه هذه الأقوال، قال له: «أنت ترد حديث النبي بأنَّ معاوية رأس الفئة الباغية؛ لأنَّ معاوية وجيشه هم الذين قتلوا عمارًا»!!، وانظر مقال [**ضلال محمد عيد عباسي عامله الله بما يستحق**] في منتديات البيضاء لمعرفة انتكاسة هذا الرجل.

ألم يكن الرجل قبل سنيًا ينصر منهج السلف الصالح؟!

فهل هذا يعصمه من الانحراف والزيغ؟!

هل هذا يمنع السلفيين من الإنكار عليه وتضليله؟!

الله المستعان على غربة هذا الزمان.

قال إمام أهل السنة والجماعة أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في [طبقات الحنابلة ١/ ٣٠، وكتاب السنة ص١٧]: «ومن السنة الواضحة الثابتة البينة المعروفة: ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ أجمعين، والكف عن ذكر ما شجر بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ أو أحدًا منهم، أو تنقصه، أو طعن عليهم، أو عرّض بعيبهم، أو عاب أحدًا منهم؛ فهو مبتدع، رافضي خبيث، مخالف، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا».

وقال الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في العقيدة الطحاوية: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في العقيدة الواسطية: «ومن أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ».

وأقول: كان يكفي الحلبي أن يقرَّ بغلط المأربي وأنه وقع في انتقاص الصحابة وأنه لا ينبغي من مثله أن يصدر منه مثل هذه الأوصاف، ويطالبه بالاعتذار والتوبة، يكفيه أن يقول ذلك انتصارًا للصحابة الأبرار، وزجرًا لغير المأربي أن يقع بنفس الغلط، لكنه لم يفعل ذلك!، بل صار يجادل في كون وصف الغثاء هل هو سب أم لا؟!

وإليك بيان ذلك:

سُئل الحلبي في مكالمة هاتفية: «هل أنَّ القول بأنَّ الصحابة غثائية تعتبر سبًا لهم أم لا؟ فأجاب بقوله: لا ما تعتبر سبّ، هذه خطأٌ لفظيٌ وأما السب فهو الشتم والتحقير!!. ثم قال السائل: إيش معناها يعني إيش معنى كلمة غثاء؟ فقال الحلبي: ألا ترى أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام قال: "أنتم غثاءٌ ولكن كغثاء السيل"، السائل: طيب؛ والدليل شيخنا؟، فقال الحلبي: هل سمعت الحديث؟، قال السائل: إيه سمعناه، فقال الحلبي: هو هذا!!!، لكن هذا لا نستعمله نحن!، هذا لا نستعمله لأنه جناب الصحابة عظيم، لكن لو ورد على لسان واحد متأولًا فلا نقول له: أنت تسب الصحابة هذه يعني معزوفة باردة ووافدة وبعيدة عن الحق والصواب».

قلتُ: وهل يستعمل النبي ﷺ ما لا يليق في جناب الصحابة، ثم يأمرنا بتوقيرهم وإكرامهم وتقديرهم؟!!

وفي مجلس في بيته سأله بعض الأخوة: هل القول بالغثائية يعد سبًا للصحابةً أم لا؟ فأجاب: «يفرَّق بين المتكلِّم؛ بين أن يكون معظمًا للصحابة أم لا؟! يمكن (!) أن يقال أنَّ الكلمة تعد سبًا؛ لكن يفرق بين القائل لها».

قلتُ: انظر إلى مورد السؤال، ثم انظر إلى حيدة الحلبي في الجواب!.

وفي موقع "كل السلفيين" [موقع الحلبي وأتباعه]: «هذا سؤال وجه لفضيلة الشيخ علي بن حسن الحلبي حفظه الله في الرد على شبهة أثيرت حوله؛ السائل: هل تجيزون وصف الصحابة بالغثائية كما نُقل عنكم وكما طولبتم بالاعتذار؟

أقول: «لا يجوز هذا الوصف، ولا ينبغي، وهذا وصف باطل الصحابة خير الناس والصحابة أفضل الناس، والصحابة أعظم من وطئ الحصى بعد الأنبياء هذا الذي نقوله، ولا نريد أن نسترسل وأن نتسلسل في كلمات أخرى؛ حتى لا يأتي هؤلاء القوم فيتمسكون أو فيتمسكوا بكلمة من هنا أو هناك ورحم الله الإمام ابن القيم الذي قال: نصف الفقيه الذي ينظر ماذا قلت والفقيه الذي ينظر ماذا قصدت؛ وأنا أعلم وأحلف بالله تعالى أنَّ هؤلاء يعرفون أننا لا يمكن أن نصف الصحابة بالغثائية رضي الله عنهم، وأنَّ هذا لو صدر من رجل سني فهذا سبق لسان كما سبق اللسان فيما هو أعظم من ذلك، ممن هو أعظم منا ثم رجع وبين أنَّ هذا القول كان سبق لسان أم أنَّ سبق اللسان يقبل من فلان ولا يقبل من فلان؟! اتقوا الله، "ما لكم كيف تحكمون"، فوصف الصحابة بالغثائية وصف باطل، وصف لا يجوز وصف مخالف لعقائد أهل السنة في عظمة الصحابة ومكانتهم، ولذلك نحن نعتذر إلى الله تبارك وتعالى من كل كلمة قد يفهم منها شيء من هذا القول و ما هو قريب منه أو ما هو أدنى منه وإن كنا لم نقل ذلك ولله الحمد ولم نقله ولن نقوله نحن ننتسب إلى السلف ورأس السلف هم الصحابة فكيف نفعل بالطعن فيمن نحن إليهم ننتسب؟!، يا إخواني هذه عجائب وغرائب في هذا الزمان هذه عجائب وغرائب لا أدري كيف يفكر هؤلاء؟ وكيف يفهمون؟ وأين هم من قول رسول الله عليه الصلاة والسلام: "أحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمنًا"؟ أين هم من هذه المعاني؟ نسأل الله العافية والهداية لنا ولكم ولهم».

أقول: قول الحلبي: «نحن ننتسب إلى السلف ورأس السلف هم الصحابة؛ فكيف نفعل بالطعن فيمن نحن إليهم ننتسب؟!» يرده ما تقدَّم عن محمد عيد عباسي الذي أيضًا ينتسب للسلف في نفسه!!!.

وقوله: «ولا نريد أن نسترسل وأن نتسلسل في كلمات أخرى؛ حتى لا يأتي هؤلاء القوم فيتمسكون أو فيتمسكوا بكلمة من هنا أو هناك»، فيه إشارة غريبة إلى استمرار الحلبي في المراوغة والمجادلة على كون وصف الغثاء لا يعد سبًا!!.

وأما دعواه أنَّ هذه الكلمة صدرت من المأربي من قبيل سبق اللسان، والاستدلال له بالحديث المشار إليه؛ فهذه دعوى باطلة، لأنَّ سبق اللسان هو كلمة تخرج من غير قصد ولا نظر ولا تأمل فيها، فكيف تحمل أو تقارن على الجواب المبسوط ببعض النقول لنصرة الباطل والدفاع عن أهله؟!، فالواجب الرجوع عن هذا الخطأ والاستغفار منه دون مجادلة ولا مراوغة، وليس هو خطأً لفظياً كما يزعم الحلبي، بل كلمة غثاء سب وشتم وتحقير وانتقاص.

والخلاف مع الحلبي ليس في كون وصف غثاء باطلًا أم لا؟ ولا في جوازه في حق الصحابة أم لا؟ وإنما أصل الخلاف في كونه سبًا أم لا؟ وفي كون قائله في حق الصحابة منتقصًا لهم أم لا؟! ولكن الحلبي يجادل في غير محل النزاع!.

وقد سُئل الشيخ العباد حفظه الله تعالى في ٣ محرم سنة ١٤٣١هـ في درس له عن فضل الصحابة السؤال الآتي: هل يجوز أن يقال في الصحابة فيهم غثائية؛ استدلالًا بقوله ﷺ «ولكنكم غثاء كغثاء السيل»؟

فكان جواب الشيخ: «الصحابة رضي الله عنهم كلهم لباب وخيار ولا يقال فيهم إلا كل خير ولا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل!!؛ ولكنَّ الرسول ﷺ أخبر عن أمر مستقبل!، الصحابة رضي الله عنهم كان زمانهم زمان الفتوح وزمان الخيرات وزمان العز وزمان ظهور الإسلام؛ لأنه ما حصل ظهور الإسلام مثل ما حصل في زمن الصحابة والأزمان التي جاءت بعد زمن الصحابة في القرون الثلاثة المفضلة».

أقول: فما هو مصير الدليل الذي استدل به الحلبي أنَّ لفظة غثاء لا تعد سبًا؟! حيث نزَّل الحلبي الحديث على زمن الصحابة!.

أقول: ولمن أراد بياناً أكثر في هذا الموضوع فعليه بمطالعة مقال أخينا الشيخ أبي عمر عبدالباسط البغدادي وفقه الله الموسوم بـ [**بيان اضطراب علي الحلبي في إطلاق لفظة الغثائية على الصحابة الكرام**].

٦. التماس المعاذير غير الشرعية لأهل الباطل والضلال

لا ريب أنَّ كلَّ سلفي منصف غير متعصب ولا متعسِّف يلاحظ ما عليه الحلبي منذ فترة من الزمان من التماس المعاذير غير الشرعية لأهل الانحراف، وهذا الأمر يستدعي التعجب والاستغراب من حال هذا الرجل.

ولما اطلعتُ على كلام له يعترف فيه أنه كان يتلمَّس المعاذير - في القليل والكثير! - لـ«سيد قطب» رأس أهل الفتن في هذا العصر!؛ لكونه متأثرًا عاطفيًا جدًا به وبأسلوبه في الكتابة!، تيقنتُ أنَّ التماس المعاذير الذي يقوم به الحلبي اليوم لأهل الانحراف ممَنْ هم دون سيد قطب حتمًا غير مبني على العلم؛ وإنما هو مبني على المؤثرات العاطفية!.

فقد قال الحلبي في كتابه [حق كلمة الإمام الألباني في سيد قطب ص١٩-٢٦]: «موقفان واقعيان حدثا لي شخصيًا؛ أحدهما قديم جدًا، والآخر حديث نسبيًا، أما الأول:....، وأما الموقف الثاني: وهو يكاد يكون سرًا – أُسطِّره مكتوبًا على الملأ للمرة الأولى في حياتي – وإنْ كنتُ قد ذكرته مشافهة لعدد قليل من الإخوة؛ وهو أنني إلى سنوات قليلة ماضية كنتُ متأثرًا عاطفيًا جدًا بـ«سيد قطب» وأُسلوبه، بل أدلُّ على "ظلاله"، وأُرشد إلى "كلامه"، وأتلمَّس له المعاذير في القليل والكثير!!، إلى أن أوقفني بعض الإخوة الغيورين جزاهم الله خيرًا، على كلام سيد قطب في كتابه "كتب وشخصيات ص٢٨٢" حيث قال: "... وحين يركن معاوية وزميله «عمرو» إلى الكذب والغش والخديعة والنفاق والرشوة وشراء الذمم، لا يملك علي أن يتدلى إلى هذا الدرك الأسفل؛ فلا عجب أن ينجحا ويفشل، وإنه لفشل أشرف من كل نجاح". فوالله لقد جاءتني غضبة الحقُّ الكُبَّار، وحميةُ النصرة للصحب الأخيار؛ أفاضل الخلق الأبرار. فعمَّن يتكلَّم هذا؟! ومَنْ هو ذا حتى يقول مثل هذا الكلام الفجِّ؟!. أفأُتابعُ هواي، وأغضُّ طرفي، وأنصاع لعاطفتي؟! أم أن الحق أحقُّ

بالإتباع، وأجدر بالاقتناع؟! هو هذا والله، ولا حول ولا قوة إلا بالله. فكأنها شوكة وانتقشت» انتهى كلام الحلبي.

أقول: قد يظن القارئ أنَّ هذا الكلام قديم جدًا، أي قبل أن يعرف الناس ضلالات سيد قطب، وليس الأمر كذلك!.

فتأليف الحلبي لهذا الكتاب – الذي ذكر فيه هذا الاعتذار لسيد قطب - كان في عام ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ كما هو مثبَّت في الكتاب في طبعته الأولى "دار التوحيد والسنة" ، أي بعد وفاة الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بـست سنوات تقريبًا!!!.

فإذا كان هذا التأثر بسيد قطب وأسلوبه ودلالة الناس إلى ظلاله وإرشادهم إلى كلامه بعد وفاة الشيخ الألباني!؛ فهذه والله طامة، لأنَّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال في سيد قطب مقولته المشهورة بخط يده في تقييمه لكتاب ["العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم" ص٣ من طبعته الثانية عام ١٤٢١هـ] للشيخ ربيع حفظه الله تعالى، حيث قال الشيخ الألباني: «كل ما رددتَه على سيد قطب حق وصواب، ومنه يتبين لكل قارئ مسلم على شيء من الثقافة الإسلامية: أنَّ سيد قطب لم يكن على معرفة بالإسلام بأصوله وفروعه، فجزاك الله خير الجزاء أيها الأخ الربيع على قيامك بواجب البيان، والكشف عن جهله وانحرافه عن الإسلام».

والعجيب أنَّ الحلبي نقل كلام الألباني هذا بخط يده في آخر كتابه نفسه [حق كلمة الإمام الألباني في سيد قطب ص٨٢]!.

فكيف يلتمس الحلبي المعاذير لسيد قطب بعد هذا البيان الجلي؟!

أقول:

ومعلوم أنَّ الشيخ ربيعًا حفظه الله تعالى له عدة مؤلفات في كشف عقائد سيد قطب الباطلة وبيان انحرافاته؛ منها كتاب: [أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب وفكره] في عام ١٤١٣هـ، أي بينه وبين تأليف الحلبي لكتابه آنف الذكر ما يقارب «١٣» سنة!!.

وهذا يعني أنَّ قول الحلبي: «وهو أنني إلى سنوات قليلة ماضية كنتُ متأثرًا عاطفيًا جدًا بـ«سيد قطب» وأُسلوبه، بل أدلُّ على "ظلاله"، وأُرشد إلى "كلامه"، وأتلمَّس له المعاذير في القليل

والكثير!!» بعد كتاب [أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب وفكره] حتمًا؛ وإلا ما كانت سنوات قليلة ماضية!!.

ومنها كتاب [مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله ﷺ] وكانت طبعتُه الثانية «!» في عام ١٤١٥هـ، أي قبل تأليف الحلبي لكتابه آنف الذكر بـ «١١» سنة!!، وهذا يعني أيضًا تأثر الحلبي بسيد قطب والاعتذار له كان بعد كتاب الشيخ ربيع هذا، وإلا ما كانت سنوات قليلة أيضًا!!.

ومنها كتاب [نظرة سيد قطب إلى أصحاب رسول الله] وهو تلخيص لكتاب "العدالة الاجتماعية" لسيد قطب الذي ملأه سيد طعنًا في عثمان رضي الله عنه وغيره من الأصحاب.

ومنها كتاب [نظرات في كتاب التصوير الفني في القرآن الكريم].

ومنها رسالة [ينبوع الفتن والأحداث الذي ينبغي على الأمة معرفته ثم ردمه].

ومنها ما احتواه كتاب [الحد الفاصل بين الحق والباطل] من كشف لحال سيد قطب، والكتاب في أصله رد على البيان المنسوب لبكر أبو زيد، وما فيه من تعظيم ودفاع عن سيد قطب. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن:

هل اطَّلع علي الحلبي على هذه الكتب، ثم كان يتلمَّس المعاذير لسيد قطب؟!

أقول: لا شك أنه كان مطلعًا ولو على بعضها!.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فماذا ننتظر من الحلبي اليوم؟!

إذا كانت كل انحرافات سيد قطب وضلالاته في غالب كتبه، وبالأخص تفسيره الظلال، ثم بعد هذا يلتمس الحلبي له الأعذار في القليل والكثير من الانحرافات!، ويرشد الناس إلى تفسيره "الظلال"!، ويدلهم على كلامه!.

فليس للسلفيين والله أمل – إلا ما شاء الله – أن يدين الحلبي مَنْ يلتمس لهم المعاذير في هذه الأيام!!، والله المستعان.

مثال آخر: وهو أسامة بن لادن!!، رأس الخوارج في هذا العصر.

فقد سُئل علي الحلبي عن أسامة بن لادن – بعد اشتهار أمره وجرائمه! – في شريط مسجَّل معلوم؛ فكان جوابه بالتمام: «أسامة بن لادن رجل صاحب مال، وعنده غَيرة دينية!، وإلا ليس هو

طالب علم، فما وجد نفسه إلا في وسائل الإعلام، وعلى ألسنة الناس، ويحاط بمجموعة من الحزبيين والتكفيريين وما أشبه هؤلاء!!، وكما قيل: لم يبقَ شيء يخاف عليه ولا منه، فهو المطلوب رقم واحد لأمريكا، وبالتالي يفعل ما هو باستطاعته أن يفعله!. ولكن ظننا به أنه مخلص إنْ شاء الله!؛ ولا نزكيه على الله، وإنْ كانت هذه الأمور التي يفعلها أو تنقل عنه «!» نحن لا نوافق عليها ولا نرتضيها كما هو معروف في منهجنا ومنهج علمائنا».

قلتُ:

ليتأمل القارئ هل عبارة "ولا نزكيه على الله" تقال في حال المدح أم في حال الذم؟!

الجواب: قال ﷺ: «إنْ كان أحدكم مادحًا أخاه فليقل: أحسبه ولا أزكي على الله أحدًا».

ولينظر القارئ إلى منهج الموازنة بين الحسنات والسيئات في كلام الحلبي!

ثم لينظر إلى اعتذار الحلبي لابن لادن في قوله: «ليس هو طالب علم، فما وجد نفسه إلا في وسائل الإعلام، وعلى ألسنة الناس، ويحاط بمجموعة من الحزبيين والتكفيريين وما أشبه هؤلاء!!، وكما قيل: لم يبقَ شيء يخاف عليه ولا منه، فهو المطلوب رقم واحد لأمريكا!، وبالتالي يفعل ما هو باستطاعته أن يفعله!».

فهل ابن لادن تكفيري أم رجل يُحاط به التكفيريون؟!

أما وصفه له بالإخلاص والغيرة الدينية؛ فلا أدري ما دليل ذلك وعلامته؟!

ثم هل ابن لادن أخلص وأعبد وأغير من الخوارج الأوائل؟!

فليبين لنا الحلبي ذلك بالدليل والبينة؟

وأما قوله: «وإنْ كانت هذه الأمور التي يفعلها أو تنقل عنه نحن لا نوافق عليها ولا نرتضيها»، ففيه تهوين لضلالات بن لادن وفتنته، فالأمر ليس مجرد عدم موافقة وعدم رضا بأفعاله!، بل الأمر تبديع وتضليل وتحذير من رجل مفسد ومنهج باطل، ولا أدري لعلَّ الحلبي لا يريد الإنكار والتشنيع كما هو أصل منهجه الجديد الذي يدعو إليه، فمال إلى تصحيح الأخطاء والموازنة في النقد دون نقد الذات، ومن غير تجريح ولا تشنيع!!.

وهذا هو منهج قاعدة «نصحّح ولا نجرِّح».

ولعلَّ القارئ يُلاحظ معنا أنَّ الجرح الوحيد الذي ذكره الحلبي في جوابه هذا هو قوله في ابن لادن «ليس هو طالب علم»!!!.

مثال ثالث: وهو محمد حسان بعد الثورات الشعبية!

لا يخفى على كثير من الناس ما قام به محمد حسان من مواقف في أحداث مصر، هذه المواقف التي أكَّدت ما كان يقوله فيه علماء الدعوة السلفية الراسخون من كونه منحرفًا عن منهج السلف الصالح.

فقد وصف محمد حسان الشباب الثائر على حكومته بأنهم شباب أبي زكي تقي طاهر، وأنهم أخيار وأبرار، ووصف ثورتهم الهائجة بأنها عمل مبارك عظيم، ودعا النساء الفضليات اللاتي خرجن في المظاهرات والمسيرات أن يثبتن أطفالهنَّ معهنَّ، ودعا العلماء أن يخرجوا مع هؤلاء الشباب في أماكن المظاهرات، وخرج هو مع زوجته وأولاده من بعد العشاء إلى الفجر، وزعم أنَّ هذا الخروج إنما كان لتحصيل مطالب شرعية عادلة، وكان في أثناء خروجه في المظاهرة يحرص على لقائه مع إحدى الفضائيات الإخبارية وذلك ليبعث برسالة للشباب والشابات والأطفال والكبار أن يثبتوا حتى تحقيق مطالبهم، وحقًا فعل، فقد التقى مع إحدى الفضائيات وصرَّح بكل وضوح بموقفه من هذه المظاهرات وتشجيعه لها، ثم بعد سقوط حكومته صار يجتمع هنا وهناك من أجل إنشاء حزب سياسي يدخلون به في الحكومة الجديدة، أو تأييد حزب الإخوان المسلمين والسعي في معاونتهم في عملهم المنظَّم.

فلما اطَّلع السلفيون على الموقف المشين لهذا الرجل، حمدوا الله تعالى أن صدقت فيه فراسة العلماء، وكانوا يرجون من مخالفيهم الذين كانوا يدافعون عنه أن يتبصَّروا بحال الرجل، ويعرفوا أنهم كانوا مخطئين في تزكيته والدفاع عنه والكلام فيمن يجرحه ويحذِّر منه.

لكنَّ الحلبي – مع الأسف الشديد – سارع إلى تزيين هذا الموقف الفاضح من محمد حسان؛ خشية أن ينقلب عليه الشباب الذين تعصَّبوا لمنهجه التمييعي، ولئلا يعرفوا حقيقة هذه التزكيات التي يطلقها الحلبي في أمثال هؤلاء المنحرفين.

فنصَّب علي الحلبي نفسه من جديد محاميًا مدافعًا عن محمد حسان في موقفه الأخير!، وقام مرة أخرى ليبرر انحرافه الفاضح وليهوِّن المنكر الظاهر الذي دعا إليه محمد حسان ورغَّب فيه؛ بل وفرضه على الجميع.

فكتب الحلبي مقالًا – والظاهر أنه على عجالة من أمره! – بعنوان [**لا دفاعًا عن الشيخ محمد حسّان ! ولكنْ ؛ إطفاءً للنيران ، وتسكينًا للثوَران**].

فقد اعتذر الحلبي في مقاله هذا أكثر من مرة لموقف محمد حسان من دعوته للمظاهرات ومباركته لها وخروجه فيها، فقال فيه: «هذا مع ذِكري وتذكّري وتذكيري: بأنَّ الشيخ محمد حسّان – سدده الله إلى ما فيه رضاه – مستنكرٌ وفي أزمنة وأمكنة متعددة هذه المظاهرات بأنواعها كافةً وما لفّ لفّها!!».

قلتُ: ومع كون إنكار محمد حسان «القديم» للمظاهرات ليس كما يصوره الحلبي للقراء!، لأنه يُنكر «المظاهرات التي يشوبها الشغب والعدوان والإيذاء»، أما أصل الخروج للمظاهرات «السلمية» – كما يقال! – فلا ينكره الرجل لا من قبل ولا من بعد!!، مع هذا لو كان كذلك، فهل هذا يعني عصمته من التلون والتقلب؟!

ومعلوم أنَّ الحي لا تؤمن عليه الفتنة!

أم أنَّ هذا من حمل المجمل على المفصل الذي يدندنون حوله؟!!

فهذا الاعتذار في الوهاء مثل بيت العنكبوت!

وقال الحلبي أيضًا: «فما الموقف المنضبط الذي كان «واجبًا» اتخاذُه في هكذا واقع عسِر شديد – على الأقل: من الشيخ محمد حسّان، أو مَن هو في موقعه وموقفه– ؟!!. أقول: لا شكّ أنَّ الذي يُراقب غيرُ المعايش!، والذي رِجلاه في النار غيرُ الذي رجلاه في الماء!».

قلتُ: فليفرح الغوغاء وأهل الفتن – دعاة المظاهرات والمسيرات – بهذا الاعتذار؛ لأنَّ أرجلهم جميعًا في النار وليست رجل محمد حسان فحسب!.

ثم بعد مقال الحلبي هذا؛ قام محمد حسان بتحريض الليبيين للخروج في ثورة ضد حاكمهم، مع أنَّه هذه المرة غير معايش ورجلاه ليست في النار!!، وبهذا ينقض محمد حسان نفسه مزاعم ومعاذير الحلبي المدافع عنه!!.

وقال الحلبي أيضًا: «فاسأل نفسك أيها الطاعن – ولا أقول: المنتقِد!- فالانتقادُ الشريفُ مقبولٌ: لو كنتَ في موقع الشيخ محمد حسان..وموقفه ..ماذا تصنع؟! بل ماذا تستطيع أن تصنع؟! وأنت حقيقةً وواقعًا -كما يقال – بين فكّيْ كمّاشة؟! هل تستطيع أن تقول لتلك الجماهير الغاضبة الثائرة المتجمهرة المتجمعة بعشرات الألاف: إنَّ المظاهرات حرام؟! أو: إنَّ علماءنا يحرّمون هذه الصنائع الشنائع؟! أو: ارجعوا إلى أماكنكم وبيوتكم؟! أو: فضّوا جمعكم؟! لا شك ولا ريب أنَّ هذه «الأوامر» – الموافقة للشريعة وفتاوى أئمة العلم – هي الحق الذي نعتقده في حكم هذه الأعمال ظاهرًا وباطنًا. ولكنْ: هل يستطيع أيُّ أحد، في أيِّ ظرف أن يخاطب كلّ أحد؟! أم أنَّ لكل هذا ضوابطَه وروابطه؟؟!! إنَّ العلاج النافع للمريض الواقع يحتاج إلى المحل القابل، فإذا لم يكن المحل قابلًا للعلاج؛ فسيكون به هُلْكُهُ وهلاكُه!!!».

قلتُ: فلينظر القارئ إلى هذه الأعذار الواهية!

ونقول للحلبي: ألم يكن علماء السلفيين ومشايخهم يصرحون بحرمة المظاهرات قديمًا وحديثًا؛ ومنهم السلفيون الصادقون من أهل مصر وغيرها، وأعلنوا الإنكار على المظاهرات، بينما الحلبي يرى ذلك من المستحيلات؟!

فأين خوفهم من الجماهير الغاضبة؟!

أم إنَّ الأصل عندكم إرضاء الناس وتجميعهم وتكتيلهم؛ ولو على حساب الثوابت المسلَّمات؟

وأقول: بعد أن رأى الحلبي أنَّ أنصاره الذين يكتبون في منتداه لم يقبلوا الاعتذار لمحمد حسان، ولم ينصت محمد حسان إلى كلامه ولم يلتفت له، بل جعله وراء ظهره ورجع إلى أحضان الإخوان المسلمين بعد أن استغل الحلبي وأنصاره السذَّج في استقطاب السلفيين من قبل، لما رأى الحلبي ذلك؛ حذف مقاله الذي اعتذر فيه لمحمد حسان!، وكتب مقالًا آخر ينكر فيه المظاهرات ويصرِّح باتفاق السلفيين على تحريمها، ثم فتح الباب لكتَّاب منتداه أن ينتقدوا مواقف محمد حسان،

ولم يصرِّح هو فيه بحكم معين أو موقف واضح!!، فظل أنصاره مدة يتخبَّطون ويضطربون في الحكم على محمد حسان ومواقفه الجديدة، فلما اشتدَّ النزاع بين أنصاره في محمد حسان، أوقف الحلبي جميع الردود سلبًا وإيجابًا، وكأنَّ محمد حسان شيء لم يكن!.

ومن أغرب تصريحات الحلبي التي تدل على تمييعه من جهة وغلوه من جهة أخرى؛ أنَّ أحد مشرفي منتداه وهو المدعو (أبو الأشبال الجنيدي) قال في مقال بعنوان [جواب للشيخ علي الحلبي آن الأوان لإظهاره!/ الصفحة الثانية/ المشاركة (١٤)]: ((أنا شخصياً لا أسمع لمحمد حسان، ولا أنصح بالسماع له، ولم أمدحه يوماً، وموقفي هذا منه ليس وليد موقفه من الثورات بل قديم، ولكن لا يعني هذا أيضا أنني أبدعه!، ففرقٌ بين أنني لا أنصح السلفيين بالسماع له وبين تبديعه وتضليله!. ولا أظن أننا بالغنا في الرد على الشيخ ربيع هداه الله؛ بل إنني اعتقد جازماً، أننا مقصرون جداً في دفع بلائه عن الدعوة، وفرقٌ شاسع بين أثر منهج الشيخ ربيع على الدعوة السلفية وما أحدثه فيها، وبين أثر منهج محمد حسان في الدعوة السلفية، وإنْ كان الأول خير من الثاني؛ إلا أنَّ ضرر الأول على السلفية أكثر من الثاني!، ولينظر المنصف ما هو مقدار ضرر محمد حسان على الدعوة السلفية، وما هو مقدار ضرر الشيخ ربيع على الدعوة السلفية!. والردود على محمد حسان ومن شايعه كثيرة جداً!؛ مع أنَّ تأثير منهجه لا يجاوز العوام الذين لا يدخلون منتدياتنا لولوعهم بالفضائيات، بخلاف الشيخ ربيع الذي لم يرد عليه إلا بعض المشايخ، لذلك نحن نسد هذه الثغرة التي لا نرى من يسدها إلا القلة القليلة!، مع أنه فرق السلفية أشد تفريق، ومزقها أشد تمزيق.

ولعلك أخي الفاضل؛ تفرق بين اغترار السلفيين بمحمد حسان، واغترارهم بالشيخ ربيع، فلا يمثل شيئاً بالنسبة إليه؛ لذلك كان ينبغي على السلفيين ومَنْ عندهم نشاط في المنتدى وقدرة على الكتابة: أن يتوجَّهوا بالنقد للشيخ ربيع أكثر وأكثر؛ حتى نقضي على فتنته التي فرَّقت الدعوة لما يزيد عن عقد ونصف)).

وبعدها قال الحلبي معلِّقاً على هذه الكلمة في نفس المقال: ((أحسنت أبا الأشبال: كلام جميل ومجمل، وأظنه كافياً في شرح وجهة نظرنا جميعاً)).

قلتُ:

فهذه وجهة نظر الحلبي وأنصاره؛ وهو أنَّ ضرر الشيخ ربيع على الدعوة السلفية أكثر من ضرر محمد حسان داعية المظاهرات والمسيرات والتحزب والعمل السياسي المنظَّم، والذي استطاع بمكره وخبثه أن يسلِّم الشباب السلفي المغرر به في أحضان الإخوان المسلمين!.

وأقول:

ولم يكن محمد حسان هو الوحيد الذي أظهر تغيره في مثل هذه الأحداث الثورية؛ بل أظهر ذلك المأربي حينما صرَّح بمشروعية المظاهرات في اليمن، ثم أنشأ حزبًا مع القطبيين باسم «الائتلاف السلفي اليمني الموحَّد» للدخول في المعترك السياسي، وصار الناطق الرسمي باسمه!، وأدخل فيه القطبيين والسروريين والإخوان المسلمين والعلمانيين والليبراليين، حتى اضطَّروا في آخر المطاف إلى حذف "السلفية" من اسم الحزب، فصار اسمه "اتحاد الرشاد اليمني"!.

وكذلك عدنان عرعور الذي لا زال يحرِّض السوريين لمواصلة قتال حاكمهم ولو أباد منهم الملايين!، وهو يعلم أنهم لا قدرة على مواجهته ولا عندهم عدة إيمانية ولا مادية، حتى صار في آخر المطاف أميراً للثورة وعضواً رئيسياً في المعارضة!.

وهؤلاء يرون الدماء تسفك والديار تخرَّب والأموال تنهب والأمن يفقد، وشباب مواقع الانترنت «الفيس بوك» الذي يطالب بالحرية والديمقراطية يتسلَّط، ومع هذا لا زالوا على نهجهم الثوري التحريضي ضد الحكَّام.

ومعلوم أنَّ الحاكم لو كان كافراً؛ فليس مواجهته بالمظاهرات والمطالب الديمقراطية والجاهلية والماسونية في شيء من الإسلام.

فأين موقف الحلبي الواضح من تغيّر هؤلاء؟!

هل سيبقى يعتذر لهم ويغرر الشباب بهم؟!

أم سيعلم أنَّ مشايخ السلفيين الأكابر كانوا أعلم منه بحال هؤلاء؟!

وقد كان الحلبي قديمًا يوافق المشايخ على انتقاد مثل هؤلاء، ولا يقبل التسامح فيها ولا التماس المعاذير، فقد سُئل الحلبي عن عدنان عرعور في شريط مسجل عنوانه [رحلتي إلى بلاد الحرمين] الموافق ليوم الخميس ٢٨ رمضان هجري ١٤٢٢ الموافق ١٣/ ١٢/ ٢٠٠١: ماذا ظهر لكم بارك الله فيكم في القول في عدنان عرعور؟

فكان جواب الحلبي: «ليس عندنا من جديد بعد ما ذكره وتكلَّم به كثيرًا فضيلة أستاذنا الشيخ ربيع، والأمر كما قيل: "إذا قالت حذام فصدقوها... فإنَّ القول ما قالت حذام"، فإذا كان عند الآخرين شيء من الرد والبيان فليبينوا ذلك، والقضية تنتهي بالرجوع إلى الحق والانصياع إليه. أما مجرد التهويش، ومجرد الكلام، هكذا بصورة أو بأخرى للرد على كلام شيخنا أبي محمد حفظه الله فهذا لا يصلح، فنحن مع الحق وأهل الحق بكل ما وافق الحق».

ثم سئل بعدها في نفس الجلسة عن المغراوي فقال الحلبي: «فنقول هذه الأخطاء أخطاء واضحة تخالف منهج السلف، ويجب على الشيخ المغراوي أن يتراجع عنها بكل صورة واضحة، وما يظن أنه له فيه سلف أو قضية علمية يرجع الأمر إلى العلماء، والحمد لله موجودون. وأما القضايا التي هو مخطئ فيها وبينها الشيخ ربيع وغيره من المشايخ لا يجوز السكوت عنها، ولا تلمس الاعتذار فيها!!، بل يجب أن يرجع عنها بكل وضوح، وصلى الله على نبينا محمد».

ونقل الكاتب باسم خلف – وهو من البارزين في منتديات الحلبي – في إحدى تعليقاته سؤالًا موجهًا للحلبي: «سؤال: هل ما زال الشيخ ربيع حفظه الله حامل راية الجرح والتعديل في هذا العصر؟! [فكان جواب الحلبي]: "هذا هو الظن به، وهذا هو الأمل به، جزاه الله خيرًا ورفع الله قدره وأعلى الله مقامه، لكن الشيخ ربيع على كونه بهذه المنزلة السامية الرفيعة هو كغيره من أهل العلم قد يصيب وقد يخطئ، لكن نحن على يقين أنَّ صوابه أضعاف أضعاف خطئه، وأنَّ خطأه إنْ صدر فإنما يصدر باجتهاد وعلم وبديانة وبتقوى وبحرص على هذه الدعوة والعقيدة، وكثير مما قاله الشيخ ربيع وحذَّر منه مما قد يخالفه فيه غيره نرى أنَّ الزمن يأتي ويجري بما يوافق قول الشيخ ربيع وما يخالف غيره!، فهذا في الحقيقة يجعلنا أكثر منه قربًا، وأكثر تقديرًا، وأكثر له إشادةً. ولكن هو في إطاره البشري الذي لا يخرج عما ذكرت من قول النبي ﷺ: "كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون"؛ ولا أقول هذا في الشيخ ربيع فقط!، وإنما أقول هذا في كل إنسان وطئ الحصا من غير رسول الله والأنبياء والرسل؛ من الصحابة إلى غيرهم، إلى هذه الساعة، وإلى قيام الساعة.

وإنما أقول ذلك؛ حتى لا نتهم بأننا نغلو في الشيخ ربيع!، أو نتعصب للشيخ ربيع!، أو ندَّعي العصمة للشيخ ربيع!. ولسنا كذلك بالصورة العكسية؛ أننا نطعن بالشيخ ربيع!، أو نقلل من قدر الشيخ ربيع!، أو نُزَهِّد في علم الشيخ ربيع!.

الشيخ ربيع من أجلاء وأفاضل أهل العلم وأهل السُّنَّة، ودعاة المنهج السلفي في هذا العصر، فليعرف الذين لم يُعطوه قدره، وأن يتقوا الله ربهم في هذا الشيخ، وبالمقابل أولئك الغالون عليهم أن يخفِّفُوا من غلوائهم حتى لا يكونوا بغلوهم هذا سببًا لصدِّ الناس عما عند الشيخ ربيع من الحق، ونسأل الله أن يطيل في عمره، وأن يحسن في عمله، ويجمعنا وإياكم وإياه في هذه الدنيا تواصيا بالحق والصبر، وإلاّ ففي الآخرة في مقعد صدق عند مليك مقتدر وما ذلك على الله بعزيز" والله الهادي إلى سواء السبيل».

قلتُ: وهنا – بعد أن ظهر تغير هؤلاء للجميع – نتذكَّر ما قاله العلامة الشيخ مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللهُ: «مِنْ أبصر الناس بالجماعات وبدخن الجماعات في هذا العصر: الأخ الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله، مَن قال له ربيع بن هادي: إنه حزبي فسينكشف لكم بعد أيام إنه حزبي!!، ستذكرون ذلك!، فقط الشخص يكون في بدء أمره متسترًا ما يحب أن ينكشف أمره «!»، لكن إذا قوي وأصبح له أتباع «!» ولا يضره الكلام فيه «!» أظهر ما عنده!!».

وهذا ما حصل، والله المستعان.

٧. التشكيك بأهل العلم بعد موت العلماء الثلاثة

بعدما أثير الكلام في مسائل الإيمان، وتوافق الأئمة الثلاثة «الألباني وابن باز وابن عثيمين» رحمهم الله تعالى في الجواب عن مسألة عدم تكفير منْ يحكم بغير ما أنزل الله إلا بشرط الاستحلال، وكان الحلبي يلزم منذ ذلك الوقت المخالفين بقول هؤلاء الأئمة، لا يتعداهم إلى غيرهم من أهل العلم!، وينكر ويشنع على مَنْ يخرج عن قولهم.

ثم لما حذَّرت اللجنة الدائمة بعد موت الألباني وابن باز من عقيدة الحلبي وكتبه، صار الحلبي يوجِّه أنظار السلفيين الموافقين إلى قول هؤلاء الأئمة الثلاثة حصرًا، وأنهم هم العلماء الأكابر،

ويحاول بطريقة خفية على إضفاء ألقاب مفخَّمة معينة عليهم يتميزون بها على غيرهم، ثم بعد موت ابن عثيمين ونزول طبعة جديدة لكتاب الحلبي [التحذير من فتنة الغلو في التكفير]، أشار الحلبي في مقدمة هذا الكتاب إلى أنَّ اتفاق الأئمة الثلاثة لا يبعد عن الصواب من قال إنه إجماع؛ حيث قال:

«إنَّ مشايخنا الأجلاء هؤلاء – يعني بهم: الألباني، وابن باز، وابن عثيمين رحمهم الله تعالى – هم نجوم الهدى، ورجوم العِدى؛ مَنْ تمسَّك بغرزهم فهو الناجي، ومَنْ ناوأهم وعاداهم فهو المظلم الداجي..، فالحكم الذي يتفق عليه مثل هؤلاء الأئمة الكبراء والعلماء الفقهاء لا يُبعد عن الصواب كثيرًا مَنْ يدَّعي أنه الإجماع، وأنه الحق، وأنه الهدى والرشاد؛ لأنهم أئمة الزمان، وعلماء العصر والأوان، فلعل المخالف لهم مفارق للجماعة، ومخالف عن حسن الإتباع وصواب الطاعة»، بمعنى أنه لا ينبغي الخروج عن قولهم إذا اتفقوا، فماذا يقول الحلبي في مذهب الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله في مسألة الانتخابات؟!

ثم من ذلك الوقت والحلبي يوجِّه الأنظار إلى مواقف هؤلاء الأئمة وأحكامهم وأجوبتهم في عدة مسائل دون غيرهم من علماء العصر!!، وهذا الأمر ملاحظ عليه من قبل، لكن لا ندري أنَّ من ورائه غاية في نفس الحلبي!، حتى صار اليوم يشكك بقول كل مَنْ يخالفه من أهل العلم المعاصرين بدعوى أنَّ هذا لم يكن من منهج الأئمة الثلاثة!!، وهذا الحصر فيه نفس غريب على الدعوة السلفية.

يقول الحلبي في جلسة مسجلة: «أقول: كما أنَّ الغلو في التجريح نفس غريب؛ فالتمييع للدين والسكوت عن أهل البدع والأهواء نفس غريب، ولننظر كيف كان شيخنا الألباني وشيخنا ابن باز وشيخنا ابن عثيمين كانوا يفعلون، لم يكن همهم التجريح والغلو فيه، ولم يكن طريقهم السكوت عن أهل الأهواء وتمييع الدين، نحن نريد هذا النفس الغريب أن ننفيه عن الدعوة، ونريد هذا النفس الغريب الآخر أن ننفيه عن الدعوة، لذلك أنا أقول: ينبغي في هذا الأمر أن نكون على الوسط الشرعي الذي أمرنا الله به، وهو العدل ولا أقول بالعدل منهج الموازنات المبتدع، ولكن أنا كلامي فيمن يدعو إلى منهج السلف ومن يعظم منهج السلف ممن وقع في شيء من هذه الأمور».

أقول معلِّقًا على كلام الحلبي هذا: الحلبي يريد غلق باب التجريح بهذا الكلام، لأنَّ المجروحين الذين يدافع عنهم الحلبي في هذا الزمان إنما ظهرت ضلالاتهم بعد موت الأئمة الثلاثة، فماذا نفعل؟!

هل يطالبنا الحلبي أن نسأل الأئمة الثلاثة - رحمهم الله - في قبورهم عن حال هؤلاء المجروحين حتى يقتنع ويقبل تجريحهم؟!

أم نسأل مَنْ إئتمنه هؤلاء الثلاثة وزكوه بأعلى مراتب التعديل، حتى وصفه الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بحامل راية الجرح والتعديل وبحق، والعلامة الشيخ مقبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه بصير بحال الأفراد والجماعات وأنه يخرج الحزبيين بالمناقيش؛ ولم يعرضهم أحد؟!

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[في لقائه مع المأربي لما سأله عن قوله في الشيخين ربيع ومقبل وكلام بعض المنحرفين فيهم] «وقد تم التفريغ بواسطة كاتب هذه السطور»: «نحن بلا شك نحمد الله ﷻ أن سخَّر لهذه الدعوة الصالحة القائمة على الكتاب والسنة وعلى منهج السلف الصالح دعاةً عديدين في مختلف البلاد الإسلامية؛ يقومون بالفرض الكفائي الذي قلَّ مَنْ يقوم به في العالم الإسلامي اليوم. ولذلك فالحط على هذين الشيخين الداعيين إلى الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح ومحاربة الذين يخالفون هذا المنهج الصحيح هو - كما لا يخفى على الجميع - إنما يصدر من أحد رجلين: إما من جاهل أو صاحب هوى، الجاهل كما سبق في كلمة لك يمكن هدايته بيسر، لأنه يظن أنه على شيء من العلم، فإذا ما تبين له العلم الصحيح اهتدى.

ولذلك فأنا أقول في كثير من المناسبات: أنَّ في بعض الجماعات القائمة اليوم - وهم منحرفون عن دعوتنا - نرى نحن فيهم إخلاصًا، فأقول: هؤلاء أحب إليَّ من الذين هم معنا في دعوتنا لكن ليسوا معنا في الإخلاص الذي هو شرط في قبول كل عمل صالح.

أما صاحب الهوى فليس لنا إليه سبيل إلا أن يهديه الله تبارك وتعالى.

فهؤلاء الذين ينتقدون الشيخين هما كما ذكرنا: إما جاهل فيُعلَّم، وإما صاحب هوى فيُستعاذ بالله من شره، ونطلب من الله ﷻ: إما أن يهديه، وإما أن يقصم ظهره.

لكن بالنسبة للشيخ مقبل؛ أنا ما قرأتُ له كثيرًا كما هو الشأن بالنسبة لأخونا الربيع، وربيع يبدو أنَّ حظه في الكتابة أكثر من الشيخ مقبل، والعكس تمامًا، مقبل في الدعوة ومخالفة الناس ودعوتهم إلى الكتاب والسنة ووعظهم وإرشادهم أكثر من الشيخ الدكتور الربيع.

فأريد أن أقول: أنَّ الذي رأيته في كتابات الشيخ الدكتور ربيع أنها مفيدة، ولا أذكر أني رأيتُ له خطًا وخروجًا عن المنهج الذي نحن نلتقي معه ويلتقي معنا فيه.

لكني قلتُ له أكثر من مرة في مهاتفة جرت بيني وبينه: لو أنه يتلطَّف في استعمال بعض العبارات؛ وبخاصة أنَّ الذي يردُّ عليهم قد يكون ممن انتقل إلى حساب الله تعالى وفضله ورحمته ومغفرته، ثم هو من ناحية أخرى قد يكون له شوكة ويكون له عصبة ينتمون إليه بالحماس الجاهلي مش العلمي، فمن أجل هؤلاء ليس من أجل ذاك الذي انتقل إلى رحمة الله ﷻ أرى التلطف في الرد على هؤلاء الذين خالفوا منهجنا السلفي، أما من الناحية العلمية فهي فيه - والحمد لله - قوية جدًا.

أما بالنسبة للشيخ مقبل؛ فأهل مكة أدرى بشعابها، والأخبار التي تأتينا منكم أكبر شهادة في كون الله ﷻ وفَّقه توفيقًا ربما لا نعرف له مثيلًا بالنسبة لبعض الدعاة الظاهرين اليوم على وجه الأرض، فنسأل الله ﷻ أن يوفِّق المسلمين ليتعرفوا أولًا على دينهم، وأن يكونوا بعيدين عن إتباع أهوائهم، ولعلَّ في هذا القدر كفاية».

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا في شريط [الموازنات بدعة العصر]: «وباختصار أقول: إنَّ حامل راية الجرح والتعديل اليوم في العصر الحاضر وبحق هو: أخونا الدكتور ربيع، والذين يردون عليه لا يردون عليه بعلم أبدًا، والعلم معه.

وإنْ كنتُ أقول دائمًا وقلتُ هذا الكلام له هاتفيًا أكثر من مرة: أنه لو يتلطَّف في أسلوبه يكون أنفع للجمهور من الناس سواء كانوا معه أو عليه.

أما من حيث العلم فليس هناك مجال لنقد الرجل إطلاقًا، إلا ما أشرتُ إليه آنفًا من شيء من الشدة في الأسلوب.

أما أنه لا يُوازِن: فهذا كلام هزيل جدًا لا يقوله إلا أحد رجلين: إما رجل جاهل فينبغي أن يتعلم، وإلا رجل مغرض، وهذا لا سبيل لنا عليه إلا أن ندعو الله له أن يهديه سواء الصراط».

وقال الشيخ مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللهُ في شريط [الأسئلة السنية لعلاّمة الديار اليمنية، أسئلة شباب الطائف]: «مِنْ أبصر الناس بالجماعات وبدخن الجماعات في هذا العصر: الأخ الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله، مَن قال له ربيع بن هادي: إنه حزبي فسينكشف لكم بعد أيام إنه حزبي!!، ستذكرون ذلك، فقط الشخص يكون في بدء أمره متسترًا ما يجب أن ينكشف أمره لكن إذا قوي وأصبح له أتباع ولا يضره الكلام فيه أظهر ما عنده!!، فأنا أنصح بقراءة كتبه والاستفادة منها حفظه الله تعالى».

وقال رَحِمَهُ اللهُ أيضًا كما في [شريط ثناء العلماء على الشيخ ربيع – تسجيلات منهاج السنّة]: «بحمد لله أهل السنة يغربلون المجتمع غربلة؛ الشيخ ربيع، "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك"، الشيخ ربيع في أرض الحرمين ونجد، نعم بحمد الله يغربل الحزبيين غربله ويبيّن ما هم عليه!!».

وقال رَحِمَهُ اللهُ أيضًا في جواب له على سؤال: «وأنا أنصح الأخوة بالاستفادة من كتب أخينا الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله تعالى: فهو إن شاء الله بصير بالحزبيين، ويخرج الحزبية بالمناقيش، قال بعضهم: إنّ بعض المُحشِّين على الكشاف يخرج الاعتزال بالمناقيش، هذا أيضًا يخرج الحزبية بالمناقيش، أنا أنصح بالاستفادة من كتبه، وكذلك بالاستفادة من أشرطته».

وقال في كتاب [تحفة القريب والمجيب] في السؤال «١٣٥» لما سئل عن العلماء الذين يرجع إليهم قال: «والشيخ ربيع بن هادي المدخلي: فهو آية من آيات الله في معرفة الحزبيين».

أقول: وكذا أثنى عليه الشيخ ابن باز وابن عثيمين والعباد والفوزان واللحيدان ومحمد آمان الجامي والنجمي وعبيد الجابري وزيد المدخلي ومحمد بن هادي وجمع من علماء السلفيين المعاصرين؛ فماذا يريد الحلبي وأتباعه؟!

مات الألباني!

ومات ابن باز!

ومات ابن عثيمين!

هل ماتت الدعوة السلفية؟!

أم مات العلماء كلهم؟

أم قبض العلم في هذا الزمان؟!

العلماء زكَّوا الشيخ ربيعًا حفظه الله تعالى في حياتهم، وقبلوا ردوده وشجعوه على المواصلة، فماذا يريد الحلبي وأتباعه؟!

وأقول:

أنصار الحلبي صاروا يُقلِّدونه في هذه المسألة كذلك!، فيريدون إرجاع السلفيين إلى عصر الأئمة حصرًا، ويتوقف الزمان، ويتوقف الجرح والتبديع، فلا مبتدع إلا مَنْ كان مبتدعًا في زمان الأئمة الثلاثة؛ وهذا هو لسان حالهم!!.

قال عماد طارق في إحدى حلقاته وهو يُنكر وصف «فلان حزبي» و «فلان متحزب»: «ولم تكن هذه التهمة رائجة في أوساط السلفيين في حال حياة الأئمة الكبار الثلاثة؟»!.

قلتُ: وكلامه بعيد كل البعد عن عصر الأئمة المشار إليهم!!.

وقال آخر: «لنعش كما عاش العلماء السابقون إلى وقت مشايخنا الثلاثة الألباني وابن باز وابن عثيمين مع اختلافهم في الرجال جرحًا وتعديلًا».

فهل انتهت حياة العلم والأئمة المجددين وأكابر أهل العلم بموت الأئمة الثلاثة؟!!

قلتُ: لا بد أن نعلم أنَّ حصر مراجع الأمة في ثلاثة من كبار علمائها - وهم الشيخ ابن باز والألباني وابن عثيمين رحمهم الله تعالى؛ سواء كان في عصرهم!، أو بعد مماتهم!! - تحجير لا يُقبل، بل هذه بدعة شامية معروفة!!، ومراجع الأمة أكثر من ثلاث سواء كان في عصر الأئمة المذكورين أو بعد مماتهم!؛ وهذا بشهادة الأئمة الثلاثة أنفسهم وتزكياتهم، وإنْ كان فضل المشار إليهم بالنسبة إلى غيرهم لا يُنكر، لكن ليُعلم أنَّ هذه الفكرة المحدثة إنْ لم توقف ستجر إلى إغلاق باب الاجتهاد والتجديد بعد موت الأئمة لا محال!!، والعودة إلى التقليد المقيت والتعصب المذهبي!.

ومن العجائب أنَّ عماد طارق قال في أحد مقالاته: «قد بان بحمد الله موافقة شيخنا الحلبي لاختيارات أئمة الدعوة السلفية الثلاثة الكبار الكبار الكبار، وهذه الاختيارات منهم رحمهم الله قد أقضّت مضاجع فرقة التبديع والإقصاء».

أقول: وهذا يبين تأثر طلاب الحلبي بفكرة التحجير التي أحدثها!.

طبعًا هؤلاء لا يأخذون بقول العلماء الثلاث الكبار فيما يخالف أهواءهم؛ ولهذا يقول عماد طارق في أحد مقالاته وهو ينقد الشيخ ربيعًا حفظه الله تعالى: «ولا أراه إمام وقته، بل ولا أراه إمامًا للجرح والتعديل؛ وإنْ كان هو بشهادة الشيخ الألباني حامل راية الجرح والتعديل»!!!.

ولما أشار لهم أحد الكتبة في منتدياتهم إلى ما قاله الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ عن الشيخ ربيع حينما قال أحد الحاضرين في جلسة مع الشيخ ابن عثيمين: ها هنا سؤال حول كتب الشيخ ربيع؟! فأجاب ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: «الظاهر أنَّ هذا السؤال لا حاجة إليه، وكما سُئل الإمام أحمد عن إسحاق بن راهويه رحمهم الله جميعًا؟ فقال: مثلي يسأل عن إسحاق، بل إسحاق يسأل عني!!!».

علَّق عليه أحد المشرفين في منتديات كل السلفيين وهو شاكر بن خضر العالم!: «ولا شكَّ أنّ الشيخ ربيع بن هادي صاحب علم وفضل ودعوة، وهو كغيرِه من أهل العلم، ولك أن تراجِعَ كُتُبَ الحديثِ التي فيها مثلُ هذه العبارة في حقِّ بعض النّاس، ثم لكَ أن تقِفَ بنفسِكَ على أخطاءِ من قيلَت فيهم وأوهامِهِم، بل وغرائبِهِم وشذوذاتهم أحيانًا!!، وممَّن قيلت فيهم هذه العبارَةُ الإمامُ أبو عبيدٍ القاسمُ بن سَلَّام، فقد أخرج الخطيبُ بسندِهِ وغيرُهُ عن حمدان بن سهل قال: سألت يحيى بن معين عن الكتابة عن أبي عبيدٍ والسماعِ منه فقال: "مثلي يُسأَلُ عن أبي عُبيد؟ أبو عبيدٍ يُسْأَلُ عن النّاس" الكفاية «٨٧»، ومع ذلِكَ ذكَرَ الذهبيُّ في السِّيَرِ «١٠/ ٤٩٧» عن جعفر بن محمد بن علي بن المديني قال: "سمعت أبي يقول: خرج أبي إلى أحمد بن حنبل يعوده وأنا معه، فدخل إليه، وعنده يحيى بن معين وجماعة، فدخل أبو عبيد، فقال له يحيى: اقرأ علينا كتابك الذي عملته للمأمون "غريب الحديث" فقال: هاتوه، فجاؤوا بالكتاب، فأخذه أبو عبيد فجعل يبدأ يقرأ الأسانيد، ويدع تفسير الغريب، فقال أبي: دعنا من الإسناد، نحن أحذقُ بها منك. فقال يحيى بن معين لأبي: دعه يقرأ على الوجه، فإنَّ ابنك معك، ونحن نحتاج أن نسمعه على الوجه، فقال أبو عبيد: ما قرأته إلا على

المأمون، فإن أحببتم أن تقرؤوه، فاقرؤوه، فقال له ابن المديني: إنْ قرأته علينا، وإلا لا حاجة لنا فيه"!!، وانظُر تاريخ بغداد «(١٢/ ٤٠٧)» و إنباه الرّواة «(٣/ ١٧)» وطبقات الحنابلة «(١/ ٢٦١)»، فلا ينبغي لطالبِ الحقّ أن يَنفُخَ العبارات والكلمات؛ فتنبَّه!».

أقول: لكن تصوروا لو قيلت هذه التزكيات في شيخهم علي الحلبي؛ ماذا سيكون حالهم وقالهم؟!!

وماذا سيقول هذا الكاتب المتعالم عندما يسمع أنَّ شيخه الحلبي يثني على الشيخ ربيع بمثل ذلك؟

فقد سُئل علي الحلبي السؤال الآتي: ما هو رأي الشيخ في الشيخ ربيع المدخلي والشيخ مقبل الوادعي؟

فكان جواب الحلبي: «مثلي لا يُسأل عنهما، هما يُسألان عني».

فقال له السائل: ما رأيكم فيمن يقول عن الشيخ ربيع أنه عنده غلو في مسألة الردود؟!

فقال الحلبي: «هذا غير مقبول منه هذا القول، وإن كُنت أريد أن أقول: يُقبل منه هذا القول بالنسبة لغيره ممّن يُخالف الشيخ ربيعاً، لأنَّ الذين يُخالفون الشيخ ربيعاً في العادة لا ينتقدون عليه أنه عنده غلو في الردود، هذا انتقاد مقبول - قد يكون له وجهة نظر، وإنْ كانت باطلة ومردودة وغير مقبولة لمن له تلطفٌ في العبارة وانتقادٌ لا يرجع بالطعن على الشيخ ربيع حفظه الله تعالى ـ ومع ذلك؛ فإنَّ الأمر كما قلتُ: هذه تهمةٌ باطلة ومردودة، بل إنني أقول كما قال شيخنا رحمه الله: "والله لقد وفَّق الله لهذه الأمّة في هذا الزمن بالشيخ ربيع حتى يُبيِّن حقيقة ما عليه كثير من المنحرفين عن الحق، المخالفين لسنّة سيِّد الخلق صلى الله عليه وسلم؛ ولولا ما وفق الله إليه الشيخ ربيعاً في مثل هذه الرّدود لكان كثير من الذين ردّ عليهم لا يزالون عند كثير من النّاس قادة وسادة ومفكرين وحركيين ومفسريين وكبراء ووو إلى آخر هذه الأمور.

الشيخ ربيع كما قال شيخنا فيه: "هو إمام في الجرح والتعديل في هذا العصر"، وقال شيخنا رحمه الله فيه: " لم أجد عليه غلطاً منهجيا فيما كتب"،هذا ليس يعني بمعصوم، هو ليس بمعصوم، لا هو يقول عن نفسه بأنه معصوم، ولسنا نحن نقول عنه أنه معصوم، لكن عندما لا يكون من الإنسان غلط منهجي فإنَّ هذا يدل على وضوحه وعلى ظهوره وعلى بيانه وعلى صلاحه وعلى استقامته، أما أن يغلط في مسألة جزئية أو فرعية أو في تركيبة لغوية أو شيء من ذلك فهذا أمرٌ طبيعيّ لا ينجو أحد منه

ممّن مسك قلماً أو ألّف كتاباً». [شريط سمعي مسجَّل بعنوان : (منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله) من تسجيلات مجالس الهدى/ الجزائر، الوجه: ب] وهو منقول من مقال بعنوان [وقفة للاعتبار ... القول الجلي للكلام الذي يُدين الحلبي] في شبكة سحاب، لمن أحب سماع صوت الحلبي نفسه ومراجعة التفريغ.

٨. فتح باب التعديل على مصراعيه، وإيقاف باب التجريح إلا إذا اتُّهِم بالإرجاء أو تعرض للنقد والرد

الناظر إلى حال الحلبي بعد موت الأئمة الثلاثة أنه اختزل الخلاف بين السلفية ومناوئيها في نقطة واحدة هي مسألة الإرجاء!!؛ ولهذا تجده لا يتكلَّم في منحرف إلا إذا اتهمه أو اتهم مشايخه بالإرجاء أو أثنى على مَنْ اتهمهم؛ فحينها ينتفض الحلبي ويعلو صوته في نقده وتجريحه، لكنه في الوقت نفسه يجبن عن إخراجه من السلفية!!.

فقد قال الحلبي في أحد مجالسه المسجَّلة: «فإذا قال أبو إسحاق الحويني في محمد عبد المقصود وفوزي السعيد وربعهم من التكفيريين الجهلة الذين يطعنون بنا وبمشايخنا ويتهموننا بالإرجاء؛ قال: بأنهم علماء!. فهذا يدل على جهله، ويدل على ابتداعه، ويدل على أنه على وشك الخروج من السلفية؛ التي لم يعرف إلا بها، والتي لم ندعو له وننتصر له إلا بسببها، فإذا خرج منها وناوئ أشياخها وأهلها وأبناها، فالحق والله أغلى منه، وأغلى من ألف مثله، والله ناصر دينه».

أقول للحلبي: لنختبر صدق كلمتك هذه!!.

فهذا الحويني أثنى في جلسة مسجلة بمناسبة عقيقة ابنته ميمونة على مَنْ أشرت إليهم فقال:

«الذين شرَّفونا في هذا الحفل المبارك ونسأل الله تبارك وتعالى أن ينفعكم بهم؛ تفضل يا شيخ محمد عبد المقصود، الشيخ محمد عبد المقصود، والشيخ فوزي السعيد، والشيخ سيد العربي: هؤلاء نجوم!!!، هم نجوم لا يحتاجون إلى تذكير منا!!».

أقول:

أين ذهب كلام الحلبي السابق؟!

وهل طبَّقه كما وعد؟!

كلا والله، بل على العكس من ذلك، فقد تناساه كله وتجاهله حتى كأنه لم يقله!، وانتقل إلى ضده؛ فهو الآن يثني على أبي إسحاق ويناصره ويجادل عنه!.

أقول:

وكذلك كل مَنْ يتعرض لبيان انحرافات الحلبي ويحذِّر منها يناله التجريح والتصنيف؛ وقد قلتُ في مقال لي بعنوان [إسعاف الغارق في بيان تجاوزات عماد طارق]: «إذن لو تكلَّم الحويني ما تكلَّم من تأصيلات فاسدة!!؛ فما دام أنه لم يثن على الذين يطعنون بهم وبمشايخهم ويتهمونهم بالإرجاء، فالأمر في سعة!!!. قلتُ: وكأنَّ المخالفات التي تخرج صاحبها من السلفية انحصرت في اتهامهم ومشايخهم بالإرجاء!!. وهذا ما هو ملاحظ عليهم مع الأسف الشديد!، أنهم تركوا -بعد موت الأئمة الثلاثة- الردود على المخالفين وبيان المجروحين وإبطال التأصيلات الفاسدة؛ إلا الرد على مَنْ يتهمهم بالإرجاء!، وإلا إذا تعرضوا هم إلى النقد!، وهذا بالطبع في الغالب حتى لا نتقوَّل عليهم؛ وحتى كتاب [منهج السلف الصالح] هذا الأخير لم يأتِ إلا بعد أن تخوفوا أن يتوجَّه الطعن إليهم!، وحتى ردودهم في موقعهم [كل السلفيين] لم توجد إلا دفاعًا عن النفس كما صرَّحوا هم بذلك!!».

وأما أهل البدع الذين أحدثوا الأصول المخالفة لمنهج السلف الصالح والقواعد الباطلة فالحلبي يجادل عنهم ويعتذر لهم ولا يقبل الكلام فيهم ولا التشنيع عليهم، مهما ظهر من انحرافاتهم ومخالفاتهم لمنهج السلف.

٩. الثناء على ردود طلابه وموافقتهم على ما في مقالاتهم من طعن وأباطيل

أقول للقراء: مَنْ أراد أن يعرف حقيقة الحلبي كما هي من غير زخرفة ولا تقية!، فلينظر إلى مقالات وردود طلابه – المقربين إليه المجالسين له كثيرًا- لأنه كثيرًا ما يدندن: «من ثمارهم تعرفونهم»!، وهؤلاء هم ثمار تربية الحلبي، وقد قال فيهم: «قد ردَّ على أكثرِ هذا الهَذَيَان الفارغ

إخوانُنا، وطُلاّبُنا، وأَبناؤُنا، برُدودٍ علميَّةٍ مُحْكَمَةٍ؛ كشفتْ حقيقةَ ما تضمّنته هذه الردودُ مِن التدليسِ، والحَذْفِ، والإخفاءِ، والفهمِ العكسيِّ لأكثرِ ما انتقدُوهُ -بغيرِ صوابٍ- عَلَيَّ».

وقال فيهم: «لا أزالُ متابعًا -بدقَّة- كثيرًا- ممَّا يُكْتَب مِن ردود، وتعليقات، وتصيُّدات، وتربُّصات - مِن بعضِ الشبكات، والمنتديات! على مواضيعَ ومقالات!!، ويُفْرِحُني -مع هذا- أكثرَ مُتابعاتُ إخواني طلبة العلم السلفيِّين لهذه الردود -جميعًا-، وعدمُ تركِهم لأيٍّ منها -ممَّا يستحقُّ!- دونَ ردٍّ، أو تعقيب!، لكنَّ الفرق بيننا وبين أولئك -كما هو ظاهرٌ لأدنَى مُنصف- أنَّ رُدودَنا - والموفقُ الله - علميّة، بينما جُلّ ردُودِهم فوا أسفاه- ظلمٌ وتحكُّم».

وأراد الحلبي أن يبرر لبعض تجاوزات أتباعه فقال: «رجائي الآخَر للإخوةِ الأعضاءِ - والقُرَّاء - في منتدياتِنا السلفيَّةِ المباركةِ هذه- مُنتديات كُلِّ السلفيِّين؛ أنْ يتَّقُوا اللهَ في أقلامِهم، وفي أنفسِهم، وفي إخوانِهم، نعم أكثرُ الكتابات – عندنا – متينة!، رصينة!، علميّة!، صفيّة!، نقيّة!، سلفيَّة سلفيَّة!!؛ ولكنّ بعضًا منها - وهو الأقلُّ - ولله الحمدُ - نراهُ ينفلتُ في الردِّ، ويُهاجِمُ في الصدِّ!، ولعلَّ هذا مِن بابَةِ: "قال الحائطُ للوتدِ: لِمَ تشقُّني؟ قال: سَلْ مَن يدقُّني!!" كما كان شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ ﷺ يكرِّرُ دائمًا. نعم مرة أُخرى!؛ إنّ الطرف الآخَرَ – وللأسفِ - شديدٌ جدًّا، يستعملُ فيما يكتبُ - صغيرًا كان الكاتب أم كبيرًا - أعنفَ الألفاظَ، وأشدَّ الاتِّهامات!!».

أقول معقبًا على كلام الحلبي: وكيف تريد منا أن نقبل ثناءك في منتدياتك وكتَّابها، وكذا نقبل تجريحك في المنتديات التي ترد عليك وفي كتَّابها؛ وفيك الخصام بين هذه المنتديات أصلا؟! وصدق مَنْ قال:... فيك الخصام؛ وأنت الخصم والحكم.

وأقول: والمطلع على كتابات منتديات كل السلفيين في ردودهم على الشيخ ربيع وغيره من أهل العلم وطلبته يجد أنَّ جلها تظهر فيها سمة اللمز أو الهمز -بل والطعن الصريح والسب والشتم أحيانًا بلا خجل ولا حياء!- بالمردود عليهم، والثناء الكبير والمبالغة في التعظيم في شيخهم الحلبي وردوده، وكذلك تجد فيها سمة ظاهرة لكل ذي عينين مبصرتين وهي أنهم يتتبعون رخص العلماء واجتهاداتهم!، ويبنون منهجًا واسعًا من نتف عبارت أهل العلم لا من تأصيلاتهم!، ويجعلون الخلاف حجة في رد الحجج والبراهين!!، وكذلك سمة التعصب والسفسطة والمجادلة والعناد

ظاهرة في كتاباتهم!!، فليس من العدل أن توصف هذه الكتابات: بالرصانة والمتانة!!، ولا بالعلمية والسلفية!!، ولا بالصفاء والنقاء!!.

ولكن نقول للحلبي: على نفسها جنت براقش، فلتتحمل تبعات هذه التزكيات لتلك الردود الهزيلة والمقالات!!.

ومَنْ أراد معرفة برهان هذه الأوصاف التي وصفتها لردودهم ومقالاتهم فلينظر ما كتبته في الرد على أكبر طالب علم في منتدياتهم والمعظَّم عندهم والملقب بـ «الأستاذ» وهو أبو العباس عماد طارق العراقي، والذي زكاه شيخه الحلبي في مقدمة كتابه [منهج السلف الصالح] في طبعته الثانية وأثنى على ردوده ومقالاته!، فقد رددتُ عليه في ثلاث مقالات وهي: [تبصير كل ذي عينين بحقيقة المنهج المنشود في سلسلة حلقات "بين منهجين"]، و[تبيين الحقائق في التعليق على نقض وتتمة أبي العباس عماد طارق]، و[إسعاف الغارق في بيان تجاوزات عماد طارق]، والله الموفِّق.

قلتُ: بل اليوم صار الطعن بالشيخ ربيع والانتقاص منه والسخرية به على ألسنتهم صراحة من غير تقية ولا عمليات تجميل!!، عليهم من الله ما يستحقون.

١٠. المماطلة في قبول الحق وعدم الاعتراف بالغلط

وهذا أمر صار أيضًا مشهورًا في كتابات الحلبي!، تجده يماطل في مسألة لا يجهلها صغار طلبة العلم ولا تخفى على مثله، ثم فجأة ينقلب ويتغير إلى موافقة القول الذي كان يخاصمه ويرفضه، لكن يبقى يجادل في كلامه الأول وأنه ليس بغلط، وأنه لا يناقض كلامه الثاني، فهو إنْ قبل الحق بعد مماطلة ومجادلة لا يعترف بالغلط ولا يبين تراجعه، وهذه سمة ذميمة فيه يعرفها القاصي والداني!.

وما ثناؤه على مضامين رسالة عمان التي احتوت على فكرة وحدة الأديان وإخوة الأديان ومساواة الأديان وغير ذلك من الضلالات عنا ببعيد!؛ حيث ماطل في هذه المسألة كثيرًا، ثم صار يعلن البراءة من فكرة وحدة الأديان وما إليها، ولم ينتقدها نقداً علمياً سلفياً، ولم يعترف بالغلط في ثنائه الأول الذي غلا فيه، وسيأتي في هذه المسألة المزيد من البيان.

١١ . اللمز بأهل العلم السلفيين وتربية الشباب على مثل ذلك

علي الحلبي كان في أول الأمر يُعرِّض بالكلام في أهل العلم السلفيين – في أثناء ردوده – مع أنه معروف عند الكثيرين!؛ أمثال الشيخ الفوزان والنجمي وربيع والجابري وزيد المدخلي حفظهم الله تعالى، ثم صار يعلن أنَّ ردوده كانت في الشيخ ربيع والجابري وأمثالهم!، وبهذا تكتمل الصورة عند المتابع لكتاباته بأنَّ تلك الطعون يراد بها هؤلاء.

ثم يخرج لهم الحلبي فيقول: لم نطعن في العلماء!!.

أو يقول: لا أسمح لأحد ـ من كتاب منتداه ـ أن يطعن فيمَنْ نخالفهم من العلماء والمشايخ!، وهذا بالطبع على منوال:

ألقاه في اليم مكتوفًا وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء!!

وأما طعون كتَّاب "منتديات كل السلفيين" في العلماء السلفيين المعاصرين فلا تخفى على أحد ولو بنظرة خاطفة على عناويين بعض المقالات!!، فضلاً عن المحتوى والتعليقات. وأما دعوى الحلبي وأتباعه أنَّ هذه ليست طعونًا وإنما هي ردود علمية؛ فهذا كحال مَنْ يريد أن يحجب نور الشمس بغربال!!.

وصار طلاب الحلبي يستعملون طريقته في الطعن المبطن؛ فهذا عماد طارق يقول: «ونحن لو عاملنا هذه الفرقة بعين أصلها لما تورعنا عن تسمية شيوخهم وكبارهم فيما ننقدهم فيه من أخطاء في أصول منهجهم النقدي ـ وهي كثيرة جدًا ـ لكننا نعاملهم بهدي النبي ﷺ لا بهديهم الفاسد»، أي يقصد يعاملنا بطريقة: "ما بال أقوام يفعلون كذا" من غير التصريح بأعيانهم!!.

لكنه لم يدم طويلًا حتى صرح بالعين فقال: «وأنَّ مَنْ يخالف الشيخ ربيع لو أراد أن يطعن فيه فهو غير محتاج لأن يلمِّح، فحسبه لأن ينظر في موقع الأثري أو ما كتبه الشيخ أبو الحسن المأربي، ليخرج بحصيلة وافرة مما يمكن أن يستخدم كمبررات واضحة وصريحة للطعن في الشيخ ربيع».

وقال: «وعمدتي في موقفي هذا ما في جعبتي من عشرات الفتاوى الصوتية والمكتوبة لأكابر علماء الدعوة السلفية المعاصرين –ممن هم أعلم من الشيخ ربيع– والمقررين لخلاف تقريرات الشيخ ربيع في "مسائل الموقف من المخالف!!"»

وقال: «لو أحبَّ البازمول أن أزيده من أقوال العلماء الكبار ومواقفهم من الشيخ ربيع وطروحاته لفعلتُ ففي الجعبة المزيد!!!»

ووصفهم أكثر من مرة بـ «فرقة التبديع والإقصاء»!!

ثم كل هذا ليس بطعن – في مكيالهم! – وإنما هو نقد ورد كما يزعمون!!.

بل اليوم يصرحون بالطعن الصريح في الشيخ ربيع والمشايخ الذين معه وطلبة العلم السلفيين، ويسخرون منهم بلا خجل ولا حياء ولا أدب، ثم يدَّعون إنَّ هذه ردود علمية!، أو إنَّ هذا من باب التخطئة لا من باب الطعن!؛ وكل يؤخذ من قوله ويرد!!!.

أقول:

ومن صور الطعن المبطن الذي يستعمله الحلبي وأتباعه حتى تأثر بهم بعض السلفيين على حين غفلة!؛ هو دعواهم أنَّ أحكام أهل العلم في فلان وفلان كانت نتيجة بطانة السوء التي تلتف حولهم، والذين ينقلون لهم خلاف الواقع!، فتكون أحكام العلماء بحسب ذلك النقل المكذوب!!.

فيقولون: نحن لا نعيب العلماء!، وإنما العيب في بطانتهم السيئة!، ووجود البطانة السيئة حول العلماء أمر لا غرابة فيه ولا انتقاص، لأنَّ الأنبياء لم ينجوا من ذلك فضلًا عن ورثتهم، فقد أخرج البخاري عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان، بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه، فالمعصوم من عصم الله تعالى».

أقول: وهذا طعن مبطَّن ومرده لا محال على العلماء!، لأنَّ كون العالم له بطانتان لا يلزم منه أن يسمع لبطانة السوء ويعرض عن بطانة الخير، لا يكون هذا إلا مع غفلة وبلادة وجهل، وعلماؤنا يتكلمون في الناس بعلم وبصيرة؛ بالبينات والبراهين الموثقة من تسجيل أو مكتوب أو أخبار الثقات الأمناء، لا بمجرد الدعاوى والإشاعات والقيل والقال والنقل المكذوب أو الموهوم، وهذا أمر ملاحظ عليهم، وهذه ردودهم تشهد بذلك، فكيف يقال فيهم أنهم يسيرون وراء بطانة السوء التي تحيط بهم أو يسمعون من كل أحد؟!!.

قال الشيخ محمد بن عمر بازمول حفظه الله تعالى في كتابه [عبارات موهمة ص ٤٩-٥٠]:

«ومن العبارات الموهمة: قول بعضهم: "الشيخ يؤثِّر عليه الشباب الذين حوله"!، احذروا يا إخواني هذه الكلمة، فإنها من كلام أهل البدع والجهل، وكنتُ قد سمعتها تقال في حق الشيخ ابن باز رحمه الله!، وسمعتها تقال في حق الألباني رحمه الله!، وسمعتها تقال في حق مشايخ آخرين!، وهي كلمة باطلة من وجوه منها:

الأول: أنَّ هذه الكلمة طعن في الشيخ أنه غير ضابط، يقبل التلقين من تلامذته، والأصل أنه ثقة ضابط، فهذا خلاف الأصل، فإما أن يقام عليها دليل، وإلا حقها الرد وعدم القبول.

الثاني : أنَّ هذه الكلمة قد نهى الله عن قولها للنبي صلى الله عليه وسلم والعلماء ورثة الأنبياء، "وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ"، قال الطبري في [تفسيره ج ١٠ ص ١٦٨] عند هذه الآية: "يقول تعالى ذكره: ومن هؤلاء المنافقين جماعة يؤذون رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعيبونه ويقولون هو أذن سامعة يسمع من كل أحد ما يقول فيقبله ويصدقه، وهو من قولهم: رجل أذنة مثل (فعلة) إذا كان يسرع الاستماع والقبول، كما يقال: هو يقن، ويقن إذا كان ذا يقين بكل ما حُدِّث. وأصله من أذن لهي أذن إذا استمع له، ومنه الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم: "ما أذن الله لشيء كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن. ومنه قول عدي بن زيد: أيها القلب تعلل بددن...إن همي في سماع وأذن"هـ

فهذه الكلمة يقولها أهل النفاق طعناً في الرسول صلى الله عليه وسلم، واليوم يقولها أهل البدع والجهال طعناً في العلماء وإسقاطا لكلامهم، ودفعاً لعلمهم، فشابهوا بفعلهم هذا فعل أهل النفاق!!، ولا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الثالث: أنَّ هذه الكلمة يتسور بها أصحابها لرد كلام أهل العلم في الأشخاص أو في الأمور، وهذا من أسوأ وأبطل ما يكون؛ إذ كلام العالم لا يرد إلا بدليل شرعي، فهل هذا من الأدلة الشرعية؟

الرابع: أنَّ هذه الكلمة فيها محاذير كثيرة منها ترسيخ انعدام الثقة بالشيخ في كلامه وأحكامه، وإذا ضاعت الثقة بالشيخ ضاعت الثقة بعلومه.

الخامس: ومن محاذير هذه الكلمة أنها تسقط مهابة الشيخ وإجلاله من نفوس الطلاب» انتهى كلامه.

وقد قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في [سير أعلام النبلاء ٢٥/ ١٢٧] في ترجمة الإمام المروذي أبي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج؛ وهو من أصحاب الإمام أحمد وخواصه: «وقيل لعبد الوهاب الوراق: إنْ تكلَّم أحد في أبي طالب والمروذي، أمَا البعدُ منه أفضل؟ قال: نعم، مَنْ تكلَّم في أصحاب أحمد فاتهمه ثم اتهمه!، فإنَّ له خبئة سوء، وإنما يريد أحمد!!».

١٢. التستر وراء نقول أهل العلم المطلقة والتعليق على بعضها بما يفسد معناها

لو قلَّبتَ كتاب علي الحلبي الذي فجَّر فيه الخلاف بين السلفيين وأظهر فيه تأصيلاته الجديدة؛ كتاب [منهج السلف الصالح؛ في ترجيح المصالح وتطويح المفاسد والقبائح، في أصول النقد والنصائح]، لوجدتَ أنَّ أكثره مجرد نقول عن أهل العلم، بل أصله رسالة من الشيخ ربيع إلى رأس الحدادية الغلاة فالح الحربي!، وإنما أضاف إليها الحلبي مقدمة مطولة اشتملت على نقول عن أهل العلم.

وبالطبع ليس الخلاف بيننا وبين الحلبي في نقول العلماء أو أصل الكتاب وهو رسالة الشيخ ربيع إلى فالح الحربي؛ وإنما الخلاف في صنيع الحلبي على هذه النقول من عناويين، ومقدمات، وتعليقات، وهوامش، وبتر، وتلاعب، وتحميلها ما لم تحتمل، أو وضعها في غير محل النزاع!!، حتى أفسد هذه النقول بهذا الصنيع.

وأقول للحلبي: ليس المقصود من التأليف حشد أكثر كمية من نقول أهل العلم في المسائل والمباحث كما تصنع!!؛ وإنما الواجب تحرير كلامهم وتحقيق مذاهبهم، ثم ضبط المسائل وتفصيلها بحسب ذلك، وهذا ما لم يفعله الحلبي!، وإنما اكتفى بكلمات في هوامش الكتاب، يعلِّق بها على كلام أهل العلم.

والسبب؛ أنَّ الحلبي يتستر وراء النقول ليخدع السذَّج بأنَّه يستدل بكلام أهل العلم وأنه لم ينفرد عنهم بشيء، ولكن هذا الأمر لم ينطل إلا على مغفَّل جاهل، أما السلفيون فهم أهل بصيرة ويقظة وفطنة لا ينخدعون بمثل هذه الأساليب الماكرة.

ومن أمثلة الهوامش التي أفسد بها الحلبي المعنى:

١- **ما** نقلَه في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٣٢٢] في أول النصيحة من كلام الشيخ ربيع حفظه الله تعالى قوله: «وذلك دال على أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ الجرح لا يثبت إلا إذا فُسِّر سببه»، فعلَّق عليه الحلبي: «بل حتى المفسَّر منه؛ قد يقبله البعض ويرده بعض آخر؛ بحسب القناعة بحجة هذا التفسير».

٢- وفي قصة ترك شعبةرَحِمَهُ اللَّهُ حديث راو لأنه رأه يركض وراء برذون؛ فقال الشيخ ربيع: «مثل هذا لا يعد من أسباب الجرح المسقطة للعدالة»، فعلَّق الحلبي ص٣٢٣: «مع أنه عنده مفسَّر؛ بل له مقنع!، فتأمل».

أقول: واضح للقارئ الفرق بين منهج الشيخ ربيع ومنهج الحلبي؛ فالشيخ ربيع لا يقبل الجرح إلا أن يكون بسبب مفسَّر، وما لم يعد سببًا للجرح فلا يقبله من أصله فضلًا أن يكون مفسَّرًا أو غير مفسَّر!، أما الحلبي فحتى لو كان سببًا من أسباب الجرح وكان مفسَّرًا ومقنعًا عند أهل العلم فلا يقبله إلا أن يقتنع هو «أي الناقد» به!!، وهذا بيت القصيد وأصل الإشكال ومحل الخلاف بين الحلبي وأنصاره من جهة وبين المنتقدين لهم من السلفيين من جهة أخرى.

٣- وأيضًا نقل الحلبي عن الشيخ ربيع قوله: «ومما وقع فيه المتشددون بغير حق اليوم: الإنكار على مَنْ يخالف غيرَه في باب الجرح؛ على اعتبار أن يجرح الجارح بما لا يعتبر جرحًا عند غيره»، فعلَّق عليه الحلبي بقوله ص٣٣٧: «فالإنكار على مَنْ يخالف غيرَه في باب الجرح: إنكار باطل ورد عاطل».

أقول: الحلبي تجاهل القيد الذي ذكره الشيخ ربيع وهو «على اعتبار أن يجرح الجارح بما لا يعتبر جرحًا عند غيره»، الذي يدل على أنَّ سبب عدم القبول بالجرح لكون الجارح يجرح بما لا يعتبر جرحًا!، بينما الحلبي أطلق العبارة، وفي هذا الإطلاق ذم لما كان عليه أئمة أهل الحديث الذين كانوا يُنكرون على غيرهم عدم الأخذ بما ذكروه من أسباب جارحة مفسرة معتبرة في أسباب جرح الرواة!!.

٤- **وأيضًا من إفسادات الحلبي في هوامشه:** نقل الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح] مسألة "الامتحان بالأشخاص" عن الإمام البربهاري قوله: «وإذا رأيت الرجل يذكر ابن أبي داؤد والمريسي أو ثمامة وأبا الهذيل وهشام الفوطي أو واحدًا من أتباعهم وأشياعهم فاحذره فإنه صاحب بدعة»

فعلَّق الحلبي ص٢٠٤: «وفي [الميزان: ٥/ ١٦٨] في ترجمة علي بن المديني أنه كان يميل لابن أبي دؤاد، ويحسن إليه!، وقد روى عن ابن المديني الكبراء، منهم الإمام أحمد نفسه...»!!.

أقول: بهذا التعليق المضلِّل؛ يريد الحلبي أن يصوِّر للقارئ أنَّ الخلاف بين أئمة أهل السنة واقع في رؤوس المبتدعة فضلًا عمن هو دونهم في الضلال!!، وهذا قول باطل وتغرير عاطل، فإنَّ ما نقله الذهبي في الميزان ـ وأشار إليه الحلبي ـ هو من كلام العقيلي!، ورده الذهبي ردًا شديدًا حيث قال: «ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء فبئس ما صنع!، فقال: جنح إلى ابن أبى دؤاد والجهمية...." ثم أطال في ترجمته ثم قال: "قد بدت منه هفوة ثم تاب منها..."، إلى أن قال: "وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه، وقد أدرك حماد بن زيد، وصنف التصانيف، وهو تلميذ يحيى بن سعيد القطان، ويقال: لابن المديني نحو مائتي مصنف، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعتُ علي بن المديني يقول قبل موته بشهرين: مَنْ قال: القرآن مخلوق فهو كافر، وقال أبو نعيم حدثنا موسى بن إبراهيم العطار، حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، سمعتُ عليًا على المنبر يقول: من زعم أنَّ القرآن مخلوق أو أنَّ الله لا يرى أو لم يكلم موسى على الحقيقة فهو كافر. وقال عثمان الدارمي: سمعت ابن المديني يقول: هو كفر؛ يعنى من قال: القرآن مخلوق. قال ابن عدي: سمعت مسدد بن أبي يوسف القلوسي يقول: سمعت أبي يقول: قلت لابن المديني: مثلك في علمك وتجيبهم؟! فقال: ما أهون عليك السيف!. وقال محمد بن عبد الله بن عمار: قال ابن المديني: خفت القتل؛ ولو أني ضربتُ سوط لمتُّ».

أقول: فما أبعد الحلبي عن الإنصاف حينما لم يبين سبب هفوة ابن المديني؛ ألا وهو الخوف من السيف وليس عن اقتناع وميل كما يزعم الحلبي!، وكذلك لم يبين توبته!!، وكذلك لم يبين نصرة

الذهبي له!!!، كل ذلك يفعله الحلبي من إجل إقناع القارئ: أنَّ الخلاف سائغ في تجريح المبتدعة!!!، بله رؤوس المبتدعة الضلال!.

ولا أدري كيف يجعل الحلبي مَنْ بدت منه هفوة فتاب منها ورجع عنها واعتذر لها كمن عاند وجادل وماطل واستمر في غيه وعداوته لأهل السنة الذين يُنكرون عليه انحرافه؟

فهل يصلح أيها القارئ المنصف أن يضرب علي الحلبي مثالاً بعلي بن المديني؟!

"ما لكم كيف تحكمون؟"

١٣. السفسطة في الردود والاهتمام بزخرفة الألفاظ في الكتابة

أولًا؛ نبين معنى السفسطة، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ [الرد على المنطقيين ص٣٢٨-٣٢٩]:

«مع هذا؛ فلما كان الجلاء والخفاء من الأمور النسبية؛ فقد ينتفع بالدليل الخفي والحد الخفي بعض الناس، وكثير من الناس إذا ذكر له الواضح لم يعبأ به!!، وقد لا يسلمه حتى يذكر له دليل مستلزم ثبوته فإنه يسلمه، وكذلك إذا ذكر له حد يميزه؛ وهذا في الغالب يكون من معاند أو ممن تعودت نفسه أنها لا تعلم إلا ما تعنت عليه وفكرت فيه وانتقلت فيه من مقدمة إلى مقدمة، فإنَّ العادة طبيعة ثانية، فكثير ممن تعود البحث والنظر صارت عادة نفسه كالطبيعة له لا يعرف ولا يقبل ولا يسلم إلا ما حصل له بعد بحث ونظر بل وجدل ومنع ومعارضة؛ فحينئذ يعرف به ويقبله ويسلمه؛ وإنْ كان عند أكثر الناس من الأمور الواضحة البينة لا تحتاج إلى بحث ونظر!!، فالطريق الطويلة والمقدمات الخفية التي يذكرها كثير من النظار تنفع لمثل هؤلاء في النظر، وتنفع في المناظرة لقطع المعاند وتبكيت الجاحد؛ فإنَّ السفسطة أمر يعرض لكثير من النفوس وهي: جحد الحق، وهي لفظه معربة من اليونانية أصلها سوفسطيا أي حكمه مموهة، فلما عربت قيل سفسطة».

وعلي الحلبي صار سفسطائيًا يجادل في الواضحات ويناقش في المسلَّمات!، وهذا الذي استنكره عليه السلفيون وذموه بسببه، وهي طريقة المأربي كذلك، ولعلَّ الحلبي تأثر به وأخذها منه، ولهذا نلاحظ تقارباً كثيراً في أسلوب الكتابة عندهما!!.

وأما زخرفة الألفاظ وتنسيق العبارات ووحدة القوافي في الجمل واستعمال الكلمات الغريبات وكثرة علامات التعجب والاستفهام والأقواس بل وعلامات تستعمل في مادة

الرياضيات!!؛ فهذا أمر ظاهر جدًا، يدل على اهتمام الحلبي بذلك أكثر من اهتمامه بتحرير المسائل وضبطها وتفصيل المقام فيها!.

ونحن نعرف أنه وأتباعه يتفاخرون بهذا الأسلوب من الكتابة، بل صار طلابه يقلدونه فيه!!، مع أنَّ مسألة النقاش في أصول وقواعد المنهج السلفي تحتاج إلى نفسية يقظة حاضرة حريصة على فهم المعاني وغير منشغلة بزخرفة القول والألفاظ؛ لأنَّ ذلك يشتت ذهن الكاتب والقارئ.

ولا ينقطع عجبي؛ كيف يقوم الحلبي بهذا الأسلوب في الكتابة ويحرص عليه جدًا مع أنَّ المسألة تتعلق ببيان سلفيته؟! وكأنه بهذا الأسلوب يريد أن يشعر المخالف والقارئ بأنه هادئ غير منفعل ولا يبالي بما قال فيه أكابر أهل العلم، وكأنَّ الأمر لا يعنيه!!، ولهذا فهو منشغل بتزيين بنائه، ولاهٍ عن تصدّع أساسه وانهياره، فهل هذا موقف إيجابي؟

يظهر أنَّ الحلبي وأتباعه يظنون ذلك!.

ومن أمثلة هذه الزخرفة؛ قول الحلبي: «واتَّهَمُونا بأَنَّنا نرفُضُ «الجرح المُفَسَّر» كحالِ مَنْ هم لمنهج أهل الحديث أعداء، واللهُ -في عالي سماه- عليمٌ بأنَّ هذا القولَ باطلٌ هَباء، فالجرح المُفَسَّرُ -عند كُلِّ ذي نَظَر- مقبولٌ بـ«القناعة» والجَلاء، وهو لأهل البِدَعِ مِن بِدَعِهِم شِفاء، ولكنَّ شرطَ «الإلزامِ به» أشياء، أهمُّها: الحُجَّةُ العلميَّةُ القويَّةُ «المقنِعَةُ» بالقضاء، وثانيها: الإجماعُ المُعْتَبَرُ مِن الأئمَّةِ والعُلماء، وبغيرِ ذلك -أيُّها المحبُّون- نُسيءُ أو لنا يُساء، فهل ما نسبوهُ إلينا وما وضَّحناهُ سواء؟، لا والذي رفع السماء».

أقول: فبدلًا من هذا الاهتمام الزائد في زخرفة الألفاظ وتوحيد القوافي؛ كان على الحلبي أن يفرق لنا بين القناعة والجلاء!، وكذلك يبين لنا حد أو ضابط القناعة، وكذلك قوله: «وهو لأهل البِدَعِ مِن بِدَعِهِم شِفاء»، ماذا يريد به؟!!.

وقد أخرج أبو داود والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: اقتتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معهم، فقال حمل بن مالك بن النابغة الهذلي: يا رسول الله كيف أغرم مَنْ لا

شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك يطل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما هذا من إخوان الكهان» من أجل سجعه الذي سجع. والحديث صححه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ.

فإذا كان هذا السجع اليسير منكراً؛ فما بالكم بسجع الحلبي وأنصاره اليوم؟!!

١٤. التأصيل والنظرية بعيدًا عن التنزيل والتطبيق

علي الحلبي كثيرًا ما ينقد مخالفيه من السلفيين بأنهم يقولون ما لا يفعلون ويطبقون خلاف ما يؤصلون؛ وهو وأتباعه أولى بهذا الوصف منهم لو كانوا يشعرون!!.

فهو يزعم أنه يريد أن يجمع كلمة السلفيين في تأليفه لكتاب [منهج السلف الصالح]؛ بينما الواقع يشهد أنَّ الكتاب مزَّقهم كل ممزق!، ويزعم أنه يسعى لحماية منهج السلف من الانحراف نحو هاوية الغلو أو مستنقع التمييع ولكنه في الحقيقة يحارب السلفيين بغلظة وشدة وقسوة ويترك الآخرين الزائغين؛ بل يدافع عنهم ويبرر لهم ويزكيهم ويثني عليهم ويلتمس لهم المعاذير ويتعاون معهم!.

ويدَّعي أنه لا يحتج بالخلاف في مواضع النزاع؛ بينما كتاباته وواقعه يشهد بأنه يحتج به، ويرد البينات الواضحات والبراهين الساطعات بمثل ذلك!.

ويقرر في أحد المواضع أنه يقبل الجرح المفسَّر إذا كان بسبب مبين؛ ولكن واقعه في رد البينات - التي تؤكِّد انحراف المأربي والعرعور والحويني والمغراوي ومحمد حسان - يشهد بأنه لا يقبل الجرح المفسر ولو كان بسبب مبين!.

ويزعم أنه لا علاقة له بجمعية إحياء التراث؛ بينما مركزه ودوراته ورحلاته مرتبطة بها!، إلى أمثلة كثيرة يطول بها المقام.

فهذه مجموعة من أحوال علي الحلبي الجديدة، يعرفها السلفي المتيقظ المتابع لكل ما يجري في الساحة ولا تخفى عليه، لذا فلا ينبغي أن يغفل عنها أحد ولا يغتر بأسلوب الحلبي ولو زخرف له القول، والله الهادي إلى سواء السبيل.

والآن نشرع في ذكر أصول الحلبي الجديدة التي خالف فيها منهج السلف الصالح؛ وهي في المبحث الذي بين أيدينا:

المبحث الثاني
أصول علي الحلبي الجديدة

١. التشكيك في قاعدة قبول خبر الثقة في الحكم على الأعيان في الزمن المعاصر

من الأمور التي استعملها الحلبي في رفض أحكام العلماء في المجروحين؛ دعواه أنَّ هذه الأحكام مبنية على أخبار كاذبة وإشاعات واهية وهي من باب قيل وقال!.

فلما قيل له: هذه الأخبار نقلها الثقات، صار يشكك في أخبار الثقات، وأنَّ الثقة قد يغلط وقد يهم وقد يغفل...، وأنَّ بعض أهل العلم قد لا يقبل الخبر ولو كان من ثقة، لهذا أوجب التثبت في الأخبار على الإطلاق سواء الثقات أو الضعفاء أو المجاهيل!، وأنه ينبغي أن يسمع الإنسان بنفسه أو يبحث أو يرى ولا يكتفي بما يقوله غيره ولو كان من الثقات في هذا العصر، وأنه ثمة فرق بين قبول خبر الثقة وبين قبول حكم الثقة!، فكلام العالم الثقة في فلان المخالِف هو حكم قد يقبل وقد لا يقبل فهو من باب الأحكام التي تخضع للاجتهاد!، وأما ما يخبر به الثقة من حال الأعيان فهو خبر، يجب أن يقبل، لأنَّ باب الرواية والنقل والأخبار لا تخضع للاجتهاد، وزعم الحلبي أنَّ خبر الثقة في هذا العصر صار صورة من صور التقليد!.

وكذلك فرق بين خبر الثقة في الجرح والتعديل المتعلِّق بالرواة وبين خبر الثقة في تبديع السني أو تسليف المبتدع، وهذه كلها تأصيلات حادثة!!.

قال علي الحلبي في جلسة مسجلة [والشريط موجود في موقع المغراوي؛ وقد أخذتُ تفريغه من كتاب "تنبيه الفطين لتهافت تأصيلات علي الحلبي المسكين" للشيخ سعد الزعتري وفقه الله تعالى]: «وأنا أقول: بالنسبة لكلمة الآن تتردد وهي كلمة خبر الثقة، كلمة خبر الثقة التي تقال اليوم ليست كخبر الثقة التي كان أهل العلم قديمًا يقولونها!، كلمة خبر الثقة اليوم هي صورة أخرى من صور التقليد للأسف!، طبعًا كلمة خبر الثقة الأولى التي كان العلماء يطلقونها كانوا يطلقونها في باب

الجرح والتعديل المتعلِّق بالرواة!!؛ الآن هناك شيخ رأى تلميذًا أو رأى راويًا، فمن خلال خبرته به عرف أنه ضعيف أو عرف أنه ثقة؛ إذا وثقته لا يقال لي ما الدليل على توثيقي؟! لأني أنا وثقته بعد خبرة وبعد دراية. وكذلك بالتصحيح والتضعيف؛ التصحيح والتضعيف له شروط، وهذه الشروط أحيانًا لها تميز وتميز كبير، فليس من المعقول أقول: هذا حديث صحيح بسبب كذا وكذا وكذا، يعني هنا يقال: خبر ثقة!!.

لكن هل خبر الثقة في تبديع السني وتسليف المبتدع؟!؛ هذا لا يُعرف في تاريخ الإسلام!!!، هذه قضية الآن الخلط فيها قوي وقوي جدًا، ولم أر مَنْ ينتبه لها وللأسف الشديد!».

أقول: هذا الكلام لم نكن نتوقع أن يصدر من طالب علم مطلع على كتاب واحد من كتب الجرح والتعديل!؛ فكيف يقول هذا مثل الحلبي؟!!

ألم يقرأ الحلبي في كتب الجرح والتعديل والتاريخ والتراجم والسير: أنَّ الثقات كانوا ينقلون لأئمة الجرح والتعديل: أنَّ فلانًا يقول كذا وكذا، أو فلانًا يجلس مع فلان، أو فلانًا وافق فلانًا، فيأتي الجواب: هو جهمي أو قدري أو مبتدع؟!

فمن أين أتى الحلبي بهذا التفريق؟!

ثم النقول المستفيضة عن أئمة هذا الدين في الحكم على أعيان المبتدعة بأنهم مبتدعة، والموجودة في كتب علم الحديث؛ ماذا نفعل بها؟!

أليست هذه أخبار من ثقات في أعيان المبتدعة؟!

وماذا نصنع في كتب السؤالات والعلل التي يكثر فيها السؤال عن أعيان المبتدعة؟!

هل يقبل السائل جواب المسؤول أم لا؟!

فكيف إذًا لا يُعرف في تاريخ الإسلام خبر الثقة في التبديع؟!!

لا يقول هذا إلا جاهل مغفَّل أو مكابر مراوغ.

وقال الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٣٠] مسألة "القال والقيل ونقل الأقاويل"؛ بعد أن سرد قصة ذكرها من الواقع المعاصر: «فأين هو ذاك الثقة إذن؟!» فعلَّق في الهامش عليها: «وهذا يفتح لنا لزامًا باب التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة؛ ومَنْ لم يفرِّق بينهما فقد غلط غلطًا شنيعًا!، فهل يستوي خبر الثقة عن فلان أنه موجود!، كالحكم على هذا الموجود بأنه

مبتدع؟!!، فكيف إذا تعارض حكم الثقة مع حكم ثقة آخر؟!، وما السبيل إذا تعارض حكم الثقة مع ما يعرفه المتلقي عنه الحكم من حكم يخالفه؟! هل كل ذلك سواء؟! لا يستويان مثلًا».

أقول: الحلبي في أكثر من مجلس يدندن حول هذا التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة؛ ومراده أنَّ خبر الثقة الذي يجب قبوله يختلف عن حكم الثقة الذي لا يلزم منه القبول!، وكلام العلماء اليوم في المجروحين - الذين يدافع عنهم الحلبي - هو حكم وليس خبرًا، فلا إلزام في قبوله!!، هكذا يزعم.

والواقع الآن كما يصوره الحلبي: هو أنَّ الشيخ ربيعًا المدخلي وعبيدًا الجابري وغيرهما من أهل العلم يقبلون أحكام الثقات عندهم في الأعيان بأنهم مجرحون أو مبتدعة، ثم يدَّعون أنَّ هذا من قبيل خبر الثقة وهو واجب القبول، هكذا يصوِّر الحلبي المسألة حتى يجعل بين أحكام العلماء وبين قبولها ـ في نظر الشباب السلفي ـ مانعًا!!.

والواقع خلاف ما يدَّعيه ويصوِّره الحلبي، بل الشيخ ربيع وغيره من أهل العلم لا يجرحون بمجرد أحكام بعض النقلة، بل يطالبونهم بالتوثيق والبيان في أحوال مَنْ يجرِّحونهم إما من مكتوب أو مسجَّل أو شهود ثقات، وفي ذلك زيادة حيطة وتأكيد، وهذا أمر يشهد به كل مَنْ التقى بالشيخ حفظه الله تعالى وجالسه ولو في مجلس واحد!!، فكيف يصوِّر الحلبي هذا الأمر للشباب السلفي بهذه الصورة؟!

كما أنَّ أحكام الشيخ ربيع حفظه الله تعالى مبنية على مؤلفات أهل بدع مليئة بالباطل والفجور والدفاع عن أهل الأهواء والبدع والفرق الضالة كالإخوان والتبليغ وغيرهم، وكذا مبنية على أشرطة مَنْ يحكم عليهم بأصواتهم المعروفة وما فيها من بلايا ورزايا وطوام لا يوجد لها نظير في حرب المنهج السلفي وأهله والانتصار للباطل وأهله؛ ومن ذلك مؤلفات وأشرطة عدنان عرعور وأبي الحسن المأربي، ومع كل هذا يأتي الحلبي اليوم فيشكك في أحكام الشيخ ربيع ويصورها أنها مبنية على القيل والقال، ثم يعتبر أولئك المنحرفين من السلفيين، بل يؤكد مناهجهم وتأصيلاتهم بعد، والله المستعان.

والتفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة ـ في كلام أهل العلم الثقات في أعيان الرواة والمبتدعة ـ تفريق حادث لا دليل عليه، وأئمة الحديث يذكرون ـ في التراجم والسير والسؤالات والجرح

والتعديل والعلل ـ عن أحوال الرواة فيقولون في الضعفاء والمتروكين: سيء الحفظ، كذَّاب، وضَّاع، ضعيف، جهمي، مرجئ، خارجي، رافضي، قدري، معتزلي، زنديق، دجال، شيخ ضال، قد عمي، كان يتلقن، اختلط في آخر عمره، احترقت كتبه، كان يدلس ....، وغيرها من الألفاظ، ولم يأتِ أحدٌ من بعدهم فقال: يجب التفريق بين أخبارهم وأحكامهم!؛ لأنَّ أخبارهم مقبولة، وأما أحكامهم فقد تقبل وقد لا تقبل!!، حتى جاء علي الحلبي اليوم فأحدث هذا التفريق الباطل.

والذي يظهر أنَّ الحلبي صار ـ في جديد حاله! ـ لا يميز بين القاعدة والتأصيل العام من جهة، وبين الاستثناء وما يطرأ عليه من موانع أو عوائق في حالات معينة من جهة أخرى.

فالأصل فيما يخبر به الثقات من كلام أنه مقبول من غير تفريق بين الخبر والحكم، أما ما قد يطرأ على الثقة من الغلط أو الوهم في الرواية أو الخبر، أو ما يعارضه من كلام ثقة آخر، أو ما قد يكون من حال الثقة من تحامل في الكلام أو تشدد أو هوى أو غير ذلك، فهذا لا يبيح لنا أبدًا التشكيك في قاعدة قبول خبر الثقة!، ولا يسوغ لنا الدعوة إلى التثبت في أخبار النقلة دون تفريق بين ثقة وغير ثقة!، كلا وألف كلا.

ولو كان ما قد يطرأ على القواعد والأصول من استثناء أو موانع يوجب علينا التوقف في قبول تلك القواعد والأصول حتى نتحقق من زوالها لما بقيت لنا قاعدة أو أصل إلا أقل القليل فليعرف ذلك.

أما التعارض بين أحكام الثقات في بعض الأعيان جرحًا وتعديلًا؛ فعلماء الحديث قد فصَّلوا الكلام في ذلك في مواضعه بما لا يحتاج إلى مزيد، وإنما الحجة في الأدلة والبينات والبراهين، فلا ينبغي لأحد أن يجعل التعارض الذي قد يحصل في أحكام الثقات سببًا لرد أخبارهم وأحكامهم.

كيف إذا كان المعارض اليوم من أمثال الحلبي ومَنْ يقلده؛ وقد عرف القاصي والداني منهجهم الواسع في التعديل، وعواقب تزكياتهم - المبنية على المصالح والعواطف! - على الدعوة السلفية؟!

فما بال الحلبي يهوِّل من الأمر ويصعِّب المسألة؟!!

وما الغاية من ذلك؟!

وقد نصَّ العلامة الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ على عدم التفريق في كلام الثقات في الأعيان بين الإخبار والوصف فقال في [توضيح الأفكار: ٢/ ١١٨-١١٩]: «والحاصل: أنَّ الدليل قد قام على قبول خبر العدل؛ إما عن نفسه بأنْ يخبر بأنه ابن فلان أو أنَّ هذه داره أو جاريته، فهذا لا كلام في قبول خبره عنه بالضرورة الشرعية، بل يقبل خبر الفاسق بذلك، بل أبلغ من هذا أنه يجب قبول قول الكافر: لا إله إلا الله؛ ويحقن دمه وماله ونعامله معاملة أهل الإيمان لأخباره بالتوحيد وإنْ كان معتقدًا لخلافه في نفس الأمر كالمنافق.

وإنْ كان خبره عن غيره كروايته للأخبار قُبل أيضًا، وإنْ كان عن صفة غيره بأنه عدل أو فاسق قُبِل أيضًا؛ إذ الكل خبر عدل!!، وقبول خبره ليس تقليدًا له؛ بل لما قام عليه من الدليل في قبول خبره، هذا تقرير كلام أهل الأصول وغيرهم، ولنا فيه بحث أشرنا إليه في أوائل حاشية ضوء النهار»

فجعل الصنعاني ما يخبر به الثقة من حال الراوي ووصفه - أو الحكم - عليه بأنه عدل أو فاسق؛ كل ذلك من قبيل خبر الثقة، فأين تقسيم الحلبي من هذا؟!

ثم يأتي أحد متعصبة الحلبي المسمى بأبي الأشبال الجنيدي فيكتب مقالًا بعنوان [**«حكم الثقة» و«خبر الثقة» والخبط والخلط!!**]، يتهجم فيه بلا أدب ولا علم على الشيخ ربيع حفظه الله تعالى؛ لأنَّ الشيخ لا يفرق بين خبر الثقة وحكم الثقة في الكلام في الأعيان كما يفرق الحلبي شيخ المتعصب، وهذا المتعصب راح يستطرد في مقاله ـ مع نوع من التعالم لا يخفى! ـ في بيان الفرق بين الحكم والخبر!!، وكأنَّ الشيخ ربيع لا يعرف الفرق بين الأخبار والأحكام من حيث أصل اللفظين!!، بينما النزاع معه ومع شيخه الحلبي في كلام الثقات في أحد الأعيان؛ هل الأصل فيه وجوب القبول؟ أم يفرق بين ما كان من كلامه خبر فيقبل، وما كان من كلامه حكم؛ فقد يقبل وقد يرد؟! فالأول هو قول الشيخ ربيع والسلفيين معه، والثاني هو قول الحلبي والمتعصبين له.

وقد سُئل الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في [رد شبهات المائعين والذب عن السلفيين السؤال/ ٢]: ما منهج السلف في مسالة قبول خبر الثقة؟

فأجاب بقوله: «منهج السلف والقرآن والسنة على قبول خبر الثقة ووجوب بناء الأحكام عليها. إذا كان اثنان يشهدان على أنَّ فلانًا قتل فلانًا، فعلى الحاكم أن يحكم بالحكم الشرعي وهو القصاص من القاتل، وتثبت عقود النكاح بشهادة رجلين ثقتين، وتثبت عقود المعاملات والديون وغيرها بناء على شهود عدلين ثقتين أو رجل وامرأتان. فهؤلاء يخرِّبون قواعد الشريعة ويصادمون نصوص الكتاب والسنة بأقوالهم الضالة المضلة. والمعتزلة هم الذين كانوا يشترطون التعدد في الرواة أما أهل السنة فلا».

وفي [السؤال/ ٦]: هل يلزم الرجل أن يقبل نقل الثقة وحكمه، أم نقله فقط؟

فأجاب حفظه الله تعالى بقوله: «خبر الثقة الأصل فيه القبول، إلا إذا خالف العدول؛ كما في الرواية الشاذة. وأما الأصل فيه القبول، ولا يجوز تكذيب المسلم ورد ما عنده من الحق، وإذا ما سلكنا هذا المنهج أبطلنا كثيرًا من شرائع الإسلام. لو جلس رجل يعلِّمني من الكتاب والسنة لو قال لي: قال رسول الله في صحيح البخاري كذا؛ أكذبه؟! لا، لما يقول لي: فلان مبتدع، أقول: لا!!.

هذا المذهب الذي يسمونه بالتثبت مذهب كاذب، التثبت الذي لا يريد الوصول للحقيقة وإنما يريد رد الحق فيرد الحق ولا يتثبت، فيتخذ هذه حجة، وليس ممن يتثبت ليصل إلى الحق والحقيقة وإنما ليرد الحق.

ولهذا نراهم يردون أخبارًا متواترة من علماء أجلاء تتخذ فتواهم وأحكامهم وأخبارهم ويردونها بهذا المعول؛ الذي ظاهره معول إسلامي، وهو معول هدَّام ومعول شيطاني».

ومن أشنع التعليقات التي أفسد بها الحلبي نقول العلماء؛ الكلمة التي علَّق بها على كلام العلامة السعدي:

حيث نقل الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٢٩] كلمة للعلامة السعدي وهي قوله: «مِنَ الغَلَطِ الفَاحِشِ الخَطِرِ: قَبُولُ قَوْلِ النَّاسِ بَعْضِهِم بِبَعْضٍ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَيْهِ السَّامِعُ حُبًّا وَبُغْضًا، وَمَدْحًا وَذَمًّا، فَكَمْ حَصَلَ بِهَذا الغَلَط مِنْ أُمُورٍ صَارَ عَاقِبَتُهَا النَّدَامَة؟!»، وعلَّق عليها بقوله: «انتبه يا رعاك الله؛ فلم يميز الشيخ في التحذير من هذا القبول بين ثقة وغير ثقة!، مشيرًا إلى ما قد يقع من غلط حتى من الثقة؛ تترتب عليه مفاسد ومحن وبلاء وإحن».

ومع أننا بينا فيما تقدَّم أنَّ مراد السعدي رَحِمَهُ اللهُ أخبار الناس الذين لا يبالون في النقل أو أخبار مَنْ عُرف بالهوى، وليس مراده أخبار الثقات!، ولكن الحلبي حذف القيد الذي يبين ذلك، فنقل الحلبي كلام العلامة السعدي بهذه الصورة [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية (!) ص٢٢٩]: «مِنَ الغَلَطِ الفَاحِشِ الخَطِرِ: قَبُولُ قَوْلِ النَّاسِ بَعْضِهِم بِبَعْضٍ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَيْهِ السَّامِعُ حُبًّا وَبُغْضًا، وَمَدْحًا وَذَمًّا، فَكَمْ حَصَلَ بِهَذا الغَلَط مِنْ أُمُورٍ صَارَ عَاقِبَتُهَا النَّدَامَة؟!، وَكَمْ أَشَاعَ النَّاسُ عَنِ النَّاسِ أُمورًا لاَ حَقِيقَةَ لَهَا بِالكُلِّيَّة؟!، فَالوَاجِبُ عَلَى العَاقِلِ: التَّثَبُّتُ، وَالتَّحَرُّزُ، وَعَدَمُ التَّسَرُّع، وَبِهَذا يُعْرَفُ دِينُ العَبْد، وَرَزَانَتُه، وَعَقَلُهُ»، بينما هو على هذه الصورة كما في [الرياض الناضرة: ص٢٠٩]: «مِنَ الغَلَطِ الفَاحِشِ الخَطِرِ: قَبُولُ قَوْلِ النَّاسِ بَعْضِهِم بِبَعْضٍ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَيْهِ السَّامِعُ حُبًّا وَبُغْضًا، وَمَدْحًا وَذَمًّا، فَكَمْ حَصَلَ بِهَذا الغَلَط مِنْ أُمُورٍ صَارَ عَاقِبَتُهَا النَّدَامَة؟!، وَكَمْ أَشَاعَ النَّاسُ عَنِ النَّاسِ أُمورًا لاَ حَقِيقَةَ لَهَا بِالكُلِّيَّة؟!، أو لها بعض الحقيقة؛ فنميت بالكذب والزور!، وخصوصًا من عرفوا بعدم المبالاة بالنقل!!، أو عرف منهم الهوى!!، فَالوَاجِبُ عَلَى العَاقِلِ: التَّثَبُّتُ، وَالتَّحَرُّزُ، وَعَدَمُ التَّسَرُّع، وَبِهَذا يُعْرَفُ دِينُ العَبْد، وَرَزَانَتُه، وَعَقَلُهُ» والله المستعان.

مع هذا؛ انظر يا رعاك الله إلى هذا التصريح من الحلبي في «التحذير» من «قبول» أخبار الناس سواء كانوا «ثقات!!» أو غير ثقات، لتعلم أنَّ الأمر لم يكن عن خطأ لفظي، بل نهج جديد!.

وإذا كان الحلبي يشكك في قبول خبر الثقة بهذه الفروق الغريبة الحادثة، فإنَّ تلميذه البارز أبا العباس عماد طارق قد استدرك على شيخه فرقًا آخر في حلقته السادسة «ضمن سلسلة بين منهجين»: «التثبت من الأخبار الموجبة لنقد الأعيان»؛ حيث فرق بين قبول خبر الثقة في المسائل الشرعية؛ وأنها لا تحتاج إلى تثبت، وبين وجوب التثبت في أخبار الثقات في مسائل الحكم على الأعيان!!!، ولا أدري من أين جاء بهذا التفريق؟!

أما المأربي فلا يقبل خبر الثقة في جرح الأعيان حتى يقف عليه بنفسه!؛ فقد قال: «أنا لا أقبل الجرح في الشخص حتى أقف عليه بنفسي من المتكلِّم فيه؛ إما من نطقه أو كتابه».

وحقًا طبق المأربي أصله عمليًا فقال في سيد قطب: «وأيضًا طلب أحد إخواننا أن ألخص الكلام أو موقفي من سيد قطب فخلاصة ذلك: أنني كنتُ من قبل لا أراه قائلًا بوحدة الوجود!، وبعد الذي قرأته واطلعتُ عليه بنفسي!!، فأرى أنه قال بهذه المقالة الخبيثة، ويجب أن يكون هذا معلومًا عني».

أقول: وانظر إلى الفارق بين المأربي وبين العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ حيث قال في ردود الشيخ ربيع حفظه الله تعالى على سيد قطب: «كل ما رددتَه على سيد قطب حق وصواب، ومنه يتبين لكل قارئ مسلم على شيء من الثقافة الإسلامية أنَّ سيد قطب لم يكن على معرفة بالإسلام بأصوله وفروعه!!، فجزاك الله خير الجزاء أيّها الأخ الربيع على قيامك بواجب البيان والكشف عن جهله وانحرافه عن الإسلام».

قلتُ: فالشيخ الألباني لم يتوقف في قبول ما أخبر به الشيخ ربيع من طوام سيد قطب؛ ومن ذلك مسألة وحدة الوجود، بينما لم يقبلها المأربي فترة من الزمن وماطل وراوغ ونفاها حتى اطلع عليها بنفسه، ثم قبلها وأثبتها!!، والعجيب أنه عاد من جديد بعد مدة فتراجع عن هذا الاعتراف، ولم يقبل أن سيد قطب يقول بوحدة الوجود!!!، وأما باقي طوام سيد فلم يقبلها المأربي لا من قبل ولا من بعد، بل كان يعتذر له ويجادل عنه!، ويشنِّع على السلفيين من أجله.

فهؤلاء جميعًا يدندنون حول التثبت في «جميع» الأخبار الموجبة لنقد الأعيان؛ لا فرق بين أخبار الثقات وغيرهم، وهذا أصل حادث وغريب عن منهج سلف هذه الأمة.

ويكفينا في هذا: هذا المثال الذي ذكره الشيخ ربيع في رده على المأربي: فقد جاء في [تاريخ بغداد: ٨/ ٣٧٤، وسير أعلام النبلاء: ١٣/ ٩٩]: [أنَّ داود الأصبهاني قدم بغداد، وكان بينه وبين صالح بن أحمد حسن، فكلَّم صالحًا أن يتلطف له في الاستئذان على أبيه، فأتى صالح أباه فقال له: رجل سألني أن يأتيك، قال: ما اسمه؟، قال: داود!، قال: من أين؟، قال: من أهل أصبهان!، قال: أي شيء صناعته؟ قال: وكان صالح يروغ عن تعريفه إياه!!؛ فما زال أبو عبد الله يفحص عنه حتى فطن. فقال: هذا قد كتب إليّ محمد بن يحيى النيسابوري في أمره أنه زعم أنَّ القرآن محدث؛ فلا

يقربني!!، قال: يا أبتِ ينتفي من هذا وينكره!!!، فقال أبو عبد الله: محمد بن يحيى أصدق منه، لا تأذن له في المصير إلي!!].

قلتُ: مع أنَّ داودًا الظاهري كان إمامًا عابدًا ورعًا زاهدًا متواضعًا؛ قال فيه أبو زرعة الرازي كما في المصدر المشار إليه في القصة: «ترى داود هذا؛ لو اقتصر على ما يقتصر عليه أهل العلم لظننت أنه يكمد أهل البدع بما عنده من البيان والآلة، ولكنه تعدَّى».

وأما مذهب داود في القرآن فقد قال الحافظ الذهبي: «قال أحمد بن كامل القاضي: أخبرني أبو عبد الله الوراق: أنه كان يورق على داود بن علي، وأنه سمعه يسأل عن القرآن، فقال: "أما الذي في اللوح المحفوظ فغير مخلوق، وأما الذي هو بين الناس فمخلوق". قلتُ: هذه التفرقة والتفصيل ما قالها أحد قبله فيما علمت...إلى أن قال: وأما داود فقال: "القرآن محدث"، فقام على داود خلق من أئمة الحديث، وأنكروا قوله، وبدَّعوه».

أقول للحلبي وأتباعه:

فهل نفع ما عند داود الظاهري من البيان والآلة؟!

وهل توقف الإمام أحمد فيه لكونه كان يكمد أهل البدع وكان إمامًا زاهدًا ورعًا متواضعًا؟!

وهل نفي داود لما قيل فيه وإنكاره له جعل من الإمام أحمد يقبل نفيه ويرد خبر الثقة عنده؟!

وهل مراوغة صالح انطلت على الإمام أحمد، أم كان فطنًا يقظًا؟!

وهل اكتفى الإمام أحمد بخبر محمد بن يحيى النيسابوري أو توقف فيه حتى تثبت بنفسه من صحته، أم قبل الخبر والحكم؟!

فأين الحلبي والمأربي وأتباعهما من هذا التأصيل الذهبي من إمام أهل السنة والجماعة؟!!.

وأختم بقول الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ في [الكفاية في علم الرواية/ المكتبة العلمية – المدينة المنورة ص٣٠] بعد أن سرد عدة أدلة على وجوب الأخذ بخبر العدل: «وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك، ولا اعتراض عليه، فثبت أنَّ من دين جميعهم وجوبه؛ إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه، والله اعلم».

٢. التوسع في الموازنة بين الحسنات والسيئات عند ذكر أهل البدع

من بدع العصر التي طار بها أقوام اليوم وطبقوها عمليًا ورفعوا بها شأن المبتدعة الضلال وغرروا بها شباب الأمة الجهال: بدعة الموازنة عند ذكر أهل البدع، حيث أوجب البعض أنه من العدل والإنصاف عند الكلام في جرح الأعيان أن تذكر حسنات المنقود كما تذكر سيئاته، ونسبوا هذا المنهج البدعي إلى سلف الأمة زورًا وبهتانًا وتلبيسًا. الشيخ

وأهل العلم الكبار «الشيخ الألباني والشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين والشيخ الفوزان والشيخ ربيع والشيخ العباد وغيرهم من العلماء والمشايخ» أفتوا ببدعية هذه الفكرة، وحذَّروا منها، وقالوا: إنَّ الواجب عند التحذير والنقد والرد والتجريح أن يُذكر المجروح بما عنده من سيئات ليحذر الناس منه، أما إذا ذُكرت حسناته بجانب سيئاته فإنَّ النقد يضعف ويحتار الناس في معرفة الحكم النهائي عليه، وفتاوى هؤلاء العلماء معلومة ومنتشرة.

وأهل العلم فرقوا بين أمرين:

الأول: النقد والتحذير والرد؛ فجعلوا الأصل فيه عدم ذكر حسنات المنقود والمردود عليه.

والثاني: الترجمة والتقويم العام والسيرة الذاتية؛ فجعل بعضهم الأصل في ذلك جواز ذكر حسنات المنقود إذا اقتضت الحاجة ذلك أو وجوبه؛ إما من باب العدل والإنصاف!، وإما من باب المعرفة والإخبار بواقع الحال وبيان الحق الذي عنده وتمييزه عن الباطل؛ حتى لا ينكر - مَنْ لا يعرف - كل ما عنده سواء كان حقًا أو باطلًا.

وقد أورد الشيخ ربيع حفظه الله تعالى إيراداً قوياً على مَنْ أوجب الموازنة بين الحسنات والسيئات لتحقيق العدل والإنصاف في هذه الحالة كذلك، بأنَّ ذلك لو كان واجباً لا يتحقق العدل إلا به لوجب على المؤرِّخ أن يبحث عن سيئات الصحابة والأئمة والعلماء السلفيين ويضمها إلى حسناتهم، وكذا يجب عليه إنْ كان المترجَم له من رؤوس أهل البدعة كالجهم بن صفوان وبشر المريسي وابن أبي دؤاد وابن عربي والتلمساني وغيرهم أن يبحث عن حسناتهم فيضمها إلى سيئاتهم لتحقيق العدل، ولا يعتقد أحدٌ من أهل العلم السلفيين قديماً ولا حديثاً ذلك، وفي هذا ردٌ على ما

نقله الحلبي مقرًّا له فقال [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٦١]: «الواجب على مَنْ أراد أن يُقوِّم شخصاً تقويماً كاملاً إذا دعت الحاجة أن يذكر مساوئه ومحاسنه».

قلتُ: وهكذا كان الشيخ ربيع يحافظ على الأصول السلفية ويدافع عنها بحجة قوية، وأما الحلبي وأنصاره فقد جاءوا إلى هذا السد المنيع الذي تحفظ به السنة ويكرم أهلها وتهان به البدعة وأهلها، وصدَّعوا به وشققوه، حتى صار مطاطًا لا ضابط له!.

فقد قال الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٦١]: «جواز ذكر حسنات المردود عليه عند الحاجة»، وقال: «استحسان ذكر حسنات المردود عليه إذا كان ذلك باب ترغيب له للرجوع إلى الحق».

وبهذا أضاف الحلبي حالتين في جواز ذكر محاسن المنقود، فصارت عنده ثلاث حالات!!.

أقول: وقد طبَّق الحلبي هذا المنهج البدعي عمليًا في "جمعية إحياء التراث الكويتية" فقال في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص١٤٢]:

«قَدْ رَأَيْتُ -فِي عَدَدٍ مِنَ البُلْدَانِ- خِلافًا كَبِيرًا -جِدًّا- إِلَى حَدِّ الفِتْنَةِ!- حَوْلَ «جَمْعِيَّة إِحْيَاء التُّرَاث الإِسْلاَمِي» -فِي الكُوَيْت-، وَهِيَ جَمْعِيَّةٌ تَرْفَعُ -فِي جَلِيِّ أمرها- شِعَارَ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة، وَالعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّة؛ مجتهدة في تطبيق ذلك، مما يجعلها تصيب أحيانًا وتخطئ أحيانًا أخرى. وَسَبَبُ هَذا الخِلاف -ثَمَّةَ- طَعْنُ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ السَّلَفِيِّين فيهَا، وَنَقْدُهُم إِيَّاهَا، وبعض هَؤُلاَءِ العُلَماءُ مُصِيبُون فِي شيء مِنْ نَقْدِهِم - [في التسويد الأول للكتاب قال الحلبي: في كثير من نقدهم!] - وبخاصة فيما وقع من تفريق وفرقة في عدد من البلاد بسببها؛ والبعض الآخر في كلامه نوع غلو، وإِنِّي لأَذْكُرُ - تَمامًا- أَنِّي انْتَقَدْتُ هَذِهِ «الجَمْعِيَّة» -عِنْدَ بَعْضِ رُؤُوسِها، وَكِبَارِ أَفْرَادِهَا -مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً- ثَلاَثَةَ انْتِقَادَاتٍ كُبْرَى:

أَوَّلها: انْشِغَالُهُم الكَبِير بِالعَمَلِ السِّيَاسِي -واستغراقهم فيه-.

وَثَانِيهَا: بعض المَسَالِكُ الحِزْبِيَّةُ فِيهِم -وَقَد اعْتَرَفَ بِهَا كَبِيرٌ مِنْ كُبَرَائِهِم أَمَامِي-.

وَثَالِثُها: عَدَمُ تَبَرُّئِهِم مِنْ رَأْسٍ مِنْ رُؤُوسِهِم السَّابِقِين -وَهُوَ «عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَبْد الخَالِق»- وَقَد انْحَرَفَ مَنْهَجُهُ! نازعًا مَنْزِعَ التكفيرِ؛ وَهُمْ يَعْرِفُون-!!

وَهَذِهِ فُرْصَةٌ أُكَرِّرُ فِيهَا نُصْحِي لِهَؤُلاءِ الإِخْوَةِ -رُغْمَ مُخَالَفَتِي لَهُم في أشياء- بِلُزُومِ التَّبَرُّؤِ مِنْ هَذا الرَّأْس؛ لِمَا يَنْتُجُ مِنْ عَدَمِ التَّبَرُّؤِ -مِنْهُ- مِنْ شَدِيدِ البلاء والبَأْس!!. فضلًا عن المُلاحظات الأخرى التي فَتَحَتْ عليهم أبوابَ شرٍّ كثيرة -عافانا اللهُ وإيَّاهُم مِنها-؛ هم -لِدَعْوَتِهِم- في غِنىً عنها. لعلهم يستجيبون ويتجاوبون؛ وليس ذلك ببعيد عنهم -جزاهم الله خيرًا-، فقد رأينا منهم بعض التجاوب عيانًا زادهم الله توفيقًا».

أقول: وقد علَّقتُ على كلامه هذا في مقال لي بعنوان [نظرات في فتوى القائمين على مركز الإمام الألباني لأهل العراق في مسألة الجمعيات] قلتُ فيه: «فلو تركنا باقي الملاحظات!!، ونظرنا في الثلاث المذكورة: الاستغراق في العمل السياسي!، المسالك الحزبية!، عدم البراءة من القطبي المحترق عبد الرحمن عبد الخالق!، وعرفنا أنَّ الجمعية إلى الآن لم تتجاوب مع تلك النصائح!!!، لكان يكفينا هذا في التحذير من هذه الجمعية ووجوب مقاطعتها!، فكيف وقد سببت هذه الجمعية فتنة وفرقة بين السلفيين في كثير من البلاد؟! فالعجب من الحلبي حين يقول بعدها: "وَمَعَ هَذِهِ الانْتِقَادَات -جَمِيعًا- إِلاَّ أَنِّي لاَ أَرَى مُعادَاتَها، وَلاَ وَمُخَاصَمَتَهَا، وَلاَ أُقِرُّ -البَتَّةَ- ادِّعَاءَ أَنَّها «قُطْبِيَّة»، أَوْ «تَكْفِيرِيَّة»! -بَلْ أَنَا عَلَى «يَقِين» أَنَّهم [في تسويد الأول للكتاب قال: بِالجُمْلَةِ] على عَكْس ذَلِك- "!!».

نعم؛ هكذا يتلاعب الحلبي في قضية جمعية إحياء التراث، بينما حسم كثير من أعلام السلفيين ومشايخهم – ومنهم العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ – فحكموا عليها بالضلال، فأين تعلّق الكثير من أنصار الحلبي بالعلامة الألباني وإخوانه من أهل العلم، لا سيما وقد زاد شرها وفتنتها أكثر – بعد موت الأئمة الثلاثة – في مشارق الأرض ومغاربها؟!

قلتُ: وأما علاقة الجمعية بعبد الرحمن عبد الخالق القطبي المحترق؛ فقد قال رئيس مجلس الإدارة الحالي فيها طارق العيسى: «والشيخ عبدالرحمن عبدالخالق علم من أعلام الدعوة في تاريخ الكويت الحديث!!، وقد أفنى عمره بالكويت في خدمة الدين والدعوة ونشر العلم وتعليم أبناء

الشعب الكويتي من خلال المنابر وقاعات الدراسة لأكثر من أربعة عقود، يشهد له بذلك تاريخه الناصع في مجال الدعوة إلى الله والتعليم والخطابة والنصح والتوجيه والمؤلفات الكثيرة التي أثرت المكتبة الإسلامية».

وقال فيه وائل الحساوي نائب رئيس جمعية إحياء التراث: «الشيخ الجليل الذي ما من أسرة في الكويت إلا وله فضل عليها بتعليم أبنائها وبنشر العلم الصحيح بيننا ومحاربة التطرف الذي كاد أن يمزق كياننا!!».

بينما يدَّعي الحلبي في كتابه قائلًا: «فقد سمعتُ عددًا من فضلائهم يُنكر عليه مخالفاته ويشدِّد عليه في انحرافاته، وقد فهمتُ منهم سددهم الله أنَّ لهم اجتهادًا خاصًا في عدم البراءة منه علنًا؛ لأسباب خاصة بهم متعلقة ببلدهم!، ومن آخر ما اطلعتُ عليه من انتقادهم الصريح له ما في كتاب "أصول الشيخ عبد العزيز بن بازرَحِمَهُ اللهُ في الرد على المخالف" «ص٢٥٦-٢٥٧» للأخ الفاضل فيصل قزار الجاسم وفقه الله».

قلتُ: وقد قام أحد الإخوة في شبكة سحاب بمطالعة كتاب فيصل الجاسم المشار إليه ثم توصَّل إلى نتيجة قائلًا في مقاله [**الكاشفة لكذبة الحلبي**]: «قمتُ بالبحث عن كل موضوع جاء فيه ذكر عبد الرحمن عبدالخالق لعلي أجد انتقادهم - « أي التراثيين» - الصريح له؛ الذي ذكره الشيخ علي وأنه اطلع عليه!، فلم أجد شيئًا!!، ووجدتُ أنَّ صاحب الكتاب قد أتى بخطابات الشيخ ابن بازرَحِمَهُ اللهُ لعبدالرحمن عبد الخالق وأدرجها ضمن ثلاثة مباحث. أما خطابات الشيخ ابن بازرَحِمَهُ اللهُ إلى عبدالرحمن عبدالخالق، فقد أصدر عبدالرحمن عبدالخالق «نفسه! وبنفسه» رسالة اسمها: [تعقيبات الشيخ عبدالعزيز بن باز] ضمنها الخطابات التي أدرجها الجاسم في رسالته المشار إليها آنفًا، فهل نقول إنَّ عبدالرحمن عبدالخالق قد انتقد نفسه انتقادًا صريحًا!!!».

قلتُ: وهذا تدليس وخداع من قبل الحلبي للقراء!!، وهو يشابه تدليسه في دفاعه عن محمد حسَّان حيث نقل عن محمد حسان أنه قال في توبته: «سيد قطب ليس من أهل العلم، وله عقائد ضالة، ولا يجوز لطلبة العلم أن يقتنوا كتبه!!»، بينما نص كلام محمد حسان المسجَّل بصوته في بيت

علي الحلبي لما سأله مشهور حسن: مارأيكم في سيد قطب؟ فأجاب محمد حسان: «كتبي التي سطرتها أخيرًا لا أستدل بفضل الله إلا بأقوال السلف، وأنصح إخواني بأن لايقرؤوا كتب سيد قطب؛ لأنها كتب فكرية وليست كتب منهجية».

قلتُ: فأين التصريح بأنَّ له عقائد ضالة؛ في كلام محمد حسان؟!

ولا أدري من أجل ماذا يصنع الحلبي مثل هذا؟!!

ثم يأتي الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص١٤٥] فيعلِّق في هامش دفاعه عن جمعية التراث فيقول: «ولا يُقال – إلقاء للكلام على عواهنه-: هذا منهج الموازنات!!، فنحن عارفون بمدرك هذا المنهج، خبيرون – والحمد لله - بما يجوز منه وما لا يجوز».

أقول: إنْ كنتَ تدري فالمصيبة أعظم!!.

تنبيه/ وأما موقف علي الحلبي من الجمعيات؛ فقد صرَّح به ملبَّساً على أهل العلم فقال في [هامش كتابه ص١٤١ /المسألة الخامسة: حكم الجمعيات وما يتعلق بها]: «وانظر في تجويز الجمعيات لمشايخنا الكبار "الأسئلة الشامية" رقم "١"، لشيخنا الألباني، و"مجموع فتاوى ابن باز ٥/ ١٩٤"، و"مجموع فتاوى ابن عثيمين ١٦/ ١٣٩"».

ويكفي في الرد على الحلبي ما سُئل به الشيخ مقبل رَحِمَهُ اللهُ كما في كتابه [تحفة المجيب عن أسئلة الحاضر والغريب/ س١٦٠] السؤال الآتي: ما هو موقف الشيخ ابن باز والشيخ الألباني رحمهما الله من جمعية إحياء التراث؟

فكان جوابه: «أما الشيخ الألباني فهو متبرئ منها منذ زمن!، والشيخ ابن باز أنكر عليهم بعض الأشياء. والحزبيون ملبِّسون؛ فيأتون المشايخ الأفاضل بمن هو موثوق به عندهم من أهل السنة ويقولون: يا شيخ قد حقق الله الخير الكثير على أيدينا، وقد ذهبنا إلى إفريقيا –وهم في الحقيقة ذهبوا يفرقون كلمة المسلمين!- وذهبنا إلى إندونيسيا وإلى باكستان وإلى كذا وكذا، والشيخ حفظه الله يصدق، وقد رد على عبدالرحمن عبد الخالق، وأنا متأكد أنَّ الشيخ إذا اتضح له أمرهم سيتبرأ منهم».

أقول: وأما عماد طارق – تلميذ الحلبي البار – فقد قال ملبسًا على القراء في مسألة الموازنة بين الحسنات والسيئات: «ولهذا فقد نصَّ كبار علماء الدعوة السلفية المعاصرة على مشروعية ذكر حسنات المنقود إذا استدعت الحاجة والمصلحة ذلك».

ولم يذكر لنا عماد ما هي الحاجة والمصلحة؟!

ولا ضابط ذلك؟!!!.

وقال أيضًا: «المسألة الثانية: جواز ذكر حسنات المنقود عند الحاجة والمصلحة؛ ولا يعني بدعية القول بوجوب ذكر حسنات المنقود أنَّ ذكر الحسنات محرم!!، فنفي الوجوب لا يستلزم منه إثبات التحريم؛ والأدلة على مشروعية ذكر حسنات المنقود كثيرة!!!».

قلتُ: فهناك أدلة كثيرة على مشروعية ذكر حسنات المخالفين – ولو كانوا مبتدعة – أثناء الرد عليهم أو انتقادهم؛ كما يزعم هذا التلميذ البار!!.

وقال أيضًا: «الشيخ ابن باز كان يثني على جماعة التبليغ!!، ويعرج على أخطائها في نفس المقالة؛ فأئمة الدعوة السلفية الثلاثة الكبار المعاصرين يختارون تفصيل القول في مسألة الموازنة في نقد المخالف!!!، وهو نفس التفصيل الذي اختاره شيخنا حفظه الله» يقصد: الحلبي!.

قلتُ: فهو يطالبنا بالموازنة حتى عند ذكر جماعة التبليغ!!!.

وقال ملبِّسًا: «وليس معنى ما تقدم: أنه يمنع من ذكر محاسن وممادح المخالفين ولو كانوا من المبتدعة منعًا عامًا مطلقًا!!، ذلك أنَّ المنع من مدحهم خروج عن الأصل، فالأصل هو: أنَّ كل مسلم يمدح بما فيه من طاعات ويذم لما وقع فيه من مخالفات، والمنع من مدح أهل البدع والأهواء خروج عن هذا الأصل!!! وقيل به سدًا لذريعة الترويج للبدعة وما منع منه سدًا للذريعة يقال بجوازه للمصلحة الراجحة؛كما هو مقرر عند المحققين من أهل العلم».

قلتُ: فليتأمل القارئ جيدًا كلامه السابق: «والمنع من مدح أهل البدع والأهواء خروج عن هذا الأصل!!!».

فكل مَنْ يمنع من مدح أهل الأهواء والبدع فهو خارج عن الأصل ومخالف للأدلة الكثيرة؛ فعليه أن يأتي بدليل على جواز ذمهم؛ كما يزعم هذا التلميذ البار للحلبي!!.

وقد جعل عماد طارق في مقاله [المدح والثناء على المخالفين من أهل البدع والأهواء] حالات الجواز خمسة!!، وحالات المنع واحدة!!، وانظر الرد عليه مفصَّلًا في مقالي [تبصير كل ذي عينين بحقيقة المنهج المنشود في سلسلة حلقات "بين منهجين"].

وعماد طارق استدل ببعض نتف من كلام العلماء الكبار، وحاول أن يلويها حتى توافق تأصيلاته الحادثة، بل وبتر كلمات منها، وتجاهل قيودًا فيها، وقد فصَّلتَ ذلك أيضًا في مقالي [تبيين الحقائق في التعليق على نقض وتتمة الكاتب أبي العباس عماد طارق].

وغفل - أو تغافل - عماد طارق أنَّ منهج إمام من أئمة أهل السنة لا يؤخذ من نتف من بعض عباراته؛ وقد قال شيخه الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح] ناقلًا عن العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: «الآثار السلفية إذا لم تكن متضافرة متواترة؛ فلا ينبغي أن يؤخذ عن فرد من أفرادها منهج!، هذا المنهج خلاف ما هو معلوم عن السلف أنفسهم!!».

وقال الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله تعالى في رده على مَنْ يستدل ببعض النقول عن شيخ الإسلام لمشروعية الموازنة في الحكم على الأعيان في كتابه الماتع [منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف: ص٦١]: «لقد ذهبتم تفتشون في تراث السلف لعلكم تجدون فيه من كلامهم ومواقفهم ما توقفون به السلفيين الظالمين في نظركم عند حدهم!؛ فلم تجدوا من كلام ولا مواقف أحد منهم، من الصحابة، من القرن الأول للتاريخ الإسلامي إلى القرن الثامن، لم تجدوا شيئًا إلا نتفًا من كلام ابن تيمية الذي كانت حياته كلها جهادًا ونضالًا وهجومًا على أهل البدع؛ فإذا أدرك أنه قد دمَّر معاقلهم، وثلَّ عروشهم أدركته رقة تشبه رقة أبي بكر على أسرى قريش يوم بدر؛ فيقول كلمات في قوم قد يكونون قريبين إلى السنة ولهم مع ذلك جهاد يدافعون فيه عن السنة وعن وأهلها؛ فتأخذون تلك النتف وتسمونها: "منهج أهل السنة والجماعة"!، وتشنون بها الغارة على البقية من المجتهدين من أهل السنة الذين تكالبت عليهم فرق الضلال والبدع؛ إنَّ هذه النتف التي تجدونها في

كلام ابن تيمية لا يجوز أن نسميها منهج ابن تيمية!، فضلًا عن أن نسميها منهج أهل السنة والجماعة».

قلتُ:

ثم يأتي عماد طارق ملبِّسًا ليزعم أنَّ الشيخ ربيعًا حفظه الله تعالى إنما ردَّ في كتابه [منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف] على مَنْ يوجب ذكر حسنات المبتدعة في النقد والتحذير حصرًا، لا على مَنْ يجيز ذلك!. وكلام الشيخ حفظه الله تعالى وإنْ كان أصالة في رد شبهات القطبيين الذين يوجبون الموازنات بين الحسنات والسيئات، ويدَّعون أنَّ هذا من العدل، وأنَّ عدم الموازنات ظلم وهضم وبخس، إلا أنه يدخل فيه ضمناً المنع من ذكر حسنات أهل البدع، لأنَّ الواجب في الرد والنقد والتجريح أن لا تُذكر محاسن المردود عليه؛ فلا كرامة لهم ولا تقدير، فقد قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في المصدر السابق المشار إليه: «وقد حذر النبي ﷺ أمته من أهل الأهواء دون التفات إلى محاسنهم!، لأنَّ محاسنهم مرجوحة، وخطرهم أشد وأعظم من المصلحة المرجوة من محاسنهم!»، وقال: «ومعلوم أنَّ أهل البدع لا يخلون من محاسن، فلم يلتفت رسول الله ﷺ إليها، ولم يذكرها!، ولم يقل: استفيدوا من محاسنهم وأشيدوا بذكرها».

وأختم هذه المسألة فأقول:

لقد كان تلاميذ سيد قطب وأنصاره ينادون بشدة إلى منهج الموازنات، ويقولون بوجوب هذه الموازنة بين الحسنات والسيئات، وألَّفوا في ذلك بعض المؤلفات فتصدى لهم الشيخ ربيع، وفنَّد دعوتهم وشبهاتهم بالأدلة والبراهين في كتابين [منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف] و [المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء]، وقد أيَّد كبار العلماء – ومنهم الأئمة الثلاثة– كتابات الشيخ، وأبطلوا الإلزام في وجوب ذكر حسنات أهل البدع، لكنَّ الحلبي وأنصاره قد أحيوا هذا المنهج الحادث جذعاً من جديد نصرة لأهل الباطل، ودفاعاً عن أباطيلهم، وهذا هو دأب الحلبي منذ قامت هذه الفتن وإلى يومنا هذا، فليدرك العقلاء حقيقة هذا الرجل وحقيقة منهجه وأهدافه.

٣. لا إلزام في المسائل الفقهية الشرعية ولا في الحكم على الأعيان إلا بشرط الإقناع أو الإجماع

هذه المسألة هي أصل النزاع مع الحلبي!؛ فالحلبي وأنصاره يرون أنَّ المسائل الفقهية التي تنازع فيها العلماء ولم يقتنع بها أحد أطراف النزاع، فليس من حق الآخرين أن يلزموه بقولهم ولو جاءوا له بأدلة واضحة وبراهين قاطعة، وكذلك خلاف علماء الجرح والتعديل في الرواة لا يحق لِمَنْ اقتنع في تجريح أحد الرواة أن يلزم مَنْ لم يقتنع به مطلقًا؛ يعني ولو جاء بالأدلة والبراهين، فعدم الاقتناع كاف لرفض الإلزام بها.

والإلزام عندهم لا يتحقق إلا بأمرين اثنين:

الأول: الحجة التي تقنع المخالِف؛ فلو كانت الأدلة واضحة والحجج بالغة والبراهين قاطعة فلا سبيل لنا على إلزام المخالف إلا إذا اقتنع بها هذا المخالِف المعاند.

الثاني: الإجماع؛ فالمسائل المجمع عليها – وكذلك الراوي المجمع على تركه – يكون المخالِف ملزمًا بذلك، لأنه يحرم مخالفة الإجماع.

والإلزام عندهم له صورتان من حيث القبول والرد:

الأولى: الإلزام الذي يترتب عليه التبديع والتشنيع؛ فهذا هو الإلزام المردود المنفي عندهم.

الثانية: الإلزام الذي هو بمعنى جمع الأدلة لنصرة قول ورد قول المخالف؛ وهذا هو الإلزام المقبول المثبت عندهم.

وخلاصة مذهبهم:

أنهم لا يبدِّعون أحدًا ولا يجرحونه ولا يشنعون عليه ولا يعاقبونه بالهجر أو التحذير منه إلا بشرط أن يخالفهم في أمر مجمع عليه!، أو في أمر اقتنع به ثم يخالف في العمل!.

وأما في مسائل تنازع فيها العلماء ولم يقتنع أحد أطراف النزاع بقول المخالف فلا سبيل معه إلا النصح والتواصي بالحق والتواصي بالصبر.

وهذه نقولهم تبين ذلك:

قال الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٢٤ " الجرح المفسر" في الهامش]: «لا مانع من أن ينتصر لما يراه حقًا ويدافع عنه ويحشد له؛ لكن بدون إلزام!، أو خصام!».

أقول للحلبي:

ما فائدة حشد الأدلة التي تبين الحق وتميز بين الحق والباطل وتفصل بين الهدى والضلال؛ إذا كان ليس وراء ذلك إلزام ولا خصام؟!

وما الفارق بين كلمتك هذه وبين عبارة الإخوان المسلمين المشهورة: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه».

بل صرَّح الحلبي بكلمة أوضح واقترب من عبارة الإخوان أكثر فقال: «لا يجوز أن نجعل خلافنا في غيرنا سببًا في الخلاف بيننا».

أي إذا اختلف سلفيان في رجل متكلَّم فيه؛ أحدهما يبدِّعه أو ينكر عليه بالأدلة الواضحة ويحذِّر منه، والآخر لا يرى ذلك، بل يرى سلفيته وينصره ويدافع عنه، فلا يجوز – في نظر الحلبي وحزبه – أن يختلف السلفيان فيما بينهما بسبب اختلافهما في الكلام في ذلك الرجل؛ ولو كان هذا الرجل يدافع عن وحدة الأديان وإخوة الأديان والتقريب بين الفرق والطوائف والانتصار لزعماء الأحزاب الضالة وأصولهم الباطلة ويطعن في العلماء السلفيين ويسعى في إسقاطهم!.

أقول: وهذه في الحقيقة فلسفة فارغة؛ لأنهما – أصلًا – مختلفان فيه، فالخلاف واقع ابتداءًا وليس نتيجة!.

لكنَّ الحلبي يقسم الخلاف إلى قسمين: خلاف بمعنى الرد والانتصار للقول، وخلاف بمعنى الإنكار والتبديع والتحذير، فالأول لا مانع عنده من وقوعه، وأما الثاني فممنوع عنده.

وهذه هي عين قاعدة عدنان عرعور «نصحح ولا نجرِّح»!، التي أنكرها عليه جمع من كبار أهل العلم منهم الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، وكذا أنكرها الشيخ الفوزان والشيخ العباد والشيخ النجمي والشيخ الجابري والشيخ ربيع والشيخ زيد المدخلي حفظهم الله تعالى، وحذروا منه ومن قواعده، وكلامهم منشور معروف.

وفي حوار مع الشيخ الفوزان حول عدنان عرعور؛ قال السائل: القاعدة الرابعة يقول عدنان: «يجوز التخطئة ويحرم الطعن» هل هذه القاعدة صحيحة؟!

فقال الشيخ الفوزان حفظه الله تعالى: «هذه مثل "نصحح ولا نجرح" هي نفسها».

قلتُ: وقد قال الحلبي في أحد حواشي كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص١٤٧] في أثناء دفاعه عن جمعية إحياء التراث: «فالطعن بهم – والحالة هذه – قد يكون طعنًا بمَنْ زكَّاهم وبوَّأهم، نعم يخطئ الجميع، لكن البحث في البدع والتبديع!!».

بل كتب الحلبي مقالًا بعنوان [**"فأيُّ الفريقَين أحقُّ بالأمنِ إنْ كنتُم تعلمُون" بلاء التجريح... أم لواء التصحيح!؟**].

فانظر أيها القارئ: إلى التفريق بين «التجريح» ..و.. «التصحيح»، والأول بلاء!، والثاني لواء، وتذكَّر قاعدة العرعور: "نصحح ولا نجرح".

وقد قـال الحلبي في هذا المقال: «هل نُرجِّح قولَ مَن طَعَن، وجرَّح، وضلَّل، وأسقط بَعضًا مِن «أهل السُّنّة» ـ بما له مِن تَبِعات، وعليهِ مِن ملاحظات ـ؟! أمْ نُرجِّحُ قولَ مَن تأنَّى، وتمهَّل، وصَبَرَ، وتصبَّر، وصحَّح، وناصَحَ بعضًا مِن «أهل السُّنَّة» – بما له مِن إيجابيَّات، وبما يحملُ مِن ثَمَرات–؟!».

قلتُ: فلينظر القارئ إلى طريقة الحلبي في الترجيح هذه؛ مع ما تشتمل عليه من منهج الموازنات!، وما تنطوي عليه من موافقة قاعدة عدنان عرعور "إذا حَكمتَ حوكمتَ وإذا دعوتَ أُجرتَ"، وهذه القاعدة وتلك وغيرها ما أنشئت إلا لرد قواعد المنهج السلفي وأصوله، وللصولات والجولات على أهل السنة حماية لأهل البدع وضلالاتهم.

ومما قاله الحلبي في مقاله: «ووالـلـهِ – الذي لا يُحلَفُ إلاّ به –: إنَّ الدعوةَ إلى ائتلافِ أبناءِ الدَّعوةِ السلفيَّة، ودعاتِها وشيوخِها على قولِ مَن يصبِرُ، ويُناصِحُ، ويُصحِّحُ أوْلَى بألفِ مرَّةٍ ومرَّةٍ مِن الدَّعوة إلى اجتماعِهم على قولِ مَن يُجرِّح، ويُسقط، ويُضلِّل، ويَطعَن».

قلتُ: وإلى متى نصبر على هؤلاء المنحرفين وهم يزدادون – بالصبر عليهم والسكوت عنهم – غيًا وإصرارًا على الباطل وتغريراً للشباب وتكثيراً لسواد حزبهم؟!

وأقول:

قاعدة الحلبي آنفة الذكر هي عين قاعدة المأربي «نصحح ولا نهدم»، فقد قال المأربي في أحد جلساته [أشرطة القول الأمين/ ٥ الوجه الثاني]: «ما نصحِّح الأخطاء بهدم الأشخاص!؛ رجل عنده خير وزلَّ زلة أو زلات، نصحح ما عنده ونصححه، ولا نهدمه ولا نهدم الخير الذي عنده؛ إذا كان واقفًا أمام العلمانيين أو المنحلين أو دعاة الانحلال والتحلل!، أو كان واقفًا أمام الصوفية!، أو كان واقفًا أمام الروافض!، أو كان واقفًا أمام الحزبيين المشوهين للدعوة السلفية!، وزلَّ زلات؛ هذا لا نهدمه، ونصحح هذه الأخطاء».

قلتُ: والحق أنَّ واقع مَنْ يدافع عنهم أبو الحسن المأربي أنهم لا يقفون في وجه الروافض والصوفية والحزبيين والعلمانيين، بل هم حزبيون مبتدعون، وهم صوفية أشعرية، وهم مع الخوارج والروافض، بل مع النصارى واليهود، يدعون إلى الإخاء الديني وحرية العبادة والأديان. فأبو الحسن المأربي يدافع عن حسن البنا وسيد قطب وأبي الأعلى المودودي وحسن الترابي وحكمتيار وأمثالهم من رؤوس المبتدعة من الإخوان المسلمين والتبليغ وغيرهم، كما في كتابه الذي سماه زوراً وتلبيساً [الدفاع عن أهل الإتباع].

وأقول: كذلك تابع هؤلاء مقلِّدهم المتعصب البار عماد طارق فقال في أحد مقالاته: «كان من الطريقة القرآنية: بيان الأخطاء دون التعرض للذوات والأعيان»!!.

فأين فرعون وهامان وقارون وآزر والد إبراهيم عليه السلام وولد نوح عليه السلام، وأبو لهب وامرأته وهاروت وماروت؟

وأين عاد وثمود ومدين وقوم نوح وقوم لوط وسبأ؟

وأين أصحاب الفيل ومسجد الضرار؟

أليست هذه أسماء وهؤلاء أعيان؟!

أم صرت يا هذا - (من باب عدم التعيين!) - من العميان؟!

ثم لينظر القارئ إلى تلبيس هذا المتعصب:

لماذا قال "من طريقة القرآن" ولم يقل "من طريقة القرآن والسنة"؟!

لأنَّه يعلم يقيناً أنَّ في السنة أعياناً ذكرهم النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الذم، وذكرهم العلماء كأمثلة على جواز الغيبة!

بل لماذا لم يقل هذا الملبِّس "من طريقة السلف"؟!

لأنه يعلم مئات الأسماء ذكرها العلماء في كتب الضعفاء والمجاهيل والتاريخ والوضَّاعين والمدلسين والمجروحين والسير وغير ذلك!

فلو قال ذلك لانفضح أمره وظهر كذبه لكل أحد، فاقتصر على قوله: "من الطريقة القرآنية"! تعمية وتلبيساً، ولا ندري لعلَّ هذا المتعصب يسلك طريقة القرآنيين في الاحتجاج!!، وفيه شبه منهم.

وهؤلاء كلهم سائرون في قواعدهم هذه خلف "حسن البنا" مؤسس حزب الإخوان المسلمين؛ فقد قال في "الإصول العشرين" الأصل السادس: ((وكل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، وكل ما جاء عن السلف رضوان الله عليهم موافقاً للكتاب والسنة قبلناه، وإلا فكتاب الله وسنة رسوله أولى بالإتباع؛ ولكنا لا نعرض للأشخاص - فيما اختلف فيه - بطعن أو تجريح، ونكلهم إلى نياتهم، وقد أفضوا إلى ما قدَّموا)).

وأقول بعد هذه الأمثلة من قواعد القوم:

هذه القواعد أولها وآخرها، هي هي، لكن الاختلاف في الألفاظ لا في الحقائق.

وهذا هو المنهج الواسع الأفيح الذي دعا إليه المأربي ثم بعد ذلك اتفق عليه هو والحلبي وعرعور وغيرهم بعد موت الأئمة الثلاثة، حتى صرَّح به المأربي علنًا فقال: «الموفَّق مَنْ يقرأ تراجم السلف يتخذ من طريقة السلف في فهمهم لكلام الله وكلام نبيه ﷺ منهجًا واسعًا أفيح يسع الأمة ويسع أهل السنة».

قلتُ: يريد هذا المفتون منهجًا جديدًا لا يدخل فيه أهل السنة فقط، بل يريد منهجًا واسعًا تدخل فيه الفرق والأحزاب الذين عناهم بقوله "يسع الأمة"، كما يدخل فيه أهل السنة، وهذه هي الغاية القصوى في منهج الإخوان المسلمين!!.

والعجيب؛ أنه قد نُـبِّه الحلبي وتُعقِّب على عبارته السابقة، لكنه أصرَّ، وظنَّ أنه بمجرد تفسيره لتلك العبارة يخرج من الغلط، فقال: «لا يجوزُ أنْ نجعلَ خِلافَنا "الاجتهاديَّ المُعْتَبر = نحْنُ

أَهلَ السُّنَّة" فِي غَيْرِنا "مِمنَّ خَالَفَ السُّنَّة: مِنْ مُبْتَدِعٍ، أَوْ سُنِّيٍّ وَقَع فِي بِدْعَة" سَبَبًا فِي اِلخَلافِ بَيْنَنا "نَحْنُ أَهلَ السُّنَّة"؛ بَلْ نَتَناصَحُ بالعِلمِ والحقِّ، وَنَتَواصَى بِالصَّبْرِ وَالمَرْحَمَة».

أقول: الغريب أنَّ الحلبي مثَّل لمنهجه هذا بـ«الكرابيسي» المعروف بكونه رأسًا في البدعة!!، فجعل الحلبي تحذير الأئمة منه غير ملزم لغيرهم!، فقال في هامش كتابه: «وليس هذا قط بابًا يبدِّع فيه بعضهم بعضًا، أو يطعن بعضهم في بعض، فضلًا عما هو أكثر من ذلك!، ومن أمثلة ذلك: تبديع الإمام أحمد للكرابيسي وهو مشهور جدًا، حتى قال ناصحًا لبعض مَنْ سأله عنه: "إياك، إياك، إياك وهذا الكرابيسي، لا تكلِّمه ولا تكلِّم مَنْ يكلِّمه" كما في [تاريخ بغداد: ٨/ ٥٦٥، والكامل: ٢/ ٣٦٥]، مع كون هذا الكرابيسي مع أحمد نفسه زميلي تلمذة عند الإمام الشافعي ومن الرواة عنه، كما ذكر البيهقي في بيان "خطأ مَنْ أخطأ عن الشافعي ص١٠١" بل قال ابن حجر في [التهذيب: ١/ ٤٣٢]: من كبار أصحاب الشافعي، وقال المعلمي في التنكيل «رقم ٨٤»: أما الرواية فلم أر مَنْ غمز فيها».

أقول: وإذا كان الحلبي غير ملزَم بتبديع الكرابيسي فهذه طامة عظيمة!؛ ولا يُرجى منه أن يوافق غيره من أهل العلم في تبديع الزائغين في هذا العصر!!.

وقد قال الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ في [الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء؛ مالك والشافعي وأبي حنيفة ص١٠٦]: «أبو علي الحسين بن علي الكرابيسي؛ وكان عالمًا مصنفًا متقنًا، وكانت فتوى السلطان تدور عليه، وكان نظارًا جدليًا، وكان فيه كِبْر عظيم، وكان يذهب إلى مذهب أهل العراق فلما قدم الشافعي وجالسه وسمع كتبه انتقل إلى مذهبه وعظمت حرمته، وله أوضاع ومصنفات كثيرة نحو من مائتي جزء، وكانت بينه وبين أحمد بن حنبل صداقة وطيدة، فلما خالفه في القرآن عادت تلك الصداقة عداوة، فكان كل واحد منهما يطعن على صاحبه، وذلك أنَّ أحمد بن حنبل كان يقول: مَنْ قال القرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال القرآن كلام الله ولا يقول غير مخلوق ولا مخلوق فهو واقفي، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع. وكان الكرابيسي وعبد الله بن كلاب وأبو ثور وداود بن علي وطبقاتهم يقولون: إنَّ القرآن الذي تكلم به الله صفة من صفاته لا يجوز عليه الخلق، وأنَّ تلاوة التالي وكلامه بالقرآن كسب له وفعل له وذلك مخلوق، وأنه حكاية عن

كلام الله وليس هو القرآن الذي تكلم الله به، وشبهوه بالحمد والشكر لله وهو غير الله، فكما يؤجر في الحمد والشكر والتهليل والتكبير فكذلك يؤجر في التلاوة. وحكى داود في كتاب الكافي: أنَّ هذا كان مذهب الشافعي، وأنكر ذلك أصحاب الشافعي وقالوا: هذا قول فاسد ما قاله الشافعي قط، وهجرت الحنبلية أصحاب أحمد بن حنبل حسينًا الكرابيسى وبدَّعوه وطعنوا عليه وعلى كل من قال بقوله في ذلك»

وقال العلامة ابن عبدالهادي رَحِمَهُ اللَّهُ في [بحر الدم فيمن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ص١٩٢]: «قال المرُّوذي: قلتُ لأبي عبد الله: إنَّ الكرابيسي يقول: مَنْ لم يقل لفظه بالقرآن مخلوق فهو كافر!، فقال: بل هو كافر!!، وقال: مات بشر المريسي وخلفه حسين الكرابيسي، وقال لي: هذا قد تجهم وأظهر الجهمية، ينبغي أن يحذر عنه وعن كل من ابتعد. وقال في رواية أبي الحارث وقد سئل عن قول الكرابيسي إنه يقول لفظي بالقرآن مخلوق؟ فقال: هذا قول جهم. وقال إسحاق بن إبراهيم سمعته يقول: أخزى الله الكرابيسي، لا يُجالس ولا يُكلَّم، ولا تكتب كتبه، ولا تجالس مَنْ يجالسه. وقال في رواية شاهين بن السميدع: الحسين الكرابيسي عندنا كافر».

وفي ترجمة الكرابيسي قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: «هو أول من فتق اللفظ، ولما بلغ يحيى بن معين أنه يتكلم في أحمد قال: ما أحوجه إلى أن يضرب، وشتمه. قال حسين في القرآن: لفظي به مخلوق، فبلغ قوله أحمد فأنكره، وقال: هذه بدعة، فأوضح حسين المسألة، وقال: تلفظك بالقرآن يعني: غير الملفوظ. وقال في أحمد: أي شيء نعمل بهذا الصبي؟ إن قلنا: مخلوق، قال: بدعة، وإن قلنا: غير مخلوق، قال: بدعة. فغضب لأحمد أصحابه ونالوا من حسين، وقال أحمد: إنما بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها وتركوا الآثار!، قال ابن عدي: سمعت محمد بن عبد الله الصيرفي الشافعي يقول لتلامذته: اعتبروا بالكرابيسي وبأبي ثور؛ فالحسين في علمه وحفظه لا يعشره أبو ثور، فتكلم فيه أحمد بن حنبل في باب مسألة اللفظ فسقط، وأثنى على أبي ثور فارتفع للزومه للسنة».

قلتُ: ولا أدري كيف ينفي الحلبي الإلزام بينما الإمام أحمد يلزم بهجر الكرابيسي ومقاطعته فيقول: «لا يُجالَس ولا يُكلَّم، ولا تُكتَب كتبه، ولا تجالِس مَنْ يجالسه»، ويقول: «لا تكلِّمه ولا تكلِّم مَنْ يكلِّمه»؟!

فهذه الكلمة من الإمام أحمد من أقوى الأدلة على بطلان قاعدة الحلبي، ومن أقوى الأدلة على مغالطاته وقلبه للحقائق وجعله ما هو حجة عليه حجة له.

فأين قاعدة: «لا يجوز أن نجعل خلافنا في غيرنا سببًا في الخلاف بيننا» من موقف إمام أهل السنة هذا؟!!.

ثم هل كون الكرابيسي زميل أحمد في التلمذة «!» ومن أصحاب الشافعي أول ما قدم بغداد «!» ولم يغمز في روايته أحد «!»؛ هل يلزم من هذا نفي الإلزام بالطعن فيه وتبديعه؟!!

ألا يُمكن أن يتغير بعد التلمذة وبعد موت شيخه الشافعي؟!

وأما الرواية عنه فتختلف عن تبديعه؛ وهذا لا يجهله مثل الحلبي!!، لأنَّ الرواية ليس فيها إلا أخذ حديث النبي صلى الله عليه وسلم من طريق هذا المبتدع إن تحقق تحريه للصدق، وليس فيه أخذٌ للعلم - أو لأي كلام غير الحديث - من جهته، فليفطن السلفي لهذا.

ثم ما دام كلامنا في الكرابيسي؛ فأود أن أنقل للقارئ الكريم ما يدل على وجه التشابه بين حال الكرابيسي قديمًا وحال الحلبي حديثًا:

قال الحافظ ابن رجب البغدادي في آخر كتاب [شرح علل الترمذي ص٤٩٥]: «وقد تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل، وكان مقصوده بذلك الطعن في الحديث جملة والتشكيك فيه، أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سماه بكتاب المدلسين!، وقد ذُكر كتابُه هذا للإمام أحمد فذمه ذمًا شديدًا، وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء!!. قال المروزي: مضيتُ إلى الكرابيسي وهو إذ ذاك مستور يذب عن السنة ويظهر بأبي عبد الله!!، فقلتُ له: إنَّ كتاب "المدلسين" يريدون أن يعرضوه على أبي عبد الله فأظهر أنك قد ندمتَ حتى أخبر أبا عبد الله، فقال لي: إنَّ أبا عبد الله رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق؛ وقد رضيت أن يعرض كتابي عليه!، وقال: قد سألني أبو ثور وابن عقيل وحبيش أن أضرب على هذا الكتاب فأبيتُ عليهم وقلتُ بل أزيد فيه!!!، ولجَّ في ذلك وأبى أن يرجع عنه!. فجيء بالكتاب إلى أبي عبد الله وهو لا يدري من وضع الكتاب، وكان في الكتاب الطعن على الأعمش والنصرة للحسن بن صالح. وكان في الكتاب: إنْ قلتَ إنَّ الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج

فهذا ابن الزبير قد خرج!!؛ فلما قُرئ على أبي عبد الله قال: "هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به!!!، حذروا من هذا"، ونهى عنه. وقد تسلَّط بهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعن على أهل الحديث!!؛ كابن عباد الصاحب ونحوه، وكذلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس - إما أنه يخفى عليه أمرها، أو لا يخفى عليه - في الطعن في الأعمش ونحوه كيعقوب الفسوي وغيره. وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظًا لسنة النبي ﷺ وصيانة لها وتمييزًا مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعنًا في غير الأحاديث المعللة، بل تقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات، فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله عليه وسلم حقًا، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون الحديث انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به».

أقول: فمع أنَّ حسينًا الكرابيسي بحر من بحور العلم!، وكان فصيحًا لسنًا، وله عدة مصنفات!، وكان عالمًا متقنًا جدليًا!، وهو من تلاميذ الإمام الشافعي رحمه الله!، إلا أنه أحدث أصلًا - واحدًا! - فاسدًا لم يقل به أحدٌ من سلف الأمة، فبدَّعه أحمد وحذَّر من مجالسته ومجالسة مَنْ يجالسه، وتبعه على هذا يحيى بن معين وأصحاب أحمد، وألَّف الكرابيسي كتابًا جمع فيه للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به!، فكان يحتج برخص أهل العلم في رد البراهين والبينات!، حتى تسلَّط بكتابه هذا أناسٌ من المبتدعة في الطعن بأهل الحديث!!.

قلتُ: فما أشبه ما وضعه الحلبي من كتبه الجديدة مثل [منهج السلف الصالح] ومقالاته المتأخرة (التي نقلتُ لك أيها القارئ منها بعض تأصيلاته وتقريراته)، ما أشبهه في ذلك بما كتبه الكرابيسي من كتب صارت عوناً لأهل البدع للطعن في أهل السنة والحديث؟!

بل الحلبي وحزبه كتبوا كتابات وأصلوا أصولاً فاسدة لم يفرح بها إلا أعداء السلفية؛ الذين جعلوها أسلحة في الطعن في أهل السنة، وهذا الكتابات تفوق بالشر كتاب الكرابيسي بكثير، والله المستعان.

وأقول – من باب المواصلة في بيان منهج الحلبي في مسألة الإلزام -:

ومن نقول الحلبي أيضًا قوله في هامش كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢١٩]:

«تنبيه آخر: قلتُ في بعض مجالسي: لا «يُلزَمُ» أحدٌ بالأخذ بقول جارح إلا ببينة «مُقنِعَةٍ» وسببٍ واضحٍ أو بإجماعٍ علميٍّ معتبر. ففهما البعض – ولا أدري كيف – على أصل الجرح وأنه لابد له من إجماع!!، وفرق بين «قوله» أو «قبوله» وبين «الإلزام به» كبير كثير –كما لا يخفى–!!. فمن «قبله» – مقتنعًا به – فنعمّا هو ومن لم يقبله لعدم قناعته الشرعية العلمية لا يلزم به، وإلا فكيف يُلزِمُ المختلفان في « واحدٍ » غيرهما؟!، وما دليل كل في هذا الإلزام؟!، وما موقف «الملزَم»؟!. ثم إنَّ «الإلزام» المنفي – ها هنا– هو ما يترتب عليه تبديع وتجديع وتشنيع!، أمّا «الإلزام» بمعنى: الانتصار والتأييد وجمع الأدلة لنصرة قولٍ ما فهذا مقبول غير مرذول، وقد قال الإمام الذهبي في [السير: ١١/ ٨٢]: "وإذا اتفقوا على تعديلٍ أو تجريحٍ فتمسك به"، وقال شيخ الإسلام في [منهاج السنة النبوية: ٣/ ٩٨]: "والحق: أنَّ أهل السنة لم يتفقوا قط على خطأ"، والكلام كله حول «أهل السنة» وفيهم لا المبتدعة وذويهم!، فلا تتجنّ!!» انتهى كلام الحلبي.

أقول: الحلبي يشترط في قبول الإلزام بالتجريح السبب الواضح والبينة المقنعة؛ ويظهر أنهما شيء واحد عنده، فالسبب الواضح لا يعتبر إلا بقناعة الملزَم!؛ ومما يؤكِّد ذلك أنَّ الحلبي نقل كلامًا للشيخ ربيع حفظه الله تعالى في هامش كتاب [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٣٩٣] جاء في آخره: «عليكم أن تنظروا في الأدلة وتأخذوا بها كما فعل العلماء وطلاب الحق الصادقون، ولا يجوز لكم أن تخالفوا العلماء الذين حكموا على فلان أو فلان بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة؛ فهذا هو المنطق الذي قرره القرآن والسنة وعلماء الإسلام، بخلاف ما يقرره بعض الخارجين ويدعون إليه من التقليد الأعمى مخالفين في ذلك هذا المنهج العظيم».

فعلَّق الحلبي عليه بقوله: «قلتُ: قوله [بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة] أي إذا اقتنعوا بها وظهر لهم وجه الحق فيها كما تقدَّم تقييده بذلك مرارًا منه!، أما إذا لم يقتنعوا بها – وهذا ممكن جدًا وإلا ما حصل اختلاف قط – فلا سبيل معهم إلا النصح والتفاهم والتواصي بالحق والتواصي

بالصبر، وأما إلزامهم بما لم يقتنعوا به وأطرهم على أن يقولوا بما لم يؤمنوا به: فهذا وجه آخر لذلك التقليد، بل أقبح!!. ثم لو كان الجرح من حيث الواقع واضحًا قاطعًا لما اختلفوا فيه أصلًا، فتأمل».

فالحلبي لا يلزم بالأدلة ولو كانت واضحة!، ولا يلزم بالبراهين ولو كانت قاطعة!، وإنما شرط الإلزام عنده أن يقتنع الملزَم، فإنْ لم يقتنع فلا سبيل لنا عليه إلا النصح والتفاهم من غير إنكار ولا تجريح ولا تشنيع!.

ما معنى ذلك؟

معناه: «وليعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه» أو «نصحح ولا نجرح».

وجعل الحلبي وقوعَ الخلاف دليلًا وعلامة على عدم وضوح الأدلة وعدم قطعية البراهين!!، وهذا من أغرب ما صار إليه الحلبي من حال، فهل غفل أنَّ الخلاف قد يكون بسبب الهوى أو العناد أو الكبر أو العلو أو الحسد أو البغي؟ أم تغافل عن هذه الأسباب، وحصرها في عدم الوضوح والقطع؟!

وأقول:

لم يبين الحلبي ولا غيره ممن يقول بقوله معنى (القناعة) ولا حدها!، بل يطلقون القول: «لا طاعة إلا بشرعية القناعة» و «لا فائدة من أي حجة لا إقناع فيها» - كما قال الحلبي ذلك بحروفه في بعض هوامش كتابه - من غير تفصيل!!.

ومعلوم أنَّ قناعة الناس تتفاوت، فمن الناس مَنْ يقتنع بدليل واحد، ومنهم مَنْ لا يقتنع ولو أتيت له بألف دليل!!!، لأنَّ منهم مَنْ لم يقتنع لشبهة عارضة، ومنهم مَنْ لم يقتنع لهوى، فقناعة الإنسان أمر باطني لا يُمكن ضبطه أو حده، فلا أدري كيف جعل الحلبي وجوب قبول الحق مقيداً بقناعة الإنسان غير المنضبطة؟!

والكل يعلم أنَّ القناعة ليس الناس فيها على مرتبة واحدة، فبعض الناس لا يقتنع ولو أتيت له بأقوى الحجج وأبين الأدلة كما قال تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ﴾، وقد يكون عدم قبول الحق عقوبة لهم جزاءًا لذنب سابق؛ قال تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَـٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا

يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ (١٤٦) ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ (٢٥) ﴾.

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في [شفاء العليل: ص٧٩]: «فصل: المرتبة الثانية من مراتب الهداية: هداية الإرشاد والبيان للمكلفين؛ وهذه الهداية لا تستلزم حصول التوفيق وإتباع الحق!؛ وإنْ كانت شرطًا فيه أو جزء سبب، وذلك لا يستلزم حصول المشروط والمسبب؛ بل قد يتخلف عنه المقتضى، إما لعدم كمال السبب، أو لوجود مانع، ولهذا قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾، وقال: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾، فهداهم هدى البيان والدلالة فلم يهتدوا!، فأضلهم عقوبة لهم على ترك الاهتداء أولًا بعد أن عرفوا الهدى فأعرضوا عنه!، فأعماهم عنه بعد أن أراهموه؛ وهذا شأنه سبحانه في كل من أنعم عليه بنعمة فكفرها؛ فإنه يسلبه إياها بعد إن كانت نصيبه وحظه».

والإنسان قد يرد الحجج العلمية والأدلة البينة لا لعدم قناعته في الباطن؛ بل كما قال تعالى: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾، وهذا هو حال السفسطائي.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان حكم مناظرة المخالفين [درء التعارض: ٣/ ٣٧٤]: «وقد يُنهى عنها إذا كان المناظر معاندًا يظهر له الحق فلا يقبله - وهو السوفسطائي! - فإنَّ الأمم كلهم متفقون على أنَّ المناظرة إذا انتهت إلى مقدمات معروفة بينة بنفسها ضرورية وجحدها الخصم كان: سوفسطائيًا!!، ولم يؤمر بمناظرته بعد ذلك، بل إنْ كان فاسد العقل داووه!!، وإنْ كان عاجزًا عن معرفة الحق - ولا مضرة فيه - تركوه!، وإنْ كان مستحقًا للعقاب عاقبوه مع القدرة: إما بالتعزير وإما بالقتل، وغالب الخلق لا ينقادون للحق إلا بالقهر!!!».

قلتُ: تأمل في قوله «وغالب الخلق لا ينقادون للحق إلا بالقهر»، بينما الحلبي يُعلِّق وجوب قبول الحق بقناعة الخلق!.

وانظر الفارق بين كلمة الحلبي: «لو كان الجرح - من حيث الواقع - واضحًا قاطعًا لما اختلفوا فيه أصلًا»، وبين قول شيخ الإسلام في [المجموع: ١٢/ ٢٣٧]: «فإنَّ مواضع التفرق والاختلاف عامتها تصدر عن إتباع الظن وما تهوى الأنفس!».

قلتُ: وقد سُئل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما هو منقول في كتاب [دفع بغي عدنان] السؤال الآتي «وهو عبارة عن كلام لعدنان عرعور»: "اختلافات الجماعات اختلافات اجتهادية وأنا مقرٌ بذلك، وإنْ لم تكن كذلك لأخرجناهم بسهولة من دائرة الإسلام"؟! فما قول سماحتكم؟ فكان جوابه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هو لا شك أنَّ بعضها اجتهادي، وبعضها عناد واستكبار، فما كان الحق فيه واضحًا فالمخالف معاند مستكبر!، وما كان مشتبهًا فهو محل اجتهاد».

أقول: إذن لابد للمسألة من ضابط؛ وأحسن العلامة الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين قال في [الموافقات: ٥/ ٨١]: «وأيضًا: فإنَّ في مسائل الخلاف ضابطًا قرآنيًا ينفي إتباع الهوى جملة!؛ وهو قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾، وهذا المقلِّد قد تنازع في مسألته مجتهدان، فوجب ردها إلى الله والرسول، وهو الرجوع إلى الأدلة الشرعية!، وهو أبعد من متابعة الهوى والشهوة، فاختياره أحد المذهبين بالهوى والشهوة مضاد للرجوع إلى الله والرسول».

قلتُ: بينما الحلبي لا يلزم بالأدلة الشرعية ولو كانت واضحة، وجعل المرجع قناعة المخالِف كما تقدَّم عنه في تعليقه على كلام الشيخ ربيع حفظه الله، فقال: ((قلتُ: قوله [بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة] أي إذا اقتنعوا بها وظهر لهم وجه الحق فيها كما تقدَّم تقييده بذلك مرارًا منه))!!.

وهذا خلاف ما دلَّ عليه كتاب الله تبارك وتعالى، فإنه دلَّ على أنَّ الواجب على الرسل صلوات الله وسلامه عليهم إنما هو البيان فحسب؛ قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ ﴾، وفي آية أخرى قال: ﴿حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ ﴾، وآيات أخرى كثيرة؛ وليس فيها إلا البيان والبلاغ والتذكير، أما إقناع المخاطَبين فلا يوجد في النصوص ما يشير إليه على حد معرفتي، ومعلوم أنَّ حدَّ البيان: هو إخراج الشيء من حيز الإشكال والخفاء إلى حيز الوضوح والجلاء، فإذا اتضح الحق فلا عبرة بكون المخالف مقتنعًا به أو غير مقتنع!!.

ثم لابد أنَّ نعلم أنَّ ضابط ما يُلزَم به وما لا يُلزَم هو: الإيجاب؛ فكل ما وجب فعله أو تركه فهو مُلْزِم، أما أن نرجع المسألة إلى قناعة النفس فهذا أمر غير منضبط!.

فالأصل هو: أن تُبيَّن الحجج وأن تُدفع الشبهات؛ فإذا انقطعت حجة المخالف أو صار يُجادل أو يُخاصم بما لا حجة فيه أو في غير محل النزاع أو غير ذلك من أساليب أهل الأهواء المعروفة؛ وردَّ الحق بلا حجة علمية، عرفنا حينها أنَّ ردَّه للحق عن هوى أو مكابرة أو عناد أو جدل أو تعصب وهو سوفسطائي كما قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وليست المسألة أنَّ أدلة خصمه لم تقنعه؛ وقد قال ﷺ: «الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ»، وقال: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ».

تنبيه: قد تكون الحدة في ردود البعض وخطاباتهم، والشدة في أسلوبهم عند التعامل مع المخالفين تمنع من قبول الحجج منهم؛ وبالتالي من الاقتناع بالحق الذي معهم أو من متابعتهم في أحكامهم النقدية، لكن لا يدفعنا ذلك لتهوين الباطل والتستر على أهله، بل نحن مطالبون جميعًا باللين والرفق والتمسك بالردود العلمية والحوارات الموضوعية البعيدة عن حظوظ النفس والتعصب والغلو والتشنج والعبارات التي لا تليق، إلا مع مَنْ لم ينفع معه هذا الأسلوب فنستعمل معه الشدة والغلظة.

وأقول:

أما دعوى عدم الإلزام في مسائل الخلاف فهي نوع من التقليد المذموم؛ قال العلامة الشوكاني في [السيل الجرار: ٤/ ٢٩٩]: «فالحاصل: إنَّ مِن أوجب ما يجب على الإمام ومَنْ له قدره أن يحيى ما أحياه الكتاب والسنة ويميت ما أماتاه، ويدعو الناس إلى ما دعاهم الله ورسوله إليه، وينهاهم عما ينهاهم الله ورسوله عنه، وبهذا تعرف أنَّ "عدم الإلزام في مسائل الخلاف" كما يقول كثير من أهل الفروع هو شعبة من محبة التقليد الذي نشأوا عليه ودبوا ودرجوا فيه، وحنين منهم إلى الإلف المألوف؛ فليكن هذا منك على ذكر».

فالعجب من الحلبي حينما قلب الأمر وقال: «وأما إلزامهم بما لم يقتنعوا به وأطرهم على أن يقولوا بما لم يؤمنوا به: فهذا وجه آخر لذلك التقليد، بل أقبح!!».

وقد تعقَّب الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ مذهب مَنْ يتوقف في الإنكار في مسائل الخلاف!؛ فقال [السيل الجرار: ٤/ ٥٨٨-٥٨٩]: «هذه المقالة قد صارت أعظم ذريعة إلى سد باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهما بالمثابة التي عرَّفناك، والمنزلة التي بيَّناها لك، وقد وجب بإيجاب الله عَزَّ وَجَلَّ، وبإيجاب رسوله ﷺ على هذه الأمة، الأمر بما هو معروف من معروفات الشرع، والنهي عما هو منكر من منكراته: ومعيار ذلك الكتاب والسنة!!، فعلى كل مسلم أن يأمر بما وجده فيهما أو في أحدهما معروفًا، وينهى عما هو فيهما أو في أحدهما منكرًا. وإنْ قال قائل من أهل العلم بما يخالف ذلك!، فقوله منكر يجب إنكاره عليه أولًا!، ثم على العامل به ثانيًا!.

وهذه الشريعة الشريفة التي أُمِرْنا بالأمر بمعروفها، والنهي عن منكرها؛ هي هذه الموجودة في الكتاب والسنة. وأما ما حدث من المذاهب فليست بشرائع مستجدة ولا هي شرائع ناسخة لما جاء به خاتم النبيين ﷺ وإنما هي بدع ابتدعت وحوادث في الإسلام حدثت؛ فما كان فيها موافقًا للشرع الثابت في الكتاب والسنة فقد سبق إليه الكتاب والسنة، وما كان منها مخالفًا للكتاب والسنة فهو رد على قائله مضروب به في وجهه، كما جاءت بذلك الأدلة الصحيحة التي منها "كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد".

فالواجب على من علم بهذه الشريعة ولديه حقيقة من معروفها ومنكرها أن يأمر بما علمه معروفًا وينهى عما علمه منكرًا، فالحق لا يتغير حكمه ولا يسقط وجوب العمل به والأمر بفعله والإنكار على من خالفه بمجرد قول قائل «!» أو اجتهاد مجتهد «!!» أو ابتداع مبتدع. فإنْ قال تارك الواجب أو فاعل المنكر: قد قال بهذا فلان أو ذهب إليه فلان؟! أجاب عليه: بأنَّ الله لم يأمرنا بإتباع فلان!، بل قال لنا في كتابه العزيز: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾، فإنْ لم يقنع بهذا: حاكمه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ كما أمرنا الله سبحانه في كتابه بالرد إليهما عند التنازع»

فانظر إلى كلام أهل العلم وإلى كلام الحلبي؛ لتعرف أنه ليس منهم ولا هو على طريقتهم.

تنبيه آخر: وأما ما يستدل به الحلبي وغيره من بعض عبارت أهل العلم والتي فيها لفظة «يقنع» أو «مقنعة» أو «يقتنع» وما شابهها؛ فليس المراد بها عدم إلزام الخصم إلا بشرط الإقتناع كما يزعم الحلبي وأتباعه!.

بل مرادهم بوصف الأدلة أنها (مقنعة): فيه إرشاد وتوجيه بوجوب سرد الأدلة القوية عند التنازع والتي تقنع المخالف المنصف المريد للحق عند سماعها؛ أي ينبغي على الإنسان أن يحرص على ذكر الأدلة الواضحة القوية ويعرض عن الأدلة الخفية المشتبهة عند المحاججة؛ لأنَّ غايته إقناع المخالِف وهدايته إلى معرفة الحق.

ثم لابد أن نعلم أنَّ الإلزام محله يكون بالأمور الواضحة أو الأدلة أو القرائن القاطعة أو عند غلبة الظن فيها؛ لا في حال الاحتمال والاشتباه والخفاء؛ فلينتبه لهذا!.

والسلفيون المعاصرون من أكثر الناس قياماً بالأدلة الناصعة والحجج القاطعة على خصوم المنهج السلفي وأصوله في الأمور التي لا يعارضها إلا أشد الناس عناداً ومجادلة وسفسطة.

ولابد أن نعلم أيضًا أنَّ مَنْ تمكَّن من معرفة الحق ولكنه قصَّر في طلبه فقد قامت عليه الحجة!، قال العلامة ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في [مدارج السالكين: ١/ ٢١٧-٢١٩]: «حجة الله قامت على العبد بإرسال الرسول وإنزال الكتاب وبلوغ ذلك إليه، وتمكنه من العلم به، سواء علم أو جهل، فكل من تمكَّن من معرفة ما أمر الله به ونهى عنه فقصَّر عنه ولم يعرفه: فقد قامت عليه الحجة، والله سبحانه لا يعذب أحدًا إلاَّ بعد قيام الحجة عليه».

قلتُ: فكيف بمَنْ بلغته الحجة القاطعة ثم لم يقتنع بها؟!! والله تعالى يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾.

ولابُدَّ من بيان أمرين في هذه النقطة من بحثنا:

الأول: صفة قيام الحجة؛ وقد بينها ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ في [الإحكام: ١/ ٦٧] فقال: «وكل ما قلناه أنه يفسق فاعله أو يكفر بعد قيام الحجة، فهو ما لم تقم عليه الحجة معذور مأجور؛ وإنْ كان مخطئًا، وصفة قيام الحجة عليه: أن تبلغه فلا يكون عنده شيءٌ يقاومها».

الثاني: صفة مَنْ يقيم الحجة؛ وقد بينها الشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللَّهُ في [منهاج الحق والإتباع: ص٦٨] فقال: «الذي يظهر لي - والله أعلم - أنَّها لا تقوم الحجة إلاَّ بمن يُحسِنُ إقامتها، وأما مَنْ لا يحسن إقامتها؛ كالجاهل الذي لا يعرف أحكام دينه، ولا ما ذكره العلماء في ذلك؛ فإنه لا تقوم به الحجَّة».

فإذا أقام أهل العلم الأدلة والبراهين على جرح «فلان» من الناس، وتوقف بعض الناس في ذلك، ولم يكن عنده شيء يقاوم تلك الأدلة والبراهين، فلا عبرة بتوقف هؤلاء!، بل يُنكر عليهم ذلك، ولا يكون مثل هذا الاختلاف حجة لأحد في التوقف في التبديع.

أقول: وأما المسائل الاجتهادية فلها صورتان؛ الأولى: تعارض الأدلة المتقاربة، والثانية: خفاء الأدلة، كما قال شيخ الإسلام ابن تيميةرَحِمَهُ اللَّهُ الفتاوى الكبرى: ٦/ ٩٢]: «والصواب الذي عليه الأئمة: أنَّ مسائل الاجتهاد لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوبًا ظاهرًا؛ مثل: حديث صحيح لا معارض من جنسه، فيسوغ له إذا عُدم ذلك فيها الاجتهاد؛ لتعارض الأدلة المتقاربة، أو لخفاء الأدلة فيها».

أما إذا كانت الأدلة واضحة والبراهين قاطعة فليست المسألة حينئذ من مسائل الاجتهاد التي لا إنكار فيها، وإنما من مسائل الخلاف التي يسوغ فيها الإنكار، بل قد يجب.

أقول:

والبعض أيضًا يظن أنَّ مسائل الاجتهاد لا إنكار فيها مطلقًا؛ بينما شيخ الإسلامرَحِمَهُ اللَّهُ يقول في [الفتاوى الكبرى: ١/ ١٥٩]: «ومسائل الاجتهاد لا يسوغ فيها الإنكار إلا ببيان الحجة وإيضاح المحجة؛ لا الإنكار المجرد المستند إلى محض التقليد فإنَّ هذا فعل أهل الجهل والأهواء».

وقال [منهاج السنة: ١/ ٤٤]: «المسألة اجتهادية فلا تنكر إلا إذا صارت شعارًا لأمر لا يسوغ فتكون دليلًا على ما يجب إنكاره، وإنْ كانت نفسها يسوغ فيها الاجتهاد».

ومسألة عدم الإلزام في مسائل الخلاف تجر إلى مسألتين مذمومتين عند سلف الأمة:

الأولى: الاحتجاج بخلاف العلماء في رد النصوص ومقتضاها.

الثانية: تتبع رخص العلماء وشواذهم.

وهذا مسلك باطل وله عواقب وخيمة وآثار سيئة:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في [المجموع: ١٠/ ٣٨٣]: «كل واحد من الناس قد يؤخذ من قوله وأفعاله ويترك إلا رسول الله ﷺ وما من الأئمة إلا مَنْ له أقوال وأفعال لا يتبع عليها؛ مع أنه لا يذم عليها».

قلتُ: فالعجب – ممن ينتسب لمنهج السلف الصالح – ويحتج على مخالفه بقول فلان أو فعل فلان من أئمة وعلماء هذا الزمان مما يخالف فيه الدليل والبينة!، ثم يظن أننا إذا أنكرنا عليه موافقة فلان من أهل العلم أنَّ هذا ذم أو طعن في ذلك العالم!!، وإنما الذم يرجع على مَنْ يوافقه مع معرفته بمخالفته للدليل والبينة!، والعالم المجتهد قد يخفى عليه ما لا يخفى على غيره بسبب عدم بلوغه الدليل وعدم إطلاعه على البينة، فيُذم الذي بلغه الدليل وقلَّد ذلك العالم، ولا يذم ذلك العالم نفسه لاجتهاده وعدم بلوغ الدليل، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في [المجموع: ٦/ ٧١]: «إذا رأيتَ المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتُفِرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يُغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول؛ فلهذا يُبدَّع مَنْ بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك!!، ولا تبدَّع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأنَّ الموتى يسمعون في قبورهم؛ فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع».

أقول: وأعجب من ذلك مَنْ جعل خلاف الأئمة والعلماء المعاصرين سبيلًا لرد النصوص وذريعة لرفض البينات والبراهين؛ ومع ذلك ينتسب لمنهج السلف وينكر التقليد ويذم متعصبة المذاهب، ولا فرق بينه وبينهم من هذه الجهة!!.

قال العلامة الشاطبي في [الموافقات: ٤/ ١٤١-١٤٢]: «حكى الخطابي في مسألة البتع المذكور في الحديث عن بعض الناس أنه قال: "إنَّ الناس لما اختلفوا في الأشربة وأجمعوا على تحريم خمر العنب واختلفوا فيما سواه؛ حرمنا ما اجتمعوا على تحريمه وأبحنا ما سواه"!، قال: "وهذا خطأ فاحش؛ وقد أمر الله تعالى المتنازعين أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول"، قال: "ولو لزم ما ذهب إليه هذا القائل للزم مثله في الربا والصرف ونكاح المتعة؛ لأنَّ الأمة قد اختلفت فيها"!!!، قال: "وليس الاختلاف حجة!، وبيان السنة حجة على المختلفين من الأولين والآخرين"، هذا مختصر ما قال. والقائل بهذا راجع إلى أن يتبع ما يشتهيه، ويجعل القول الموافق حجة له!، ويدرأ بها عن نفسه، فهو قد أخذ القول وسيلة إلى إتباع هواه لا وسيلة إلى تقواه!!!، وذلك أبعد له من أن

يكون ممتثلًا لأمر الشارع، وأقرب إلى أن يكون ممن اتخذ إلهه هواه، ومن هذا أيضًا: جعل بعض الناس الاختلاف رحمة للتوسع في الأقوال وعدم التحجير على رأي واحد!!».

وقال شيخ الإسلام في [المجموع: ٢٠/ ٢١٣-٢١٤]: «أما إذا قدر على الاجتهاد التام الذي يعتقد معه أنَّ القول الآخر ليس معه ما يدفع به النص فهذا يجب عليه إتباع النصوص!؛ وإنْ لم يفعل كان متبعًا للظن وما تهوى الأنفس!!، وكان من أكبر العصاة لله ولرسوله!.

بخلاف مَنْ يقول: قد يكون للقول الآخر حجة راجحة على هذا النص وأنا لا أعلمها؟ فهذا يقال له: قد قال الله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾، وقال النبي ﷺ: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم"، والذي تستطيعه من العلم والفقه في هذه المسألة قد دلَّك على أنَّ هذا القول هو الراجح، فعليك أن تتبع ذلك!، ثم إنْ تبين لك فيما بعد أنَّ للنص معارضًا راجحًا كان حكمك في ذلك حكم المجتهد المستقل إذا تغير اجتهاده.

وانتقال الإنسان من قول إلى قول لأجل ما تبين له من الحق هو محمود فيه؛ بخلاف إصراره على قول لا حجة معه عليه وترك القول الذي وضحت حجته!!، أو الانتقال عن قول إلى قول لمجرد عادة وإتباع هوى!!؛ فهذا مذموم».

قلتُ: وفي هذه النصين من هذين الإمامين كفاية لمن كانت له بصيرة في الدين، وتأمَّل فيهما.

لكن أقول من باب التأكيد والتفصيل:

للعلماء تحذير شديد في بيان خطر مسلك تتبع الرخص والتخيّر من أقوال المجتهدين والاحتجاج بالخلاف؛ وإليك جملة من كلامهم:

قال الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام» رواه البيهقي في السنن (١٠/ ٢١١)، وذكره الذهبي في السير (٧/ ١٢٥).

وقال أيضاً: «يُترك من قول أهل مكة: المتعة والصرف، ومن قول أهل المدينة: السماع وإتيان النساء في أدبارهن، ومن قول أهل الشام: الجبر والطاعة، ومن قول أهل الكوفة: النبيذ والسحور».

وقال إبراهيم بن أبي عبلة رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ حمل شاذ العلماء حمل شرًا كثيرًا» وقد ذكره العلامة ابن رجب في شرح علل الترمذي «(١/ ٤١٠)».

وقال معاوية بن قرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إياك والشاذ من العلم»، ذكره ابن رجب في المصدر السابق.

قلتُ: والنوادر والشواذ والغرائب هي ما تفرد به بعض أهل العلم في المسائل الشرعية على خلاف ما جاء به الدليل البين، وما أكثر مَنْ يتتبع شواذ كلام أهل العلم وزلاتهم ويعرض عن الأدلة والبراهين في زماننا هذا!، والله المستعان.

وقال الإمام سليمان التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله»، ونقل الحافظ ابن عبد البر في [جامع بيان العلم وفضله ص٣٦٠] قول سليمان التيمي هذا ثم قال بعده: «هذا إجماع لا أعلم فيه خلافًا».

قلتُ: والرخصة هي زلة العالم، فقلَّما تجد عالمًا إلا وله هفوة أو زلة أو اجتهاد يُخطئ فيه، فمَنْ بنى مذهبه على مجموعة من أقوال أئمة الإسلام في عدة مسائل بحسب ما يوافقه ويريده من الأقوال لا بحسب الأدلة والبينات، فهذا قد جمع الشرَّ كله وخرج عن إجماع الأمة.

وقد روى الحافظ البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٥٦) بإسناده عن إسماعيل القاضي أنه قال: «دخلتُ على المعتضد بالله، فدفع إليّ كتابًا، فنظرتُ فيه، فإذا قد جمع له من الرُّخص من زلل العلماء!، وما احتج به كل واحد منهم!!. فقلت: مصنِّفُ هذا زنديق!. فقال: ألم تصح هذه الأحاديث؟! قلتُ: الأحاديث على ما رويت؛ ولكن مَنْ أباح المسكر النبيذ لم يبح المتعة!، ومَنْ أباح المتعة لم يبح المسكر!، وما مَنْ عالم إلا وله زلَّة!!، ومن أخذ بكل زلل العلماء ذهب دينه!!!؛ فأمر المعتضد بإحراق ذلك الكتاب».

أقول:

فالعجب من عماد طارق حينما يقول - متفاخرًا بمثل هذا المسلك! -: «إنَّ علماء السنة الأعلام كأمثال أركان الدعوة السلفية الثلاثة: ابن باز والعثيمين والألباني رحمهم الله ومن دونهم في الرتبة والطبقة كأمثال: العباد والفوزان حفظهم الله، قطعًا لا يشابهون فالح الحربي ولا مَنْ يوافقه في أصوله الباطلة وموجبات التبديع الكاسدة التي يتبناها، وعلى نهج هؤلاء الأعلام يسير علماؤنا حفظهم الله؛ ومنهم شيخنا الحلبي فهو حفظه الله:

وافق الشيخ الألباني في رفضه لتبديع عدنان عرعور!.

ووافق الشيخ ابن باز في مدحه للمغراوي!.

ووافق الشيخ العباد في رفضه تبديع أبي الحسن المأربي!.

ووافق الشيخ الفوزان في موقفه من فتنة أبي الحسن والشيخ ربيع!.

ووافق كل من تقدم في موقفهم من مشروعية التعامل بالمعروف مع جمعية إحياء التراث – وزاد عليها احترازه من التعامل معهم-!.

لذلك ثارت عليه ثائرة الحداديين على اختلاف أشكالهم وصورهم ومسمياتهم، وعدوا هذه الموافقة منه تمييعًا ونصرة لأهل البدع والأهواء».

أقول: وقد رددتُ عليه قائلًا:

ما أجمل ما قاله الشيخ ربيع حفظه الله تعالى لما سئل عن دفاع ابن جبرين وبكر أبو زيد عن أهل البدع!، فقال في حق مَنْ يستدل بدفاعهم!: «هذا من أخطائهم الواضحة المكشوفة، ولا يتعلق بهذه الأخطاء وهذه الأباطيل إلا أصحاب الهوى!!، فمن كان صادقـًا في دينه ومن أهل السنَّة حقًّا فعليه أن يدرس هذه القضايا، ولا يجوز له أن يُرجّح كلام شخص على كلام شخص إلا بعد أن يفهم حق الفهم كلام الطرفين ويُميِّز بين المحق والمبطل، وبعد ذلك يتكلم بما يدين الله تبارك وتعالى به أنه الحق، أما أن يتكلم بهواه فنعوذ بالله، فهذا من أساليب أهل الضلال وأهل الأهواء -عياذًا بالله-، لا شك أنَّ الرجلين أخطئا وأخطئا وبالغا في الخطأ ونصرة الباطل!!، ونسأل الله لهما التوبة، والقاعدة عند أهل السنَّة أنه: يؤخذ من قول كل أحد ويُترَك، فما وافق من قوله الحق أُخِذ بـه، وما خالفه رُدَّ؛ ولا سيما إذا رافقه الهوى والعياذ بالله، فعلِّموهم هذه القواعد».

وأنقل لعماد من كلام شيخه ما يرد عليه:

قال علي الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص١٨٢-١٨٤]: «عِنْدَ حَرْبِ الخَلِيجِ الأُولَى؛ لَـمَّا خَرَجَ سَلْمَان العَوْدَة، وَسَفَر الحَوَالي ومَن معهما عَلَى عُلَمَاءِ بِلاَدِ الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْن، وَخَالَفُوهُم بِمَا أَفْتَوْا بِهِ حِينَذَاك. فكَانَتْ كَلِمَةُ كَثِيرٍ مِنْ مَشَايخِ السَّلَفِيَّةِ مُجْتَمِعَةً على انْتِقَادِ هَؤُلاء، وَالكَلاَمِ عَلَيْهِم، بَلْ تَبْدِيعِهِم، وَلَمْ يَكُنْ هَذا الأَمْرُ -فِي الأَوَّلِ- ظَاهِراً لِشَيْخِنا رِحمَهُ الله؛ بَلْ كَانَ -غَالِباً- يُدافِعُ عَنْهُم، ويُثْنِي عليهِم، وَيَنْقُضُ قَوْلَ الطَّاعِنِ بِهِم. وَرَأَيْتُ بِأُمِّ عَيْنِي رُدُودَ شَيْخِنا القَوِيَّةَ عَلَى ذَاكَ

الشَّابِ المُتحَمِّس القَادِمِ مِنْ سَفَرٍ بَعِيدٍ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ لَهُ لِيَنْتَزِعَ مِنْ شَيْخِنا حُكْماً بِتَبْدِيعِ هَؤُلاءِ!، فَرَدَّ عَلَيْهِ شَيْخُنا بِقُوَّة، وَنَاقَشَهُ بِشِدَّة؛ فَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ الشَّابِّ إِلَّا أَن انْتَكَسَ ومَرِض، وَذَهَبَ إِلى المُسْتَشْفى لَيْلَتَها، ثُمَّ كَرَّ مُسافِراً رَاجِعاً صَبِيحَةَ اليَوْمِ التَّالِي مُباشَرَةً!. وَفِي الوَقْت الَّذِي كَانَ فِيهِ مَوْقِفُ شَيْخِنا عَلَى هَذا الحَالِ؛ كُنْتُ أَنَا – مَعَ أَكْثَرِ إِخْوَانِنا السَّلَفِيِّين في الأُرْدُنّ – مُخَالِفينَ لَهُ، وَمُوافِقِينَ كَلامَ فَضِيلَةِ الشَّيْخ ربيع بن هادي حَفِظَهُ الله فِي هَذَين وَمَنْ مَعَهُما رَدًّا وَتَحْذِيراً».

قلتُ: فهذا شيخكم يذكر لكم أنَّ مخالفة الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ للمشايخ السلفيين الذين كانوا يُبدِّعون سفراً وسلمان وأمثالهما ويحذِّرون منهما ويردون عليهما، إنما كان سببها عدم ظهور أمرهما له.

والسؤال/ ماذا قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ لما اطلع على انحرافاتهم؟!

نترك الجواب لشيخكم الحلبي؛ حيث قال معلِّقاً في هامش كتابه في نفس الموضع هناك: «ثُمَّ ظَهَرَ بَعْدُ لِشَيْخِنا رَحِمَهُ الله حَالُهُم، وَانْكَشَفَ غِطاؤُهُم؛ فَتَكَلَّمَ فِيهِم، وَوَصَفَهُم بِـ (الخَارِجِيَّة العَصْرِيَّة)!، وَانْظُر كِتَابِي «الدُّرَر المُتَلأْلِئَة بِنَقْضِ شُبْهَةِ مُوافَقَةِ الإِمَامِ الأَلْبَانِي لِلمُرْجِئَة»».

قلتُ:

فما الفرق بين الأمس واليوم؟!

ألم ينكشف لكم إلى الآن حال محمد حسان؟!

ألم يظهر لكم إلى الآن حال أبي الحسن المأربي؟!

ألم يتضح لكم إلى الآن حال عدنان عرعور؟!

ماذا تنتظرون منهم أكثر من التحريض على الحكام والخروج عليهم في مظاهرات همجية ليس لها مقصد شرعي إلا الشغب والفساد والحرية والديمقراطية؟!

وماذا تنتظرون منهم بعد الدعوة إلى الحزبية والعمل السياسي؟!

وماذا تنتظرون منهم بعد مناصرة الإخوان المسلمين والمشاركة والتعاون معهم في كل المجالات؟!

استحلفكم بالله؛ لو كان الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ حياً وينظر حال هؤلاء؛ هل يسكت عنهم؟! أم يحذِّر منهم ومن مناهجهم؟! فاتقوا الله في دعوتنا السلفية وشبابها.

ثم أقول لعماد طارق:

ولماذا لم يوافق الحلبي ابن جبرين في رفضه تبديع سلمان العودة وسفر الحوالي!!، بل في رفضه تبديع حسن البنا وسيد قطب؟!!

وكذلك لماذا لم يوافق بكر أبو زيد في رفضه تبديع سيد قطب؟!.

ولماذا لم يوافق الفوزان في موقفه من فتنة فالح الحربي؟!

أم أنَّ المسألة مسألة تشه وتتبع رخص بحسب ما يوافق الهوى؟!!

قال العلامة ابن مفلح في [الآداب الشرعية: ١/ ٢٠٩-٢١٠]: «وقد نصَّ الإمام أحمد رضي الله عنه وغيره: على أنه ليس لأحد أن يعتقد الشيء واجبًا أو حرامًا ثم يعتقده غير واجب ولا حرام بمجرد هواه!؛ مثل: أن يكون طالبًا لشفعة الجوار فيعتقد أنها حق له، ثم إذا طُلبت منه شفعة الجوار اعتقد أنها ليست ثابتة!!، أو مثل: من يعتقد إذا كان أخًا مع جد أنَّ الإخوة تقاسم الجد، فإذا صار جدًا مع أخ اعتقد أنَّ الجد لا يقاسم الإخوة!!.

وإذا كان له عدو يفعل بعض الأمور المختلف فيها - كشرب النبيذ المختلف فيه ولعب الشطرنج وحضور السماع - أنَّ هذا ينبغي أن يهجر وينكر عليه!!!، فإذا فعل ذلك صديقه اعتقد أنَّ ذلك من مسائل الاجتهاد التي لا تنكر!!!؛ فمثل هذا ممن يكون في اعتقاده حل الشيء وحرمته ووجوبه وسقوطه بحسب هواه!!، وهو مذموم مجروح خارج عن العدالة، وقد نص أحمد رضي الله عنه وغيره: على أنَّ هذا لا يجوز.

أما إذا تبين له رجحان قول على قول؛ إما بالأدلة المفصَّلة إنْ كان يعرفها أو يفهمها، وإما بأن يرى أحد الرجلين أعلم بتلك المسألة من الآخر وهو أتقى لله فيما يقوله فيرجع عن قول إلى قول لمثل هذا، فهذا يجوز، بل يجب!؛ وقد نص الإمام أحمد على ذلك».

وهنا تذكرتُ أمرًا غريبًا:

وهو أنَّ بعض الشباب ممن يرفضون موافقة علماء العصر – الشيخ النجمي والشيخ ربيع المدخلي والشيخ عبيد الجابري والشيخ زيد المدخلي والشيخ صالح السحيمي وغيرهم – في تبديع المجروحين المعاصرين والتحذير منهم، قاموا بتحريض أحد الشباب في نشر كتاب الشيخ العباد [رفقًا أهل السنة بأهل السنة] في ثلاثين نسخة!، فلما سألته لماذا فعلتَ ذلك في هذا الوقت؟! قال:

أليس الشيخ عبدالمحسن العباد عالمًا سلفيًا؟ قلتُ: بلى، قال: فما المانع من نشر كلامه؟! قلتُ: أليس ابن جبرين عالمًا سلفيًا عندكم؟ قال: بلى، قلتُ: فما المانع من نشر بيانه الذي دافع فيه عن حسن البنا وسيد قطب وسلمان العودة وسفر الحوالي؟! فسكت، ثم زدتُ فقلتُ: ولماذا لا تنشرون خطاب بكر أبو زيد في الثناء على سيد قطب والدفاع عنه؟! فحار ولم يجد جوابًا!.

وأقول: لما احتج طلاب الحلبي في جلستهم مع الشيخ ربيع - حول دفاعهم عن شيخهم؛ وهي معروفة ومشهورة – بالشيخ العباد والشيخ صالح آل الشيخ بأنهم لم يبدعوا فلانًا وفلانًا؛ كما أنَّ الحلبي لم يبدِّعهم، فلماذا تتكلمون في الحلبي ولا تتكلمون في العبَّاد وصالح آل الشيخ؟!

فتعجَّب الشيخ ربيع من احتجاجهم وقال: «هل هذا كلام سلفي، أما العباد فلا يقرأ!، وأما الشيخ صالح آل الشيخ فما تذكرونه لا أدري عنه!!، ولكن أرسلوا لي ملاحظاتكم وأنا أناصحه، أما علي الحلبي فيعرف هذه الأمور ويقرأ!!!».

قلتُ: جواب مسدَّد؛ والله تعالى يقول: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

ولْيَعْلَم – مَنْ لا يعلم – أنَّ الشيخ أحمدًا النجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردَّ على رسالة [رفقًا أهل السنة بأهل السنة] بإسلوب علمي رصين، مع حفظ مكانة الشيخ العباد، فلينظر – المنصف الذي يتحرى الحق بالعلم والدليل – ذلك الرد في مقال بعنوان [نصيحة العلامة أحمد النجمي للشيخ العباد حول كتابه «رفقا أهل السنة بأهل السنة»].

وأقول بعد هذا:

نعود إلى ذكر كلام أهل العلم الآخرين في التحذير من مسلك تتبع رخص العلماء:

قال الحافظ النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ [المجموع شرح المهذب ١/ ٥٥]: «لو جاز إتباع أي مذهب شاء!، لأفضى إلى أن يلتقط رخص المذاهب متبعًا لهواه!، ويتخير بين التحليل والتحريم والوجوب والجواز، وذلك يؤدي إلى الانحلال مَنْ رِبْقَةِ التكليف».

قلتُ:

وها هو تتبع رخص العلماء في قضايا الأعيان والحكم عليهم أدى إلى انحلال البعض من المنهج السلفي، حتى صار موقعهم يسمى بـ «كل السلفيين»!، أي كل مَنْ ينسب نفسه للسلفية أو

ينسبه البعض إلى ذلك ولو كان مجروحًا بجرح مفسر معتبر عند جمع من أهل العلم!!، حتى إني استغربتُ من مطالعة مقال لهم في ذلك الموقع بعنوان [لن تسألك الملائكة في قبرك عن سيد قطب ولا وايش رأيك بفلان؟]!!.

ولازم هذا الاستنكار نسفٌ بالجملة لعلم الجرح والتعديل، لو كانوا يشعرون!.

والسؤال الذي نسأله لهذا المستنكر:

والذي يترك البيان ويكتم الحق ولا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر، بل يشنِّع على القائم بالحق والبيان والذب عن شريعة الله ويصفه بأقبح الأوصاف ويُنفِّر الناس عنه؛ هل يُترك في القبر من غير جزاء ولا حساب؟!

ثم ألم تعلموا أنَّ العلماء الأكابر قد أدانوا سيد قطب وحذَّروا من كتبه وضلالاته، واشتد نكيرهم عليه في مسألة وحدة الوجود والقدح في نبي الله موسى عليه السلام وسب الصحابة والدعوة إلى حرية العبادة والإخاء بين الأديان وغيرها من ضلالاته المعروفة؟!

هل يرد قول هؤلاء العلماء بمقولة «لن تسألك الملائكة في قبرك عن سيد قطب»؟! فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ومن كلام أهل العلم في التحذير من الاحتجاج بالخلاف في رد الحجة ما قاله شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [الفتاوى الكبرى: ٦/ ٩٣]: «إنَّ الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكانة عليا، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور: لا يجوز أن يتبع فيها!، مع بقاء مكانته ومنزلته في قلوب المؤمنين؛ واعتبر ذلك بمناظرة الإمام عبدالله بن المبارك قال: "كنا بالكوفة فناظروني في ذلك يعني "النبيذ المختلف فيه" فقلتُ لهم: تعالوا فليحتج المحتج منكم عمَّنْ يشاء من أصحاب النبي ﷺ بالرخصة، فإنْ لم يتبين الرد عليه عن ذلك الرجل بشدة صحت عنه، فاحتجوا، فما جاؤوا عن أحد برخصة إلا جئناهم بشدة، فلما لم يبق في يد أحد منهم إلا عبد الله بن مسعود وليس احتجاجهم عنه في شدة النبيذ بشيء يصح عنه، إنما يصح عنه أنه لم ينبذ له في الجَرِّ إلا حَذِرًا.

قال ابن المبارك: فقلتُ للمحتج عنه في الرخصة؛ يا أحمق عد إنَّ ابن مسعود لو كان ها هنا جالسًا فقال: هو لك حلال، وما وصفنا عن النبي ﷺ وأصحابه في الشدة، كان ينبغي لك أن تحذر أو تجر أو تخشى؟

فقال قائلهم: يا أبا عبد الرحمن؛ فالنخعي والشعبي وسمى عدة معهما كانوا يشربون الحرام؟!!

فقلتُ لهم: عدوا عند الاحتجاج تسمية الرجال!؛ فربَّ رجل في الإسلام مناقبه كذا وكذا وعسى أن يكون منه زلة أفلأحد أن يحتج بها؟!

فإنْ أبيتم، فما قولكم في عطاء وطاووس وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وعكرمة؟

قالوا: كانوا خيارًا.

قلتُ: فما قولكم في الدرهم بالدرهمين يدًا بيد؟

فقالوا: حرام.

فقال ابن المبارك: إنَّ هؤلاء رأوه حلالًا؛ فماتوا وهم يأكلون الحرام؟!!

فبقوا وانقطعت حجتهم!.

قال ابن المبارك: ولقد أخبرني المعتمر بن سليمان قال: رآني أبي وأنا أنشد الشعر، فقال لي: يا بني لا تنشد الشعر، فقلت له: يا أبت كان الحسن ينشد وكان ابن سيرين ينشد!!، فقال لي: أي بني إنْ أخذت بشر ما في الحسن وبشر ما في ابن سيرين اجتمع فيك الشر كله!!".

وهذا الذي ذكره ابن المبارك متفق عليه بين العلماء، فإنه ما من أحد من أعيان الأمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا لهم أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة!، وهذا باب واسع لا يحصى، مع أنَّ ذلك لا يغض من أقدارهم، ولا يسوغ إتباعهم فيها!، كما قال سبحانه: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾، قال ابن مجاهد والحكم بن عتيبة ومالك وغيرهم: "ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ، وقال سليمان التيمي: "إنْ أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله"، قال ابن عبد البر: هذا إجماع لا أعلم فيه خلافًا، وقد روي عن النبي ﷺ وأصحابه في هذا المعنى ما ينبغي تأمله...» [وذكر شيخ الإسلام رحمه الله جملة من الآثار] ثم قال:

«وهذه آثار مشهورة رواها ابن عبد البر وغيره، فإذا كنا قد حُذِّرنا من "زلة العالم"!، وقيل لنا: أنها أخوف ما يخاف علينا، وأمرنا مع ذلك أنْ لا يرجع عنه!، فالواجب على مَنْ شرح الله صدره للإسلام إذا بلغته مقالة ضعيفة عن بعض الأئمة أن لا يحكيها لمن يتقلد بها، بل يسكت عن ذكرها إلى أن يتيقن صحتها، وإلا توقف في قبولها!، فما أكثر ما يحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له!، وكثير من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة متبوعة مع أنَّ ذلك الإمام لو رأى أنها تفضي إلى ذلك لما إلتزمها!!، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب، ومن علم فقه الأئمة وورعهم علم أنهم لو رأوا هذه الحيل وما أفضت إليه من التلاعب بالدين لقطعوا بتحريم ما لم يقطعوا به أولًا».

وقال العلامة الشاطبي في [الموافقات: ٤/ ١٤٥]: «تتبع الرخص ميل مع أهواء النفوس، والشرع جاء بالنهي عن إتباع الهوى، فهذا مضاد لذلك الأصل المتفق عليه، ومضاد أيضًا لقوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾، وموضع الخلاف موضع تنازع؛ فلا يصح أن يرد إلى أهواء النفوس!، وإنما يرد إلى الشريعة، وهى تبين الراجح من القولين فيجب إتباعه!؛ لا الموافق للغرض».

ويقول في [الموافقات: ٤/ ١٣٤]: «فإنَّ ذلك يفضي إلى تتبع رخص المذاهب من غير استناد إلى دليل شرعي؛ وقد حكى ابن حزم الإجماع على أنَّ ذلك فسق لا يحل!. وأيضًا فإنه مؤد إلى إسقاط التكليف في كل مسألة مختلف فيها؛ لأنَّ حاصل الأمر مع القول بالتخيير: أنَّ للمكلف أن يفعل إنْ شاء ويترك إنْ شاء!!؛ وهو عين إسقاط التكليف، بخلاف ما إذا تقيد بالترجيح؛ فإنه متبع للدليل، فلا يكون متبعًا للهوى ولا مسقطًا للتكليف»

وقال العلامة ابن القيم في [إعلام الموقعين: ٤/ ٢٢٢]: «لا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمة والمكروهة، ولا تتبع الرخص لمن أراد نفعه!، فإنَّ تتبَّعَ ذلك فَسَق، وحرم استفتاؤه».

وفي فتوى اللجنة الدائمة رقم ٢١٧١ في ٢٨/ ١٠/ ١٣٩٨هـ؛ ورد السؤال الآتي: ما الحكم في المسائل الخلافية؛ هل نتبع القول الأرجح والدليل الأقوى، أو نتبع الأسهل والأيسر، انطلاقًا من مبدأ التيسير لا التعسير؟

الجواب: «إذا كان في المسألة دليلٌ شرعي بالتخيير؛ كان المكلَّف في سَعة، فله أن يختار الأيسر، انطلاقًا من مبدأ التيسير في الشريعة مثل الخصال الثلاث في كفارة اليمين: الإطعام والكسوة والعتق، لِما ثبت عن النبيِّ ﷺ أنه: "ما خُيِّرَ بين أمرينِ إلا اختارَ أيسَرَهُمَا ما لَمْ يكن إثْمًا فإن كان إثْمًا كان أبعدَ الناس منه"، أمَّا إن كانت مجرَّد أقوالٍ لمجتهدينَ؛ فعليه أن يتَّبع القول الذي يشهدُ له الدليل أو الأرجح دليلًا إنْ كان عنده معرفة بالأدلة صحة ودلالة، وإنْ كان لا خبرة له بذلك فعليه أن يسأل أهل العلم الموثوق بهم، لقوله تعالى: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾، فإنْ اختلفوا عليه الأخذ بالأحوط له في دينه، وليس له أن يتبع الأسهل من أقوال العلماء فيعمل به؛ فإنَّ تتبع الرخص لا يجوز!، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلَّم» [اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ].

وسئل العلامة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فضيلة الشيخ: هل ينكر على المرأة التي تكشف الوجه، أم أنَّ المسألة خلافية، والمسائل الخلافية لا إنكار فيها؟!

الجواب: «لو أننا قلنا: المسائل الخلافية لا ينكر فيها على الإطلاق ذهب الدين كلّه حين تتبع الرخص!!، لأنك لا تكاد تجد مسألة إلا وفيها خلاف بين الناس!!. نضرب مثلًا: هذا رجلٌ مسَّ امرأة لشهوة، وأكل لحم إبل، ثم قام ليصلي، فقال: أنا أتبع الإمام أحمد في أن مسَّ المرأة لا ينقض الوضوء، وأتبع الشافعي في أنَّ لحم الإبل لا ينقض الوضوء، وسأصلي على هذه الحال، فهل صلاته الآن صحيحة على المذهبين؟ هي غير صحيحة؛ لأنها إن لم تبطل على مذهب الإمام أحمد بن حنبل بطلت على مذهب الإمام الشافعي، وإن لم تبطل على مذهب الإمام الشافعي بطلت على مذهب الإمام أحمد، فيضيع دين الإنسان.

المسائل الخلافية تنقسم إلى قسمين: قسم مسائل اجتهادية يسوغ فيها الخلاف؛ بمعنى أنَّ الخلاف ثابت حقًا وله حكم النظر، فهذا لا إنكار فيه على المجتهد، أما عامة الناس فإنهم يلزمون بما عليه علماء بلدهم!؛ لئلا ينفلت العامة!!، لأننا لو قلنا للعامي: أي قول يمرُّ عليك لك أن تأخذ به،لم تكن الأمة أمة واحدة، ولهذا قال شيخنا عبد الرحمن بن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "العوام على مذهب علمائهم". فمثلًا عندنا هنا في المملكة العربية السعودية أنه يجب على المرأة أن تغطي وجهها، فنحن نلزم نساءنا

بذلك، حتى لو قالت لنا امرأة: أنا سأتبع المذهب الفلاني وكشف الوجه فيه جائز، قلنا: ليس لك ذلك؛ لأنك عامية ما وصلت إلى درجة الاجتهاد، وإنما تريدين إتباع هذا المذهب لأنه رخصة، وتتبع الرخص حرام!!.

أما لو ذهب عالم من العلماء الذي أدَّاه اجتهاده إلى أنَّ المرأة لا حرج عليها في كشف الوجه، ويقول: إنها امرأتي سوف أجعلها تكشف الوجه، قلنا: لا بأس، لكن لا يجعلها تكشف الوجه في بلاد يسترون الوجوه، يمنع من هذا؛ لأنه يفسد غيره، ولأن المسألة فيها اتفاق على أنَّ ستر الوجه أولى، فإذا كان ستر الوجه أولى فنحن إذا ألزمناه بذلك لم نكن ألزمناه بما هو حرام على مذهبه، إنما ألزمناه بالأولى على مذهبه، ولأمر آخر هو ألا يقلده غيره من أهل هذه البلاد المحافظة، فيحصل من ذلك تفرق وتفتيت للكلمة. أما إذا ذهب إلى بلاده، فلا نلزمه برأينا، ما دامت المسألة اجتهادية وتخضع لشيء من النظر في الأدلة والترجيح بينها. القسم الثاني من قسمي الخلاف: لا مساغ له ولا محل للاجتهاد فيه، فينكر على المخالف فيه؛ لأنه لا عذر له».

وفي لقاء الباب المفتوح سُئل الشيخ عن: الموقف الصحيح للمسلم عند اختلاف العلماء في مسألة من المسائل الفرعية؟ فكان من ضمن جوابه رَحِمَهُ اللَّهُ أن قال: «ولكن المحذور: أن تذهب إلى عالم ترضاه في علمه ودينه وتستفتيه، ثم إذا أفتاك بما لا يوافق هواك ضربت بفتواه عرض الحائط!!، ثم ذهبت إلى رجل آخر لعله أيسر؛ فهذا هو الحرام؛ لأنَّ هذا تلاعب بدين الله، وما أكثر الذين يفعلون ذلك!!؛ يستفتي هذا العالم فإذا لم يوافقه على هواه، قال: أذهب إلى فلان، ذهب إلى فلان فوجد قوله أشد من الأول قال: "كل هؤلاء ما عندهم علم"!!، فيأتي الثالث والرابع والخامس حتى يصل إلى ما يوافق هواه، فحينئذ يقول:

ألقت عصاها واستقر بها النوى ... كما قر عيناً بالإياب المسافر

هذا هو الذي لا يجوز».

وقال الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله تعالى في مقال [دعاة التغريب ومصطلحهم «التعددية» و«الأحادية» لانتقاء ما يوافق أهواءهم] وهو كلام جامع نافع أنقله بطوله مع ما فيه من تكرار

لبعض النقول السابقة لأهميته أولاً، ثم ليعرف القارئ الفارق بين منهج التمييع وبين تقريرات الشيخ العباد، قال حفظه الله:

«وأعود إلى الكلام مع المؤيدين لما سموه بـ [التعددية] المنكرين لما سموه بـ [الأحادية] الذين لا يعتبرون المعروف إلا ما أُجمع على أنه معروف!!، ولا المنكر إلا ما أُجمع على أنه منكر!!، مع أنَّ تتبع رخص العلماء وانتقاء ما يوافق الأهواء والشهوات منها مما أُجمع على أنه منكر!!!، فقد روى ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله «٢/ ٩١» عن سليمان التيمي أنه قال: "إذا أخذتَ برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله"، ثم قال ابن عبد البر: "هذا إجماع لا أعلم فيه خلافًا".

ومن أمثلة انتقائهم ما تشتهيه نفوسهم قول بعضهم: إنَّ كشف وجه المرأة جائز!، وإنَّ حضور صلاة الجماعة في المساجد ليس بلازم!، وإنَّ في إغلاق الحوانيت لأداء صلاة الجماعة شلًا للحركة الاقتصادية!؛ وذلك تقديم لتجارة الدنيا على تجارة الآخرة، فينتقون ما يريدون بدعوى أنَّ في ذلك خلافًا!!.

والواجب عند الخلاف: التعويل على ما يؤيده الدليل لا الأخذ بما تشتهي النفوس وتميل إليه!، وقد قال الشافعي كما في كتاب الروح «ص ٣٩٥» وإعلام الموقعين «٢/ ٢٦٣» لابن القيم: "أجمع الناس على أنَّ من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد"، وقال ابن خزيمة رحمه الله كما في الفتح «٣/ ٩٥»: "ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها"، ومما جاء عن العلماء في التحذير من تتبع الرخص وذم انتقاء ما تشتهيه النفوس من الأقوال ما رواه البيهقي في [سننه الكبرى: ١٠/ ٢١١] بإسناد حسن عن الأوزاعي رحمه الله قال: "من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام"، وروى أيضًا بإسناد صحيح عن إسماعيل القاضي أنه قال: "دخلت على المعتضد فدفع إليَّ كتابًا نظرتُ فيه، وكان قد جُمع له الرخص من زلل العلماء وما احتج به كلٌّ منهم لنفسه، فقلتُ له: يا أمير المؤمنين؛ مصنف هذا الكتاب زنديق!!، فقال: لم تصح هذه الأحاديث؟! قلتُ: الأحاديث على ما رُويتْ، ولكن من أباح المسكر لم يبح المتعة، ومن أباح المتعة لم يبح الغناء والمسكر، وما من عالم إلا وله زلّة، ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه، فأمر المعتضد فأُحرق ذلك الكتاب"، وقال الخطابي رحمه الله في [شرحه صحيح البخاري: ٣/ ٢٠٩١]: "وقال قائل: إنَّ الناس لما اختلفوا في

الأشربة وأجمعوا على تحريم خمر العنب واختلفوا فيما سواه، لزمنا ما أجمعوا على تحريمه وأبحنا ما سواه، وهذا خطأ فاحش، وقد أمر الله المتنازعين أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، فكل مختلف فيه من الأشربة مردود إلى تحريم الله وتحريم رسوله الخمر، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ قوله: كل شراب أسكر فهو حرام، فأشار إلى الجنس بالاسم العام والنعت الخاص الذي هو علّة الحكم، فكان ذلك حجة على المختلفين" إلى أن قال: "وليس الاختلاف حجة!، وبيان السّنّة حجة على المختلفين من الأولين والآخرين"، يشير الخطابي بكلامه هذا إلى قول بعض فقهاء الكوفة: إنَّ الخمر من العنب يحرم كثيره وقليله، وإنَّ ما كان من غير العنب يحرم منه الكثير المسكر ولا يحرم منه القليل الذي لا يسكر، وهو تفريق باطل يرده عموم قوله ﷺ "ما أسكر كثيره فقليله حرام" [رواه أبو داود: «٣٦٨١»] وغيره بإسناد حسن، وقال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ في [فتاويه: ص٣٠٠]: "مع أنه ليس كل خلاف يُستروح إليه ويعتمد عليه!!، ومن تتبع ما اختلف فيه العلماء وأخذ بالرخص من أقاويلهم تزندق أو كاد!"، وعزاه إليه ابن القيم في [إغاثة اللهفان: ١/ ٢٢٨]، وقد قال الشاعر:

وليس كل خلاف جاء معتبرًا ... إلا خلاف له حظ من النظر

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في [السير: ٨/ ٨١]: "ومن يتبع رخص المذاهب وزلاّت المجتهدين فقد رقّ دينه"، وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه [إعلام الموقعين: ٤/ ٢١١]: "وبالجملة فلا يجوز العمل والإفتاء في دين الله بالتشهي والتخير وموافقة الغرض"، وقال أيضًا [٣/ ٣٠٠]: "وقولهم: إنَّ مسائل الخلاف لا إنكار فيها؛ ليس بصحيح؛ فإنَّ الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى أو العمل، أما الأول فإذا كان القول يخالف سنّة أو إجماعًا شائعًا وجب إنكاره اتفاقًا، وإن لم يكن كذلك فإنَّ بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار، وكيف يقول فقيه: لا إنكار في المسائل المختلف فيها!!!، والفقهاء من سائر الطوائف قد صرّحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتابًا أو سنّة وإن كان قد وافق فيه بعضَ العلماء؟!، وأما إذا لم يكن في المسألة سنّة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم تنكر على مَنْ عمل بها مجتهدًا أو مقلدًا"، وقال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في [الموافقات: ٢/ ٣٨٦]: "فإذا صار المكلَّف في كل مسألة عنَّت له يتبع رخص المذاهب وكلَّ قول وافق فيها هواه، فقد خلع ربقة التقوى، وتمادى في متابعة

الهوى، ونقض ما أبرمه الشارع، وأخَّر ما قدَّمه"، وقال أيضًا [٤/ ١٤١]: "وقد زاد هذا الأمر على قدر الكفاية حتى صار الخلاف في المسائل معدودًا في حجج الإباحة!!، ووقع فيما تقدم وتأخر من الزمان الاعتماد في جواز الفعل على كونه مختلفًا فيه بين أهل العلم!!!، لا بمعنى مراعاة الخلاف فإنَّ له نظرا آخر، بل في غير ذلك، فربما وقع الإفتاء في المسألة بالمنع، فيقال: لِمَ تمنع والمسألة مختلف فيها؟! فيجعل الخلاف حجة في الجواز لمجرد كونها مختلفًا فيها!!، لا لدليل يدل على صحة مذهب الجواز، ولا لتقليد من هو أولى بالتقليد من القائل بالمنع، وهو عين الخطأ على الشريعة؛ حيث جعل ما ليس بمعتمد معتمدًا وما ليس بحجة حجة"، إلى أن قال: "والقائل بهذا راجع إلى أن يتبع ما يشتهيه، ويجعل القول الموافق حجة له ويدرأ بها عن نفسه، فهو قد أخذ القول وسيلة إلى إتباع هواه، لا وسيلة إلى تقواه، وذلك أبعد له من أن يكون ممتثلًا لأمر الشارع وأقرب إلى أن يكون ممن اتخذ إلهه هواه، ومن هذا أيضًا جعل بعض الناس الاختلاف رحمة للتوسع في الأقوال وعدم التحجير على رأي واحد!!... ويقول: إنَّ الاختلاف رحمة، وربما صرح صاحب هذا القول بالتشنيع على مَنْ لازم القول المشهور أو الموافق للدليل أو الراجح عند أهل النظر والذي عليه أكثر المسلمين، ويقول له: لقد حجَّرت واسعًا وملت بالناس إلى الحرج وما في الدين من حرج وما أشبه ذلك، وهذا القول خطأ كله وجهل بما وضعت له الشريعة، والتوفيق بيد الله"، وهذه النقول عن العلماء توضح فساد ما عليه التغريبيون المتبعون للشهوات، ومن كان على شاكلتهم!!!، ولاسيما كلام الشاطبي الذي كأنه يتحدث عن هؤلاء التغريبيين لانطباق كلامه عليهم بوضوح وجلاء، وهي نقول توضح أنَّ الحق في واد وأنَّ هؤلاء المتكلفين في واد آخر» انتهى كلام الشيخ العباد بحروفه.

قلتُ: فأين منهج الحلبي والمأربي وأتباعهم من منهج الشيخ العبَّاد – هذا – الذي يتمسَّحون به؟!

ومسلك تتبع رخص العلماء مسلك خطير وعواقبه وخيمة، وقد قيل قديمًا: «مَنْ تتبع الرخص فقد تزندق»!!، ونُقل عن أحد المتزندقة أنه قال:

الشافعي من الأئمة قائل:	**اللعب بالشطرنج غير حـرام!**
وأبو حنيفة قال وهو مصدق	**في كل ما يروي من الأحكام:**
شرب المثلث والمربع جائز!	**فاشرب على أمنٍ من الآثـام**

وأباح مالكٌ: الفقاح! تكرمًا ... في بطن جارية وظهر غـلام
والحبرُ أحمد: حلَّ جلدَ عُميرة! ... وبذاك يستغنى عن الأرحـام
فازنِ ولط واشرب وقامر واحتجج ... في كـــل مسألة بقول إمـــام!!

أقول:

نعوذ بالله من هذا المسلك الردي؛ واليوم فتح الحلبي وأتباعه باب هذا المسلك على مصراعيه، فكلما أنكر عليهم أحد قولًا أو عملًا أو موقفًا صاحوا بوجهه: فلان من أهل العلم قال مثله؛ فلماذا لا تنكرون عليه كما تنكرون علينا؟!!!.

وهذا هو عين تتبع الرخص؛ بل هو التقليد المحرم بعينه، ووالله كأننا مع هؤلاء في روضة للأطفال أو مدرسة ابتدائية للطلاب!، كلما أراد أن يعاقب المعلم طالبًا قال له: فلان فعل مثلما فعلتُ؛ فلماذا لم تعاقبه؟!!، والله المستعان.

ولابد أن نعلم أنَّ «فلانًا» من أهل العلم ليس بحجة، وإنما الحجة في قول مَنْ وافق الدليل وأتى بالبيان والبرهان؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في [المجموع: ٢٦/ ٢٠٢-٢٠٣]: «وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة: النص، والإجماع، ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية؛ لا بأقوال بعض العلماء!!؛ فإنَّ أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية لا يحتج بها على الأدلة الشرعية. ومَنْ تربى على مذهب قد تعوَّده واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به وبين ما قاله بعض العلماء ويتعسَّر أو يتعذَّر إقامة الحجة عليه!، ومَنْ كان لا يفرق بين هذا وهذا: لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء، وإنما هو من المقلدة الناقلين لأقوال غيرهم».

والمسائل الاجتهادية والخلافية يجب على طالب العلم أن يتبع فيها الدليل، لا أن يحتج بقول فلان من أهل العلم مع علمه أنَّ غيره من أهل العلم يخالفه!، ولا يحتج طالب العلم بوقوع الخلاف في رد الأدلة الواضحة؛ وإلا صار حالنا شراً من متعصبة المذاهب الأربعة؛ كل يحتج بقول إمامه ومذهبه!!.

أقول:

ومن استدلالات الحلبي على عدم الإلزام في مسائل الخلاف ما نقله في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٢٤] من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الأقوال والأفعال التي لم يُعلم قطعًا مخالفتها للكتاب والسنة؛ بل هي من موارد الاجتهاد التي تنازع فيها أهل العلم والإيمان: فهذه الأمور قد تكون قطعية عند بعض من بيَّن الله له الحق فيها، لكنه لا يمكنه أن يلزم الناس بها بان له ولم يبن لهم».

وهذا في حال اشتباه الحق وعدم بيانه بالنسبة للمخالِف، بينما كلامنا في حال ظهور الحق وعدم خفائه؛ هل يشترط أن يقتنع المخالف أم لا؟

فثمة فرق واضح بين البيان المشترط للإلزام في كلام شيخ الإسلام؛ وهو حق لا محيص عنه، وبين الاقتناع المشترط للإلزام في كلام الحلبي، ولكنَّ الحلبي وأتباعه يخلطون في الاستدلال بين الأمرين!، مع أنه كما تقدَّم عن الحلبي أنه يشترط الإقناع حتى في الأدلة الواضحة «!» والبراهين القاطعة

«!»، وكذا في الجرح المفسر البين المعتبر «!» كما سيأتي بيانه!!!.

وكذلك كلام شيخ الإسلام محله فيما لا يُعلم قطعًا أنه مخالف للشريعة؛ أما ما يُعلم قطعًا مخالفته للشريعة فيُلزم به؛ بينما يشترط الحلبي الإقناع مع البراهين القاطعة!!، فتأمل.

ثم حال أكثر المجروحين اليوم، أنهم أتوا بما نعلم قطعًا مخالفته للشريعة، فلا يتنزَّل كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على مثل هؤلاء قطعًا.

وأقول مفصِّلاً الجواب:

إنَّ كلام شيخ الإسلام المتقدِّم الذي استدل به الحلبي على عدم الإلزام في موارد النزاع؛ لو رجعنا إلى موضعه في [المجموع: ١٠/ ٣٧٨-٣٨٧] لوجدنا أنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عقد فصلًا في حكم مَنْ يقع في المخالفات الشرعية من أهل التصوف، وما يظهر عليهم من شطحات وأحوال.

والكلام الذي نقله الحلبي في حال [مَنْ يسلم له حاله]؛ وله معنيان كما قال شيخ الإسلام: إما أنه لا يُذم ولا يُلام ولا يأثم لكن مع الإنكار والتخطئة، وإما أنه يُصوَّب ويُحمد ويؤجر؛ ومع هذا فشيخ الإسلام اشترط في هذا فقال: «وتسليم الحال في مثل هذا: إذا عُرف أنه معذور، أو عُرف أنه

صادق في طريقه، وإنَّ هذا الأمر قد يكون اجتهادًا منه؛ فهذه ثلاثة مواضع يسلم إليه فيها حاله، لعدم تمكنه من العلم وخفاء الحق عليه فيها على وجه يعذر به».

فأنت ترى أيها القارئ أنَّ عدم الإلزام في كلام شيخ الإسلام رحمه الله سببه عدم تمكن المخالِف من العلم وخفاء الحق عليه في هذه المسائل على وجه يعذر به، فليس الأمر على إطلاقه كما يصوِّره الحلبي!!.

ثم بعد ذلك؛ ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ حكم الذي [لا يسلم إليه حاله] وهو الذي يُذم ويأثم، وذكر له صورًا من حال الصوفية ومنها: «أو يُعرف منه أنَّ الحق قد تبين له وأنه متبع لهواه».

قلتُ: فليس الأمر مطلقاً فتنبه!.

ثم واصل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكر الصور التي يلام فيها أصحابها ويأثمون، وبعدها ختم الفصل بقوله: «فهؤلاء ونحوهم ممن يخالف الشريعة ويبين له الحق فيعرض عنه: يجب الإنكار عليهم بحسب ما جاءت به الشريعة من اليد واللسان والقلب!، وكذلك أيضا ينكر على من اتبع الأولين المعذورين في أقوالهم وأفعالهم المخالفة للشرع!!؛ فإنَّ العذر الذي قام بهم منتف في حقه فلا وجه لمتابعته فيه. ومن اشتبه أمره من أي القسمين هو؟! توقف فيه، فإنَّ الإمام إنْ يخطئ في العفو خير من أنْ يخطئ في العقوبة؛ لكن لا يتوقف في رد ما خالف الكتاب والسنة، فإنَّ النبي ﷺ قال: "من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد"، فلا يسوغ الخروج عن موجب العموم والإطلاق في الكتاب والسنة بالشبهات، ولا يسوغ الذم والعقوبة بالشبهات، ولا يسوغ جعل الشيء حقًا أو باطلًا أو صوابًا أو خطأً بالشبهات».

قلتُ: فمَنْ بان له الحق وزال عنه الاشتباه في موارد الاجتهاد وأعرض عن موافقة الحق يجب الإنكار عليه!، ولا يعذره كونه متبعًا في قوله أحد المجتهدين المعذورين!، ولا يُتوقف في رد كل ما خالف الكتاب والسنة من أي كائن كان.

نعم لا يجوز – إجماعًا – لمن تمسَّك في مسائل الاجتهاد بأحد القولين أن ينكر على الآخر بغير حجة، ولكن مَنْ تبين له القول الراجح في مسائل الاجتهاد وجب عليه قبوله وإتباعه؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في [الفتاوى الكبرى: ١/ ١٦٤]: «إنَّ مثل هذه المسألة أو نحوها من مسائل الاجتهاد؛

لا يجوز لمن تمسَّك فيها بأحد القولين أن ينكر على الآخر بغير حجة ودليل فهذا خلاف إجماع المسلمين؛ فقد تنازع المسلمون في جبن المجوس والمشركين وليس لمن رجَّح أحد القولين أن ينكر على صاحب القول الآخر إلا بحجة شرعية، وكذلك تنازعوا في متروك التسمية وفي ذبائح أهل الكتاب إذا سموا عليها غير الله وفي شحم الثرب والكليتين وذبحهم لذوات الظفر كالإبل والبط ونحو ذلك مما حرمه الله عليهم وتنازعوا في ذبح الكتابي للضحايا ونحو ذلك من المسائل، وقد قال بكل قول طائفة من أهل العلم المشهورين؛ فمن صار إلى قولٍ مقلِّدٍ لقائله لم يكن له أن ينكر على من صار إلى القول الآخر مقلد لقائله؛ لكن إنْ كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الانقياد للحجج الشرعية إذا ظهرت!، ولا يجوز لأحد أن يرجِّح قولًا على قول بغير دليل، ولا يتعصب لقول على قول ولا لقائل على قائل بغير حجة؛ بل مَنْ كان مقلدًا لزم حل التقليد فلم يرجح ولم يزيف ولم يصوِّب ولم يخطِّئ، ومن كان عنده من العلم والبيان ما يقوله سمع ذلك منه؛ فقبل ما تبين أنه حق ورد ما تبين أنه باطل ووقف ما لم يتبين فيه أحد الأمرين، والله تعالى قد فاوت بين الناس في قوى الأذهان كما فاوت بينهم في قوى الأبدان».

قلتُ: انظروا يارعاكم الله تعالى؛ فمع كون كلامه رَحِمَهُ اللهُ في مسائل الاجتهاد؛ إلا أنه ألزم بها فقال: «إنْ كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الانقياد للحجج الشرعية إذا ظهرت».

فأين هذا من قول مَنْ يُطلق القول بعدم الإلزام في مسائل الاجتهاد؟!

وإنما يسوغ الخلاف وينتفي الإلزام في حال خفاء الأدلة؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ [المجموع: ٣٣/ ١٣٤]: «ومَنْ قال بالقول المرجوح وخفي عليه القول الراجح كان حسبه أن يكون قوله سائغًا».

لكن مَنْ دعا إلى بدعة تضر الناس في دينهم فينكر عليه، بل يُعاقب من قبل ولي الأمر؛ ولو كان مجتهدًا في نفس الأمر!، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ [المجموع: ١٠/ ٣٧٥-٣٧٦]: «وكذلك يعاقب مَنْ دعا إلى "بدعة" تضر الناس في دينهم وإنْ كان قد يكون معذورًا فيها في نفس الأمر لاجتهاد أو تقليد، وكذلك يجوز قتال البغاة وهم "الخارجون على الإمام أو غير الإمام" بتأويل سائغ مع كونهم عدولًا... وكذلك نقيم الحد على مَنْ شرب "النبيذ المختلف فيه" وإنْ كانوا قومًا صالحين؛

فتدبر كيف عوقب أقوام في الدنيا على ترك واجب أو فعل محرم بيِّن في الدين أو الدنيا وإنْ كانوا معذورين فيه؛ لدفع ضرر فعلهم في الدنيا».

أقول:

والبعض يحتج علينا بأنَّ العلماء لم يبدِّعوا النووي ولا ابن حجر ولا البيهقي مع ما عندهم من أشعرية في العقيدة، وإنما استفادوا من كلامهم ونصحوا بالاستفادة من كتبهم، وعدّوا أخطاءهم من قبيل الاجتهاد الذي يغفر لصاحبه، لا من قبيل الانحراف والتبديع؟!

والجواب: مجمل ومفصَّل.

أما **المجمل**؛ فهذا إلزام منكم لنا أن لا نبدِّع فلانًا كما أنَّ أهل العلم لم يبدِّعوا هؤلاء الحفاظ!، وأنتم لا تقولون: بالإلزام!.

وأما **المفصَّل**؛ **فمن جهتين:**

الأولى: ليس كل اجتهاد يكون سائغًا أو مقبولًا؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ [المجموع: ٢٩/ ٤٤]: «فالمجتهد المحض: مغفور له ومأجور، وصاحب الهوى المحض: مستوجب العذاب، وأما المجتهد الاجتهاد المركب من شبهة وهوى: فهو مسيء».

فالاجتهاد منه ما يسوغ ومنه ما لا يسوغ؛ قال شيخ الإسلام [المجموع: ٢٨/ ٢٣٤]: «وإنْ كان المخطئ المجتهد مغفورًا له خطؤه وهو مأجور على اجتهاده؛ فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب؛ وإنْ كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله. ومَنْ علم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتاثيم له، فإنَّ الله غفر له خطأه، بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى موالاته ومحبته والقيام بما أوجب الله من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك»، وقال في قصة خالد بن الوليد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مع امرأة مالك بن نويرة [المنهاج: ٥/ ٥٢٠]: «وبالجملة فنحن لم نعلم أنَّ القضية وقعت على وجه لا يسوغ فيها الاجتهاد؛ والطعن بمثل ذلك من قول مَنْ يتكلم بلا علم، وهذا مما حرمه الله ورسوله».

قلتُ: فمَنْ عُلم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أن يُذكر على وجه الذم والتاثيم والطعن، وبيان ذلك:

الثانية: أنَّ الاجتهاد السائغ الذي لا تهدر مكانة صاحبه له شروط؛ وهي:

أولًا: أن يكون الرجل جليلًا له مكانة عند المسلمين وله آثار حسنة، ومعروفًا بالانتصار لأهل السنة والرد على أهل البدع.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في [الفتاوى الكبرى: ٦/ ٩٢]: «إنَّ الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكانة عليا، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور؛ لا يجوز أن يتبع فيها مع بقاء مكانته ومنزلته في قلوب المؤمنين».

وقال في الهروي وأمثاله [درء التعارض: ١/ ٢٨٣]: «ثم إنه ما من هؤلاء إلا مَنْ له في الإسلام مساع مشكورة وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف؛ لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة -وهم فضلاء عقلاء- احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين، وصار الناس بسبب ذلك: منهم مَنْ يعظِّمهم لما لهم من المحاسن والفضائل، ومنهم مَنْ يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل، وخيار الأمور أوساطها؛ وهذا ليس مخصوصًا بهؤلاء بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين، والله تعالى يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات».

قلتُ: فليس كل أحد يحمل كلامه على أحسن المحامل أو يُحسن به الظن!؛ لأنَّ دعوى حمل مجمل كلام «كل» سني – يحتمل على حق وباطل – على المعنى الحق دعوى باطلة، وحقيقتها إدعاء العصمة لكل سني من الوقوع في الباطل أو إرادة الباطل، أو على الأقل الوقوع في التناقض، والتناقض واقع في كلام غير الأنبياء من البشر.

ثانيًا: أن يكون اجتهاد العالم أو زلته في دقيق العلم لا أن يأتي ببدعة ظاهرة مخالفة للدليل البين.

قال شيخ الإسلام [المجموع: ٢٠/ ١٦٦]: «ولا ريب أنَّ الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة وإنْ كان ذلك في المسائل العلمية؛ ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة، وإذا كان الله يغفر لمن جهل تحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل مع كونه لم يطلب العلم، فالفاضل المجتهد في طلب العلم

بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته ويثيبه على اجتهاداته، ولا يؤاخذه بما أخطأ تحقيقًا لقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾».

بينما قال في [المجموع: ٤٢/ ١٧٢]: «مَنْ خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافًا لا يعذر فيه: فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع».

وقال في [المجموع ١١/ ٥١٧]: «وبالجملة: فالشيوخ والملوك وغيرهم؛ إذا أمروا بطاعة الله ورسوله أطيعوا، وإن أمروا بخلاف ذلك لم يطاعوا؛ فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وليس أحد معصومًا إلا رسول الله ﷺ، وهذا في الشيخ الذي ثبت معرفته بالدين وعمله به. وأما من كان مبتدعًا بدعة ظاهرة أو فاجرًا فجورًا ظاهرًا: فهذا إلى أن تنكر عليه بدعته وفجوره أحوج منه إلى أن يطاع فيما يأمر به؛ لكن إنْ أمر هو أو غيره بما أمر الله به ورسوله وجبت طاعة الله ورسوله، فإنَّ طاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد في كل حال؛ ولو كان الآمر بها كائنًا من كان».

وقال في [المجموع ٣/ ٢٤٠]: «فأما إذا كانت البدعة ظاهرة تعرف العامة أنها مخالفة للشريعة كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والجهمية؛ فهذه على السلطان إنكارها؛ لأنَّ علمها عام، كما عليه الإنكار على مَنْ يستحل الفواحش والخمر وترك الصلاة ونحو ذلك.

ومع هذا فقد يكثر أهل هذه الأهواء في بعض الأمكنة والأزمنة حتى يصير بسبب كثرة كلامهم مكافئًا - عند الجهال - لكلام أهل العلم والسنة؛ حتى يشتبه الأمر على مَنْ يتولى أمر هؤلاء، فيحتاج حينئذ إلى مَنْ يقوم بإظهار حجة الله وتبيينها حتى تكون العقوبة بعد الحجة؛ وإلا فالعقوبة قبل الحجة ليست مشروعة قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾».

ثالثًا: أن يقصد الحق في نيته.

رابعًا: أن يستفرغ وسعه في طلب الحق.

خامسًا: أن يسلك سبيل الحق فعلًا.

قال شيخ الإسلام في [درء التعارض: ١/ ٢٨٣]: «ولا ريب أنَّ من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ وأخطأ في بعض ذلك؛ فالله يغفر له خطأه تحقيقًا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾».

وقال [المجموع: ٢٠/ ٣٠]: «والمجتهد المخطئ له أجر؛ لأنَّ قصده الحق، وطلبه بحسب وسعه»

وقال [المجموع: ١٣/ ١٢٥]: «ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين: إنَّ المجتهد الذي استفرغ وسعه في طلب الحق يأثم؛ لا في الأصول ولا في الفروع».

بينما قال في [المجموع: ٣/ ٣١٧]: «فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من إتباع القرآن والإيمان مثلًا!، أو لتعديه حدود الله بسلوك السبل التي نهى عنها!، أو لإتباع هواه بغير هدى من الله!: فهو الظالم لنفسه؛ وهو من أهل الوعيد، بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطنًا وظاهرًا الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله فهذا مغفور له خطؤه».

وقال رَحِمَهُ اللهُ في [المجموع ٢٩/ ٤٣-٤٥]: «والمجتهد الاجتهاد العلمي المحض: ليس له غرض سوى الحق وقد سلك طريقه. وأما متبع الهوى المحض: فهو مَنْ يعلم الحق ويعاند عنه. وثم قسم آخر؛ وهو غالب الناس!: وهو أن يكون له هوى فيه شبهة فتجتمع الشهوة والشبهة، ولهذا جاء في حديث مرسل عن النبي ﷺ قال: "إنَّ الله يحب البصر الناقد عند ورود الشبهات ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات". فـ"المجتهد المحض" مغفور له ومأجور، و"صاحب الهوى المحض" مستوجب العذاب، وأما "المجتهد الاجتهاد المركب من شبهة وهوى" فهو مسيء. وهم في ذلك على درجات بحسب ما يغلب، وبحسب الحسنات الماحية، وأكثر المتأخرين من المنتسبين إلى فقه أو تصوف مبتلون بذلك».

قلتُ: فلا ينبغي التسوية بين أهل الاجتهاد السائغ وبين أهل الزيغ والهوى!.

وأكثر مَنْ يُدَّعى لهم – في هذا العصر! – أنهم اجتهدوا وأخطؤوا، وأنَّ اجتهادهم سائغ فلا ينكر عليهم ولا يذموا؛ هم في الحقيقة لم يحققوا هذه الشروط!.

نعم مَنْ حقق هذه الشروط؛ فلا ينبغي أن يُذكر على وجه الذم ولا أن تهدر مكانته في نفوس المسلمين، بل الواجب أن يُعتذر له، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة، لكن لا يمنع هذا من الإنكار عليه وبيان خطئه أو أخطائه بالحجة والدليل، بل وتحذير الناس منها.

وفي ختام هذه الوقفة أقول:

من هذا نعرف بطلان قاعدة «لا إلزام - ولا إنكار ولا تبديع ولا تشنيع - في مسائل الخلاف ولو كانت الأدلة واضحة والبراهين قاطعة إلا بشرط الإقناع» كما يزعم الحلبي!، وكذلك بطلان قاعدة «لا إلزام إلا بالإجماع»، بل المسائل المتنازع فيها إذا ظهر فيها الحق وانقطع العذر وجب على الجميع إتباع الحق، ولو نفينا الإلزام إلا في مواطن الإجماع كما يدندن حوله الحلبي في هوامشه على كلام العلماء في مواضع كثيرة من كتابه لقلنا بقاعدة «لا إنكار في مسائل الخلاف» وهي قاعدة باطلة كما تقدَّم بيانه. والله الموفِّق.

٤. لا يلزم قبول الجرح المفسَّر المعتبر

من الأصول التي شوش عليها علي الحلبي من أجل رفض أحكام العلماء في المجروحين الذين يدافع عنهم؛ قاعدة: قبول الجرح المفسَّر وتقديمه على التعديل المجمل.

فعلي الحلبي لما قيل له: إنَّ العالم الفلاني ذكر الأسباب التي تبين جرح فلان من الناس، وهي أسباب معتبرة في الجرح عند الجميع، فلماذا لا توافقه في التجريح؟!

قال: الذي أعلمه عن هؤلاء المجروحين أنهم ينتسبون لمنهج السلف الصالح ويدعون إليه، ولا أعرف عنهم إلا الخير.

فلما قيل له: لكن تعديلك لهم مجمل – مع إنه لا يعتد بتعديله ولا تجريحه؛ لأنه مجروح بأشد الجروح المسقطة، ولهذا فهو يعدِّل المجروحين أمثاله –، بينما تجريح العلماء مفسَّر، والجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل المجمل كما هو معلوم عند أهل الحديث.

فزعم الحلبي أنه لا يلزم قبول الجرح ولو كان مفسَّرًا، لأنَّ الجرح المفسَّر قد يقبله بعضهم وقد يرده البعض الآخر؛ بحسب قناعة كل منهم!!.

ولما أنكر عليه أهل العلم ذلك، راح الحلبي يبحث في كتب أهل الحديث ليجد ما يوافق قوله!، فلم يجد كلمة لهم تبين عدم قبول الجرح المفسَّر!!، فراح إلى بعض الأمثلة التي ردَّ فيها بعض أهل العلم جرح غيره لكون الجرح غير معتبر عند أهل الشأن، فقال الحلبي: هذه أمثلة تدل على عدم قبول الجرح ولو كان مفسَّرًا!!.

قلتُ: وهذا تلبيس لا ينبغي أن يصنعه مَنْ ينسب نفسه للسلف وينسب نفسه لأهل الحديث والأثر!، ففرق ظاهر بين عدم قبول الجرح المفسَّر لأن الجرح غير معتبر أي غير قادح في الراوي عند أهل الشأن - أو لأنَّ الجارح من المتشددين الذين لم يسلم من جرحهم أئمة كبار فضلًا عن غيرهم - وبين عدم قبوله ولو كان معتبرًا من جارح معتدل!!.

والمعلوم عند أهل الحديث أنَّ الجرح نوعان:

الأول: الجرح المبهم، وهو أن يجُرح الراوي من غير ذكر سبب الجرح، وهذا يُقبل إذا خلا من التعديل وكان صادرًا من عالم عارف بأسباب الجرح، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في [نزهة النظر: ص٧٣]: «فإنْ خلا المجروح عن التعديل: قُبِل الجرح فيه مُجْمَلًا غير مبين السبب، إذا صَدَرَ من عارف على المختار؛ لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حَيِّزِ المجهول، وإعمال قول المُجَرِّح أولى من إهماله». وقال في مقدمة [لسان الميزان: ١/ ١٦]: «إذا اختلف العلماء في جرح رجل وتعديله؛ فالصواب التفصيل: فإن كان الجرح والحالة هذه مفسرًا قُبِل، وإلا عمل بالتعديل، فأما من جهل ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث أنه ضعيف أو متروك ونحو ذلك فإنَّ القول قوله، ولا نطالبه بتفسير ذلك، فوجه قولهم: إنَّ الجرح لا يقبل إلا مفسرًا؛ هو فيمن اخْتُلِفَ في توثيقه وتجريحه».

وأما إذا كان في الراوي تعديل من عالم آخر، فيبحث في أقوال المعدلين والمجرحين حتى يتوصل إلى الراجح منها، فإنْ لم يصل إلى نتيجة فيقدَّم التعديل؛ لأنَّ الأصل بقاء عدالة الراوي التي ثبتت بقول بعض أهل العلم.

الثاني: الجرح المفسَّر، وهو أن يُجرح الراوي مع بيان السبب الجارح، وهذا النوع من الجرح الأصل فيه القبول سواء خلا الراوي من تعديل أو كان له تعديل سابق.

قال الحافظ النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح صحيح مسلم: «عاب عائبون مسلمًا بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، ولا عيب عليه في ذلك، وجوابه من أوجه ذكرها ابن الصلاح، أحدهما: أن يكون ذلك في ضعيف عند غيره ثقة عنده؛ ولا يقال: الجرح مقدَّم على التعديل، لأنَّ ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتًا مفسر السبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذلك».

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في [نزهة النظر: ص٧٣]: «والجرح مقدَّم على التعديل؛ وأطلق ذلك جماعة، ولكن محله: إنْ صدر مَبَيَّنًا من عارف بأسبابه».

والخلاف مع الحلبي ليس في كون عدم قبول الجرح المفسَّر لمانع معتبر!، كلا، وإنما في أصل قبول هذه القاعدة من حيث الإطلاق، فالحلبي يشكك في القاعدة بكون الجارح قد يخطأ في جرحه، وقد يكون الجرح غير معتبر، وقد يكون غير ثابت في المجروح، وقد.. وقد.. وقد..، وهكذا بالاحتمال والظن والتشكيك، لا بالأدلة والبينات والبراهين.

والواجب عليه: إما أن يردَّ على ما ذكره أهل العلم من أسباب جارحة واحدة تلو الأخرى بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة لا بالظنون والاحتمالات، وإما أن يقبل أحكامهم ويكف عن التشكيك فيها.

وإليك أيها القارئ محاولات الحلبي في إيقاف أحكام جرح المبتدعة في هذا العصر؛ لتعرف غايته وهدفه على الحقيقة لا كما يزخرفه هو وأتباعه من القول:

المحاولة الأولى: علم الجرح والتعديل لا يوجد في أدلة الكتاب والسنة وإنما وجد للمصلحة

وقد صرَّح الحلبي بذلك في شريط مسجَّل له فقال: «المشكلة الآن من سلوكيات وتصرفات الشباب؛ حيث لم يفهموا أنَّ علم الجرح والتعديل أصلًا وجد للمصلحة، علم الجرح والتعديل لا هو موجود في أدلة الكتاب ولا في أدلة السنة، هو علم ناشئ، نشأ لحفظ الكتاب والسنة؛ أليس كذلك؟! إذًا هو علم مصلحة، فما بالنا نستخدم هذا العلم الذي أنشئ للمصلحة لضرب المصلحة – أو على الأقل لعدم الترجيح بين المصالح – في سبيل أن نبدِّع إنسان؛ لا، ننتبه نقول هذه مصلحة، نعم لكن لا ننتبه للمفاسد التي قد تترتب على هذه المصلحة».

قلتُ: وقد ذكرتُ في أول مبحث أحوال الحلبي الجديدة مراوغة الحلبي في هذه الفقرة.

فأول الأمر جعل الحلبي علم الجرح والتعديل غير موجود في أدلة الكتاب والسنة، بل هو أنشأ للمصلحة، ثم هوَّل من واقع استعمال العلماء وطلبتهم لهذا العلم، وأنهم استعملوه لتبديع مَنْ لا يستحق التبديع!؛ لأنهم نظروا إلى المصلحة وهي حفظ الكتاب والسنة ولم ينظروا إلى المفاسد المترتبة على ذلك التبديع!!.

ولم يذكر لنا الحلبي شيئًا من المفاسد، وإنما ترك الأمر فضفاضًا ليس له ضابط، وهذه طريقته في نقض القواعد والأصول!.

الثانية: قطع العلاقة بين الجرح والتعديل في الماضي وبين الجرح والتعديل في الحاضر

قال الحلبي في الشريط السابق نفسه: «موضوع الجرح والتعديل – كله! – المعاصر ليس له علاقة بموضوع الجرح والتعديل الماضي!؛ الجرح والتعديل في الماضي قام على أساس حفظ الرواية!، الآن الرواية استقرت!!، لكن نحن لا نقول: بأنَّ علم الجرح والتعديل انقطع!، لكن نقول: علم الجرح والتعديل انتقلت وجهتُه!، وأنا رأيتُ كلمة للشيخ مقبل بهذا المعنى!، الجرح والتعديل وجهته المرويات، ولو أردنا أن نربط الجرح والتعديل بالمرويات فقط؛ لانتهت المرويات وانتهى الجرح والتعديل!!، لكن الجرح والتعديل الآن مرتبط بالبدع والتحزب والتكفير والعصبية!، وهذه الأشياء لا يقال: والله هذه لا يعرفها إلا أهل الحديث!!، ممكن عالم عقيدة يعرفها أكثر من عالم حديث!، إذًا لا يقال: فلان عالم حديث إذًا هو يعرف الجرح والتعديل المعاصر أكثر من غيره، لا، هنا الحجة هي التي تضبط الموضوع، الحجة هي التي تضبط الموضوع، يقال: فلان كذا وفلان كذا».

قلتُ: الحلبي في هذا المقطع – مع وجازته! – وقع في عدة تناقضات واضطرابات، تدل على عدم استقرار في القول ولا رسوخ في العلم!.

فقوله «موضوع الجرح والتعديل – كله! – المعاصر ليس له علاقة بموضوع الجرح والتعديل الماضي» واضح جدًا أنَّ الجرح والتعديل انقطع!، ثم يقول: «لكن نحن لا نقول: بأنَّ علم الجرح والتعديل انقطع!»، أليس هذا تناقضاً؟!!.

ثم يرجع فيربط هذا العلم بالرواية، والرواية عنده انقطعت؛ فماذا يعني؟!

ثم يدَّعي أنَّ وجهة هذا العلم انتقلت، وأنَّ وجهته الأولى المرويات، ثم ينقضها فيقول: «ولو أردنا أن نربط الجرح والتعديل بالمرويات فقط؛ لانتهت المرويات وانتهى الجرح والتعديل»!.

طيب؛ لماذا يحتج الحلبي وأتباعه علينا بتزكيات أو تعديلات أو توثيق من بعض أهل العلم الكبار صدرت في حق مَنْ يدافعون عنهم، إذا كان علم الجرح والتعديل تغيرت وجهته؟!

أم أنَّ كلامه يراد به الجرح على وجه الحصر، وأما التعديل فمعمول به في هذا العصر!!!، فتأمل.

ثم يزعم أنَّ علم الجرح والتعديل المعاصر مرتبط بالبدع لا بالرواية، وهذا يعني الانقطاع بين الوجهتين!، وفي هذا جهل كبير في معرفة وجهة علم الجرح والتعديل الماضي، حيث إنَّ الجرح بالبدعة موجود بكثرة في كتب الجرح والتعديل الماضي!!.

قلتُ: والحلبي هنا يوافق الحدادية أنصار فالح الحربي وفوزي البحريني وفاروق الغيثي الذين أخرجوا البدعة من موضوع الجرح والتعديل وقواعده!.

وأما دعواه في انتهاء علم الجرح والتعديل المرتبط بالرواة والمرويات فهذا جهل آخر!، وهو دعوة منه للتقليد وغلق باب التصحيح والتضعيف والنظر في رواة الحديث والترجيح بين كلام أهل الشأن؛ فلينتبه لهذا.

وقد سُئل الشيخ ابن بازرَحِمَهُ اللَّهُ [كما في موقع الشيخ] السؤال الآتي: فيما يتعلق بتخريج الأحاديث وتعديل الرواة وتجريحهم هناك من يرى أنَّ باب علم الرجال مغلق أو انتهى من قديم كيف ترون ذلك سماحة الشيخ؟

فكان جوابه: «لا، هذا ليس بصحيح، بل علم الرجال والنظر في الأحاديث باق ولم يمض، بل لا يزال أهل العلم عليهم أن يعتنوا بهذا وأن يراجعوا الأحاديث ويميزوا بين صحيحها وسقيمها ويرشدوا الناس إلى ذلك، ولا يقفوا عند ذكر فلان أو فلان، بل يتابع، مثل المنتقى مثل بلوغ المرام، مثل السنن الأربع، مثل مسند أحمد، يراجع الأسانيد، ويعتني بها، ويعرف صحيحها من سقيمها، حتى يستفيد من ذلك ويفيد غيره، وهكذا شأن طالب العلم الذي قد وفقه الله لمعرفة الأحاديث ومعرفة أسانيدها ومعرفة أحوال الرجال واشتغل بهذا الشيء يكون فيه فائدة عظيمة له ولغيره».

أقول: وبعد هذا الاضطراب توصَّل الحلبي إلى التفريق بين عالم حديث وعالم عقيدة!!، فعالم الحديث أعلم بعلم الجرح والتعديل المرتبط بالرواية، وعالم العقيدة أعلم بعلم الجرح والتعديل المرتبط بالبدع، ولا أدري هل الحلبي يعي ما يقول أم عنده غاية يريد أن يصل إليها بغض النظر عن السبيل؟!

ونريد أن نسأله:

الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ؛ هل هو عالم في الحديث أم في العقيدة؟!

وهل تقبل أن يقال فيك أنك عالم في الحديث دون العقيدة أو العكس؟!

وهذه الدعوى هي نفسها التي جعلت مختار الطيباوي – أحد أعضاء منتديات الحلبي وأنصاره – يُفرِّق إمامة العلماء إلى إمامة في الحديث وإمامة في السنة، وأنَّ المعتبر في مسائل المنهج والتبديع هو قول أئمة السنة لا أئمة الحديث!، وهذا تفريقٌ باطل، وإسقاط لأهل الحديث الذين شهد لهم أعلام الأمة أنهم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية وهم قدوة الأمة في العقيدة والمنهج وفي الجرح والتعديل.

قال الطيباوي في أحد مقالاته: «قلتُ: هذا مذهب أهل السنة في الرجال، وأقول: أهل السنة ولا أقول أهل الحديث!، لأفرِّق كما فعل عبد الرحمان بن مهدي بين الإمامة في السنة والإمامة في الحديث!، ولأبيّن أنَّ أئمة السنة أئمة في العلم الشرعي و ليس في الحديث فقط!، في القرآن واللغة، والحديث، وأصول الفقه، والفقه وغير ذلك. يبنون مذاهبهم في أصول الدين، ويطردونها في غيرها من العلوم، فقواعدهم كلية مطردة في جميع الأبواب، ويفرقون بين الأصول وبين الفروع، وما هو في مجراها».

وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في رده على سفسطات مختار هذا: «أقول: هذا ما توصل إليه هذا الرجل من مذهب أهل السنة على زعمه، والواقع: أنَّ أهل السنة وأهل الحديث إنما هم جماعة واحدة، منهجهم واحد وأصولهم لا تختلف، ومواقفهم من أهل الأهواء موحدة، وإنما يسير هذا الرجل على مذهب الإخوان المسلمين الذي يجمع ويؤاخي بين أهل السنة والروافض

والخوارج والصوفية، وفيه الدفاع عن الروافض وعن غيرهم من أهل الضلال، وعلى مذهب أبي الحسن المصري المأربي الذي يتولى أهل البدع ويشهد لهم بأنهم من أهل السنة».

قلتُ: وأما قول الحلبي الأخير: «هنا الحجة هي التي تضبط الموضوع»، فهذا الذي يدندن حوله السلفيون، وهو الذي يطالبونك به، لكنك لا تقبل الحجة ولو كانت قاطعة واضحة إلا بشرط الإقتناع كما تقدَّم من كلامك!، وكذلك تدَّعي أنَّ الحجة لا تلزم أحدًا إلا بالشرط المذكور!!، فهل قناعة المخالِف أو الملزَم منضبطة، وينضبط بها الموضوع؟!! تقدَّم الجواب والبيان.

الثالثة: عزل طلبة العلم من العمل بعلم الجرح والتعديل في الوقت المعاصر

قال في الشريط السابق: «وبالتالي أنا أقول باختصار شديد: القضية الآن إذا ضبطنا موضوع الجرح والتعديل لأهل العلم، ولا ينبغي أن يكون إلا لأهل العلم؛ يخرج عامة الطلبة!، عامة الطلبة ليس لهم علاقة بالجرح والتعديل!!، حتى الجرح والتعديل القديم الذي له أهله، كان المتكلمون فيه قليلين».

قلتُ:

يريد الحلبي عزل طلبة العلم من دراسة هذا العلم!، أو قد يسمح لهم بدراسته لكن دون العمل به!، وهذا يعني منه دعوة للعلم دون العمل، وعلم بلا عمل يضر صاحبه ولا ينفع، وهو وبال عليه كما لا يخفى!.

عجيب أمر الحلبي والله، بدلًا من أن يحث الشباب السلفي على فهم وتعلم هذا العلم الجليل القدر والالتزام بقواعده؛ يعزلهم عنه ويجعل بينهم وبينه فجوة!، وبعدها يصير حال الشباب بلا قواعد علمية ولا أصول سلفية، فما الذي يضبطهم؟! تضبطهم القناعة النفسية التي يدعو إليها الحلبي!!!، والله المستعان.

الرابعة: لا إلزام بالجرح والتعديل إلا بالإجماع

يقول الحلبي في الشريط السابق: «ثم موقف عامة الطلبة إذا أجمع أهل العلم على تبديع واحد لا يسعهم أن يخالفوا؛ إذا أجمعوا!!، أنا أقول: إذا استطاعوا الترجيح لهم أن يرجحوا، ما

استطاعوا يأخذوا بالأحوط كأي مسألة شرعية. ثم إذا كنتَ مقلِّدًا – حتى لو رجحتَ! – حسبك أن تكون مقلِّدًا!، أما أن تكون مقلِّدًا ومجتهدًا ومدافعًا وناشرًا وحامل لواء الجرح والتعديل في هذا الباب!؛ هذا – الحقيقة – يخالف منهج السلف».

قلتُ: يظهر أنَّ الاضطراب في العبارات صار سمة في كتابات الحلبي الجديدة!، فالحلبي – في كلامه هذا – لا يرى الإلزام إلا في حال اجتمع كل العلماء على تبديع فلان!، وحينها لا يسع أحد في مخالفة التبديع، أما إذا اختلفوا في فلان فمنهم مَنْ يبدعه ومنهم مَنْ لا يبدعه فلا إلزام، بل طلبة العلم في سعة؛ لهم أن يأخذوا حكم العلماء في تبديع فلان ولهم أن يرفضوا، ولهم أن يرجِّحوا ما شاؤوا من غير إلزام!!.

ثم يقول: «إذا كنتَ مقلِّدًا – حتى لو رجحتَ! – حسبك أن تكون مقلِّدًا»، لا أدري كيف يرجِّح وهو مقلِّد؟!!

قلتُ: وغاية الحلبي من هذا الكلام تكميم أفواه طلبة العلم وأتباع العلماء – الذين يسميهم مقلدة! – عن بيان أحكام العلماء للناس في المجروحين الذين يدافع عنهم ويجادل!، هذا هو مراده، فليتفطن السلفي لهذا الأمر ولا يستغفله الحلبي وأمثاله.

وفي كتاب [منهج السلف الصالح] "مسألة الجرح المفسَّر"؛ ذكر الحلبي كلمتين معروفتين لأهل العلم؛ الأولى: «لا يُترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه»، والثانية: «ولا يترك حديث رجل حتى يجمع الجميع على ترك حديثه»، وعقَّب بقوله: «فأين باب الجرح المفسَّر هنا؟!».

قلتُ: وهذا يدل على أنَّ الحلبي لا يرى الإلزام في جرح المبتدعة إلا في حال الإجماع!، ومعلوم أنَّ أكثر المبتدعة في هذا العصر لم يحصل عليهم إجماع من المعاصرين، لأنَّ بعض أهل العلم لا يعرف أحوال هؤلاء المبتدعة على التفصيل، وبعض هؤلاء المبتدعة يراوغ ويتلون ولا يستقر على حال أو قول، وله وجهان ولسانان، فيلبِّس على بعض أهل العلم، لكن حالهم لا يخفى على المتتبع البصير، ومَنْ علم حجة على مَنْ لم يعلم، وكذلك بعض المشايخ متساهل في التوثيق والتعديل، بل بعض المعدِّلين يحتاج نفسه إلى تعديل!.

وأما ما نقله الحلبي من كلام بعض أهل العلم السابق؛ فجوابه ما قاله ابن مغلطاي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [إصلاح كتاب ابن الصلاح: ٢/ ٣٥١-٣٥٢ طبعة أضواء السلف]: «هذا يحتاج إلى تفصيل؛ إنْ أراد إجماع أشخاص بأعيانهم كقول الفلاس إذا روى يحيى بن سعيد وابن مهدي عن رجل رويتُ عنه، إذا تركاه تركتُه؛ فمسلَّم، وإنْ أراد إجماع الجمع الغفير فذلك متعذرٌ جدًا، لأنك لا ترى أحدًا تركه الجميع!، إذ لو تركه الجميع لم يبلغنا ذكره ولا وصلت إلينا روايته!!».

ولما قال الحافظ ابن الصلاح في [المقدمة: ص٣٩-٤٠]: «حكى أبو عبد الله الحافظ أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول: كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل مَنْ لم يجمع على تركه»، قال الحافظ ابن حجر معلِّقًا في [النكت على ابن الصلاح: ١/ ٤٨٢]: «وما حكاه ابن الصلاح عن الباوردي أنَّ النسائي يخرج أحاديث مَنْ لم يجمع على تركه، فإنما أراد بذلك إجماعًا خاصًا»، وقال الحافظ العراقي فيما نقله عنه السيوطي في [زهر الربى: ١/ ١٠]: «هذا مذهب متسع»!!.

قلتُ: ولأنه متسع تبناه الحلبي في هذا العصر؛ نصرة للمنهج الواسع الأفيح الذي رفع شعاره المأربي قبله!.

وأقول: والملاحظ أنَّ الحلبي وإنْ كان يتكلم من حيث الإجمال بما يفهم منه أنه ينتقد استعمال التجريح المعاصر واستعمال التعديل المعاصر؛ أو ينتقد المجرِّحين وينتقد المعدِّلين في هذا العصر، لكن الواقع أنَّ الحلبي يشنُّ حربًا على التجريح حصرًا لا التعديل!، ولهذا يسمي مخالفيه بـ «غلاة التجريح»!، ويوصف علم الجرح والتعديل المعاصر بـ «علم الجرح والتجريح»!، فهو في جانب التعديل لا يستنكر الأصول التي وضعها العلماء في تعديل الرواة، بل ويحتج بتعديل بعض العلماء المعاصرين – مهما كان الأمر! – لبعض مَنْ يدافع عنهم، وأما أصول التجريح فيستنكرها ويشكك بها، ويصوِّر جرح المبتدعة والمنحرفين والكلام فيهم والتحذير منهم تصويرًا مشوهًا حتى يلبس به على عوام الناس، ويرفض الجرح الصادر من أهل العلم المعاصرين ولو كانوا عارفين بالجرح وأسبابه ودواعيه، ولو كان أيضاً جرحهم ونقدهم مدعَّمًا بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة!.

وليعلم القارئ أنَّ رفض التجريح هي عادة أهل البدع؛ وإنما يُعرف السني المتبع للكتاب والسنة من المميع بإقامة باب جرح المبتدعة، وإنَّ أشدَّ شيء على المبتدعة هو بقاء هذا الباب قائمًا كالسيف على رؤوسهم.

وقد أشار إلى ذلك العلامة الشيخ مقبل رَحِمَهُ اللَّهُ في أثناء رده على عبد الله الأهدل الذي كان يقول: «ليس عند السلفيين في منهجهم تعديل! بل في منهجهم الجرح فقط»!!!، فقال له الشيخ مقبل في كتابه [فضائح ونصائح "ص١٤٤-١٤٧" ط.دار الحرمين بالقاهرة]: «مسألة الجرح قصمت ظهورهم! وكل واحد حتى وإنْ لم نجرحه فهو متوقع أن نجرحه اليوم أو غدًا أو بعد غد!.

في الصحيحين عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك"، ورب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾، فهل معنى الجرح والتعديل مقصور على القرن الثالث وما بعده يكون حرامًا؟!

فأين دليلك؟ والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول: "من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"، والجرح له أصل أصيل في الكتاب والسنة فموسى يقول لصاحبه: ﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰٓ إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ﴾، ورب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ﴾ فلم لم يقل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هذه الآية حدها إلى القرن الثالث؟!. وما بعد القرن الثالث؟ مثله كمثل الذي ألف كتابًا بعنوان: [أشد الجهاد في إبطال الاجتهاد] فما بقي اجتهاد بعد أصحاب المذاهب الأربعة، وفضل الله واسع ولا ينبغي أن ينكر.

والرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول لمعاذ: "أفتان أنت يا معاذ؟" ويقول لأبي ذر: "إنك امرؤ فيك جاهلية"، فنحن إذا تركنا عبدالله بن فيصل الأهدل يسرح ويمرح وهو حرب على طلبة العلم المتمسكين بالسنة فيا عبدالله بجانبك الصوفية يدعون غير الله وهناك قوانين وضعية في اليمن وغيرها وهناك جهل قد عم وطم:

بو بكر بن سالم يا بخت من زاره ذي ما معه برهان ما عاشت أخباره

فلماذا لا تبدأ بتلك القباب المشيدة على القبور؛ والنبي ﷺ أمر علي بن أبي طالب ألا يدع قبرًا مشرفًا إلا سواه ولا صورة إلا طمسها أم الأقدم محاربة أهل السنة؟

ولماذا لا تبدأ بالمساجد المشيدة على القبور أيضًا؛ والنبي ﷺ قال: "ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك".

معناه: أننا لا نجرح الصوفية!، ولا نجرح الشيعة!، ولا نجرح الشيوعية والبعثيين والناصريين!، ولا مبتدعًا! ومن فضل الله علي – وعلى رغم أنفك – كان جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده يلقبان بمجدد العصر؛ وبعد أن خرجت أشرطة أبي عبدالرحمن – والفضل في هذا لله – وكتب مثل «منهج المدرسة العقلية في التفسير» و«دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام».

لكن مسألة الأشرطة يأتي غير واحد ويقول: هؤلاء دخلوا في الماسونية من أجل أن يعرفوها وهما من العلماء الأجلاء ولا تتكلم فيهما، ولا محمد الغزالي فإذا تكلمتَ في محمد الغزالي فتكلَّم في كتبه، ولا تتكلَّم في شخصيته!!.

فقلتُ: سأتكلَّم في شخصيته قبل هذا؛ لأنَّ كتبه قد أصبحت كالمجلات كل أسبوع وهو يخرج لنا كتابًا!، فليس عندي وقت كلما أخرج كتابًا أتكلم عليه!!، محمد الغزالي مجدد أو داعية كبير ولكن إلى الضلال!، وأنا أخشى يا عبدالله أن تكون صوفيًا مدسوسًا في صفوف السلفية، فكلامك ليس كلام رجل يخاف الله ﷻ، ويعلم أنه محسوب عليه فعليك أن تتوب إلى الله ﷻ.

أما مسألة الجرح والتعديل؛ فأنت عندنا من المجروحين ولا يصح أن يحضر دروسك أحدٌ، فقد أصبحت حربًا على السنة وعلى أهل السنة وأشكر لإخواني في الله وأسأل الله أن يبارك فيهم فقد قالوا: إنه كان هناك عقد نكاح ورأى المسجد مملوءًا فأراد أن يغتنم الفرصة فصعد المنبر! فذهب جميع الإخوان من بين يديه ولم يبق معه إلا ثلاثة أو أربعة، فأقول: إنَّ الذي يجلس عند هؤلاء المحاربين للسنة يعتبر مكثرًا لسوادهم ومعينًا لهم.

والمعتزلة قبلك يتألمون من مسألة الجرح والمبتدعة كذلك حتى قال بكر بن حماد وليس بمبتدع:

ولابن معـــين في الرجال مقـــالة   سيسأل عنـها والمليك شهيـــد
فإن يك حقًا فهي في الحكم غيبة   وإن يك زورًا فالحساب شديد

وأنا أسألك عن قول الذهبي - لأنه بعد القرون المفضلة - حين قال: "رتن، وما رتن؟ دجال من الدجاجلة، ادعى الصحبة بعد ستمائة عام"! فهل تجاوزالإمام الذهبي ما ليس له! أم قال كلمة حق؟

وهكذا ما زال العلماء يحذرون من المبتدعة ومن أهل البدع! ولله در الإمام أحمد حيث يقول: "الرد على أهل البدع أفضل من الجهاد في سبيل الله"! فالرد على مثلك وأمثالك نراهه من أفضل القربات وستحترق كما احترق أحمد المعلم، وعبدالمجيد الريمي، ومحمد المهدي، وعقيل المقطري».

أقول: وكم من المجروحين اليوم يتوعَّد أهل السنة بقوله: وعند الله تجتمع الخصوم؟!

ومنهم مَنْ يقول: إذا حكمت حوكمت!!

ومنهم مَنْ يقول: فمَنْ لا يخاف الله في تبديع هؤلاء – وهم من أهل الزيغ والانحراف – فليبدِّعهم!!

ومنهم مَنْ يصرخ في وجوههم: أليست هذه غيبة؟!!

وقد قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ في العلل في آخر كتاب السنن: «وقد عاب بعض مَنْ لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلَّموا في الرجال، منهم: الحسن البصري، وطاووس تكلَّما في معبد الجهني، وتكلَّم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلَّم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي فى الحارث الأعور، وهكذا روى عن أيوب السختيانى وعبد الله بن عون وسليمان التيمى وشعبة بن الحجاج وسفيان الثورى ومالك بن أنس والأوزاعى وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدى وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلموا في الرجال وضعَّفوا.

وإنما حملهم على ذلك عندنا – والله أعلم – النصيحة للمسلمين، لا يظن بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس، أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يُعرفوا، لأنَّ بعض الذين ضُعِّفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهمًا في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة

خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتثبتًا، لأنَّ الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال».

وعلَّق العلامة ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الكلام في شرحه لعلل الترمذي فقال: «مقصود الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ: أن يبين أنَّ الكلام في الجرح والتعديل جائز، قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله».

وقال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه على مقدمة صحيح مسلم: «اعلم أنَّ جرح الرواة جائز، بل هو واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه، لصيانة الشريعة المكرَّمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ، ولم يزل فضلاء الأمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك».

وقال العلامة ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في أول رسالته [الفرق بين النصيحة والتعيير]: «وقد قرر علماء الحديث هذا في كتبهم في الجرح والتعديل، وذكروا الفرق بين جرح الرواة وبين الغيبة، وردُّوا على من سوَّى بينهما من المتعبِّدين وغيرهم ممن لا يتسع علمه!.

ولا فرق بين الطعن في رواة حفَّاظ الحديث ولا التمييز بين من تقبل روايته منهم ومن لا تقبل، وبين تبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة وتأوَّلَ شيئًا منها على غير تأويله وتمسك بها لا يتمسك به، ليُحذَّر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه، وقد أجمع العلماء على جواز ذلك أيضًا».

قلتُ: فأين التفريق بين العمل بقواعد الرواية وبين معاملة المخالفين التي يدعيها المدَّعون في هذا العصر؛ ومنهم الحلبي وأنصاره؟!

الخامسة: التشكيك في قاعدة وجوب قبول الجرح المفسَّر

قال الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح] في أول الكلام عن "مسألة الجرح المفسَّر":

«وهي مسألةٌ – اليوم – من أهمِّ المسائل المفضية إلى النزاع والخصام والإلزام بسبب سوء التصور أو

خلل التصرف؛ فكلُّ مَنْ جرح شخصًا نراه يلزم الآخرين به!، بحجة أنَّ جرحه له مفسَّر!!، وأنه واجب قبول الجرح المفسَّر!!!، مع أنَّ الأمر ليس بهذه السهولة كما قد يتصوره أو يصوِّره البعض».

قلتُ: لا أدري لماذا يريد الحلبي تصعيب هذه القاعدة؟!

ولماذا يصوِّر مسألة الجرح المفسَّر من أهم الأسباب المفضية إلى النزاع؟!

هل يريد الحلبي من السلفيين إهمال هذه القاعدة؟!

طيب؛ لو كان ناصحًا معلمًا، لماذا لا يذكر ضوابط هذه القاعدة وموانعها حتى يفهمها طالب العلم فهمًا صحيحًا؟

لماذا يكتفي بالإنكار والتشنيع والتهويل في أغلب المسائل التي طرحها للنقاش ـ ومنها هذه المسألة ـ من غير تفصيل ولا بيان ولا ضوابط؟!

الحقيقة؛ أنَّ القارئ لكتاب ومقالات الحلبي الجديدة لا يستفيد منها إلا شيئًا واحدًا، وهو أنَّ السلفيين عندهم غلو!، وعندهم انشغال بالجرح والتبديع عما سوى ذلك من العلوم!، وعندهم حرص على تفريق الصف وتمزيق الكلمة وإثارة الفتن!، وعندهم تقليد أعمى!، وعندهم قيل وقال!، وعندهم تعصب وتحزب لبعض العلماء!، وعندهم جهل بالأصول والقواعد!، ولا يدركون القواعد عند تزاحم المصالح والمفاسد!، وعندهم فقدان للأخلاق الحسنة والإخوة الإيمانية!.

هل هذه هي النصيحة التي يريد أن يقدِّمها الحلبي للسلفيين؟!

أليس في كلامه السابق – مع عدم البيان والتفصيل! – تشكيك في قاعدة وجوب قبول قاعدة الجرح المفسَّر؟!

بل ويؤكِّد هذا التشكيك ما فعله الحلبي من تدليس قبيح وغلط فاحش بعد ذلك الكلام؛ حيث ضرب مثالًا لاختلاف العلماء المتقدمين في جرح الرواة مع عدم الخصام والإلزام، فقال:

«وبيانه في الرواة مثلًا: عكرمة مولى ابن عباس، احتج البخاري به لكونه لم يثبت عنده فيه جرح، بينما ترك الإمام مسلم الرواية عنه لكلام الإمام مالك فيه وجرحه له، ومسلم تلميذ البخاري رحمهما الله، فهل اختلاف هذين الإمامين الجبلين في هذا الراوي ناشئ عن جرح مبهم؟! وكيف يكون ذلك أصلًا وقد قيل في عكرمة هذا كذَّاب؟! أم أنه اختلاف في قبولِ أو ردِّ جرحٍ مفسَّرٍ = الكذب؛ رضيه واحد وردَّه الآخر؟!».

فأحال الحلبي في هامش هذا الكلام فقال: «انظر هدي الساري ص٦٦٧»، وعند الرجوع إلى المصدر المحال إليه نجد أنَّ سبب ذم الإمام مالك لعكرمة من أجل ما رمي به من القول برأي الخوارج!، وليس من أجل الكذب!!!، نعم اتهم بعض الأئمة عكرمة بالكذب، لكنَّ مالكًا لم يترك حديثه لهذا السبب؛ بل من أجل ما تقدَّم.

وكان الواجب على الحلبي وهو الذي ينسب نفسه إلى الحديث والأثر أن يحرر المسألة علميًا، بل لو أنه اكتفى بالنقل من المصدر الذي أحال إليه لتبين بطلان استدلاله بهذا المثال من أصله!.

وليعلم الجميع أنَّ عكرمة بريء من تهمة الكذب!، وإنما مراد الأئمة في وصفه - في بعض مروياته! - بأنه كَذَبَ؛ أي: أخطأ؛ وقد قال الحافظ ابن حجر في الدفاع عنه في نفس المصدر الذي أحال إليه الحلبي!: «وقال ابن حبان: أهل الحجاز يطلقون "كَذَبَ" في موضع "أخطأ"؛ ذكر هذا في ترجمة برد من كتاب الثقات، ويؤيد ذلك: إطلاق عبادة بن الصامت قوله: "كَذَبَ أبو محمد" لما أُخبِر أنه يقول الوتر واجب، فإنَّ أبا محمد لم يقله رواية وإنما قاله اجتهادًا، والمجتهد لا يقال إنه كذب، إنما يقال إنه أخطأ، وذكر ابن عبد البر لذلك أمثلة كثيرة».

قلتُ: ولو أنَّ هؤلاء الأئمة ذكروا ذلك في وجه عكرمة لأجابهم بالحجة؛ قال الحافظ ابن حجر: «وقال سليمان بن حرب عن حماد بن زيد قال أيوب قال عكرمة: أرأيت هؤلاء الذين يكذبوني من خلفي أفلا يكذبوني في وجهي؟! يعني: أنهم إذا واجهوه بذلك أمكنه الجواب عنه والمخرج منه، وقال سليمان بن حرب: وجه هذا أنهم إذا رموه بالكذب لم يجدوا عليه حجة».

وأما قول مالك فيه فقد بيَّن سبب ذلك؛ قال الحافظ ابن حجر: «وأما ذم مالك فقد بين سببه وأنه لأجل ما رُمي به من القول ببدعة الخوارج، وقد جزم بذلك أبو حاتم؛ قال ابن أبي حاتم سألتُ أبي عن عكرمة؟ فقال: ثقة، قلتُ: يحتج بحديثه؟ قال: نعم إذا روى عنه الثقات والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه، على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك!، وإنما كان يوافق في بعض المسائل فنسبوه إليهم. وقد برأه أحمد والعجلي من ذلك؛ فقال في كتاب الثقات له: عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما مكي تابعي ثقة بريء مما يرميه الناس به من الحرورية، وقال ابن جرير: لو كان

كل من ادّعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادّعي به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه».

وقال الحافظ ابن حجر: «وقال يحيى بن معين: كان ينتحل مذهب الصفرية؛ ولأجل هذا تركه مالك».

قلتُ: فقول الحلبي بعد أن شكك في قاعدة وجوب قبول الجرح المفسَّر في أول كلامه: «وبيانه في الرواة مثلًا: عكرمة مولى ابن عباس».

أين البيان؟!

هل هذا التشويش هو ما قدر عليه الحلبي من بيان؟!!

والله لو ترك الأمر مجملًا لكان خيراً من هذا البيان المزعوم!!!

ويظهر لنا – هنا – بجلاء أنَّ الحلبي يذكر الخلاف بين الأئمة للاحتجاج به!، لا لتحرير الخلاف ومعرفة الراجح فيه، وهو يفعل ذلك كثيرًا في كتابه [منهج السلف الصالح]!!، فهو يحتج بالخلاف – ولو كان ضعيفًا – لرد الأدلة والبينات وهدم الأصول والقواعد!.

وأقول للقارئ الكريم: انظر كيف استغل الحلبي قول بعض أهل العلم بأنَّ عكرمة كَذَبَ في كذا حديث وكذا حديث، فدَّلس على القراء وأوهمهم أنَّ الإمام مالكًا تركه من أجل ذلك!، وأنَّ مسلمًا تبع مالكًا في ترك عكرمة من أجل الكذب!!، وأنَّ الخلاف بين البخاري ومسلم في عكرمة بسبب هذا «الجرح = الكذب!!!». وإنما خلافهما بسبب ما نُسب إلى عكرمة من القول برأي الصفرية وهي إحدى فرق الخوارج!.

فالخلاف كان في نسبة هذا المذهب الرديء إلى عكرمة، ولو كان الخلاف في جرحه بالكذب لما روى له مسلم حديثًا مقرونًا بغيره!!؛ لأنَّ الجرح بالكذب لا يتقوى بالمتابعات والشواهد كما لا يخفى على صغار طلبة العلم بالحديث!، قال الحافظ في المصدر الذي أحال إليه الحلبي في أول الكلام عن عكرمة!!: «عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس؛ احتج به البخاري وأصحاب السنن، وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقرونًا بسعيد بن جبير، وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه، وقد تعقَّب جماعة من الأئمة ذلك، وصنفوا في الذب عن عكرمة!».

وأقول: المشكلة – على حقيقتها – أنَّ الحلبي يرفض الإلزام بقبول الجرح المفسَّر في «مبتدع» أو «سني وقع في بدعة»!!؛ وهذا يعني أنه لا ينازعنا في مسألة اعتبار الجرح أو عدمه، ولا ينازعنا في صفة الجارح ولا في ثبوت الجرح في المجروح، بل عنده أنَّ المجروح لو كان مبتدعًا أصلًا أو سنيًا وقع في بدعة فعلًا، فلا إلزام في جرحه!!!، فقد قال الحلبي وهو يحدد محل النزاع: «لا يجوزُ أنْ نجعلَ خِلافَنا "الاجتهاديَّ المُعْتَبر = نحْنُ أهلَ السُّنَّة" فِي غَيْرِنا "مِمَّنْ خَالَفَ السُّنَّة: مَنْ مُبْتَدِعٍ، أَوْ سُنِّيٍّ وَقَع فِي بِدْعَة" سَبَبًا فِي الخَلافِ بَيْنَنا "نَحْنُ أَهلَ السُّنَّة"».

قلتُ: فلو كان المجروح مبتدعًا حقًا أو وقع في بدعة فعلًا فالحلبي ينازع في الإلزام فيه!!، يعني لو كان الجرح معتبراً عنده وهي البدعة!، والمجروح ثبت الجرح فيه بحق فهو مبتدع!!، مع هذا ينازع الحلبي في الإلزام بجرحه!!!.

فهو إذًا ينازع في أصل قبول الإلزام بقاعدة الجرح المفسَّر، وليس نزاعه في ضوابط هذه القاعدة وموانعها!!، لهذا لا ينبغي أن نعتذر له بأنَّه ينازع في التنزيل لا في التأصيل!؛ كما يعتذر الحلبي لنفسه ولأتباعه من عدم موافقة أهل العلم في التبديع فيقول [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٣٣٩]: «مع أنه موافق للمبدِّع – ذاك – في نوع البدعة التي بدَّع بها؛ لكنه يخالفه في تنزيلها على عين هذا المبدَّع أو ذاك»، ولا نغترَّ ببعض عباراته التي يلبِّس بها كقوله ص٣٢٢: «بل حتى المفسَّر منه؛ قد يقبله البعض ويرده بعض آخر، بحسب القناعة بحجة هذا التفسير»!، وقوله ص٣٢٣: «فقد يكون ثمة تفسير بما لا يقدح»، وقوله ص٣٢٠: «حتى لو كان مفسَّرًا أحيانًا!؛ فما كان جرحًا قادحًا عند بعض أهل العلم قد لا يكون كذلك عند آخرين، وهذه بدهية لا تحتاج إلى دليل، فضلًا عن حشد لأدلة!»، وقوله ص٣٢١: «المتشدد في الجرح قد يرد جرحه مع تفسيره له!».

نقول: نعم قد يمنع مانع من قبول الجرح كما تقدَّم، لكنَّ الحلبي لا يقبل الجرح المفسَّر تطبيقًا، ولا يرى الإلزام فيه تأصيلًا ولو كان في مبتدع أصلًا كما صرَّح بنفسه!!!، فمسألة ضوابط قبول الجرح وموانعه في واد، ومنهج الحلبي الجديد في رفض وجوب قبول الجرح المفسَّر في واد آخر، فتطفن أيها السلفي ولا تغتر ببعض عباراته، فإنها من قبيل كلمة حق يراد بها باطل!.

السادسة: الجرح ولو كان مفسَّراً معتبراً مقنعاً عند صاحبه فلا إلزام فيه

قال الحلبي في ملخص المسائل في أول مقدمة كتابه الطبعة الأولى؛ وهو في الطبعة الثانية ص٩٢ : «١-الجرح يحتاج إلى أدلة وأسباب معتبرة؛ مقنعة»

قلتُ: فليس الأمر متعلِّقاً باعتبار الجرح وتأثيره في القدح من عدم ذلك، وإنما هو متعلِّق بقناعة المخالِف!.

وقال الحلبي في هامش كتابه ص٣١٩: «وهذا الكلام الجليل يبين حكم أمرين مهمين: الأول: لزوم بيان أسباب الجرح من قبل الجارح. الثاني: أنَّ هذا اللزوم ليس ذا صلة حتمًا بوجوب قبول جرحه؛ فقد لا يقتنع به فيُردُّ!».

قلتُ: وهذا نص صريح في عدم الإلزام بالجرح المفسَّر مطلقًا إلا بشرط قناعة المخالِف!.

وقال الحلبي ص٣٣٤: «ألا ترى أنَّ هنالك مَنْ يتهم شيخنا الألباني بالإرجاء؟! فهذا سبب!، وهنالك مَنْ يتهمه رَحِمَهُ اللَّهُ بالنقيض بالخارجية؟! وهذا سبب أيضًا!، لكن أين هما من الحق والصواب والدليل والبرهان؟!، فلابد من تقييد بيان الأسباب أو تفسير الجرح بـ"ما يُقنع"».

قلتُ: عجيب أمر الحلبي يبني التشكيك في قاعدة وجوب قبول الجرح المفسَّر على تصرفات المبطلين الزائغين!، الذين يطعنون في العلماء – الذين عرفت عدالتهم واشتهرت إمامتهم، والذين مَنْ طعن فيهم فهو المطعون حقاً – جهلًا وظلمًا من غير بينات علمية ولا براهين صادقة!.

فانظر أخي القارئ إلى تلاعب الحلبي وتلبيسه؛ كيف يساوي بين زائغ يطعن في عالم سلفي بجهل وظلم؛ وقد اشتهر هذا العالم بسلامة المعتقد وسداد المنهج، وكتبه مليئة بنصرة عقيدة السلف الصالح وتزييف عقائد المرجئة والخوارج، وقد زكاه أكابر أهل العلم في هذا العصر مطلقًا، وبرؤوه من فرية الإرجاء على الخصوص، وبين مَنْ يجرح الزائغين المنحرفين بالحجة القاطعة والبينة الواضحة؟!

قال تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾، وقال: ﴿ قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ ﴾، وقال: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾.

وأقول: على مقياس الحلبي يجب نسف هذه القاعدة من أصلها؛ لأنه ما من عالم من علماء الأمة الموثوقين إلا وقد تكلَّم فيه بعض الزائغين وحاربوه!، فالإمام أحمد طعن فيه الجهمية الضلال!، وشيخ الإسلام ابن تيمية طعن فيه الأشاعرة!، ومجدد التوحيد محمد عبد الوهاب طعن فيه القبوريون!.

إذًا هل نرفض الجرح المفسَّر مطلقًا؟!

أم ننتظر إقناع الجهمية والأشاعرة والقبوريين؟! بحسب شرط الإقناع!.

أم ننتظر إقناع مَنْ ينتصر لهم ويدافع عنهم؟!

أقول: ولما نقل الحلبي في متن النصيحة في كتابه [منهج السلف الصالح] قصة ترك شعبة ابن الحجاج لحديث راو رآه يركض على برذون؛ وعقَّب عليها بقول الشيخ ربيع في تجريح شعبة: «نقده هنا ليس بصواب، لأنَّ مثل هذا لا يُعدُّ من أسباب الجرح المسقطة للعدالة»، علَّق الحلبي في الهامش بقوله: «مع أنه عنده مفسَّر؛ بل مقنع، فتأمل».

قلتُ: فمع كونه مقنعًا لم يقبله الحلبي!، لأنه يشترط قناعة المخالِف، وفي هذا تناقض، لأنَّه إذا كان هذا مقتنعًا والآخر غير مقتنع؛ فما هو المقياس؟!

أي هل الحجة في قناعة الأول أم الثاني؟!

وأي القناعتين تشترط في الجرح المفسَّر؟!

والغريب: أنَّ قصة شعبة هذه في سندها ضعف كما بين الحلبي ذلك في موضع آخر من كتابه؛ ومع هذا بنى عليها الحلبي هنا مسألته واحتج بها!!.

السابعة: كلام العلماء في الجرح والتعديل مبناه على الاجتهاد والرأي

من محاولات الحلبي في تهوين أحكام أهل العلم المعاصرين في الزائغين والمبتدعة بالأدلة والبراهين؛ دعواه أنَّ أحكام علماء الجرح والتعديل قائمة على الاجتهاد، وأنَّ الخلاف فيه كالخلاف في المسائل الفقهية الاجتهادية المبنية على تفاوت الأنظار واختلاف الآراء!!.

وبما أنَّ الخلاف في المسائل الاجتهادية خلاف سائغ ولا إنكار فيه على المخالِف، فالخلاف في التجريح والتبديع سائغ أيضًا ولا إنكار فيه على المخالِف!!.

أقول: وجرح المبتدعة الصادر من أهل العلم المعتبرين بالأدلة والبراهين ملزم؛ وبيان ذلك من ثلاثة وجوه:

الأول: أنَّ الانحراف من جهة البدعة أشد من الجرح من جهة الرواية؛ وقد تقدَّم نقل الإجماع على وجوب جرح الرواة لما فيه من صيانة الشريعة من التحريف والتبديل، وجرح المبتدعة أوجب.

وليس في هذا موافقة لما زعمه الحدادية من تفريق بين جرح الرواة وجرح المبتدعة؛ من جهة إخراجهم البدعة من أسباب التجريح وقواعد علماء الجرح والتعديل، كلا، وإنما هو لبيان أنَّ جرح المبتدعة أوجب وأشد وأولى من جرح الرواة الضعفاء غير المبتدعة.

وقد ردَّ الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في رسالته [أئمة الجرح والتعديل هم حماة الدين] على فاروق الغيثي – وهو من كبار دعاة الحدادية – وعلى غيره من المتعالمين ممَنْ ذكر عدة فروق باطلة متناقضة بين جرح الرواة وجرح المبتدعة، فمَنْ أراد معرفة وجوه إبطال هذا التفريق فليرجع إلى رسالة الشيخ فإنها قيمة ونافعة.

وقد قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة [فتح الباري ص٣٨٤]: «فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح؛ لأنَّ أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة!، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند»، فأدخل رَحِمَهُ ٱللَّهُ البدعة في أسباب الجرح.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [المجموع ٢٨/ ٢٣١-٢٣٢]: «وإذا كان النصح واجبًا في المصالح الدينية الخاصة والعامة؛ مثل: نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون كما قال يحيى بن سعيد سألتُ مالكًا والثوري والليث بن سعد أظنه والأوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ فقالوا: بَيِّنْ أمره، وقال بعضهم لأحمد بن حنبل إنه يثقل علي أن أقول فلان كذا وفلان كذا، فقال: إذا سكتَّ أنت وسكتُّ أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟

ومثل: أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإنَّ بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين؛ حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلى ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: "إذا قام وصلى واعتكف

فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل"، فبيَّنَ أنَّ نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله.

إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين. ولولا مَنْ يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإنَّ هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء».

فلم يُفرِّق رَحِمَهُ اللَّهُ بين الرواة والمبتدعة من جهة وجوب بيان جرحهم.

قلتُ: بل أجمع السلف – وذكر ذلك أئمتهم في مصنفات العقيدة والسنة – على وجوب معاداة أهل البدع وبيان حالهم وهجرهم والتشريد بهم والتحذير منهم؛ قال الإمام البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ في [شرح السنة ١/ ٢٢٦ – ٢٢٧]: «قَدْ مَضىَ الصحابةُ والتابعونَ وأَتْباعُهم وعُلماءُ السُّنَةِ عَلَى معُاداةِ أَهلِ البِدَعِ ومُهاجَرَتِهِم».

وقال الإمام الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ في [عقيدة أصحاب الحديث ص١١٢]: «واتفقُوا مع ذلك على القول بِقَهر أَهلِ البدعِ، وإِذْلالِهِم، وإِخْزائهم، وإِبْعادهم، وإِقْصائهم، والتباعُد عَنهم، ومِن مصاحَبَتِهم، ومُعاشرتهم، والتقرب إِلى الله عَزَّ وَجَلَّ بمجانبتهم ومُهاجرتهم».

وإنما يشتد النقد في حال كون المجروح من أهل البدع، لأجل أنَّ انحرافه يكون في مسائل عقدية ومنهجية، وهذا أعظم وأظهر من الغلط في الرواية.

قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في رسالته [أئمة الحديث ومن سار على نهجهم هم أعلم الناس بأهل الأهواء والبدع]: «لم يشترط أحد من أئمة الجرح والتعديل تخصيص الجرح بالرواة فقط من حيث الرواية فقط، بل تناولوا الرواة من جهة الرواية ومن جهة المعتقد. فالراوي المبتدع أخطر عندهم من الراوي السليم من البدع؛ لذا ترى الأئمة لم يكتفوا بذكر أهل البدع في كتب الجرح والتعديل؛ بل ذهبوا ينتقدونهم ويجرحونهم ويبينون فساد عقائدهم ومناهجهم لشدة خطورتهم في كتب مستقلة وهي كثيرة معلومة لدى العلماء وطلاب العلم».

وقال في آخر رسالته هذه: «وختامًا: ليعلم كل مسلم طالب للحق أنَّ نقد أهل البدع من أعظم الجهاد، وأفضل من الضرب بالسيوف. ولأنه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن أعظم أبواب النصيحة لله، ولأنه ذب عن دين الله وحماية له؛ فهم أولى وأولى بالجرح من الرواة؛ فإنَّ الراوي إنْ كان صحيح العقيدة انتقد من جهة الرواية وإنْ كان فاسد العقيدة انتقد من جهتين جهة العقيدة وجهة الرواية وإنْ كان مع فساد عقيدته داعية فلا يروى عنه، وانتقد في بدعته وحُذِّر منه وهذا هو المنهج الحق وهو أمر واضح كالشمس في عمل أئمة الحديث في مواقفهم، وكتبهم في الرجال، وفي العقائد وكان ذلك من اختصاصهم».

فالإجماع واقع على وجوب جرح المبتدعة، وهو أشد من جرح الرواة؛ ومع هذا يزعم الحلبي وأنصاره أنه ليس بلازم!!.

الوجه الثاني: أنَّ جرح الرواة هو من قبيل أخبار الثقات، ومعلوم أنَّ خبر الثقة واجب الأخذ به، وليس هو من باب التقليد، وتقدَّم أنَّ البدعة تدخل في أسباب الجرح، وهذا يعني: أنَّ الحكم بالتبديع على الأعيان ملزم.

قال العلامة الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ في كتابه [توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار «٢ / ١١٨-١١٩»]: «والتزكية والجرح من باب الأخبار؛ إذ مفاد قول المزكي: "فلان عدل" أي: آتٍ بالواجبات تارك للمقبحات محافظ على المروءة، وقوله جرحًا: "هو فاسق" لشربه الخمر مثلًا، الكل إخبار عدل يجب قبوله لقيام الأدلة على العمل بخبر العدل، وليس تقليدًا له.

كما سلف للمصنف رَحِمَهُ اللهُ نظيره في قول العدل: "هذا الحديث صحيح"، فإنه قال: إنه خبر عدل، وإنَّ قبوله ليس من التقليد، وإنْ كان ناقض نفسه في محل آخر، وقد قررنا الصحيح من كلاميه.

والحاصل: أنَّ الدليل قد قام على قبول خبر العدل؛ إما عن نفسه بأن يخبر بـ"أنه ابن فلان" أو "أنَّ هذه داره أو جاريته"، فهذا لا كلام في قبول خبره عنه بالضرورة الشرعية، بل يقبل خبر الفاسق بذلك، بل أبلغ من هذا أنه يجب قبول قول الكافر "لا إله إلا الله" ويحقن دمه وماله ونعامله معاملة أهل الإيمان؛ لإخباره بالتوحيد وإن كان معتقدًا لخلافه في نفس الأمر كالمنافق.

وإن كان خبره عن غيره كروايته للأخبار قُبِلَ أيضًا، وإن كان عن صفة غيره بأنه "عدل" أو "فاسق" قبل أيضًا، إذ الكل خبر عدل، وقبول خبره ليس تقليدًا له، بل لما قام عليه من الدليل في قبول خبره، هذا تقرير كلام أهل الأصول وغيرهم، ولنا فيه بحث أشرنا إليه في أوائل حاشية ضوء النهار».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه [إرشاد النقاد ص١٠٨]: «فصل: في سبب اختلاف الأقوال في الجرح والتعديل؛ أما ما أشار إليه السائل دامت إفادته من أنه قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث؛ فيُضعِّف هذا حديثًا، وهذا يصحِّحه، ويرمي هذا رجلًا من الرواة بالجرح وآخر يُعدِّله؛ فهذا مما يشعر بأنَّ التصحيح ونحوه من مسائل الاجتهاد الذي اختلفت فيه الآراء؟!

فجوابه: أنَّ الأمر كذلك؛ أي: أنه قد تختلف أقوالهم، فإنه قال مالك في ابن إسحاق: "إنه دجال من الدجاجلة"، وقال فيه شعبة: "إنه أمير المؤمنين في الحديث"، وشعبة إمام لا كلام في ذلك، وإمامة مالك في الدين معلومة لا تحتاج إلى برهان؛ فهذان إمامان كبيران اختلفا في رجل واحد من رواة الأحاديث.

ويتفرع على هذا الاختلاف في صحة حديث من رواية ابن إسحاق وفي ضعفه؛ فإنه قد يجد العالم المتأخر عن زمان هذين الإمامين كلام شعبة وتوثيقه لابن إسحاق فيصحح حديثًا يكون من رواية ابن إسحاق قائلًا قد ثبتت الرواية عن إمام من أئمة الدين وهو شعبة بأنَّ ابن إسحاق حجة في روايته وهذا خبر من شعبة يجب قبوله.

وقد يجد العالم الآخر كلام مالك وقدحه في ابن اسحاق القدح الذي ليس وراءه وراء ويرى حديثًا من رواية ابن إسحاق فيضعِّف الحديث لذلك قائلًا قد روى لي إمام وهو مالك بأن ابن إسحاق غير مرضي الرواية ولا يساوي فلسًا فيجب رد خبر فيه ابن إسحاق.

فبسبب هذا الاختلاف حصل اختلاف الأئمة في التصحيح والتضعيف؛ المتفرعين عن اختلاف ما بلغهم من حال بعض الرواة، وكل ذلك راجع إلى الرواية لا إلى الدراية، فهو ناشئ عن اختلاف الأخبار، فمن صحَّح أو ضعَّف فليس عن رأي ولا استنباط كما لا يخفى؛ بل عمل بالرواية، وكل من المصحِّح والمضعِّف مجتهد عامل برواية عدل، فعرفتَ: أنَّ الاختلاف في ذلك ليس مداره على الرأي!، ولا هو من أدلة أنَّ مسألة التصحيح وضده اجتهاد».

وقبله قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في [إعلام الموقعين ٢/ ٢٥٥] وهو يسرد وجوه ذم التقليد، ثم تطرق لبيان الفرق بين الأخذ بكلام أهل الجرح والتعديل والشهادة والقضاء، وبين التقليد لكلام أئمة المذاهب؛ فقال في الوجه الستين: «ومن ذلك: التقليد في قبول الترجمة والرسالة والتعريف والتعديل والجرح كل هذا من باب الأخبار، التي أمر الله بقبول المخبر بها إذا كان عدلًا صادقًا، وقد أجمع الناس على قبول خبر الواحد».

قلتُ: فهذه نقول صريحة جدًا أنَّ كلام علماء الجرح والتعديل المعتبرين هو من باب الأخبار، وليس مدار كلامهم على الرأي والاجتهاد.

وما يقع بينهم من خلاف؛ فمن أسبابه: اختلاف النقل فيما بلغهم من حال بعض الرواة، وكذا اختلاف شروطهم، وليس سببه اختلاف الأفهام والآراء في دلالات النصوص كما هو الحال في اختلاف الفقهاء.

لكن: قد ترد كلمة اجتهاد أو اجتهد أو يجتهد في كلام العلماء عند بيانهم لكلام أئمة الجرح والتعديل، فيفهم البعض أنَّ مرادهم بذلك: أنَّ كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال من قبيل الرأي والاستنباط، وليس الأمر كذلك، وإنما مرادهم: أنَّ علماء الجرح والتعديل ينظرون في الرواة وأحوالهم وسيرتهم ومروياتهم وكلام أهل الشأن فيهم جرحًا وتعديلًا، ثم يحكمون فيهم بحسب ما بلغهم من ذلك، وبحسب ما عندهم من حفظ وخبرة ومعرفة وشروط، يعطون للراوي درجة نهائية يقتصرون فيها على كونه "ثقة" أو "ضعيفًا" أو أشباه هذه العبارات، وأيضًا من جهة: هل كون الجرح مؤثرًا في الراوي أم لا؟، وما هي درجته في مراتب التعديل أو التجريح؟، فهذا محل اجتهادهم، وهم في كل الأحوال مأجورون، وكلامهم في ذلك بين القبول والرد، وكل هذا بالتأكيد في حال اختلاف كلامهم في الراوي المعيَّن لا في حال الاتفاق على تضعيفه أو توثيقه، لكن يبقى أصل كلامهم في جرح الرواة أو تعديلهم هو من قبيل الأخبار والسماع والنقل، وهو واجب القبول.

الوجه الثالث: أنَّ مسائل الاجتهاد إذا ظهرت فيها الحجة في أحد الأقوال فيجب الانقياد لها؛ ولا يكون المرء فيها مخيرًا بحسب ما يشتهيه هواه.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في [الفتاوى الكبرى ١/ ١٦٤]: «إنَّ مثل هذه المسألة أو نحوها من "مسائل الاجتهاد"؛ لا يجوز لمن تمسَّك فيها بأحد القولين أن ينكر على الآخر بغير حجة ودليل فهذا خلاف إجماع المسلمين.

فقد تنازع المسلمون في جبن المجوس والمشركين؛ وليس لمن رجَّح أحد القولين أن ينكر على صاحب القول الآخر إلا بحجة شرعية، وكذلك تنازعوا في متروك التسمية، وفي ذبائح أهل الكتاب إذا سموا عليها غير الله، وفي شحم الثرب والكليتين، وذبحهم لذوات الظفر كالإبل والبط ونحو ذلك، مما حرمه الله عليهم، وتنازعوا في ذبح الكتابي للضحايا، ونحو ذلك من المسائل، وقد قال بكل قول طائفة من أهل العلم المشهورين.

فمن صار إلى قولٍ مقلِّدٍ لقائله لم يكن له أن ينكر على مَنْ صار إلى القول الآخر مقلد لقائله؛ لكن إنْ كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الانقياد للحجج الشرعية إذا ظهرت!، ولا يجوز لأحد أن يرجِّح قولًا على قول بغير دليل، ولا يتعصب لقول على قول ولا لقائل على قائل بغير حجة؛ بل مَنْ كان مقلدًا لزم حل التقليد فلم يرجح ولم يزيف ولم يصوِّب ولم يخطِّئ، ومن كان عنده من العلم والبيان ما يقوله سمع ذلك منه؛ فقبل ما تبين أنه حق ورد ما تبين أنه باطل ووقف ما لم يتبين فيه أحد الأمرين، والله تعالى قد فاوت بين الناس في قوى الأذهان كما فاوت بينهم في قوى الأبدان».

قلتُ: فمع كون كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في المسائل الاجتهادية، وضرب عدة أمثلة من مسائل مختلف فيها بين أئمة الفقه، لكنه أوجب الانقياد إلى القول الذي ظهر أنَّ الحجة معه.

فأين هذا من دعوى عدم الإلزام في مسائل الاجتهاد مطلقًا؟!

ولا شك أنَّ قاعدة وجوب قبول الجرح المفسَّر والإلزام به داخلة في وجوب الانقياد إلى الحجج إذا ظهرت.

وقبل أن أختم مسألة تشكيك الحلبي في قاعدة وجوب قبول الجرح المفسَّر؛ أحب أن أنقل للقارئ الكريم نقولًا من طرفين؛ الأولى من كلام الحلبي نفسه قديمًا ليتبين للقارئ تناقضه وتغيره!، والثانية من كلام الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ ليعرف القارئ مفارقة الحلبي لمدرسة الألباني في هذه المسألة!.

قال الحلبي في [شرحه للباعث الحثيث في النوع الثالث والعشرين «معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل وبيان الجرح والتعديل» شريط رقم «٣٥»] في التعليق على كلام الحافظ ابن كثير: «أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يُؤخذ مسلَّمًا من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفته، واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالأنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكًا، أو كذابًا أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم».

فقال الحلبي معلِّقًا على كلمة «أو كذَّابًا»: «أقول عندما يقول: كذَّاب؛ هذا جرح مبهم أم مفسَّر؟ هذا جرح مفسَّر، كذاب مفسَّر، هذا جرح مفسَّر إذًا هذه الكلمة لعلها من سبق القلم!، وإلا فإنَّ الكذَّاب لو جاءنا قول بالكذب أو حكم بالكذب من محدث واحد عن راوٍ ولو وثِّق فإنَّ هذا كاف لرده!!، لماذا؟ لإنه مفسَّر!!!، أما كلمة متروك فمبهمة، متروك لماذا تُرك؟، كلمة ضعيف؛ لماذا ضُعِّف؟ أما كذَّاب، لإنه كذاب، كلمة كذاب نفسها تدل على المعنى الذي ترك بسببه أو ضعف بسببه هذا الرجل».

قلتُ – مستدركًا –:

لعلَّ مراد الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ بيان أسباب تكذيب الرواة، فكم مَنْ قيل فيه "كذَّاب" وليس كذلك؟!، كما مرَّ معنا في عكرمة رَحِمَهُ اللهُ، لكن أئمة هذا الشأن يؤخذ كلامهم من غير مطالبة لهم بذكر أسباب الجرح، والله أعلم.

وفي [شريط رقم «٣٩»] تعليقًا على عبارة: «وروى ابن الصلاح عن أحمد بن صالح المصري أنه قال: لا يترك الرجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه»، قال الحلبي: «وهذا كلام في الحقيقة ليس بدقيق!!، بمعنى: أننا نرى بعض الكذابين قد ورد توثيق لهم؛ فهل نقول: هذا لا نترك حديثه لأنَّ الجميع لم يجتمعوا على ترك حديثه؟!، نقول: لا، وإنما الحجة في ذلك كله على ماذا؟ على البينة وتفسير الجرح!!!أ فإذا جاءنا جرحٌ مفسر في راوٍ وثقَّه زيد أو عمرو من كبار أئمتنا، فإنَّ الجرح

المفسر مقدم على التعديل المبهم!!، بل نقول: مقدم على التعديل مطلقًا، لماذا؟ لإنَّ الجارح معه زيادة علم ومعه بينة تزيد على الأصل في الراوي وهو الثقة».

وفي [شريط «٣٥»] علَّق الحلبي على كلمة للعلامة أحمد شاكر في طبعته ص ٢٨٩ المجلد الاول: «ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمعوا على تركه»، فقال الحلبي: «وهذا في الحقيقة مذهب لم يعمل به أحد من أهل العلم!، حتى النسائي نفسه ﷺ لم يستقر قوله على هذا الكلام من حيث التطبيق العملي!، لهذا القول الذي هو قد أصله وقد ثبته لذلك نراه هو يضعف رواة قد ضعفهم غيره أو العكس، اذن كيف يقول: لا يترك حديث الرجل حتى يجتمعوا على تركه؟!، فهو أول المخالفين فضلًا عن غيره، فهو قد يختار أحيانًا بعض الأقوال التي فيها توثيق رجل أو تضعيفه».

والحلبي أول المخالفين اليوم لما كان قد أصَّله وبينه بالأمس!؛ فلا أملك إلا أن أُذكِّر نفسي والقراء بما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن قتادة قال معمر: وكتب به إلي أيوب السختياني: أنَّ أبا مسعود الأنصاري دخل على حذيفة رضي الله عنه، فقال: أوصنا يا أبا عبد الله، فقال حذيفة: أما جاءك اليقين؟ قال: بلى وربي، قال: «فإنَّ الضلالة حق الضلالة: أن تعرف اليوم ما كنت تنكر قبل اليوم، وأن تنكر اليوم ما كنت تعرف قبل اليوم، وإياك والتلون، فإنَّ دين الله واحد».

أما النقول عن الشيخ الألباني رحمه الله:

فقد قال الشيخ الألباني رحمه الله في حاشية كتابه [دفاع عن الحديث النبوي ص٢١]: «قلتُ: ولذلك لا ينبغي أن يغتر أحدٌ بما ذهب إليه ابن سيد الناس في مقدمة كتابه «عيون الأثر» من توثيق الواقدي!؛ فإنه خالف ما عليه المحققون من الأئمة قديمًا وحديثًا، ولمنافاته علم المصطلح على: "وجوب تقديم الجرح المفسر على التعديل"؛ وأي جرح أقوى من الوضع؟، وقد اتهمه به أيضًا الإمام الشافعي الذي يزعم البوطي أنه يقلده، وأبو داود وأبو حاتم، وقال أحمد: كذَّاب».

قلتُ: فانظر إلى قوله «وجوب» تقديم الجرح المفسَّر على التعديل، ماذا تفهم من كلمة «وجوب» غير الإلزام؟!

وأين تقييده بشرط الإقناع المزعوم؟!

والشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ كان يُنكر على غيره أن يصحِّح حديثًا قد ثبت في أحد رواته جرح معتبر مفسَّر؛ مع إنَّ الغير لم يقتنع بالجرح ويستند على تعديل آخرين من أهل الشأن!!؛ فانظر كمثال: رد الشيخ الألباني على الكوثري في توثيق فضيل بن مرزوق راوي حديث "اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك"، مع أنَّ فضيلًا هذا قد وثقه جماعة وضعفه آخرون؛ حيث قال الألباني في [الضعيفة: ١/ ٨٢]: «قوله [الكوثري]: "وجرحه غير مفسَّر"؛ فهذا غير مسلَّم به؛ بل هو مفسَّر في نفس كلام أبي حاتم الذي نقلته؛ و هو قوله: "يهم كثيرًا"؛ وقد اعتمد الحافظ ابن حجر هذا القول فقال في ترجمته: "صدوق يهم"؛ فمن كان يهم في حديثه كثيرًا؛ فلا شك أنه لا يحتج به كما هو مقرر في محله من علم المصطلح»، وانظر كذلك كلامه في «الواقدي» راوي حديث: «إنما حر جهنم على أمتي كحر الحمام»، ورد الشيخ الألباني على أبي غدة والتهانوي والكوثري؛ وهو رد شديد.

بل رد الشيخُ الألباني ردًا شديدًا على الشيخ إسماعيل الأنصاري في [مقدمة المجلد الأول من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الطبعة الثانية/ مكتبة المعارف]، وذكر أسباب شدته عليه هناك، فقال الألباني في رده على الأنصاري حينما قوى عطية العوفي راوي حديث "اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك":

«قد تعامى الأنصاري عن حقيقتين علميتين كما فعل قبله الكوثري وغيره من المتعصبة وأهل الأهواء كما سيأتي في الكتاب:

الحقيقة الأولى: تضعيف الجمهور لعطية من المتقدمين والمتأخرين، بل وإجماع المتأخرين منهم على ذلك كالنووي وابن تيمية وغيرهم....

الحقيقة الأخرى: أنه من الثابت في علم الحديث أنَّ الجرح – وبخاصة إذا كان مفسَّراً – مقدم على التعديل، وجرح عطية هنا مفسَّر بشيئين: الأول: سوء الحفظ، والثاني: التدليس...»

قلتُ: فهل يا ترى أراد الألباني في كلامه هذا الإلزام أم لا؟!!!

وأين منهج الحلبي المعاصر الهزيل من منهج العلامة الألباني الأصيل؟!

٥. التفريق بين العقيدة والمنهج من حيث الحدوث والواقع

لا شك أنَّ التفريق بين العقيدة والمنهج هو الحق، لأننا نعلم أنَّ عقيدة الأنبياء واحدة ومناهجهم شتى، قال تعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾، وقال ﷺ : «أنا أولى الناس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء أخوة لعلات أمهاتهم شتى، ودينهم واحد» متفق عليه. فدين الأنبياء واحد وهو الدعوة إلى توحيد الله ﷻ ونبذ الشرك، ويدخل في ذلك أصول الأحكام العملية، وأما شرائعهم فهي متنوعة والمراد بها فروع الأحكام العملية، وكذلك مناهجهم شتى، والمراد بالمنهج الطريق الذي يسلك لتحقيق الدين والشريعة؛ فيدخل فيه الطريقة للدعوة إلى العقيدة، والطريقة لعبادة الله كما يحب ويرضى، والطريقة في تلقي العلم وتدريسه، والطريقة في معاملة المخالف، والطريقة في التعامل مع ولاة الأمر، إلى آخره، فالمنهج أشمل وأوسع من العقيدة من هذه الناحية.

لكن من حيث التصنيف والكتابة؛ اجتمعت مسائل العقيدة والمنهج في كتب أهل السنة ومصنفاتهم، ولم تنفرد كتب المنهج عن العقيدة!، ولا تجد تفريقًا في التصنيف بين العقيدة والمنهج عندهم، فكتب العقائد يدخل فيها الكلام في المنهج، ولهذا نجد بعض أهل العلم المعاصرين لا يفرِّق بينهما من هذه الناحية، وبعضهم يفرق من تلك الناحية المتقدمة، ولا مشاحة في الاصطلاح.

سُئل الشيخ ربيع حفظه الله تعالى: هل هناك فرق بين المنهج والعقيدة؟ وإنْ كان بينهما فرق فهل هناك مدخل لأهل التحزّب من خلال ذلك التفريق؟

فأجاب الشيخ حفظه الله تعالى: «طبعًا المنهج قد كَثُر الكلام فيه والحديث عنه في هذا العصر، بعكس ما كان عند السلف، قد يذكرون كلمة منهج ومنهاج لكن ما كان عندهم هذا اللهج بالمنهج، لكن لمّا انتشر اضطرّ السلفيون أن يقولوا: المنهج المنهج. أنا سمعتُ الشيخ ابن باز لا يفرق بين العقيدة والمنهج، ويقول: كلها شيء واحد. والشيخ الألباني يفرِّق. وأنا أفرِّق؛ أرى أنَّ المنهج أشمل من العقيدة، فالمنهج يشمل العقيدة ويشمل العبادات ويشمل كيف تتفقه، ويشمل كيف تواجه أهل البدع، فالمنهج شامل، منهج أهل السنة في العقيدة، منهجهم في العبادة، منهجهم في التلقي، ومنهجهم في كذا، منهجهم في كذا، فالمنهج أشمل بلا شك. لكنَّ أهل الأهواء بعضهم يفرق

بين العقيدة والمنهج لأغراض حزبية وسياسية!، فيحتالون على كثير من السلفيين فيقولون: أنت تبقى على عقيدتك، ولكن المنهج نحن محتاجون أن نتعاون فيه؛ فلا مانع أن نقول: سلفيٌ عقيدةً إخوانيٌ منهجًا!!، ومعلوم أنَّ منهج الإخوان هو حرب العقيدة السلفية!، فهذا السلفي الذي يقول: أنا سلفي!!، إذا قال: أنا سلفي العقيدة إخواني المنهج!، أو تبليغي المنهج!، فهو ينادي على نفسه بأنه يحارب المنهج السلفي والعقيدة السلفية، فهو من الحيل الحزبية والسياسية التي أشاعها التبليغ والإخوان، وفرَّقوا بين العقيدة والمنهج للتلاعب بعقول السلفيين خاصة» [انظر أجوبة فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي السلفية على أسئلة أبي رواحة المنهجية].

وسُئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى كما في كتاب [الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة ص١٢٣ السؤال٤٤]: هل هناك فرق بين العقيدة والمنهج؟

فكان جوابه: «المنهج أعم من العقيدة، المنهج يكون في العقيدة وفي السلوك والأخلاق والمعاملات وفي كل حياة المسلم، كل الخطة التي يسير عليها المسلم تسمى المنهج. أما العقيدة فيراد بها أصل الأيمان ومعنى الشهادتين ومقتضاهما؛ هذه هي العقيدة».

وسُئل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى كما في [شريط الإيضاح والبيان في كشف بعض طرائق فرقة الإخوان "الوجه الأول"، تسجيلات ابن رجب السلفية]: شيخ عبيد حفظكم الله؛ هل هناك فرق بين العقيدة والمنهج؟

فكان جوابه: «العقيدة هي ما يجب على المرء اعتقاده في الله ﷻ، وفي ما جاء من عنده، وما جاءت به رسله، وعمود ذلك وملخصه: أركان الإيمان الستة، التي هي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والإيمان بالقدر خيره وشره، ثم ما يتبع ذلك مما يجب على المسلم اعتقاده وأنه حق وصدق من أخبار الغيب؛ كحدوث الفتن التي أخبر النبي ﷺ، أو كأخبار من مضى من النبيين والمرسلين، سواء ما كان منها في الكتاب أو السنة، وأحوال البرزخ من نعيم القبر وعذابه، وما يجري في القيامة الكبرى من نصب الحوض والميزان والصراط وغير ذلك.

وأما المنهج فهو تقرير أصول الدين وفروعه، المنهج: هو الطريق الذي يقرر به المرء أصول الدين وفروعه؛ فإنْ كان هذا الطريق موافقًا للكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح؛ فهو منهج حق، وإن كان مخالفًا لذلك فهو منهج فاسد.

والإسلام مؤلَّف من هذين: صحة المعتقد، وسلامة المنهج وسداده، فلا ينفك أحدهما عن الآخر؛ فمن فسد منهجه، فثقوا أنَّ هذا نابع من فساد عقيدته، فإذا استقامت العقيدة على الوجه الصحيح استقام كذلك المنهج؛ فالخوارج فسد منهجهم لفساد عقيدتهم، لأنهم اعتقدوا استحلال دماء أهل الكبائر، فسوَّغوا قتلهم وقتالهم والخروج على الحكام العصاة الفساق، واستحلوا الأموال والدماء؛ ولهذا قال من قال من أهل العلم بأنهم كفار».

وقال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله تعالى كما في [مهمات في العقيدة والمنهج]: «في الحقيقة المنهج داخل ضمن العقيدة؛ لأننا لو نظرنا إلى عقائد السلف الصالح ودرسنا كتبهم المختصرة والمطوَّلة وجدنا أنَّ المنهج بعض هذه العقيدة.

المنهج معناه: السّبيل والطريقة التي يكون عليها أهل السنة أتباع السلف الصالح، والسبيل والطريقة التي بها يتعاملون مع من حولهم.

كيف يتعاملون مع المسلم؟ كيف يتعاملون مع الكافر الحربي؟ كيف يتعاملون مع المعاهد والمستأمن؟ كيف يتعاملون مع المسلم العاصي؟ كيف يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر؟ كيف يتعاملون مع ولاة الأمور؟ كيف يتعاملون مع أهل العلم؟ كيف يتعالمون مع سلف هذه الأمة؟ هذا المنهج، والطريق في التعامل هي موجودة في كتب العقيدة.

لهذا؛ إذا قلنا: المنهج، فإننا نعني به بعض الاعتقاد؛ ولأنَّ المنهج داخل ضمن العقيدة عقيدة أهل السنة والجماعة؛ هذا إذا رأيت العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وجدت أنه وضع فصولًا تتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كالتعامل مع ولاة الأمر والتعامل مع خلافات والاجتهادات المختلفة، وهٰذا ما يسميه المعاصرون بالمنهج...، العقيدة إذن والمنهج بينهما عموم وخصوص، فالمنهج خاص والعقيدة عامة، والعطف عطف المنهج على العقيدة هذا لأجل الاهتمام به كما عُطف العمل الصالح على الإيمان في آيات كثيرة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا ﴿٩٦﴾، والآيات التي فيها عطف العمل الصالح على الإيمان معناها: أنَّ العمل الصالح هو بعض الإيمان وجزء من مسمى الإيمان؛ لكن عطف عليه لأنه مهم، فالعطف عطف الخاص على العام من علم المعاني في البلاغة ومقتضاه الاهتمام بهذا الخاص، وإفراد هذا الخاص بالذكر لأجل التنبيه عليه».

وبهذا يظهر لنا أنَّ العلماء المعاصرين الذين فرَّقوا بين العقيدة والمنهج إنما أرادوا التفريق من حيث المسائل والمعاني، فمعنى العقيدة ومسائلها غير معنى المنهج ومسائله، لكن بينهما تلازم لا ينفك.

وفي جواب آخر للشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى كما في [إجابات الشيخ عبيد على أسئلة الشباب المغربي] قال: «العقيدة هي ما تعتقده تديّنًا في الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وما يستتبع ذلك من تصديق خبر الله وخبر الرسول ﷺ في الماضي والمستقبل، ومن ذلك: نعيم القبر وعذابه، والحوض؛ حوض النبي ﷺ، والميزان وغير ذلك؛ هذه العقيدة، وكذلك يتبع هذا: تنزيل الأولياء والصالحين - الذين هم أولياء لله متقين لله - أهل السنة وأئمتهم أصحاب النبي ﷺ وآل البيت منهم خاصة وأئمة التابعين ومن بعدهم؛ فتنزلهم منازلهم من غير غلوّ، من غير إفراط ولا تفريط، وتتولاّهم محبّة في ذات الله ﷻ.

والمنهج هو الطريق الذي يسلكه المرء في دعوة الناس إلى الله تعالى، وقاعدته: الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح. واعلموا: أنَّ العقيدة والمنهج متلازمان، العقيدة والمنهج متلازمان، وما أحسن ما قال البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "اعلم أنَّ الإسلام هو السنة وأنَّ السنة هي الإسلام"».

وأما العلماء الذين لم يفرِّقوا بين العقيدة والمنهج؛ فإنما أرادوا: أنَّ بينهما تلازمًا لا ينفك، ففساد العقيدة يؤدي إلى فساد المنهج، وصلاحها يؤدي إلى صلاحه، وكذلك أرادوا: أنَّ بينهما تداخل وعموم وخصوص، فالمنهج أشمل من العقيدة من حيث كونه وسيلة للعقيدة وغيرها، والمنهج بعض من العقيدة من حيث التصنيف المعهود عن أئمة السلف في كتب العقائد؛ وعلى هذا فالذي يخالف في بعض مسائل المنهج هو بالتالي خارج عن عقيدة السلف التي دوَّنها أئمتهم في مصنفاتهم وسموها بكتب العقائد حتمًا.

هذا هو خلاصة ما عليه علماء الدعوة السلفية المعاصرة في مسألة التفريق بين العقيدة والمنهج.

أقول: وأما التفريق بين العقيدة والمنهج من حيث الدعاة أو الدعوات؛ فمثلًا يُقال: فلان سلفي العقيدة إخواني المنهج!، أو الدعوة الفلانية عقيدتها سلفية ومنهجها حزبي!، فهذا تفريق باطل، وهو من تلاعب الحزبيين على عقول السذَّج من السلفيين لتحقيق أغراضهم السياسية.

سُئل الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ كما في [الشريط رقم ٧٥١ من سلسلة الهدى والنور في الدقيقة ٤٧]: ما مدى استقامة قول: "فلان سلفي العقيدة ولكنه على منهج الإخوان"؟!، فهل المنهج ليس من العقيدة؟ وهل عُرف هذا التقسيم عند السلف؛ فوجد رجل سلفي المعتقد، ولكنه ليس بسلفي المنهج؟!

فكان جوابه رَحِمَهُ اللَّهُ حازمًا: «لا يفترقان يا أخي، ولا يمكن أن يكون إخوانيًا سلفيًا!!؛ لكن سيكون سلفيًا في بعض وإخوانيًا في بعض، أو إخوانيًا في بعض وسلفيًا في بعض، أما أن يكون سلفيًا على ما كان عليه أصحاب الرسول عليه السلام؛ فهذا أمر مستحيل الجمع بينهما!!. الإخوان المسلمون دعاة، طيب، إلى ماذا يدعون؟ هل يدعون إلى دعوة السلف الصالح؟! يعني إذا تصورنا إخوانيًا سلفيًا!؛ هل هو يدعوا إلى دعوة سلفية؟ الجواب: لا، فإذًا هذا ليس سلفيًا!، لكن في جانب يكون كذلك، ومن جانب آخر يكون ليس كذلك».

وفي جواب آخر قال رَحِمَهُ اللَّهُ [دروس مفرغة للشيخ الألباني «٨/ ١١»]: «فإذا كان هناك رجل سلفي ثم هو يدعو إلى جماعة أخرى؛ في أفكارها وفي دعوتها ما يخالف الدعوة السلفية، فهو كالذي يجمع بين نقيضين في أمرٍ واحد!. لكن هذا ينكر عليه؛ لأني أعتقد أنَّ هذا السلفي لا يعلم أنَّ في تلك الجماعة ما يخالف الدعوة السلفية، فإذا علم وبُيِّن له ففي اعتقادي أنه بعد ذلك لا يستطيع أن يتبنى تلك الدعوة إطلاقًا، كل ما يمكن أن يفعله أن يخالفهم، وأن يعاشرهم ويبث الدعوة السلفية بينهم، لا أن يتبنى هو دعوتهم، ويلتزمها كما يلتزم الدعوة السلفية. خلاصة القول: لا يمكن الجمع بين الدعوة السلفية وغيرها من الدعوات بالكلية؛ لأنَّ في تلك الدعوات أشياء تخالف الدعوة السلفية قطعًا».

وبعد هذا البيان أقول:

مع هذا الكلام الواضح الجلي من العلامة الألباني رحمه الله جاء الحلبي اليوم - وهو يتبجح أنه على طريق الألباني! - ليثبت هذا التفريق الباطل!؛ أي: أنه يمكن أن نتصور رجلًا عقيدته سلفية ومنهجه حزبي؛ وفتح بابًا من أبواب الحزبيين كان مغلقًا بإحكام!، فقال في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٥٥] "مسألة بين العقيدة والمنهج": «المنهج سياج العقيدة وحصنها المنيع، فلو حصل أنَّ أحدًا كان ذا عقيدة سلفية في نفسه ولكنه منحرف في منهجه – حزبيًا كان أو غيره – فإنَّ الشيء الأقوى فيه – منهجًا أو عقيدة – هو الذي سيسيطر عليه ويؤثر فيه؛ بحيث لا يستمر كما يقال في حالة انعدام الوزن التي يعيشها!!، فإما أن يؤثر منهجه على عقيدته فيؤول مبتدعًا مكشوفًا!، وأما أن تؤثر عقيدته على منهجه فيُصبح سلفيًا معروفًا!، وإنَّ الأخيرة لأحب إلينا من الأولى، ولذلك ندعو ونجد ونصبر ونتصبَّر».

قلتُ: فهو قبل التأثير – أي في لحظة انعدام الوزن! - سلفي العقيدة حزبي المنهج بناء على صريح عبارتك!!، ولا يمكن لنا أن نبدِّعه – مع كونه منحرفًا في منهجه! – حتى نراه مدة من الزمن قد تقصر!، وقد تطول!!؛ لأنَّ بعض الحزبيين لهم وسائل في مخادعة الناس وفي التلاعب على عقولهم لا يمكن أن يعرفها إلا الحذَّاق من أهل العلم، فنتركه – على وفق كلام الحلبي – ولا نحكم فيه!، وكأنه صار عنده في منزلة بين منزلتين!، نتركه يتلاعب بعقول الناس ويضل منهم الجم الغفير حتى نرى مآله!، هكذا يريد الحلبي من السلفيين!.

وهكذا هي حقيقته في الواقع!، فقد رأيناه يصبر ويتصبَّر – على حسب دعواه! – على أهل الأهواء الذين انكشف حالهم حتى عند صغار طلبة العلم فضلًا عن حذَّاقهم!، ومع هذا لم يحن الوقت – في نظر الحلبي – في الحكم عليهم بالابتداع!، بل هم سلفيون، يدافع عنهم ويجادل، ومن أجلهم للسلفيين يعادي ويخاصم.

ونحن لا ندرى حقًا ما مستوى التأثير عنده الذي يخرج صاحبه من السنة إلى البدعة؟!

بل رأيناه صبر كثيرًا على محمد إبراهيم شقرة، مع أنه يستحق التبديع والتحذير من أول كتاباته في مسائل الإيمان بعد موت الألباني رَحِمَهُ اللهُ، لكن لما صار يتكلَّم عنهم بإزدراء وسخرية

ووصفهم بالإرجاء، تكلَّم فيه الحلبي، لكن لم أجد له في كتاباته وصوتياته – على حد معرفتي! – حكمًا في تبديعه إلى الآن!!.

فهل هذا الصبر الذي يريده الحلبي من السلفيين؟! الله المستعان.

والحلبي في كتابه [رؤية واقعية في المناهج الدعوية] الذي طبع في سنة [١٤١٢هـ - الموافق لسنة ١٩٩١م] أصَّل لهذا التفريق بشكل واضح؛ وجعل التفريق بين العقيدة والمنهج – أي من جهة الدعاة والدعوات! – المسألة الأولى من مسائل الكتاب!!، حيث قال في أول الموضوع: «ليس من شك أنَّ عددًا من دعاة بعض المناهج الدعوية الحادثة هم مشتركون معنا في أصول العقيدة... ثم بين الحلبي وجه الاشتراك، ثم قال: ومع ذلك فإنَّ صورة الافتراق تتبدى ظاهرة في المنهج والسبيل الذي يسير عليه أولئك الدعاة إلى الله لتحقيق شأن العقيدة وهدفها. وهذا هو مكمن الخلاف بين الدعوة السلفية وغيرها من الدعوات التي تتبنى العقيدة وتخالف في المنهج ... إلى أن قال: وإنما هذا الكتاب أقمته ردًا على مَنْ وافقنا في أصل العقيدة وخالفنا في المنهج».

قلتُ: فهذا تصريح من الحلبي يدل على أنه يفرق بين العقيدة والمنهج من جهة واقع الدعاة والدعوات المعاصرة، وكنا نظن أنَّ هذا الأمر قديم، أو أنَّ الحلبي تراجع عنه.

ولكنَّ المصيبة أنَّ الحلبي جاء اليوم من جديد ليؤكِّد هذه الفكرة الخبيثة، ويعزِّز هذا التفريق الباطل، بل ويشيد بكتابه القديم المشار إليه بكل فخر واعتزاز فيقول في هامش كتابه [منهج السلف الصالح]: «وقد تنبَّهتُ قديمًا بفضل الله تعالى إلى خلل هذا التشدد المذموم!، وأشرتُ إليه في بعض حواشيَّ على أحد مؤلفاتي، وهو كتاب "رؤية واقعية في المناهج الدعوية ص١٠ – طبع سنة ١٤١٢هـ!" فقلتُ: مشيرًا إلى واقع بعض إخواننا السلفيين – في بعض ردودهم! – "وإنْ كان في كلام «البعض» منهم غلوٌّ لا نرضاه، نقول هذا إنصافًا وأمانة!"».

أقول: وكلامه هذا يدل على أنَّ الحلبي يصف الشيخ ربيعًا وغيره من علماء بلاد الحرمين بالتشدد والغلو من ذلك التاريخ! – أي: في أول فتنة سلمان العودة وسفر الحوالي وناصر العمر وعائض القرني ومحمد سرور زين العابدين!!؛ لأنَّ هؤلاء هم الذين ذكرهم الحلبي في حواشي كتابه القديم – ولا زال يصفهم بهذا الوصف، بل ويتباهى بإنكاره القديم!، مع أنه قد تبيَّن له بعد ذلك أنَّ

كلام المشايخ في أولئك المشار إليهم هو الحق، ومع هذا عاد الحلبي من جديد – وهذه المرة في كتابه [منهج السلف الصالح] – إلى وصف الغلو والتشديد ليلصقهما بأهل العلم!!، والله المستعان.

وقد أشار الحلبي إلى هذا الخلاف في مقدمة كتابه [رؤية واقعية في المناهج الدعوية ص٩-١٠] وهو يبين أسباب تأليف الكتاب – والذي أصله محاضرة كانت في المدينة النبوية – فقال: «أما المكان وهو المدينة النبوية الطيبة فإني لاحظتُ كما لاحظ غيري أنَّ عددًا من علمائها الأفاضل وبعضًا من طلاب العلم فيها؛ هم حاملو راية مخالفةِ هذه المناهج الدعوية المحدثة التي تلبس لبوسًا يرقق القلوب إليها، ويجلب الشباب نحوها».

فعلَّق الحلبي في الهامش عند لفظة «مخالفة» فقال: «وإنْ كان في كلام «البعض» منهم غلوٌّ لا نرضاه، نقول هذا إنصافًا وأمانة».

قلتُ: فهذا تصريح منه قديم يصف فيه علماء ومشايخ المدينة بالغلو!!.

ثم يأتي بعض الجهلاء اليوم فيزعم أنَّ الشيخ ربيعًا قد تغيَّر بعد موت الأئمة الثلاث!، وكأنه لا يدري أنَّ الحلبي يصف الشيخ ربيعًا من قبل ومن بعد بالغلو!!!.

بل هؤلاء مشرفو منتديات كل السلفيين – بإشراف الحلبي نفسه – قالوا في مقدمة وثائقهم الخاوية «!»: «فإنَّ الفتن عديدةٌ مجالاتها، كثيرةٌ شُعبها، متنوعةٌ أبوابها، مختلفةٌ دروبها، لا يسلَم من الوقوع فيها إلا من عصمه الله – وقليلٌ ما هم –، ومِن تلكم الفتن الكثيرة المتنوعة ما بات يُعرف مؤخرًا بـ«فتنة الإسقاطِ والتجريح»، هذه الفتنة التي تولّى كِبْرَها أناسٌ عجيبةٌ أمورهم، غريبةٌ أحكامهم، متناقضةٌ طروحاتهم، عديدةٌ مكاييلهم، متنوعةٌ موازينهم، يحكمون بحسب مقاييسهم؛ ويمتحنون باجتهادات مُعَظَّميهم، ويُقْصون تبعًا لأوامر كبرائهم، فعمَّت البلوى وشاعت الفوضى بين من كانوا بالأمس القريب إخوانًا، وعلى أعدائهم أعوانًا؛ فقد صارت فتنتُهم بينهم، وغدا بأسُهم على بعضهم، وشاع الفساد بين الأحباب؛ واضطربَ في المواقف أولو الألباب، فصاروا – جميعًا – لمخالفيهم فرجة، ولأعدائهم أضحوكة!، وما زال الأمر على هذا الحال منذ نحو العقد والنصف من الزمان».

وقالوا في ندائهم الأخير للشيخ ربيع حفظه الله تعالى: «ولا يخفاكم – سددكم الله – ما ينجم – وقد نجم! – عن مثل هذه السلوكيات الخاطئة من مفاسد متنوعة تتمثل بشيوع الغيبة والبهتان والنميمة والاختلاف، والتشرذم والتقاطع والتباغض والتدابر ومن ثم التهاجر والفرقة؛ بما لا يصب – بواقعه ومآله – في مصلحة الدعوة السلفية؛ التي عانت منذ ما يربو على «العقد والنصف» من كيد الشيطان هذا!!».

قلتُ: فهؤلاء قد حددوا أول هذه الفتنة – كما يصفونها – قبل «١٥» سنة ماضية، أي في عام [١٤١٦هـ - ١٩٩٥م]، أي في عصر حياة الأئمة الثلاثة «الألباني وابن باز وابن عثيمين رحمهم الله تعالى»!!!.

فكيف يزعم البعض أنَّ الشيخ ربيعًا قد تغير بعد موت الأئمة الثلاثة؟!

لكنَّ الحقيقة – التي يحاولون بشتى الطرق إخفائها – أنهم هم الذين تغيروا فأظهروا خلاف ما كانوا عليه في زمن الأئمة!.

ولعلَّ أحدًا يستدرك علينا أو ينتقد فيقول:

كلام الحلبي هذا كان قبل أن يظهر له ضلال هؤلاء الحركيين المشار إليهم في حواشي كتابه [رؤية واقعية في المناهج الدعوية]!!.

أقول: نعم، ونحن لا ننكر ذلك، لكن الغريب أنَّ الحلبي اليوم يفتخر بأنه كان يذم الشدة والغلو في ذلك الوقت، وافتخاره اليوم بعد ظهور حال أولئك هو الذي يوجب الاستغراب من أمره وحاله الجديد!.

وبيان ذلك: أنه لما قال في مقدمة كتابه الأولى [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٩٤]: «١٤– التوسط الشرعي من الأناة التي يحبها الله؛ بخلاف التشدد غير الشرعي»، علَّق على كلامه هذا في الحاشية بقوله: «وقد تنبَّهتُ قديمًا بفضل الله تعالى إلى خلل هذا التشدد المذموم!، وأشرتُ إليه في بعض حواشيَّ على أحد مؤلفاتي، وهو كتاب "رؤية واقعية في المناهج الدعوية: ص١٠ – طبع سنة ١٤١٢هـ!" فقلتُ: مشيرًا إلى واقع بعض إخواننا السلفيين – في بعض ردودهم! – "وإنْ كان في كلام «البعض» منهم غلوٌّ لا نرضاه، نقول هذا إنصافًا وأمانة!"».

قلتُ: فالحلبي بعد أن عرف ضلال القوم يعود اليوم من جديد ويذم شدة أهل العلم عليهم في ذلك الوقت، ألا يعني هذا أنَّ هناك نوع من التراجع في المواقف، وبخاصة والحلبي في موضع آخر في حاشية كتابه [منهج السلف الصالح] يقول: «وأقول منصفًا نفسي ومعترفًا بتجاوزي: لئن تقدم مني قبلًا يد سبق في «شيء!» من هذا «الغلو!» وأربابه؛ فإني أرجو ربي أن يكون لي قدم صدق في رد الحق إلى نصابه وتحرير هديه وصوابه».

قلتُ: فمَنْ الذي تغيَّر؟!!

وأقول لكل سلفي صادق: مع وجود هذا الشدة - التي يذمها الحلبي ويصفها بالغلو! - في الرد والتحذير من أولئك الحركيين، اغتر كثير من الشباب - قديمًا - بأفكار هؤلاء، وعانت الأمة من أفعالهم وطروحاتهم الويلات والأزمات، فكيف لو أخذنا بمنهج التمييع الذي يدعو إليه الحلبي اليوم؟!!

وكيف لو سكتنا عن انحرافات أولئك، أو تلطفنا في الردود عليهم والمواقف منهم؟!.

عجبنا للحلبي كيف يتفاخر بأنه حذَّر من غلو أهل العلم الذين ردوا على أولئك الحركيين، وهو يرى ويعلم الآثار والعواقب التي خلَّفها أولئك في الأمة وشبابها؟!

أين هو من رجوع الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ إلى قول مشايخ المدينة في سفر وسلمان وإخوانهم؛ حينما قال في خطابه المشهور الذي نقله الحلبي نفسه: «ويبدو أنَّ إخواننا المشايخ في المدينة النبوية كانوا أعرف بهؤلاء منا»؟!

ومَنْ الذي وافق الألباني ولم يتغير؟

ومَنْ الذي خالفه وتغير؟!

وأقول:

وإذا كان الخلاف بين الحلبي وأنصاره وبين علماء ومشايخ المدينة والحجاز من ذلك الوقت؛ فهذا يستلزم منه أمرين:

الأول: أنَّ الحلبي وأنصاره اليوم يرفضون تزكيات وتأييد الأئمة الثلاثة للشيخ ربيع حفظه الله تعالى وردوده على المنحرفين قديماً وحديثاً.

الثاني: أنَّ الحلبي طول هذه الفترة – وهو يجالس الشيخ ربيع ويتصل به – يداهنه، ويعيش معه في وجه غير وجهه الحقيقي، ويخفي في نفسه ما لا يبديه للشيخ ربيع، والله المستعان.

وفي ختام هذه النقطة أقول:

ولم يكتفِ الحلبي بالإشارة إلى هذا التفريق بين العقيدة والمنهج في كتابه القديم؛ بل أعاد كلامه كله السابق – في كتابه [رؤية واقعية!] – من جديد في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٤٦-٢٥٢] تحت مسألة بين العقيدة والمنهج!!.

وادَّعى في كتابه [منهج السلف الصالح] أنَّ الخلاف في التفريق بين العقيدة والمنهج خلاف واقع بين أهل العلم!!، وهذا تلبيس قبيح، لأنَّ الخلاف بينهم ناتج من جهتين صحيحتين؛ من جهة الشرع، ومن جهة كتب الأئمة، وقد تقدَّم بيان ذلك.

أما الحلبي فوافق الحزبيين في التفريق بين العقيدة والمنهج من جهة واقع الدعاة والدعوات، حتى قال في آخر مسألته كما في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٥٦]: «فالتفريق بين العقيدة والمنهج [عند مَنْ فرَّق] تفريق من حيث الحدوث والواقع، وليس تفريقًا من حيث [أحكام] الشرع من جهة، فضلًا عن النتيجة والأثر من جهة أخرى، فتأمل وتنبَّه».

قلتُ: وهذا التفريق لم يقل به أحدٌ من أهل العلم السلفيين، فلينتبه لهذا.

٦. إنكار تقسيم الأصل والفرع في مسألة الإيمان

من المشهور من مذهب أهل السنة والجماعة أنَّ الإيمان ليس شيئًا واحدًا كما ادَّعت الخوارج والمعتزلة والمرجئة، بل الإيمان مرتبتان: أصل الإيمان، وفرع « أو كمال» الإيمان، ثم كمال الإيمان ينقسم إلى مرتبتين: كمال الإيمان الواجب، وكمال الإيمان المستحب.

وبهذا التقسيم فارق أهل السنة الفرقتين الضالتين من الخوارج وأذنابهم والمرجئة وأصنافهم، فقال أهل السنة والجماعة: فاعل الكبيرة ليس بمؤمن من جهة ومؤمن من جهة أخرى، ليس بمؤمن الإيمان الكامل، ولكن عنده أصل الإيمان، فلم يثبتوا له الإيمان المطلق «الكامل» ولم ينفوا عنه مطلق الإيمان «الأصل»، فهو مسلم، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، أو ناقص الإيمان.

وأما المرجئة وأصنافهم فقالوا: الإيمان شيء واحد، فإذا ثبت عنده أصل الإيمان فهو كامل الإيمان، ولهذا عندهم فاعل الكبيرة مؤمن كامل الإيمان.

وأما الخوارج فقالوا: الإيمان شيء واحد أيضًا، إنْ نقص منه شيء من كماله زال أصله بالكلية، ولهذا عندهم فاعل الكبيرة كافر مخلَّد في النار، وقالت المعتزلة: هو في الدنيا في منزلة بين منزلتين ليس بمسلم ولا كافر، لكنه في الآخرة مخلَّد في جهنم.

وتقسيم الإيمان إلى أصل وفرع أو أصل وكمال دلَّ عليه الكتاب والسنة وكلام أئمة السلف.

أما الكتاب؛ ففي قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾.

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [جامع العلوم والحكم: ١/ ١٥١]: «وقد ضرب العلماء مثل الإيمان بمثل شجرة لها أصل وفروع وشعب؛ فاسم الشجرة يشمل ذلك كله، ولو زال شيء من شعبها وفروعها لم يزل عنها اسم الشجرة، وإنما يقال: هي شجرة ناقصة أو غيرها أتم منها، وقد ضرب الله مثل الإيمان بذلك في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾، والمراد بالكلمة: كلمة التوحيد، وبأصلها التوحيد الثابت في القلوب، وأكلها: هو الأعمال الصالحة الناشئة منه. وضرب النبي ﷺ مثل المؤمن والمسلم بالنخلة، ولو زال شيء من فروع النخلة أو من ثمرها لم يزل بذلك عنها اسم النخلة بالكلية، وإن كانت ناقصة الفروع أو الثمر».

وأما من السنة؛ ففي قوله ﷺ «مَنْ أعطى لله ومنع لله وأحب لله وأبغض لله فقد استكمل الإيمان»، وقوله: «أكملُ المؤمنين إيمانًا أحسنُهُم خُلُقًا».

وأما من الآثار السلفية وكلام الأئمة والعلماء؛ فهو كثير جدًا.

من ذلك ما رواه الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب الإيمان من الجامع الصحيح معلَّقًا بصيغة الجزم: «وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي: إنَّ للإيمان فرائض وشرائع وحدودًا وسننًا،

فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان، فإن أعش فسأبينها لكم حتى تعملوا بها، وإن متُّ فما أنا على صحبتكم بحريص».

قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في مقاله [**هل يجوز أن يُرمَى بالإرجاء مَنْ يقول: إنَّ الإيمانَ أصلٌ والعملَ كمالٌ «فرعٌ»؟**]: «وهذه الأحاديث تدل على أنَّ للإيمان أصلًا وكمالًا؛ إذ الكمال لا يقوم إلا على أصل».

وقال الإمام ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ [الإيمان: ١/ ٣٣١]: «ذكر اختلاف أقاويل الناس في الإيمان ما هو؟ فقالت طائفة من المرجئة الإيمان فعل القلب دون اللسان وقالت طائفة منهم الإيمان فعل اللسان دون القلب وهم أهل الغلو في الإرجاء وقال جمهور أهل الإرجاء الإيمان هو فعل القلب واللسان جميعًا وقالت الخوارج الإيمان فعل الطاعات المفترضة كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح وقال آخرون الإيمان فعل القلب واللسان مع اجتناب الكبائر.

وقال أهل الجماعة: الإيمان هو الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح؛ غير أنَّ له أصلًا وفرعًا: فأصله المعرفة بالله والتصديق له وبه وبما جاء من عنده بالقلب واللسان مع الخضوع له والحب له والخوف منه والتعظيم له مع ترك التكبر والاستنكاف والمعاندة، فإذا أتى بهذا الأصل فقد دخل في الإيمان ولزمه اسمه وأحكامه، ولا يكون مستكملًا له حتى يأتي بفرعه وفرعه المفترض عليه أو الفرائض واجتناب المحارم».

وقال الإمام محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يحكي اختلاف أهل السنة في الفرق بين الإسلام والإيمان في كتابه [تعظيم قدر الصلاة: ٢/ ٥١٣]: «قالوا الكفر ضد لأصل الإيمان؛ لأنَّ للإيمان أصلًا وفرعًا، فلا يثبت الكفر حتى يزول أصل الإيمان الذي هو ضد الكفر»، وقال وهو يحكى قول طائفة ثانية من أهل السنة: «ولكنا نقول للإيمان أصل وفرع؛ وضد الإيمان الكفر في كل معنى، فأصل الإيمان الإقرار والتصديق، وفرعه إكمال العمل بالقلب والبدن، فضد الإقرار والتصديق الذي هو أصل الإيمان الكفر بالله وبما قال وترك التصديق به وله، وضد الإيمان الذي هو

عمل وليس هو إقرار كفر ليس بكفر بالله ينقل عن الملة ولكن يضيع العمل كما كان العمل إيمانًا وليس هو الإيمان الذي هو إقرار بالله».

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ [المجموع: ٧/ ٦٣٧]: «ثم هو [يقصد الإيمان] في الكتاب بمعنيين: أصل وفرع واجب؛ فالأصل الذي في القلب وراءه العمل، فلهذا يفرق بينهما بقوله: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، والذي يجمعهما كما في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، ﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾، وحديث "الحيا" و"وفد عبد القيس". وهو مركب من أصل لا يتم بدونه، ومن واجب ينقص بفواته نقصًا يستحق صاحبه العقوبة، ومن مستحب يفوت بفواته علو الدرجة، فالناس فيه: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق؛ كالحج والبدن والمسجد وغيرهما من الأعيان والأعمال والصفات، فمن سواء أجزائه ما إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه ما نقص عن الكمال وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات، ومنه ما نقص ركنه وهو ترك الاعتقاد والقول؛ الذي يزعم المرجئة والجهمية أنه مسمى فقط، وبهذا تزول شبهات الفرق، وأصله القلب وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام فإنَّ أصله الظاهر وكماله القلب».

وقال في [المجموع: ١٠/ ٣٥٥]: «والدين القائم بالقلب من الإيمان علمًا وحالًا هو الأصل، والأعمال الظاهرة هي الفروع، وهي كمال الإيمان».

قلتُ: وهناك أقوال أخرى، لكن لا نريد الإطالة في ذلك.

وأقول: ومع كون تقسيم الإيمان إلى أصل وفرع أمرًا معروفًا عند سلف الأمة ومذهبًا مشهورًا عند أهل السنة والجماعة؛ إلا أنَّ الحلبي جاء اليوم فأنكر هذا التقسيم!، وعدَّه من حادث المصطلحات التي فرقت أهل السنة وأفرحت أهل الأهواء!!، فقال في مقاله الجديد [مسائل الإيمان والإرجاء – «مِن جديد»! – جوابًا «و» تجاوُبًا]: «إنِّي أعتقدُ حَقًّا يَقينًا – عن علمٍ ودراسةٍ، وبحثٍ ومُراجعةٍ – أنَّ: ١- الإيمانَ قولٌ وعملٌ واعتقادٌ ٢- وأنَّ «العملَ» أساسٌ في الإيمانِ ٣- وأنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقُصُ ٤- وأنَّهُ – حكمًا – درجاتٌ؛ فمنهُ: الرُّكْنُ، ومنهُ الواجبُ، ومنهُ المستحبُّ ٤- ولا أستعملُ لفظَ: «الشَّرطِ» – لا «كمالًا» ولا «صِحَّةً» !-، ولا «الجِنس». ولا «الأصل» و«الفرع»،

ونحوها مِن حادثِ الألفاظِ، ومُحْدَث المُصطلحات: التي أوقَعَتِ الفُرقةَ والامتحانَ بينَ أهل السنَّةِ، وأفرحت أهلَ الأهواء من الخوارجِ وأذنابِهم».

قلتُ: وهذا غلط فاحش وانحراف ظاهر، كنتُ أظنه في أول الأمر مجرد خطأ في إدراج هاتين الكلمتين «الأصل والفرع» مع باقي الألفاظ الحادثة؛ فكتبتُ مقالًا بعنوان: [إنكار الحلبي تقسيم الإيمان إلى أصل وفرع؛ هل كان عن غفلة أم تراجع؟!].

ثم بعدها رأيتُ أنَّ الحلبي كتب المقال من جديد في نسخة معدَّلة كما سماها!؛ لكن لم يغير من هذا الإنكار لهذا التقسيم، فقلتُ في نفسي لعله يريد شيئًا غير ما يُفهم من ظاهر العبارة!، لعله يريد إنكار تقسيم العمل إلى أصل وفرع؛ وما هو العمل الذي هو أصل؟ وما هو العمل الذي هو فرع؟، ولا يريد تقسيم الإيمان إلى أصل وفرع.

أقول: ومع إنَّ الإنكار سواء أراد به الحلبي الأول أو الثاني فهو غلط، إلا أنِّي عرفتُ أنه يريد إنكار تقسيم الإيمان إلى أصل وفرع؛ وذلك من خلال قراءتي لتعليقات بعض تلاميذه على مقاله، حيث صرَّح هذا التلميذ بقوله: «إني متتبع لكتب الشيخ علي ومتفحص ثناياها، وكذلك مجالسه، أني فهمتُ عنه: أنه لا يقسِّم الإسلام وكذا الإيمان إلى أصول وفروع؛ ليس من باب عدم جواز ذلك، إنما من أجل أن لا يُفهم من "التقسيم التقزيم"، وهذه عبارة الشيخ في كثير من دروسه».

قلتُ: ومع أنَّ شيخه يقول في هذا التقسيم وغيره أنها: «مِن حادثِ الألفاظِ، ومُحْدَث المُصطلحات: التي أوقَعَتِ الفُرقةَ والامتحانَ بينَ أهل السنَّةِ، وأفرحت أهلَ الأهواء من الخوارجِ وأذنابِهم»، يأتي هذا المتعصب فيقول: «ليس من باب عدم جواز ذلك»!!.

ثم يقول: «إنما من أجل أن لا يُفهم من "التقسيم التقزيم"» يقصد أنَّ تقسيم الإيمان إلى أصل وفرع يقلل من أهمية الفرع، ولهذا يُترك التقسيم خشية التقزيم أي التحقير والتهوين من الفروع وهي الأعمال الصالحة، وهذا تبرير باطل، فقد يقال العكس!، أنَّ إنكار التقسيم يورث صاحبه الغلو وتكفير صاحب الكبيرة، وهذا ما حصل فعلًا وبسببه ضلت الخوارج، ثم التقسيم ثابت في الكتاب والسنة وكلام الأئمة فلا مجال ولا عذر في إنكاره أبدًا، ولهذا كتبتُ مقالًا آخر بعنوان: [مثال من عدة أمثلة على عناد علي الحلبي وتعصب طلابه].

وأقول: وأنا أعلم أنَّ الحلبي أثبت هذا التقسيم السلفي المشهور في عدة كتب قديمة له!، لكن إصراره على عدم التغيير ورفع الإيهام مع تعليق أحد تلاميذه على مقاله بمثل ما انتقدته عليه يدل على انحرافه، وأنه صار يجمل في العبارات حتى لا يُنتقد، كما أجمل عبارة «وأنَّ العملَ أساسٌ في الإيمانِ» في مقاله السابق!.

لكن قول الحلبي في آخر مقاله هذا ينقض كل كلمة قالها قبل ذلك!؛ حيث قال: «وكُلُّ ما نُسِبَ إليَّ، أو نُقِلَ عني، أو فُهِمَ مني – خِلافُ هذا التأصيل فأنا منهُ بريءٌ، ولا أُسامحُ ألبَتَّةَ – مَن نَسَبَنِي إلى غيرِ هذا الحق الصُّراح الذي أعتقدُهُ – لا في الدُّنيا ولا في الآخرة».

قلتُ: وعلى نفسها جنت براقش!.

٧. الثناء على رسائل ومقالات تدعو إلى وحدة الأديان والتقريب بين المذاهب وحرية الفكر وتطبيق الديمقراطية

قبل تفجيرات عمان – والتي وقعت بتاريخ ٩/ ١١/ ٢٠٠٥ بالإفرنجي – بأكثر من عام كُتِبَ لملك الأردن عبدالله بن الحسين الثاني رسالة موجهة لعموم الناس، أراد فيها أن يبين العلاقة بين الإسلام وبين غيره من الأديان، وقد اشتهر أمر هذه الرسالة، ووقَّع عليها علماء من الصوفية والرافضة والزيدية والإباضية كما وقع عليها مفكرون وقادة وكتاب على اختلاف مشاربهم وأديانهم!، وكان المقصود منها أن تصير أرضية أو تمهيدًا للالتقاء بين المذاهب أولًا ثم بين الأديان ثانيًا، حتى صار لها موقع خاص في الشبكة العنكبوتية يصوَّت لها!، بل صارت مادة مفروضة في التدريس الأكاديمي في الأردن!!. وهذه الرسالة اشتملت على انحرافات كبيرة وكثيرة تنقض أساسيات الملة!، حيث تضمنت الدعوة إلى وحدة الأديان من جهة القواسم المشتركة بينها، والدعوة إلى حرية الفكر، والمساواة في الحقوق والواجبات، والتآخي بين جميع البشر، ووصفت الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم بالمؤمنين بالديانات الأخرى والإخوة، وأنَّ رسالة الإسلام هي عنوان إخوة إنسانية قوامها وحدة الجنس البشري، وأنَّ الواجب إكرام الإنسان بغض النظر عن دينه!، كما

اشتملت على تعطيل جهاد الطلب والفتح، والدعوة إلى تطبيق القانون الدولي، واحترام مواثيق الأمم المتحدة، وتطبيق الديمقراطية في البلاد.

وإليكم أيها القراء نصوص من هذه الرسالة تبين ذلك الفحوى والمحتوى:

قال كاتب الرسالة: «هذا بيان للناس؛ لإخوتنا في ديار الإسلام وفي أرجاء العالم».

وقال: «هذه الرسالة السمحة التي أوحى بها الباري جلَّت قدرته للنبي الأمين محمد صلوات الله وسلامه عليه، وحملها خلفاؤه وآل بيته من بعده: عنوان أخوة إنسانية، ودينًا يستوعب النشاط الإنساني كله، ويصدع بالحق، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويكرم الإنسان، ويقبل الآخر».

وقال: «وبشَّر بمبادئ وقيم سامية تحقق خير الإنسانية، قوامها وحدة الجنس البشري، وأنَّ الناس متساوون في الحقوق والواجبات».

وقال: « وهي مبادئ تؤلف بمجموعها قواسم مشتركة بين أتباع الديانات وفئات البشر، ذلك أنَّ أصل الديانات الإلهية واحد، والمسلم يؤمن بجميع الرسل، ولا يفرق بين أحد منهم، وإنَّ إنكار رسالة أي واحد منهم خروج عن الإسلام، مما يؤسس إيجاد قاعدة واسعة للالتقاء مع المؤمنين بالديانات الأخرى على صعد مشتركة، في خدمة المجتمع الإنساني دون مساس بالتميّز العقدي والاستقلال الفكري».

وقال: «وكرّم الإسلام الإنسان دون النظر إلى لونه أو جنسه أو دينه».

وقال: «وأعطى للحياة منزلتها السامية فلا قتال لغير المقاتلين».

وقال: «والأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هي السلم، فلا قتال حيث لا عدوان، وإنما المودة والعدل والإحسان».

وقال: «وندعو المجتمع الدولي إلى العمل بكل جدية على تطبيق القانون الدولي، واحترام المواثيق والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وإلزام كافة الأطراف القبول بها، ووضعها

موضع التنفيذ؛ دون ازدواجية في المعايير، لضمان عودة الحق إلى أصحابه وإنهاء الظلم، لأنَّ ذلك من شأنه أن يكون له سهم وافر في القضاء على أسباب العنف والغلو والتطرف».

وقال: «أن نعمل على تجديد مشروعنا الحضاري القائم على هدي الدين، وفق خطط علمية عملية محكمة يكون من أولوياتها تطوير مناهج إعداد الدعاة بهدف التأكد من إدراكهم لروح الإسلام ومنهجه في بناء الحياة الإنسانية، بالإضافة إلى إطلاعهم على الثقافات المعاصرة، ليكون تعاملهم مع مجتمعاتهم عن وعي وبصيرة».

وقال: «وتبنّي المنهج الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة الذي يقوم على العناية المتوازنة بالجوانب الروحية والاقتصادية والاجتماعية، والاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتأكيد حقه في الحياة والكرامة والأمن، وضمان حاجاته الأساسية، وإدارة شؤون المجتمعات وفق مبادئ العدل والشورى، والاستفادة مما قدمه المجتمع الإنساني من صيغ وآليات لتطبيق الديمقراطية».

فهذه هي مبادئ وفحوى وأساسيات رسالة عمَّان!!.

أقول: وقد شرح هذه الرسالة الأمير غازي بن محمد بن طلال وهو من العائلة المالكة في الأردن برسالة سماها «محاور رسالة عمان»!، وهذا الشرح مثبَّت مع نص الرسالة في موقعها المسمى «موقع رسالة عمان»!، أكَّد فيها الأمير غازي بما لا يحتمل الجدل أنَّ رسالة عمان دعوة إلى وحدة الأديان والتعايش السلمي بينها.

ومما قاله صاحب هذه المحاور في بيان مراد صاحب رسالة عمان: «ولكي يوضح ويبين المعنى الحقيقي للإسلام ومعنى الإسلام الحقيقي!، وأهم من ذلك لكي يـؤكد الوحدة الأساسية والأرضية المشتركة بين جميع المسلمين من كل المذاهب والمدارس؛ وجَّه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ثلاثة أسئلة لأربعة وعشرين من كبار مجتهدي الأمة وعلمائها ومراجعها المعتبَرين من جميع أرجاء العالم ومن جميع المذاهب والمدارس الفكرية والتوجهات؛ والأسئلة هي: مَنْ هو المسلم؟ ومَنْ له الحق في أن يتصـدى للإفتاء؟ وهل يجوز التكفير وفي ظل أية ظروف؟، وبناء على فتاوى هؤلاء العلماء المعتبرين - وكان من ضمنهم شيخ الأزهر أكثر مرجع سني تقليدي يحظى بالاحترام، وأبرز المراجع الشيعية في النجف وإيران، والمراجع الزيدية في اليمن، ومفتي عُمان

الإباضي، وأكبر المفتين والمجالس العليا للإفتاء لأكبر الدول الإسلامية التي لديها مثل هذه المجالس- وجَّه جلالة الملك عبد الله الثاني إلى عقد مؤتمر إسلامي شارك فيه حوالي ٢٠٠ عالم من ٥٠ دولة في عمان في المدة ٢٧-٢٩ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ/ ٤-٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٥ م. وأجمع العلماء على البيان التالي ووقّعوا عليه، وهو البيان الذي غدت محاوره الثلاثة الأولى، حول: التكفير، والمذاهب، والفتاوى؛ تعرف بمحاور رسالة عمان الثلاثة».

وقال أيضًا: «إنّ ما يجمع بين المذاهب أكثر بكثير ممّا بينها من الاختلاف؛ فأصحاب المذاهب الثمانية [يقصد المذاهب الأربعة، والمذهب الظاهري، والشيعة الرافضة، والزيدية، والإباضية] متفقون على المبادئ الأساسيّة للإسلام!، فكلّهم يؤمنون بالله ﷻ واحدًا أحدًا، وبأنّ القرآن الكريم كلام الله المنزَّل المحفوظ من الله سبحانه والمصون عن التحريف، وبسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام نبي نبيًا ورسولًا للبشرية كافّة. وكلهم متفقون على أركان الإسلام الخمسة: الشهادتين، والصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، وحجّ البيت، وعلى أركان الإيمان: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشرّه. واختلاف العلماء من أتباع المذاهبه اختلاف في الفروع!، وليس في بعض الأصول، وهو رحمة!!، وقديمًا قيل: إنّ اختلاف العلماء في الرأي أمرٌ جيّد رحمة».

وقد جعل الأمير غازي لهذه الرسالة أيضًا ملخصًا سماه «إجماع المسلمين على احترام مذاهب الدين»، دعا فيه بصراحة إلى وحدة الأديان وإلى التقريب بين الفرق والطوائف المنتسبة للإسلام، حيث قال فيه: «وتمثل رسالة عمان باعترافها الجلي بالمذاهب الإسلامية سلسلة كاملة بكل ما يطلب من المسلمين ليتعايشوا بانسجام مع غير المسلمين!، والقضايا السبع الرئيسية هي كما يلي:

١- حقوق الإنسان وحقوق الفرد والحريات والعدالة الاجتماعية.
٢- حقوق النساء والأطفال والأقليات العرقية.
٣- إدانة ومنع الإرهاب والعدوان وأعمال العنف الفردية.
٤- إدانة ومنع الجهاد العدواني وغير الشرعي وغير المبرر والقتل باسم الدين.
٥- ضمان الاحترام والتسامح للأديان الأخرى وحرية العبادة!!.

٦- أن يكون المسلمون مواطنين مخلصين يحترمون القوانين في الدول غير الإسلامية التي لا يُضطهدون أو يضايق عليهم فيها، إذا كانوا في هذه الدول يتمتعون بالعدل أمام القانون وحريتي العبادة والثقافة التامتين.

٧- أن يقرر المسلمون أنفسهم صيغة الحكم لأنفسهم!، من خلال مقاصد الشريعة، ويمكن أن يشمل هذا مبادئ من الديمقراطية الحديثة!!.

٨- بهذا لا نقول بالطبع إنَّ كل وجهة نظر من خلال كل مذهب ترضي الجميع، لكن من خلال كل المذاهب -بالتأكيد السنية والشيعية والإباضية - توجد بشكل عام حلول كافية للمطالب المعقولة في هذه القضايا السبع. لأنَّ المذاهب في الإسلام، بالرغم من أنه يساء فهمها ويلقى عليها اللوم لمنع التغيير والتطور في الإسلام، فإنها في الواقع قوة اعتدال للدين!، وهي نظام داخلي لتحقيق التوازن والميزان. طبعًا لا يقال بأنَّ رسالة عمان تحتوي شيئًا جديدًا حول المذاهب في هذه القضايا السبعة، غير أنَّ المذاهب احتوت دائمًا على حلول شاملة ومعتدلة لكل هذه القضايا ولكنها لا تُطبق دائمًا في الواقع، حيث شوَّه المسلمون بتطبيقهم الخاطئ صورة الإسلام الناصعة؛ وذلك بسبب الجهل، أو العادات والأعراف المغلوطة أو الحماس الزائد. وهكذا فإنَّ رسالة عمان في حد ذاتها وبإقرارها للمذاهب والاعتراف بها، تحمل في طياتها العلاج الشافي للتوتر بين الأديان!، كما تحتوي على الأساس المشترك الذي يجمع بين المسلمين وغير المسلمين!!».

وفي موقع رسالة عمان المشار إليه آنفًا؛ يوجد مقال مثبَّت مع الرسالة بعنوان «كلمة سواء بيننا وبينكم» جاء في مقدمته: «والآن، وبعد مرور عامٍ واحد بالتمام على تلك الرسالة [يقصد رسالة عمان]، قام المسلمون بتوسيع رسالتهم. وفي الوثيقة التي تحمل العنوان "كلمة سواء بيننا وبينكم" تلاقى ثمانية وثلاثون ومائة عالمًا من العلماء ورجال الدين والمفكرين المسلمين، بالإجماع، لأول مرة منذ عهد رسول الله ﷺ ليعلنوا على الملأ القاسم المشترك بين المسيحية والإسلام!!. والموقعون على هذه الوثيقة ينتمون إلى جميع المذاهب والمدارس الفكرية الإسلامية، مثل الموقعين على "الرسالة المفتوحة"!!. كما وقد مُثِّلت جميع البلدان أو المناطق الرئيسية الإسلامية في العالم في هذه الوثيقة، الموجهة إلى قيادات الكنائس في العالم، بل إلى جميع المسيحيين في كل مكان.

والصيغة النهائية للوثيقة قُدِّمت في المؤتمر الذي عقدته في شهر أيلول «سبتمبر» ٢٠٠٧ الأكاديمية الملكية التابعة لمؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي بعنوان "الحب في القرآن الكريم"!، برعاية صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين.

وفي الواقع؛ فإنَّ القاسم المشترك بين الدين الإسلامي والدين المسيحي الذي يعتبر القاعدة الأفضل للحوار والتفاهم، هي حب الله وحب الجار!!.

ولم يسبق من قبل أنَّ المسلمين خرجوا بمثل هذا البيان التوافقي التفصيلي المحدّد حول الدين المسيحي، وعوضًا عن الانخراط في الجدل والمناظرة، تبنّى الموقعون على الوثيقة الموقف الإسلامي التقليدي الذي تتبناه غالبية المسلمين، والقائم على احترام كتب الله قبل القرآن الكريم!!، ودعوة المسيحيين إلى المزيد من الإخلاص لها والتمسّك بها!!!، لا التقليل من ذلك الإخلاص. ويُؤْمل أن توفر هذه الوثيقة دستورًا مشتركًا للعديد من المنظمات البارزة والأفراد الأكفاء العاملين في مجال الحوار بين الأديان في جميع أنحاء العالم. فغالبًا ما تكون هذه الجماعات منقطعة عن بعضها بعضًا، لا تدري واحدتها بما تقوم به الأخرى، مما يؤدّي إلى تكرار الجهد.

ما توفره وثيقة "كلمة سواء بيننا وبينكم" لا يقف عند حد إعطاء هذه الجماعات نقطة انطلاق للتعاون والتنسيق على المستوى العالمي، بل يتعدى ذلك إلى أن يقام ذلك التعاون والتنسيق على أصلب أرضية دينية عقائدية ممكنة: القرآن الكريم وحديث النبي ﷺ والوصايا التي وصفها السيد المسيح عليه السلام في الإنجيل!!!، يشترك فيه الدين المسيحي والدين الإسلامي - بالرغم مما بينهما من فروقات! - ليس فقط أصولهما بالتنزيل الإلهي وموروثهما الإبراهيمي!!، بل يشتركون في أعظم وصيتين أيضًا».

قلتُ: وبهذا الشرح والمختصر والبيان تتوضح صورة رسالة عمان وهدفها بما لا يحتمل أدنى تأويل!.

وأقول: وبعد وقوع تفجيرات عمان في الأردن بيومين - من قبل التكفيريين الذين عاثوا في الأرض فسادًا باسم الإسلام والجهاد - دُعي الحلبي إلى خطبة جمعة بتاريخ ٨ شوال ١٤٢٦هـ الموافق ١١/ ١١/ ٢٠٠٥، لبيان جرم فعال التكفيريين وإظهار سماحة الإسلام وأنه دعوة قائمة بالرفق واللين لا بالشدة والعنف، وأنَّه دين الرحمة وليس دينًا لترويع الآمنين، وكانت الخطبة بين

يدي ملك الأردن، فتكلَّم الحلبي في بيان ذلك وثنَّى في الكلام حول سورة قريش، ثم في الخطبة الثانية بعد الجلسة عرج على رسالة عمان وأثنى عليها فقال: «وَإِننا لنَدْعُو رَبَّنا جَلَّ وعلا مُخْلِصِين: أَن يُوَفِّقَ مَلِيكَنَا، وَوَلِيَّ أَمْرِنا حَفِظَهُ اللهَّ، وَجَمَّلَهُ بهداه وتَقْواه لِمَزِيدٍ مِنَ السَّعْيِ الدَّؤُوبِ الحَثِيث؛ الَّذِي مَا فَتِئَ حفظه الله يَجْهَدُ فِيه، وَيَجِدُّ فِي تَحْقِيقِه: تَعْرِيفًا لِدُوَلِ العَالَمِ أجمع بِحَقِيقَةِ دِينِ الإِسْلام، وَمَواقِفِهِ السَّدِيدَةِ العِظَام، وَبَراءَتِهِ مِن أَفْعالِ أُولَئِكَ الغُلاةِ الجَهَلَةِ الطَّغَام. وَرَسُولُنا ﷺ يَقُول: "مَن لا يَشْكُرُ النَّاسَ لا يَشْكُرُ الله"؛ فَالشُّكْرُ – كُلُّه – مُوَجَّهٌ لِمَلِيكِنا –جَزاهُ اللهُ خَيْرًا، وَزَادَهُ فَضْلًا وَبِرًّا فِي رِعايَتِهِ، وَحِياطَتِهِ، وَسَهَرِهِ، وَحَدَبِه، وَحرصه، وحِراسَتِه. وَما رِسالَةُ عَمَّان السَّبَّاقَةُ فِي شَرْحِ رِسالَةِ الإِسْلام الحَق الوسطيّة الَّتي أَطْلَقَها حَفِظَهُ اللهَّ وَرَعاه قَبْلَ أَكْثَر مِن عام: إِلا دَليلًا قَوِيًا، وَبُرْهانًا جَلِيًا عَلَى عِزَّتِهِ بِهَذا الدِّين وَصَفائِهِ، وَاعْتِزازِهِ بِجَمالِهِ وَنَقائِه، وَحِرْصِهِ عَلى تَقَدُّمِهِ وَبَقائِه؛ مما يَسْتَدْعِي لُزُومَ طاعَتِهِ بِالحَقِّ المَأْلُوف، وَوُجوبَ التِزامِ أَمْرِهِ بِالبِرِّ وَالمَعْرُوف».

قلتُ: قوله «وَما رِسالَةُ عَمَّان السَّبَّاقَةُ فِي شَرْحِ رِسالَةِ الإِسْلام الحَق الوسطيّة الَّتي أَطْلَقَها – حَفِظَهُ اللهَّ وَرَعاه – قَبْلَ أَكْثَر مِن عام: إِلا دَليلًا قَوِيًا، وَبُرْهانًا جَلِيًا عَلَى عِزَّتِهِ بِهَذا الدِّين وَصَفائِهِ، وَاعْتِزازِهِ بِجَمالِهِ وَنَقائِه، وَحِرْصِهِ عَلى تَقَدُّمِهِ وَبَقائِه»، فيه ثناء ظاهر وواضح على الرسالة!؛ حيث جعل الحلبي رسالة عمان من الرسائل السباقة في شرح رسالة الإسلام!!!.

وفي هذا الثناء خطر عظيم أقدم الحلبي عليه، وهو انحراف كبير – لا يقبل التأويل بل ولا العذر من مثله! – يدل على المستوى الذي بلغه الحلبي في الانحدار في هاوية التمييع والتضييع لثوابت وأساسيات الملة.

ولعلَّ أحدًا يقول إنَّ الداعي لهذا الثناء هو أنَّ الخطبة كانت بين يدي الملك!، لكن هذا يرده ما قام به الحلبي من كتابة رسالة بعنوان [حدث تفجيرات عمان] ذكر فيها نص الخطبة وأعاد فيها الثناء!!، بل وكتب رسالتين الأولى بعنوان: [صد العدوان عن عمان]، والثانية [الدعوة السلفية بين الطرق الصوفية و الدعاوى الصحفية] أشاد فيهما برسالة عمان من جديد!!، وهذه الرسائل منشورة بين الأنام إلى الآن!.

بل وأشاد الحلبي بجهود الأمير غازي في كتابه [إجماع المسلمين على احترام مذاهب الدين]، والأمير غازي هو القائم على اللجان الملكية المكلفة برعاية رسالة عمّان!، وقد قرَّض لكتابه علماء الضلال!، فأثنى الحلبي على أساس فكرة الكتاب فقال في حاشية رسالته [الدعوة السلفية بين الطرق الصوفية و الدعاوى الصحفية ص٥٤]: «وهذا الكتاب بفكرته الأساس يدلُّ على سلامة صدور أولياء أمورنا!، و عِظَمِ رغباتهم بالخير!، ونقاء قلوبهم؛ ولا نزكيهم على الله، زادهم الله توفيقًا!!».

قلتُ: وليس العجب من حاكم أو ملك أو أمير أو مفكر أو داعية حزبي أو عالم ضال يدعو إلى هذه الفكرة الخبيثة، ويحرص على إيجادها في الواقع، ويسعى لعقد المؤتمرات لها، إنما العجب ممن ينتسب إلى العلم والسنة والحديث والعقيدة السلفية وإلى المشايخ السلفيين!، ثم يثني على مثل هذه الدعوات!، بل ويدافع عنها ويجادل فيها!!.

والغريب أنَّ الحلبي لما أنكر عليه السلفيون ثناءه على رسالة عمان، سكت في أول الأمر، وترك الرد لطلابه وأتباعه في منتداهم [كل السلفيين]، وإذا بهؤلاء يصنعون ما ليس بالحسبان!!!، يباركون لهذه الرسالة ويجعلونها رسالة نور وخير وبركة، ويردون الانتقادات التي وجِّهت إليها وإلى شيخهم الذي أثنى عليها بكل شدة وعنف، بل ويحرصون على شرحها، ويدعون إلى تحقيقها في الواقع!، حتى كأنَّ الناظر إلى دفاعهم عنها يرتاب ويقف وهلة ويظن أنهم يدافعون عن رسالة في العقيدة السلفية لأحد أئمة السلف!!!.

فهذا عمر البطوش – مثلًا – يشرح رسالة عمان في أكثر من ستين حلقة مسجَّلة في إحدى القنوات الفضائية!!، وعنده مقال بعنوان [رسالة عمان حجة وبرهان، ونقضٌ لِبُهتان] قال في مقدمته: «وبما أنني مهتم برسالة عمان المباركة!، وقد قمتُ بشرحها وبيان ما تشتمل عليه من محاور بديعة!!؛ وذلك في كتاب أسميته "إعانة اللهفان بشرح رسالة عمان"!!!، وكذا شرحتها في سلسلة من البرامج التلفزيونية على "قناة الصناعية" الدولية في أكثر من ٦٠ حلقة، رأيتُ من الواجب عليَّ أن أقوم برد افتراءات وأباطيل ذاك المتعالم»، وقال بكل ثقة!: «والحق والحق أقول: لقد كانت هذه الرسالة الرائدة على قدر عظيم من الحكمة والاعتدال والدقة والمنهجية!؛ مما جعلها بحق وصدق رسالة نور وهداية وسلام وسماحة؛ في زمان اضطربت فيه العقول وضلت فيه الأفهام وكثرت فيه

الفتن والحروب والظلم، فكانت دعوة راشدة متعقلة لا يستوعبها ذاك المتعالم ومَنْ على شاكلته، ولذا كتب الله تعالى لهذه الرسالة القبول والتأثير في بلاد كثيرة وبقاع شتى!!، وترجمت إلى لغات عديدة»، وقال: «حاول ذلك المتعالم أن يصوِّر لمن يقرأ مقالته تلك بأنَّ شيخنا الحلبي قد تفرد بالثناء على رسالة عمان!، وأنه لم يثنِ على هذه الرسالة المباركة أحد من أهل العلم، وبالتالي يقنع من خلال هذا التلبيس والتعمية القراء بمخالفة شيخنا لعقيدة أهل السنة والجماعة، ولكن هيهات هيهات، فإنَّ رسالة عمان المباركة قد تلقاها العلماء «!» والفضلاء والمفكرون – ومن كافة البلاد والبقاع – بالقبول والرضا!!!، وبيان ذلك بالبراهين الساطعة: أنَّ هذه الرسالة الماتعة عرضت على عدد كبير من القادة والعلماء «!» ورجال الفكر بلغ عددهم أكثر من «٥٥٠» عالمًا وقائدًا سياسيًا من «٨٤» دولة، كلهم وقَّع على موافقة هذه الرسالة للشرع المطهر، وأنها من أروع وأبدع ما كتب حول حقيقة الإسلام الحنيف!!!!، بل واعتمدوها خطابًا مناسبًا لبيان دعوة الإسلام الحنيف لغير المسلمين، وإليك أيها المتعالم بعض من وقَّع على هذه الرسالة من القادة والعلماء والهيئات الإسلامية والفكرية لعلك ترعوي عن بهتانك وافتراءاتك على شيخنا وعلى رسالة عمان المباركة...».

قلتُ: وبالرجوع إلى موقع رسالة عمان نجد أنَّ الموقعين كلهم من علماء الأشاعرة والصوفية والرافضة والزيدية والإباضية!، ومن المفكرين وهم دعاة الثقافة المعاصرة الذين لا يبالون بما يكتبون!، ومن الدعاة الحزبيين المتأثرين بنهج الإخوان في الدعوة إلى التقريب، ومن بعض القادة والملوك الذين لا يرجع إلى قولهم في مثل هذه المسائل.

فأي نوع من التدليس القبيح قام به البطوش هذا من أجل نصرة رسالة عمان؟!!

قلتُ: ولا أُريد أن أُطيل في ثناء البطوش ونصرته لرسالة عمان، فإني اعتقد من صميم قلبي أنه أسوء كاتب – من كتَّاب منتدى كل السلفيين – دافع عن هذه الرسالة، وحرص على نشرها، ومن ذلك مقاله [رسالة عمّان المباركة رسالة نور وسماحة رغم أنوف الحاقدين].

وهذا الكاتب ياسين نزال يقول في مقاله [**القول العدل: الشيخ الحلبي ومقاصد «رسالة عمان» الهاشمية**]: «وقد شبّهتُ هذه الرّسالةَ الهاشمية من حيثُ مقاصدها برسالة العلاّمة العباد «رفقًا أهل السنة بأهل السنة»؛ فالأولى: كانتْ لمحاربة فتنةِ التّكفير والتّفجير!، والثانية لمواجهة فتنة

التبديع المنفلت المتفلِّت؛ فمن وقع في الثانية – بشدّةٍ – غالبًا ما سيقعَ في الأولى!!؛ إذ الثانية بوّابة الأولى!».

قلتُ: تصوَّروا هذا التشبيه!، وما فيه من ثناء.

ويعلِّق الكاتب عمر بن عبد الهادي الكرخي – وهو مشرف عندهم!- على كلام ياسين نزال بقوله: «يا أخي سلمت يداك على هذه العبارات النيرات، ويحسن بنا الآن أن نقلب التهمة عليهم – بحق – فنقول عنهم: «قطبيون»؛ لأنهم تكلَّموا في الحكام علنًا، وأوغروا صدور الناس عليهم، وجرّؤوهم على الطعن فيهم، بل واتهموهم بانحراف عقيدتهم!!، وأيّ حكّام؟! إنهم حكام الأردن والسعودية الذين احتضنوا الدعوة السلفية».

قلتُ: فالذي ينتقد أو يطعن في رسالة عمان هو قطبي يوغر صدور الناس على الحكام في نظر عمر الكرخي هذا!!.

وجاء عماد طارق أبو العباس فكتب مقالًا بعنوان [وحدة الأسلوب والمقصد بين «بيان مكة» و «رسالة عمان»]، دافع فيه بأسلوب ماكر وتزيين باطل عن مضامين دعوة وحدة الأديان؛ ومما قاله: «وخطأ الكاتب – أو الكتاب – المغمور إلى جانب ما فيه من حق وصواب لا يمنع من مدحه والثناء عليه؛ ومن هنا جاءت تزكيات العلماء ومدحهم المطلق للأفراد والكتب والجماعات الذين كان خطؤهم وباطلهم مغمور في بحر صوابهم وحقهم؛ ومنه مدحهم وتأييدهم لما في «رسالة عمان» و«بيان مكة»؛ لكن أين مَنْ يعقل؟!»

قلتُ: نعم يا أبا العباس؛ أين مَنْ يعقل ولا يعير عقله لغيره؟!

ويعلِّق الكاتب أبو الأشبال الجنيدي الأثري على مقال عماد طارق فيقول: «جزاك الله خيرًا أبا العباس وبارك الله في جهودك؛ لكن القلوب في عماية تامة بسبب حقدها!!».

قلتُ: نعم يا أبا الأشبال؛ القلوب في عماية تامة، لكن بسبب تعصبها لشيخها الحلبي!!.

إلى آخر المقالات والتعليقات التي انتصر بها أتباع الحلبي لرسالة عمان.

ثم بعد فترة من الوقت يأتي دور الحلبي!، وإذا به يثني على كتابات طلابه!!!، ويعيد الثناء من جديد على رسالة عمان، ويرد على المنتقدين لها، وسمى ردودهم بالحملة الظالمة وذلك في مقالين؛ الأول بعنوان [مهاتفة من بلاد الحرمين] وقد سلك فيه مسلك الحزبيين في تسويغ الأغلاط والانحرافات!، والثاني بعنوان [كَيْتَ وذَيْت... حولَ رحلتي إلى الكُوَيت] وقد اعترف فيه بالثناء العام على فحوى رسالة عمان!، وقد كتبتُ – ولله الحمد –مقالًا بعنوان [منهل النهرين في التعليق على مقال مهاتفة من بلاد الحرمين]، فصَّلتُ فيه الرد لمن يشاء ذلك.

ومما قاله الحلبي في مقاله الأول: «إنَّ إخوانَنا طلبة العِلم في هذا «المُنتدَى» – المُبارَك – قد أجابُوا، وشرحُوا، وبيَّنُوا بما يكادُ يكونُ لا مَزيدَ عليه لمستزيد، ولا حاجةَ أكثرُ لمستفيد؛ فطَلَبَ – مُلِحًّا – أنْ أُبَيِّنَ ذلك بنفسي!، ولئِنْ كان طلبُهُ جزاهُ اللهُ خيرًا ليس لازِمًا لي، ولا أراهُ ضروريًّا مِنِّي؛ لكنِّي أتجاوبُ معه محبَّةً وأُخوَّةً».

وقال: «"رسالة عمّان" شَرحٌ مُوجزٌ وعامّ، وبعِباراتٍ لطيفةٍ غير عَسِرَة؛ تُبَيِّنُ شمائلَ الإسلام، وخِصالَه العِظام؛ دَفَعَ إلى كتابتِها الواقعُ المرُّ الذي يعيشُهُ الإسلام والمُسلمون في ظِلِّ المتغيِّرات العالميَّة الكثيرة».

وقال في نصرته لرسالة عمان: «أقرَّها عددٌ كبيرٌ مِن الجهاتِ الرسميَّةِ في الأُردُنّ وخارجها، مِن العُلماء الثِّقات!!، والوُلاة الأُمناء؛ منهُم: الملك عبد الله بن عبد العزيز، والشيخ عبد الله بن سليمان المنيع حفظهما الله تعالى على سبيلِ المِثال!».

قلتُ: قوله «من العلماء الثقات» هو تدليس قبيح يدل على المستوى الذي وصله الحلبي في التمييع!

فليذكر لنا الحلبي – إن كان صادقًا في قوله هذا– عالمًا واحدًا من علماء أهل السنة أقر ما في الرسالة؟!

وأما الشيخ عبدالله بن منيع وهو أحد الموقعين على هذه الرسالة، فهو لا يمثِّل علماء أهل السنة ولا موقعاً عنهم!، بل له منهج واسع في الفتوى معروف، وكثيراً ما يشذُّ عن أهل العلم الأكابر في المسائل العامة، ونظرته عفا الله عنه في هذه المسائل لا تختلف عن نظرة الإخوان المسلمين،

وقد هجره الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله المفتي السابق للمملكة العربية السعودية بسبب ذلك سنة كاملة.

فكيف سوَّغ الحلبي لنفسه أن يصف علماء الطوائف الضالة والأديان الكفرية والمناهج المنحرفة بهذا الوصف "علماء ثقات"؟!! فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وقال الحلبي أيضًا: «"رسالة عمّان"؛ أصبحت في بلادِنا مادَّةً علميَّةً "مفروضةً"؛ على طلبةِ المدارس والجامعات والمعاهد والكليّات الأردنيَّة، وأضحَت تُقام لشرحِها وبيانِ مقاصدها الدوراتُ في المساجد!!، وحِلَق التعليم في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة - وغيرها مِن المرافق العامَّة الكُبرَى - في بلادنا الأردنّ-، بل دُعِيَ إلى ذلك خَلائقُ مِن النَّاس - وعلى مستويات عدَّة - مِن خارجِ الأُردُنّ أيضًا».

قلتُ: وإذا كان الأمر كذلك؛ فكان الواجب عليك أيها الحلبي أن تبين ما فيها من باطل وضلال وانحرافات عقدية، لا أن تثني عليها وتدافع عنها فيغترَّ بسبب ذلك الجهال وعوام الناس، فيكون لك نصيب من قوله تعالى: " لِيَحْمِلُواْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلاَ سَاء مَا يَزِرُونَ"!.

وقال علي الحلبي في مقاله [رحلتي إلى الكويت]: «ثُمَّ أَطْلَعْتُهُ على تلكَ الكُلَيْمات «!» التي تحوِي ثنائي العامَّ - في خُطْبَتِي المشهورة - على عُمومِ فَحْوَى "الرِّسالة" المذكورة».

بينما قال في مقال [مهاتفة من بلاد الحرمين]: «لمْ يكُنْ ثَنائي عليها - والذي لا يتجاوزُ السَّطْرَيْن!، وفي ظرفٍ خاصٍّ جدًّا- ثناءً عامًّا، وإنَّما هو ثناءٌ مخصوصٌ على أصلِ فكرتِها، وأساس مَبناها؛ في أنَّ الإسلامَ دينُ الرَّحمةِ، وليس دينَ الإرهابِ والتطرُّفِ -لا أكثر-».

قلتُ: فلينظر القارئ إلى التناقض بين الكلامين السابقين، فمرة يثبت الثناء العام، ومرة ينفيه!!، كل ذلك يفعله الحلبي تكبراً واستنكافاً عن أن يقول: أخطأتُ واستغفر الله وأتوب إليه وأرجع مما قلتُه في هذه الرسالة، ومَنْ كان هذا خلقه فلا بد من أن يقع في التناقض والكذب، وهذه سنة الله في كل مبطل.

ومن جهة ثانية؛ هل الثناء على الغلط بما لا يتجاوز السطرين أو بكُليمات يعفي الرجل من الإثم؟!

فأين الحلبي من حديث «إنَّ الرجل ليتكلَّم بالكلمة من سخط الله فما يرى أنها تبلغ ما تبلغ فيكتب الله عليه بها سخطه إلى يوم يلقاه»؟!

وإذا كان الحلبي وأتباعه المتعصبون له يصرون على خلو رسالة عمان من فكرة وحدة الأديان، فلندع الحكم لأهل العلم الأكابر:

سؤال للعلامة الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله تعالى وهو مسجل بصوته:

يقول وجدتُ هذه العبارة تقول: «أصل الديانات الإلهيّة واحد، والمسلم يؤمن بجميع الرسل، ولا يفرّق بين أحد منهم، وإنَّ إنكار رسالة أي واحد منهم خروج عن الإسلام؛ مما يؤسس إيجاد قاعدة واسعة للالتقاء مع المؤمنين بالديانات الأخرى على صعد مشتركة في خدمة المجتمع الإنساني؛ دون مساس بالتميّز العقدي والاستقـلال الفكري»؟.

قلتُ: وهذا الكلام هو مقطع واحد من رسالة عمان!

فكان جواب الشيخ العباد حفظه الله تعالى: «الكلام الأول جميل، والكلام الأخير خبيث أوله حسن وآخره سيء، يعني كون الرسل ديانتهم واحدة وأنهم يدعون إلى التوحيد وأنه يجب الإيمان بكل واحد منهم وأنَّ من كفر بواحد فهو كافر بالجميع هذا كله حق.

وأما هذا الكلام الذي يقول فيه بالتقاء الديانات...!!؛ بعد بعثة نبينا محمد ﷺ ليس فيه دين حق إلا دين الإسلام، ولا يجوز أن يعتقد بأنَّ هناك دين موجود الآن يعني يتبعه غير المسلمين هو حق، بل الشرائع كلها نسخت ببعثته ﷺ كما قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: "والذي نَفْسي بيده لا يسمع بي أحدٌ من هذه الأُمّة يهوديٌّ أو نصرانيٌّ ثم يموت ولا يُؤمن بالذي أُرسلتُ به إلا كان من أصحاب النَّار"، وقال: "ولو كان موسى حيا ما وسعه إلا اتباعي"، وعيسى إذا نزل في آخر الزمان يحكم بشريعة الرسول ﷺ ولا يحكم بالإنجيل الشرائع انتهت بعد بعثته ﷺ ليس لها وجود الآن، لكن يعني جاء بما يتعلق بأهل الكتاب أنهم يعاملون معاملة خاصة؛ لأنَّ لهم أصل دين، فإذا أعطوا الجزية فإنهم يبقون تحت ولاية المسلمين، لأنَّ ذلك من أسباب دخولهم في الإسلام. أما كونه يقال: إنَّ الديانات بعد بعثة الرسول ﷺ كلها حق وأنها معتبرة وأنه لا فرق بينها؛ فهذا الكلام من أبطل ما يكون ومن أقبح ما يكون».

وورد سؤالٌ في دورة الإمام عبد العزيز بن باز العلمية «١٤٣١هـ المقامة بالطائف إلى العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان في لقائه المفتوح بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٤٣١هـ؛ يقول فيه صاحبه:

أحسن الله إليكم سائل يقول: وجدت هذه العبارة بإحدى الرسائل يقول: «أصل الديانات الإلهيّة واحد، والمسلم يؤمن بجميع الرسل، ولا يفرّق بين أحد منهم، وإنّ إنكار رسالة أي واحد منهم خروج عن الإسلام، مما يؤسس إيجاد قاعدة واسعة للالتقاء مع المؤمنين بالديانات الأخرى على صعد مشتركة في خدمة المجتمع الإنساني دون مساس بالتميّز العقدي والاستقلال الفكري».

فكان جواب الشيخ الفوزان وفقه الله تعالى: «هذا كلامٌ ضلالٌ والعياذ بالله، نعم نحن نؤمن بجميع الرسل وبجميع الكتب، لكنَّهم هم لا يؤمنون بجميع الرسل؛ يكفرون بعيسى وبمحمد ﷺ بالنسبة لليهود، بالنسبة للنصارى يكفرون بخاتم النبيين محمد ﷺ ولا يؤمنون بالقرآن؛ فكيف نقول: إنَّهم مؤمنون!؛ وهم يكفرون ببعض الرسل ويكفرون ببعض الكتب؟!! هؤلاء ليسوا مؤمنين، ليسوا من المؤمنين، فهذا خَلْطٌ وتضليل للنَّاس، يجب إنكاره، نعم».

الحلبي لم يرجع عن ثنائه على رسالة عمان إلى الآن!

قلتُ: ولما اطلع الحلبي وأتباعه على كلام الشيخ العباد توقفوا وهلة من الزمن!، ثم خرج لنا الحلبي بمقالين:

الأول: [الإعلان ببراءةِ أهلِ السنة والإيمان مِن دعوَى «وحدَةِ الأديان»] قال فيه: «فمَن نَسَبَ إليَّ - بالتجنّي أو الإلزام! أو التقوُّلِ والاتّهام -أنّي أقولُ بهذه المَقولةِ الاعتقاديةِ الكُفرِيَّةِ الفاضحةِ - أو بِشيءٍ مِنها - مِن قبلُ أو مِن بَعدُ: فلَنْ أُسامحَهُ كائنًا مَن كان – أيًّا كان!!- "قُلْ حَسْبِيَ اللهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ"، ورَحِمَ اللهُ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ القائلَ: "ومعلومٌ أنَّ مُفَسَّرَ كلامِ المُتكلِّمِ يَقضِي على مُجمَلِه، وصريحَه يُقدَّمُ على كِنايتِه"، فكيف إذا لم يكن - أصلًا - لا هذا ولا ذاك!؟ إنما هو محض الخِصام بالإلزام–بالتربُّص والترصُّد!!!!!، وهأنَذا أقولُ «بمفسَّرِ القولِ»، و«صريحِ

الكَلامِ»: إنَّ القولَ بوحدَةِ الأديانِ - وما إليها - كُفرٌ - وأيُّ كُفر-؛ لا يقولُ به إلا كافرٌ مُستَبِين، أو جاهلٌ غيرُ أَمين، أو ضالٌّ عن الحقِّ والدِّين».

والمقال الثاني بعنوان: [كلامي في تكفير القول بـ «وحدة الأديان» - وما إليها - قبل إحدى وعشرين سنة!!] قال فيه: «قلتُ في تحقيقي لكتاب العبودية ص٢٢٦ ط١٤١٠هـ لشيخ الإسلام ابن تيميّة -رَحِمَهُ اللهُ- حاشية «٢٢» آخرَ صفحةٍ من الكتاب: {فدندنة بعض العصرانيين حول «وحدة الأديان» و «التسامح الديني» و «الأخوة الإنسانية» من ضلالات هؤلاء المبطلين وانحرافاتهم، بل كفرياتهم!، وإنما يريدون بذلك اجتثاث أصل الإسلام!، ومحو حقيقة دين الله من النفوس!، فالحذر الحذر!!". وذلك تعليقًا على قول شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ- في «دين الإسلام» قال: "وهو الدين الذي لا يقبل الله من أحد دينًا غيره"}.

فجزى الله خيرًا مَن دلّني «!» على هذا النقل.

فماذا يقول المتربّصون والمتصيّدون؟!

بل أين كان - يومئذٍ - أكثرُهم؟؟!!

أم أنهم سيهربون - الآنَ! - إلى دعاوى «الناسخ والمنسوخ» في الوقت الذي يتهرّبون - فيه! - مِن حقيقة «المجمل والمفصّل»؟؟!!

{ما لكم كيف تحكمون}؟!

فهل يرجعون؟!

أو يتراجعون؟!

إنه الهوى، أعاذنا الله وإياكم» انتهى كلام الحلبي.

قلتُ: الحلبي كما بينا في أحواله يراوغ بعد أن يتبين له الحق!، فالخلاف معه في مسألة وحدة الأديان ليس في كونه يقول بهذه الدعوة أو لا يقول؟! وإنما الخلاف في كون رسالة عمان تشتمل على هذه الدعوة أم لا؟! وهل أثنى هو عليها أم لا؟!

فراح بعض متعصبة الحلبي إلى أرشيف الحلبي القديم لعلهم يجدون فيه ما يناقض قوله الجديد!؛ وهذه طريقتهم وعادتهم في كل ما يُنتقد على الحلبي في جديد أحواله!!، فإذا وجدوا من ذلك شيئًا فرحوا به وقالوا: الحلبي بريء من ذلك ويقول بعكسه تمامًا قبل كذا وكذا سنة!!، ثم لا يُعرجون على قوله الجديد!، ولا ينظرون إلى أنَّ هذا دليل على تناقض الحلبي وتغيره وعدم رسوخه في العلم!!.وهذه عادة لهم مكشوفة.

والبعض يظن أنَّ هذه توبة كافية ورجوع إلى الحق، والأمر ليس كذلك!، بل الحلبي لم يرجع عن ثنائه على رسالة عمان إلى الآن!!، ولم ينتقد ما فيها من مضامين!!، ولم يحذف المقالات التي نصرتها ودافعت عنها وشرحتها ونشرتها!!، ولم يبين لطلابه بل للناس كافة أنه أخطأ في ثنائه على الرسالة، وأنه يحذر من مضامينها، ومثل هذه المسائل لا ينبغي السكوت عنها ولو صدرت من ولي أمر المسلمين لأنها كما قال الحلبي نفسه: «القولَ بوحدَةِ الأديانِ - وما إليها - كُفرٌ - وأيُّ كُفر-؛ لا يقولُ به إلا كافرٌ مُستَبِين، أو جاهلٌ غيرُ أَمين، أو ضالٌّ عن الحقِّ والدِّين»!.

فكيف وقد صارت مادة مفروضة تدرَّس في المدارس والمعاهد والمساجد والحلقات؛ كما ذكر الحلبي ذلك نفسه؟!!

فلا تصح توبته إلا بشرط البيان بالتي هي أحسن وإصلاح ما أفسد من قبل قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ ﴾.

دعوى البعض: إذا كان الحلبي يقول بوحدة الأديان فلماذا لا تحكمون بكفره؟!

يستدرك البعض – ومنهم الحلبي – على أهل العلم فيقول: لماذا تنازلتم من حكم التكفير إلى التبديع؛ إذا كان الحلبي يقول بوحدة الأديان؟!

وجواب ذلك: لا شك أنَّ الدعوة إلى وحدة الأديان دعوة إلى الكفر وهي ردة؛ كما أفتت بذلك اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ ابن بازرَحِمَهُ ٱللَّهُ، في فتوى مشهورة معلومة [الفتوى برقم «١٩٤٠٢» وتاريخ ٢٥-١- ١٤١٨هـ]؛ اشتملت على نقض هذه الفكرة ورد شبهاتها وبيان مفاسدها وعواقبها بالأدلة من الكتاب والسنة، ثم خلص أعضاء اللجنة إلى القول: «ثامنًا: إنَّ الدعوة إلى وحدة الأديان إنْ صدرت من مسلم فهي تعتبر ردة صريحة عن دين الإسلام؛ لأنها تصطدم مع أصول الاعتقاد!!، فترضى بالكفر بالله ﷻ، وتبطل صدق القرآن ونسخه لجميع ما قبله من الكتب، وتبطل نسخ الإسلام لجميع ما قبله من الشرائع والأديان؛ وبناء على ذلك: فهي فكرة مرفوضة شرعًا، محرمة قطعًا، بجميع أدلة التشريع في الإسلام من قرآن وسنة وإجماع. تاسعًا: وتأسيسًا على ما تقدَّم: ١ – فإنه لا يجوز لمسلم يؤمن بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد ﷺ نبيًا ورسولًا، الدعوة إلى هذه الفكرة الآثمة!، والتشجيع عليها!، وتسليكها بين المسلمين!!، فضلًا عن الاستجابة لها!، والدخول في مؤتمراتها وندواتها!!، والانتماء إلى محافلها!!!».

قلتُ: لكننا لم نقل أنَّ الحلبي يقول بوحدة الأديان!، وإنما نقول هو يثني على رسالة عمان ويدافع عنها ويجادل مع أنها تتضمن هذه الفكرة الخبيثة، فالحلبي وأتباعه ينفون أنَّ رسالة عمان تتضمن فكرة وحدة الأديان، مع أنَّ مضامين هذه الفكرة ظاهرة جدًا في الرسالة، فالخلاف معهم في كونهم يميعون ثوابت الدين بمثل هذه التزكيات وبمثل هذا الثناء والنصرة وبمثل هذا الإجمال في الكلام.

ثم لو كانوا حقًا قد تأثروا بمثل هذه الفكرة الخبيثة – وهذا ملاحظ في كتابات البعض منهم كعمر البطوش وغيره! – فالتكفير له شروطه وموانعه، ونحن نعتقد أنَّ هؤلاء جهَّال لا يفقهون ما

يكتبون!، ولا يعرفون آثار ولوازم وعواقب هذه الكتابات المريضة، وقد قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في [الرد على البكري: ٢/ ٤٩٢-٤٩٤]: «فلهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون مَنْ خالفهم؛ وإن كان ذلك المخالف يكفرهم، لأنَّ الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك وزنى بأهلك ليس لك أن تكذب عليه و تزني بأهله؛ لأنَّ الكذب والزنا حرام لحق الله تعالى، وكذلك التكفير حق لله فلا يكفر إلا مَنْ كفره الله ورسوله. وأيضًا فإنَّ تكفير الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر مَنْ خالفها، وإلا فليس كل من جهل شيئًا من الدين يكفر!، ولهذا لما استحل طائفة من الصحابة والتابعين كقدامة بن مظعون وأصحابه شرب الخمر وظنوا أنها تباح لمن عمل صالحًا على ما فهموه من آية المائدة؛ اتفق علماء الصحابة كعمر وعلي وغيرهما على أنهم يستتابون، فإن أصروا على الاستحلال كفروا، وإن أقروا به جلدوا، فلم يكفروهم بالاستحلال ابتداء لأجل الشبهة التي عرضت لهم!، حتى يتبين لهم الحق فإذا أصروا على الجحود كفروا. وقد ثبت في الصحيحين حديث "الذي قال لأهله: إذا أنا مت فأسحقوني ثم ذروني في اليم فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين، فأمر الله البر فرد ما أخذ منه وأمر البحر فرد ما أخذ منه وقال: ما حملك على ما فعلت؟ قال: خشيتك يا رب فغفر له"، فهذا اعتقد أنه إذا فعل ذلك لا يقدر الله على إعادته وأنه لا يعيده أو جوز ذلك؛ وكلاهما كفر، لكن كان جاهلًا لم يتبين له الحق بيانًا يكفر بمخالفته فغفر الله له، ولهذا كنتُ أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أنَّ الله تعالى فوق العرش لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنتُ كافرًا لأني أعلم أنَّ قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال!؛ وكان هذا خطابًا لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم!!، وأصل جهلهم شبهات عقلية حصلت لرؤوسهم في قصور من معرفة المنقول الصحيح والمعقول الصريح الموافق له».

ومانع «الجهل» الذي يمنع من تكفير المعين ليس المراد به: جهل الحكم وهو الكفر وما يترتب عليه، بل يراد به: جهل ما في القول أو الفعل من كفر.

وخذ مثالًا للتوضيح: المسلم الذي يجهل أنَّ دعاء الصالحين من الأموات والغائبين شرك، لكنه يعلم أنَّ الشرك لا يغفره الله، ويحبط العمل، ويجعل صاحبه مخلدًا في جهنم.

فهذا يجهل ما في قوله أو عمله من شرك، لكنه لا يجهل الحكم!، فهذا معذور بالجهل.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه لكشف الشبهات: «فالواجب قبل الحكم بالتكفير أن ينظر في أمرين:

الأمر الأول: دلالة الكتاب والسنة على أنَّ هذا مكفِّر؛ لئلا يفتري على الله الكذب.

الأمر الثاني: انطباق الحكم على الشخص المعين بحيث تتم شروط التكفير في حقه، وتنتفي الموانع.

ومن أهم الشروط: أن يكون «عالمًا بمخالفته التي أوجبت كفره»؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾، فاشترط للعقوبة بالنار أن تكون المشاقة للرسول من بعد أن يتبين الهدى له. ولكن؛ هل يشترط أن يكون عالمًا بما يترتب على مخالفته من كفر أو غيره، أو يكفي أن يكون عالمًا بالمخالفة وإنْ كان جاهلًا بما يترتب عليها؟

الجواب: الظاهر الثاني؛ أي إنَّ مجرد علمه بالمخالفة كاف في الحكم بما تقتضيه؛ لأنَّ النبي ﷺ أوجب الكفارة على المجامع في نهار رمضان لعلمه بالمخالفة مع جهله بالكفارة، ولأنَّ الزاني المحصن العالم بتحريم الزنى يرجم وإنْ كان جاهلًا بما يترتب على زناه، وربما لو كان عالمًا ما زنى».

ثم ذكر الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ - بعد هذا - كلامًا نافعًا في مسألة التوقف في التكفير لشبهة أو تأويل، مع عدم التوقف في التبديع، وضرب مثالًا في ذلك: الخوارج؛ الذين كفَّروا أكثر الصحابة واستحلوا دماء المسلمين، ولم يرد عن أحد من الصحابة أنه كفَّرهم؛ مع إنَّ استحلال دماء المسلمين كفر كما هو معلوم، ومع هذا لم يتوقفوا في تضليلهم وقتالهم ومفارقتهم وتسميتهم بالخوارج.

ونضرب مثالًا آخر: الجهمية؛ الذين قالوا بخلق القرآن، فإنَّ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه، واستغفر لهم، وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، فلم يحكم بكفرهم، لكنه بدَّعهم وضللهم.

أقول: فهؤلاء المبتدعة لم يكفروا لمانع التأويل والشبهة، ولكنهم مبتدعة!.

فأي شيء يعيبه الحلبي وأنصاره على الشيخ ربيع حفظه الله تعالى حينما حكم بتبديعهم في مسألة وحدة الأديان، ولم يحكم بكفرهم؟!

هل توقف السلف الصالح في تبديع الخوارج والجهمية؟؛ كلا.

هل توقف السلف الصالح في تكفيرهم؟؛ نعم.

فأين المخالفة؟!

وأي الفريقين موافق لما عليه السلف؟!

الجواب يعرفه اللبيب الفطن.

ولي مقال بعنوان [من طريقة أهل التمييع: رفض ردود أهل السنة وأحكامهم بدعوى أنَّ لازمها التكفير وليس مجرد التبديع] لِمَنْ أراد أن يعرف المزيد في رد مثل هذه التشغيبات.

تنبيه: وأنا أكتب في هذا النقطة من الرسالة اطلعتُ على مقال بعنوان [الكاشفة لكذبة الحلبي؛ بأنه لا يعلم عن الضلالات الموجودة في رسالة عمّان قبل كلام السلفيين عليها!] في شبكة سحاب، قال فيه كاتبه: «وقَّع الحلبي قبل عامين من الآن على بيان فيه بعض الضلالات التي تدعو إليها رسالة عمّان، وقد وردت صريحة في البيان الختامي لاجتماع جرى في يوم الأحد ٢/ ٣/ ٢٠٠٨!!!، والذي عُقد في المركز الثقافي الملكي بدعوة من قاضي قضاة الأردن الدكتور أحمد هليل بمشاركة قيادات وطنية ودينية - مسلمين ونصارى! - وسياسية وثقافية وإعلامية وعلماء وقضاة ومفكرين والذي كان من أجل نصرة الرسول ﷺ كما ورد ذلك في الصحف ونشرة أخبار القناة الأردنية».

ثم ذكر الأخ الكاتب موقعين لتوثيق ذلك، فرجعتُ إلى أحدهما فوجدتُ فيه مقالًا بعنوان [بيان الملتقى الوطني «الأردني» لنصرة الرسول ﷺ يدعو لردع الفئة المتطرفة التي تنشر الروح اليمينية في المجتمعات]، جاء فيه:

«فإننا نهيب بالعقلاء والمثقفين المعتدلين والمستنيرين في تلك المجتمعات بصورة خاصة والمجتمعات الغربية بصورة عامة أن يرفعوا أصواتهم ويوظفوا مواقعهم وأدوارهم للقيام بمسؤولياتهم الأخلاقية والحضارية في ردع تلك الفئة المتطرفة والوقوف في وجهها من جهة، وللتعريف من جهة أخرى بالروح النقية الحقيقية للإسلام ومبادئه وأخلاقه؛ تلك الروح التي تقوم

على الرحمة والأخوة الإنسانية!!، وإعلاء مبدأ السلام بين الأديان والشعوب والمجتمعات!!، وتشهد بذلك النصوص القرآنية والسيرة النبوية المطهّرة. إنّ القيام بإعادة نشر الرسوم المسيئة ليذكّر مرة أخرى بأهمية رسالة عمان «!» التي صدرت قبل أعوام قليلة برعاية كريمة من جلالة الملك عبد الله الثاني، وتمّت ترجمتها إلى اللغات العالمية!!!، إذ تؤكّد الرسالة على منهج الوسطية والاعتدال الذي يمثل روح الإسلام!، وعلى أهمية الانفتاح والحوار بين الأمم والشعوب!!، وعلى نبذ التطرف والتعصب الديني بأي صورة ومن أي جهة صدر!، وتدعو إلى التسامح والتعايش السلمي!!، واستيعاب الآخر!!، واحترام معتقداته الأساسية!!!. إننا ندعو منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ورابطة العالم الإسلامي والبرلمانات والحكومات العربية والإسلامية إلى السعي لاستصدار قرار من الهيئات الدولية والإقليمية يمنع المؤسسات الإعلامية والسياسية من الإساءة إلى الأديان!!!!؛ وذلك حرصًا على السلم والأمن والاستقرار العالمي والذي يشكل الحوار المنفتح!، واحترام التعدديات الدينية والعرقية والثقافية أحد أبرز أعمدته الحقيقية!!. وندعو أيضًا إلى ضرورة إطلاق حوار حضاري حقيقي!، بعيدًا عن البروتوكولات والشكليات، يَعْبُرُ النُّخَبَ المثقفة إلى الرأي العام في العديد من الدول والمجتمعات، ويعرّف – هذا الحوار– بالرسالة الأخلاقية والقيم الإنسانية التي تشكل المقصد الرئيس للأديان السماوية!...»

ثم جاء في خاتمة البيان:

«نحن المجتمعين هنا في المركز الثقافي الملكي الأردني بدعوة من سماحة قاضي القضاة في المملكة الأردنية الهاشمية أ.د أحمد هليل بتاريخ ٢ آذار ٢٠٠٨!!، نؤكِّد على حق المؤمنين «!» من الأديان السماوية «!» جميعها في إدانة ورفض الرسوم الكاريكاتورية والأعمال الشبيهة لها، وفي الوقت نفسه نشدد على ضرورة الالتزام بالقيم الحضارية والأخلاق الإسلامية المعروفة في التصدي لمن يقف وراء هذه الرسوم، كي لا تكون ردود أفعالنا في صالح من يسعون إلى تشويه الإسلام في المجتمعات الغربية».

قلتُ: ثم جاء في المقال ذكر أسماء المجتمعين، وكان من ضمنهم: «فضيلة الشيخ: علي الحلبي»؛ هكذا كما جاء في البيان!.

أقول: ومشاركة الحلبي في مثل هذا المؤتمرات تؤكِّد لنا من جديد استمراره في غيه وضلاله وتهوينه لخطر هذه الفكرة الخبيثة!، ولكنه وأتباعه يحاولون أن يصبغوها بصبغة إسلامية ويلبسونها ثوب الوسطية ونبذ العنف والإرهاب، والدعوة إلى التسامح والرفق والرحمة، فالأمر يا رعاكم الله خطير، والله المستعان.

وأقول: ثم اطلعتُ على مقال جديد بعنوان [**جواب الشيخ المحدث علي الحلبي على رسالة الشيخ الدكتور صادق البيضاني حول «قضايا منهجية»**] أكَّد فيه الحلبي ما سبق منه من مناصرة لرسالة عمان ومراوغة وإصرار في الثناء!، وأعجب ما قرأته فيه أنَّ الحلبي جاء إلى العبارة التي انتقدها الشيخان العباد والفوزان – وهي أصرح عبارة تدعو إلى وحدة الأديان! – فقال: «ما ادُّعِيَ على «رسالة عمّان» مِن أنَّها تدعُو إلى عقيدة «وحدة الأديان»-الكفرية-، أو.. أو.. - كُلُّه - ليسَ صريحًا، ولا ظاهرًا ألبتَّة، وإنَّما هو ألفاظٌ يَسيرةٌ مُحتملَةٌ - ليس إلا، بل إنَّ فيها نصًّا ظاهرًا جليًّا يُخالفُ ذلك، ويُناقضُهُ؛ وذلك «نصُّ» ما جاءَ فيها: "أصلُ الدِّياناتِ الإلهيَّةِ واحدٌ، والمُسلمُ يُؤمنُ بجَمِيعِ الرُّسُلِ، ولا يُفَرِّقُ بَيْنَ أحدٍ منهُم، وإنَّ إنكارَ رسالةِ أيِّ واحدٍ منهُم خُروجٌ عن الإسلامِ؛ ممَّا يؤسِّسُ إيجادَ قاعدةٍ واسعةٍ للالتِقاءِ مع المُؤمنِينَ بالدِّياناتِ الأُخرَى على صُعُدٍ مُشترَكَةٍ في خِدمةِ المُجتمعِ الإنسانيِّ، دونَ مَساسٍ بالتميُّزِ العَقَدِيِّ، والاستِقلالِ الفِكريِّ؛ مُستندِينَ في هذا كُلِّهِ إلى قولِهِ تعالى: «آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ»".

فأيُّ ادِّعاءٍ باطلٍ ذاك في موضوعِ «وحدةِ الأديانِ» هذا؛ مع هذا التنصيصِ الواضحِ الجليِّ على نَفْيِ ذلك وعَدَمِهِ، وبألفاظٍ مُتعدِّدةٍ شتَّى، لعلَّ أظهرَها ما جاءَ في الرسالةِ كما تقدَّم: «دونَ مَساسٍ بالتَّمَيُّزِ العَقَدِيِّ والاستقلالِ الفِكريِّ» عند ذِكرِ الدِّياناتِ. وعليه؛ فمِن المُمْكِنِ – جدًّا – حملُ ما «قد» يُوجد فيها مِن ألفاظٍ مُحتملةٍ - بحُسنِ الظَّنِّ وحُسن النَّظَرِ في السياقِ من جهةٍ؛ وفي إدراكِ المآلاتِ ومعرفة النتائج من جهةٍ أخرى، إلى ما لا يُخالفُ الشريعة، وما لا يُناقض شيئًا مِن قواعدِ المِلَّةِ البديعة» انتهى كلامه.

أقول: فتصوَّر أيها القارئ إلى أي حد وصلت جرأة الحلبي وعناده!، كيف يأتي إلى نفس المقطع المنتقَد عند العلماء الأكابر فيجعله نصًا ظاهر جليًا على سلامة رسالة عمان من فكرة وحدة الأديان؟!.

فهل بعد هذه الانتكاسة من رجاء؟!.

وأعجب من ذلك أنَّ البعض يزعم أنَّ الحلبي قد تراجع عن ثنائه على رسالة عمان في لقائه هذا مع صادق البيضاني!!.

وصدق الله تعالى القائل: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾.

دعوى البعض: أنَّ رسالة عمان ليست ظاهرة في الدعوة إلى وحدة الأديان

والبعض يقول: رسالة عمان ليست ظاهرة في الدعوة إلى وحدة الأديان، بل فيها بعض الكلمات المجملة تحتمل الحق وتحتمل الباطل، وحملها على أحسن المحامل هو المتعيَّن.

وجوابه: أنَّ هذه الدعوى كاذبة وهي دعوة المميعة اليوم!، يأتون إلى كلام باطل ظاهر البطلان ثم يجادلون فيه!، ويدعون إلى حمله على محمل حسن!، مع أنه لا يحتمل ذلك المعنى لا من حيث اللفظ الظاهر ولا السياق ولا التركيب!!!.

وقد تقدَّم كلام الشيخ العباد حفظه الله تعالى لما قرئت عليه فقرة واحدة من فقرات "رسالة عمان" أنكرها وجعلها فكرة من أبطل ما يكون ومن أقبح الفكر!، ولم يقل نحملها على أحسن المحامل، ولو أننا سلكنا مسلك المميعة هذا في كل كلام باطل يتفوه به مبطل لاعتذرنا لكل مبطل، ولما قام سوق الإيمان، وتعطل إنكار المنكر، وقال كل منحرف وزنديق ما يحلو له!.

وهذا مختار الطيباوي – صاحب التزكيات والثناء العريض من قبل الحلبي!، والمقالات المثبَّتة في منتديات كل السلفيين! – يقول في وصف رسالة عمان في مقال له بعنوان [**صِناعَة التَّبدِيع فِي زَمَن الشَّيخ رَبِيع – النَمَوذَج: وَحْدَةُ الأَدْيَان –**]: «وبعد قراءتها بتمعن وروية وجدتُ في نصها

الأصلي أو ميثاقها أمورًا باطلة في ديننا!!، إما بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر، وإنْ كان يوجد فيها ما يُستغلّ لتأويل هذه الأمور!»، وقال: «وجاء فيها: "ذلك أنّ أصل الديانات الإلهيّة واحد"، وصف المسيحية واليهودية الحالية بأنها ديانات إلهية كلام باطل!، بل هي ديانات شيطانية!!»، وقال: «وجاء فيها: "ترفضها الديانات السّماوية السمحة جميعها"، قلتُ: هذا خطأ بيّن، لا يوصف بالسماحة إلا الإسلام، وهذا مدخل لفظي إلى عقيدة وحدة الأديان!!، وإنْ لم يقصده – ربما! – كاتب الرسالة، لأنَّ الديانات الأخرى ديانات شيطانية كافرة!، لا سماحة فيها، ولا خير، وهي محل سخط الله، فيجب أن تكون محل سخط المسلم. ووصفها بأنها سماوية وصف لها بالشرعية!، والأولى تسميتهم كما سماهم القرآن: أهل الكتاب».

قلتُ: ومع هذا؛ لم يتحمَّل الطيباوي في آخر مقاله المشار إليه فصرَّح قائلًا:

«وقد قمتُ بنفسي بسؤال الشيخ الحلبي – كتابة – عن الأمر، فقال لي: "بأنه لم يثن على بنود الرسالة!، وإنما كانت خطبته أمام ولي أمر بلده!!، فمدح المبادرة التي جاءت في عقب سلسلة تفجيرات استهدفت بلدهم، والتي كان القصد منها – أي الرسالة – دفع تشويه الغرب للإسلام، وتحريضه على المسلمين. وأنه يستنكر ويرفض كل كلمة وردت في هذه الرسالة أو في غيرها تخالف القرآن أو السنة أو الإجماع". ففهمتُ من كلامه أنه يوم أثنى عليها لم ينتبه إلى تفاصيل ما جاء في هذه الرسالة، وإلى ما حوته من مخالفات لشريعتنا الغراء» انتهى كلام الطيباوي.

قلتُ: وهذا تصريح من الطيباوي في تخطئة الحلبي في ثنائه على رسالة عمان!

وإذا كان الأمر هكذا؛ فلماذا لا يزال الحلبي يُراوغ ويصر على سلامة الرسالة من المخالفات حتى اليوم؟!، ويتقلَّب ويتلون في إجاباته لمن سأله، وفي كل جواب يأتي بعذر!، وفي بعض أجوبته يتناقض!.

لماذا يفعل الحلبي ذلك مع إنَّ الرسالة فيها ألفاظ لها مدخل إلى عقيدة وحدة الأديان كما أقر الطيباوي هنا؟!

وأقول:

وأما كون الحلبي لم يثن على بنود الرسالة؛ فهذا لا يعفيه عن الإدانة!، لأنه أثنى على فحوى الرسالة كما صرح، وفحواها الدعوة إلى هذه الفكرة الخبيثة!.

وأما كونه أثنى عليها بين يدي ولي أمرهم؛ فهذا جزء من الحقيقة!، فقد أثنى عليها في ثلاثة من كتبه منتشرة في أوساط الناس!، ولا زال ثناؤه إلى الآن!، وأثنى عليها طلابه وأنصاره ثناء كبيرًا، وقاموا بنصرتها وشرحها في عدة مقالات ومجالس ولقاءات؛ ولا زالت مقالاتهم في منتداهم إلى الآن!!.

ولم يبين لا الحلبي ولا طلابه ولا أنصاره شيئًا من هذه المخالفات أو الملاحظات!!.

بل قاموا بتسويغها وتأويلها تأويلًا متعسِّفًا، يدل على تأثرهم بهذه الفكرة الخبيثة!؛ والله المستعان.

ولا أعرف – بحسب علمي – أحدًا منهم انتقدها وذكر شيئًا مما فيها من مخالفات إلا الطيباوي هذا؛ لكن على حياء أن يجرح الحلبي الذي زكَّاه وأثنى عليه ورفع من شأنه!.

ولا يقول الحلبي – كما قال الطيباوي – : فرقٌ بين «وحدة الأديان» وبين «التسامح الديني» و«الأخوة الإنسانية»؛ لأنَّ الحلبي بنفسه صرَّح قبل عشرين عاماً كما يقول بأنَّ هذه الثلاث كفريات من دون تفريق!!!. وذلك حينما قال في أحد هوامشه في تحقيقه لكتاب العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية ﵀: «فدندنة بعض العصرانيين حول «وحدة الأديان» و «التسامح الديني» و «الأخوة الإنسانية» من ضلالات هؤلاء المبطلين!، وانحرافاتهم!، بل كفرياتهم!!، وإنما يريدون بذلك اجتثاث أصل الإسلام!، ومحو حقيقة دين الله من النفوس!، فالحذر الحذر!!».

أقول: فأين الحلبي اليوم من الحلبي بالأمس؟!

بالأمس كانت هذه الألفاظ ضلالات وانحرافات وكفريات.

واليوم صارت ملاحظات وانتقادات!!، أو خطأ لفظي أو مدخل لفظي!!!.

وأما وصفه لهم بـ«هؤلاء المبطلين»؛ فلماذا ينزعج إذا وصفه أحد بذلك؟!

ثم لينظر القارئ إلى قوله: «اجتثاث أصل الإسلام!» و «محو حقيقة دين الله من النفوس!».

هل هذا تكفير أو غلو أو خروج على الحكَّام؟!

فلماذا يشنِّع ويشغِّب ويهوِّل – اليوم – على مَنْ يقول بما كان يقوله هو بالأمس؟!

حال مَنْ يعتذر لدعاة وحدة الأديان

وأقول: وكل مَنْ يدافع عمَّنْ يدعو إلى فكرة وحدة الأديان ويعتذر لهم فيه شبه كبير بمَنْ قال فيهم شيخ الإسلام رحمه الله [المجموع: ٢/ ١٣٢-١٣٣]: «وهكذا هؤلاء الاتحادية؛ فرؤوسهم هم أئمة كفر، يجب قتلهم ولا تقبل توبة أحد منهم إذا أُخذ قبل التوبة، فإنه من أعظم الزنادقة الذين يظهرون الإسلام ويبطنون أعظم الكفر!، وهم الذين يفهمون قولهم ومخالفتهم لدين المسلمين. ويجب عقوبة كل مَنْ انتسب إليهم!، أو ذبَّ عنهم!، أو أثنى عليهم!، أو عَظَّمَ كتبهم!!، أو عرف بمساعدتـهم ومعاونتهم!، أو كره الكلام فيهم!!، أو أخذ يعتذر لهم بأنَّ هذا الكلام لا يدري ما هو؟!!، أو من قال: إنَّه صنف هذا الكتاب، وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق!!.

بل تجب عقوبة كل مَنْ عرف حالهم ولم يعاون على القيام عليهم!؛ فإنَّ القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنـَّهم أفسدوا العقول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء!!، وهم يسعون في الأرض فسادًا!، ويصدون عن سبيل الله!.

فضررهم في الدين أعظم من ضرر مَنْ يفسد على المسلمين دنياهم ويترك دينهم؛ كقطاع الطريق وكالتتار الذين يأخذون منهم الأموال ويبقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم إلا مَنْ لم يعرفهم!، فضلالهم وإضلالهم أعظم من أن يوصف!!، وهم أشبه الناس بالقرامطة الباطنية!، ولهذا هم يريدون دولة التتار ويختارون انتصارهم على المسلمين؛ إلا مَنْ كان عاميًا من شيعهم وأتباعهم، فإنه لا يكون عارفًا بحقيقة أمرهم!.

ولهذا يقرون اليهود والنصارى على ما هم عليه!!، ويجعلونهم على حق!!!، كما يجعلون عباد الأصنام على حق!!!، وكل واحدة من هذه من أعظم الكفر!.

ومن كان محسنًا للظن بهم وادَّعى أنه لم يعرف حالهم: عُرِّفَ حالهم، فإنْ لم يباينهم ويظهر لهم الإنكار وإلا أُلحق بهم وجعل منهم!!!. وأما مَنْ قال: لكلامهم تأويل يوافق الشريعة!!؛ فإنه من رؤوسهم وأئمتهم!!!!، فإنه إنْ كان ذكيًا فإنه يعرف كذب نفسه فيما قاله، وإن كان معتقدا لهذا باطنًا

وظاهرًا فهو أكفر من النصارى!؛ فمَنْ لم يكفر هؤلاء وجعل لكلامهم تأويلًا كان عن تكفير النصارى بالتثليث والاتحاد أبعد، والله أعلم».

ولا يقول قائل: كلام شيخ الإسلام هذا خاص بالقائلين بوحدة الوجود؟!

فجوابه: ما قاله بكر أبو زيد عفا الله تعالى عنه معلقًا على هذا الكلام في كتابه [هجر المبتدع: ص٤٨ – ٤٩]: «فرحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية وسقاه من سلسبيل الجنة آمين، فإنَّ هذا الكلام في غاية الدقة والأهمية، وهو وإنْ كان في خصوص مظاهرة «الاتحادية»، لكنه ينتظم جميع المبتدعة!!، فكل مَنْ ظاهر مبتدعًا فعظَّمه أو عظَّم كتبه، ونشرها بين المسلمين، ونفخ به وبها، وأشاع ما فيها من بدع وضلال، ولم يكشفه فيما لديه من زيغ واختلال في الاعتقاد؛ إنَّ من فعل ذلك: فهو مفرط في أمره، واجب قطع شره لئلا يتعدى على المسلمين. وقد ابتلينا بهذا الزمان بأقوام على هذا المنوال يُعظِّمون المبتدعة، وينشرون مقالاتهم، ولايحذِّرون من سقطاتهم وما هم عليه من الضلال!!، فاحذروا: أبا الجهل المبتدع هذا!!، نعوذ بالله من الشقاء وأهله».

وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى وهو يبين أسباب تبديعه للحلبي في مقاله [بيان الجهل والخبال في مقال حسم السجال رد على المسمى بـ "مختار طيباوي" «الحلقة الأولى]: «وأخيرًا: يفضحه الله بمدحه لرسالة تضمنت الدعوة إلى وحدة الأديان!، وأخوة الأديان!، ومؤاخاة وموادة أهل الأديان!، ومساواة الأديان!، وإسقاط جهاد الطلب!، ودعوة الدول كلها إلى تطبيق وتنفيذ قوانين الأمم المتحدة!، فهبَّ يدافع عن نفسه وعنها بالأباطيل والتمويهات، ويمدح مضامينها!، ويرمي من انتقدها بالغلو!، وبأنَّ دعاواهم على مضامين هذه الرسالة كفرية وتكفيرية، وكان قد سبقه حزبه إلى الدفاع عن هذه الرسالة ومَدْحِها بل وشَرْحِها!، ووصْفِها بالمباركة!، والطعن فيمن ينتقدها نصحًا للإسلام والمسلمين!، ورميهم بأنهم غلاة وخوارج!، والحلبي يؤيدهم ويمدحهم!، ويمدح كتاباتهم!، ويرى أنها حق!، وأن مخالفيهم على باطل!، هذه صورة مصغرة جدًا من بوائق الحلبي الظاهرة فضلًا عن الخفية، ومع ذلك يتساءل حزبه: عن أسباب تبديع الحلبي؟، ويقول: إنَّ هذا التبديع مجمل!!».

احذرْ صغار المحدثات من الأمور

أقول: والذي يرى الحال الذي وصل إليه الحلبي وأتباعه من التمييع والتضييع من أول ما بدأ التغيير والانحراف عن الجادة وإلى الثناء والنصرة والشرح والدعوة لرسالة عمان؛ يتذكر قول الإمام البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح السنة: «واحذر صغار المحدثات من الأمور؛ فإنَّ صغار البدع تعود حتى تصير كبارًا، وكذلك كل بدعة أُحدثت في هذه الأمة كان أولها صغيرًا يشبه الحق فاغتر بذلك من دخل فيها، ثم لم يستطع المخرج منها، فعظمت وصارت دينًا يدان بها، فخالف الصراط المستقيم، فخرج من الإسلام!»، وقال أيضًا: «وإذا ظهر لك من إنسانٍ شيء من البدع: فاحذره؛ فإنَّ الذي أخفى عنك أكثر مما أظهر!!»، ويتبين صدق ما قاله العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في [شفاء العليل: ص١٤]: «وكل من أصَّل أصلًا لم يؤصله الله ورسوله قاده قسرًا إلى رد السنة وتحريفها عن مواضعها!؛ فلذلك لم يؤصِّل حزب الله ورسوله أصلًا غير ما جاء به الرسول فهو أصلهم الذي عليه يعولون وجنتهم التي إليها يرجعون» نسأل الله تعالى السلامة وحسن الخاتمة.

وفي خاتمة هذا المبحث أقول:

هذه جملة من أصول الحلبي الجديدة التي خالف فيها منهج السلف الصالح، بل خالف فيها منهجه الذي كان عليه قبل أن ينحرف عن الجادة ويتغير!، ولو أردنا بيان التناقض بين ما كان من حال الحلبي قديمًا وما آل إليه حاله في الجديد لطال بنا المقام، وكذلك لعلنا غفلنا عن أصول جديدة أخرى للحلبي ولو تتبعنا ذلك لطال الكلام، لكن فيما تقدم كفاية للتدليل على ما قلناه من انحراف هذا الرجل عن المنهج السلفي، والله الموفِّق.

متى تصير طائفة من الناس من الفرق الثنتين والسبعين الضالة؟

ومن المعلوم أنَّ مَنْ خالف في أصل كلي من أصول العقيدة السلفية أو كثرت مخالفته في الجزئيات فإنه يخرج بذلك من أهل السنة والجماعة، قال العلامة الشاطبيرَحِمَهُ اللهُ في [الاعتصام: ١/ ٤٣٨-٤٣٩]: «ثم معنى آخر ينبغي أن يذكر هنا وهي المسألة الخامسة: وذلك أنَّ هذه الفِرق إنما تصير فِرقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة؛ لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية؛ لأنَّ الكليات تقتضي عددًا من الجزئيات غير قليل!، وشاذها في الغالب أن لا يختص بمحل دون محل ولا بباب دون باب، واعْتبِر ذلك بـ "مسألة التحسين العقلي" فإنَّ المخالفة فيها أنشأت بين المخالفين خلافًا في فروع لا تنحصر ما بين فروع عقائد وفروع أعمال.

ويجري مجرى القاعدة الكلية: كثرة الجزئيات!؛ فإنَّ المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضًا.

وأما الجزئي؛ فبخلاف ذلك، بل يعد وقوع ذلك من المبتدع له كالزلة والفلتة، وإنْ كانت زلة العالم مما يهدم الدين حيث قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "ثلاث يهدمن الدين: زلة العالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون"، ولكن إذا قرب موقع الزلة لم يحصل بسببها تفرق في الغالب ولا هدم للدين؛ بخلاف الكليات».

قلتُ: والحلبي وأتباعه خالفوا في بعض الأصول كما تقدَّم بيانه، وأما الجزئيات فكثيرة جدًا؛ ولهذا تجد الخلاف بينه وبين أهل العلم السلفيين في تنزيل الأحكام على الأعيان خلافًا شديدًا، وتجد المواقف بينهم مفترقة؛ وهذا ينبئ يقيناً عن اختلاف بينهم في أصل كلي، أما أن يظل الحلبي يدَّعي أنَّ الخلاف بينه وبين العلماء السلفيين المعاصرين خلاف في التطبيق والتنزيل!، فهذا تهوين للأمر وتصوير غير صحيح، وهو ماش على طريقته في تمييع الخلاف وتضييع الحق.

تعظيم السلف وموافقتهم في كثير من المسائل لا يلزم منه عدم الخروج من جماعتهم

وأقول: كون الرجل يوافق ما عليه أهل السنة والجماعة في كثير من جمل مقالاتهم لا يلزم منه عدم الخروج من جماعتهم إذا خالفهم في بعض الأصول والمسائل!؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ [المجموع: ٤/ ١٥٦]: «فعُلم أنَّ شعار أهل البدع هو ترك انتحال إتباع السلف؛ ولهذا قال الإمام أحمد في رسالة عبدوس بن مالك: "أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ"، وأما متكلمة أهل الإثبات من الكلابية والكرامية والأشعرية مع الفقهاء والصوفية وأهل الحديث فهؤلاء في الجملة لا يطعنون في السلف!، بل قد يوافقونهم في أكثر جمل مقالاتهم، لكن كل مَنْ كان بالحديث من هؤلاء أعلم كان بمذهب السلف أعلم وله أتبع، وإنما يوجد تعظيم السلف عند كل طائفة بقدر استنانها وقلة ابتداعها».

قلتُ: فمتكلمة أهل الإثبات مع كونهم يعظِّمون السلف الصالح ويوافقونهم في أكثر جمل مقالاتهم إلا أنهم كلابية أو كرامية أو أشعرية!!، ومعلوم أنَّ هؤلاء ليسوا على مذهب أهل الحديث.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في [المجموع ٦/ ٥٥]: «وأما الأشعرية؛ فلا يرون السيف موافقة لأهل الحديث، وهم في الجملة أقرب المتكلمين إلى مذهب أهل السنة والحديث، والكلابية وكذلك الكرامية فيهم قرب إلى أهل السنة والحديث؛ وإنْ كان في مقالة كل من الأقوال ما يخالف أهل السنة والحديث».

البعض يرد البدعة ببدعة مثلها

أقول: والناس في مخالفتهم لأهل السنة متفاوتون؛ ولا غرابة أن ينتسب رجل لأهل السنة والجماعة ثم تكون عنده بدع وأباطيل وانحرافات، لكن إنْ كان ما ابتدعه من أصل أو قول يفارق ما عليه منهج السلف الصالح ثم يوالي ويعادي عليه، فهذا ليس منهم، وإنْ كان قولًا قاله عن اجتهاد

سائغ فهو مجرد خطأ، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في [المجموع: ٣/ ٣٤٨-٣٤٩]: «ومما ينبغي أيضًا أن يعرف أنَّ الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات: منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة، ومنهم من يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه؛ فيكون محمودًا فيما رده من الباطل وقاله من الحق، لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها، ورد الباطل بباطل أخف منه؛ وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة.

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولًا يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون كان من نوع الخطأ، والله ﷻ يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك. ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة؛ بخلاف مَنْ والى موافقه وعادى مخالفه وفرَّق بين جماعة المسلمين وكفَّر وفسَّق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات؛ واستحلَّ قتال مخالفه دون موافقه فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات، ولهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع الخوارج المارقون».

قلتُ: والحلبي في حربه للسلفيين ورميهم بالغلو والتشدد قد جانب العدل، ورد بباطلِ وبدعةِ التمييعِ والتهوين، ومداهنة أهل البدع، وتضييع أصول ومسائل المنهج السلفي.

متى يخرج الرجل من المنهج السلفي؟

وأقول: سُئل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى ضمن أسئلة وجِّهت له في مسائل منهجية في شريط عنوانه [جناية التميع على المنهج السلفي]: متى يخرج الرجل من المنهج السلفي ويحكم عليه بأنه ليس سلفيًا؟

فأجاب حفظه الله تعالى: «هذا بيَّنه أهل العلم وضمنوه كتبهم ونصائحهم، وهو ضمن منهجهم، وذلك أنَّ الرجل يخرج من السلفية إذا خالف أصلًا من أصول أهل السنة وقامت الحجة

عليه بذلك وأبى الرجوع، هذا يخرج من السلفية.كذلك قالوا حتى في الفروع إذا خالف فرعًا من فروع الدين فأصبح يوالي ويعادي في ذلك فإنه يخرج من السلفية».

أقول: ومن غريب أمر الحلبي في جديد حاله أنه لا يُبدِّع إلا بأمرين:

الأول: أن تكون البدعة قديمة مما اشتهر عند أهل العلم كبدعة الروافض أو المعتزلة أو الخوارج أو المرجئة.

الثاني: أن تكون البدعة جديدة في هذا العصر لكن يتفق عليها عامة أهل العلم لا بعضهم!.

فقد قال في مقاله [حَنانَيْكم.. وهَدادَيْكم.. هذا حدُّ «البدعة التي يُعَدُّ بها الرجلُ مِن أهل الأهواء»]: «عندما يكونُ الكلامُ العلميُّ الكُلِّيُّ الجامعُ مُكَوَّنًا مِن «مبتدأ وخبر» فإنَّهُ يكونُ أكثرَ ما يكونُ موزونًا، بل يكونُ مِن أتْقَنِ الكلام وأضبطِهِ، وأقواهُ وأحسنِهِ، ومِن ذلك: هذا النصُّ العلميُّ الماتعُ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ الذي لو فُهِمَ حقَّ الفَهم، وضُبِطَ حقَّ الضَّبط، ونُزِّلَ حقَّ التنزيل: لَـحَلَّ كثيرًا مِن هاتيك الإشكالات القائمةِ في بعضِ الأذهان! أو تلك التي اخْتَرَعَتْها أذهانٌ أُخرَى!! فمزَّقَتِ الدعوةَ السلفيَّة! ورَمَتْ أبناءَها بكُلِّ شَظِيَّة!!، قال رَحِمَهُ اللهُ في [الفتاوَى الكُبرَى: ٤/ ١٩٤]: "والبدعة التي يُعَدُّ بها الرجلُ مِن أهلِ الأهواء: ما اشتُهِرَ عندَ أهل العِلم بالسُّنَّة مُخالفتُها للكتاب والسُّنَّة؛ كبدعة الخوارجِ، والروافضِ، والقَدَرِيَّةِ، والمُرجِئةِ"، فإن قيلَ: ألا يُوجَدُ مسائلُ أُخرَى «!» تحكُمُونَ بها - على أصحابِها - بأنَّهُم مِن «أهل الأهواء»؟! فالجوابُ: لابُدَّ يُوجدُ؛ ولكنْ بشَرْط أنْ تكون كتلك؛ "ممَّا اشتُهِرَ عندَ أهل العِلم بالسُّنَّة مُخالفتُها للكتاب والسُّنَّة" - مِن مسائل الأصول -؛ لا أنْ يكونَ ذلك مَحْضَ اجتهادٍ!، يحتملُ الخطأَ والصوابَ، والأجرَ والأجرين! - مِن العالِمِ الواحِد أو الاثنين - دونَ عامَّة «أهل العلم بالسُّنَّة» - كما هو ضابطُ كلام شيخ الإسلام، وهو كلامٌ فصلٌ {لو كانُوا يفقهون}».

قلتُ: ولا يجد القارئ لفظ «عامة» في كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ وإنما هو من كيس الحلبي وفهمه!!، ثم لو ذكر واحد من أهل العلم أنَّ هذه بدعة مخالفة للأصول وبين ذلك بالأدلة والبراهين فيجب قبول قوله ولا يشترط موافقة عامة أهل العلم له كما يزعم الحلبي اليوم!.

وخذ مثالًا: القول بأنَّ «لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق»!، كان الإمام أحمدرَحِمَهُ اللَّهُ يبدِّع به، وقد وافقه العلماء دون النظر إلى موافقة أهل العلم المعاصرين له أو مخالفتهم، قال شيخ الإسلامرَحِمَهُ اللَّهُ [المجموع: ١٢/ ٤٢٣]: «ومن المشهور في "كتاب صريح السنة" لمحمد بن جرير الطبري وهو متواتر عنه لما ذكر الكلام في أبواب السنة قال: وأما القول في "ألفاظ العباد بالقرآن" فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى ولا عن تابعي قفا إلا عمن في قوله الشفاء والعفاء وفي إتباعه الرشد والهدى ومَنْ يقوم لدينا مقام الأئمة الأولى: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، فإنَّ أبا إسماعيل الترمذي حدثني قال: سمعتُ أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول: "اللفظية جهمية" يقول الله: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ ممن يسمع؟!، قال ابن جرير: وسمعتُ جماعة من أصحابنا - لا أحفظ أسماءهم - يحكون عنه أنه كان يقول: "مَنْ قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومَنْ قال: غير مخلوق فهو مبتدع"، قال ابن جرير: ولا قول في ذلك عندنا يجوز أن نقوله غير قوله؛ إذ لم يكن لنا إمام نأتم به سواه، وفيه الكفاية والمقنع، وهو الإمام المتبع».

بل لو رجعنا إلى كلام شيخ الإسلامرَحِمَهُ اللَّهُ [الفتاوى الكبرى ١/ ١٩٤] - وأنا من هنا أنصح كل مَنْ يقرأ في كتابات الحلبي أن يرجع دائمًا إلى المصدر ولا يطمئن لنقله بعد ثبوت خياناته وتحريفاته في النقل! - في الموضع الذي ذكره الحلبي، نجده قد فرَّقرَحِمَهُ اللَّهُ بين تفسيق الرجل ورد شهادته حيث اشترط لذلك الشهرة والاستفاضة، وبين التحذير من شرهم حيث قال: «هذا إذا كان المقصود تفسيقه لرد شهادته وولايته. وأما إذا كان المقصود التحذير منه واتقاء شره: فيكتفي بما دون ذلك؛ كما قال عبد الله بن مسعود: اعتبروا الناس بأخدانهم!!، وبلغ عمر بن الخطاب أنَّ رجلًا يجتمع إليه الأحداث فنهى عن مجالسته. فإذا كان الرجل مخالطًا في السر لأهل الشر يحذر منه. والداعي إلى البدعة مستحق العقوبة باتفاق المسلمين، وعقوبته تكون تارة بالقتل، وتارة بما دونه، كما قتل السلف جهم ابن صفوان، والجعد بن درهم، وغيلان القدري، وغيرهم. ولو قدر أنه لا يستحق العقوبة أو لا يمكن عقوبته: فلابد من بيان بدعته والتحذير منها؛ فإنَّ هذا من جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أمر الله به ورسوله. والبدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة...».

الحلبي يعلم أنَّ الذين يجادل عنهم عندهم أخطاء

أقول: والحلبي يعلم أنَّ ما يتبناه المجروحون اليوم ـ كأمثال محمد حسان والحويني وعدنان عرعور والمغراوي والمأربي ـ هي من البدع والمخالفات المنهجية، ومنها بدع مشتهرة عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة كتكفير المصر على الربا عند الحويني!، والتكفير بالجملة عند المغراوي!، وكتأصيلات عدنان عرعور والمأربي الفاسدة ودفاعهما عن أهل البدع المعروفين وغير ذلك من الرزايا، ومع هذا ينازع الحلبي في تجريحهم مع إصرارهم بعد النصح لهم والإنكار عليهم، بل ينازع الحلبي في التحذير منهم وبيان بدعهم!!، ويعد ذلك من باب الخوف والورع!!، بل يعد نقدهم وبيان حالهم غلواً وتشدداً!!!.

فقد قال أسامة بن عبد الله الطيبي وهو من خواص طلبة الحلبي في التعليق على مقال [**موقف إمامنا الألباني من رد الشيخ المدخلي على الشيخ عدنان فيما نقله شيخنا الحلبي!**]: «فشيخنا الحلبي حفظه الله ما زال يلهج بوجود أخطاء عند هؤلاء الدعاة المنتقَدين أو المبدَّعين، وأنَّ الشيخ ربيعًا مصيب في أكثر ردوده على هؤلاء!!، ولكن الشيخ عليًا لم يصل بقناعته إلى رميهم بالابتداع!؛ فهذا هو مربط الفرس، فلا تغالط. وفي هذه العجالة أنقل كلامًا لشيخنا في أحد لقاءات البالتوك تبيّن كذب دعوى أنَّ الشيخ غيّر منهجه القديم؛ ألا فلتتقوا الله!؛ قال حفظه الله: "أنا أقول: إنَّ هؤلاء أنا أعرفهم منذ سنوات بعيدة، وقرأتُ ما كتبوا وسمعتُ ما قالوا، أنا أعلم أنَّ عندهم أخطاء؛ وبعض هذه الأخطاء قد لا يكون قليلًا!!، وأعلم أنه تزيَّد على بعضهم في شيء مما قالواْ وأخذ من بعض كلامهم على غير وجهه، أنا من أستطيع منهم أن أناصحه أناصحه وأذكره وأبين له خطأه وأتواصى معه بالحق والصبر، لكني أخاف الله وأتقيه في أن أبدِّعهم!!، أو أن أخرجهم من السنة!!. مَنْ رأى أنه يكون عامرًا بينه وبين ربه - يكون عامرًا - بتبديعهم وتضليلهم فليفعلوا؛ أنا لا أنكر عليه!!!، وإنما بيننا وبينه التناصح، فإذا تناصحنا فيهم فأقنعني واقتنعت فليحمد الله!، وإن تناصحنا فيهم وتناقشنا فأقنعته أنا فليحمد الله!. أما أن نختلف نحن في ما بيننا ونحن متفقون على ما عند هؤلاء من أخطاء!!، ثم إذا بنا يبدِّع بعضنا بعضا ويسقط بعضنا بعضًا بسببهم، أقول: فليفرح هؤلاء

بخلافنا!، فإنَّ هذا مما يسعدهم ويسعد من وراءهم!!!، لكن إذا أنت تريد أن تبدعهم وأنت مطمئن أنك على ديانة وعلى تحقيق علمي وعلى تقى من الله وتثبت ويقين وبينة فيما أنت تبدعهم به فحسابك على الله والله حسيبك!، وإذا كنتُ أعرف أنا أنَّ عندهم أخطاء، وهذه الأخطاء أعالجها بقدر ما أستطيع من نصيحة من هذه الأخطاء، لكن أعرف أنَّ هؤلاء على ثغرات!!!، أنَّ أصولهم أصول عقائدية سنية سلفية!!، ولا أحد منهم يقول: أنا لست بسلفي!، أو أنا قطبي!، أو أنا حزبي!، أو أنا تكفيري!، بل كلهم يتبرأ من ذلك، وإن كانت يعني على فترات وعلى درجات، فأنا أخاف الله واتقيه في أن أقول هؤلاء تكفيريون!، أو قطبيون!، أو حزبيون!. وأنا أعلم - وربي يعلم مني - أني لست بقناعة على أنَّ هؤلاء على ذلك!؛ وإن كانوا مخطئين، وإن كنتُ أخطئهم وأحذِّر من أخطائهم". وفي هذا النقل غنية وكفاية لكل من تجرد للحق».

قلتُ: فالمسألة كلها عند الحلبي متعلِّقة بالقناعة لا بالأدلة الواضحة ولا بالبراهين القاطعة!!، فتأمل.

ويظهر أنَّ الحلبي على طريقة عدنان عرعور في التخويف والتهديد من تبديع المجروحين لكن بلفظ آخر، حيث قال عدنان: «إذا حكمتَ حوكمت، وإذا دعوت أُجرت»!.

وأقول: وقد بين الحلبي أسباب عدم مجاهرته في نقد محمد حسان والحويني!، فقال في مقال جديد عنوانه [**جواب الشيخ المحدث علي الحلبي على رسالة الشيخ الدكتور صادق البيضاني حول «قضايا منهجية»**]:

«لكنِّي في الحقيقةِ صرتُ أرَى - لأسبابٍ عدَّة - أنَّ المُجاهَرَةَ بنقدِهِما ليس لها كبيرُ فائدةٍ - مِن حيثُ الأثرُ والتأثيرُ-!!!، فآثَرْتُ الإسرارَ بذلك وعدمَ الجهرِ بهِ!!، والتواصُلَ معهُم بالنُّصحِ الرَّفِيق، والتوجيهِ اللَّيِّن، وأختِمُ بذِكْرِ إضافتَيْن هامَّتَيْن في هذه المسألةِ الأخيرةِ:

الأُولَى :أنَّ الواقعَ الجديدَ للشيخَيْن الفاضِلَيْن - محمد حسَّان والحوينيّ - مِن تصدُّرِهِما في القنواتِ الفضائيَّةِ، واشتهارِهِما برَفْعِ رايةِ العقيدةِ السلفيَّةِ، ونَشْرِ السُّنَّةِ الصحيحةِ: اقتَضَى مِنِّي - حسب ما اجتهدتُ - لُزومَ حُسنِ التَّعامُلِ معهما، والتلطُّف بهما؛ وذلك بالشدِّ على أيديهما، والدُّعاءِ لهُما، والمُناصحةِ لهُما، والتواصي بالحقِّ والصَّبْرِ معهُما - نَشرًا للسُّنَّةِ، وتَعاوُنًا على الهُدى -؛ فأهلُ السُّنَّةِ

أعْرَفُ النَّاسِ بالحقِّ، وأرحمُهُم بالخَلْق، وليسَ مِن شكٍّ أنَّ كَسْبَ مِثلِ هذه الطَّاقاتِ - في مِثلِ هذه المَواقعِ - جِدُّ نافِعٍ للدَّعوةِ السلفيَّةِ، وانتشارها بين العامَّةِ والخاصَّةِ، بدَلًا مِن نَبْذِها وإهدارِها، وهذا - مِن حيثُ آثارُ قَنواتِهما المذكورةِ - واقعٌ ملموسٌ محسوسٌ؛ لا يُنكِرُهُ إلّا جاهلٌ به!، أو جاحدٌ له!، فقد نَفَعَ اللهُ - تعالى - بجهُودِهِما كثيرًا مِن العِبادِ في كثيرٍ مِن البلاد، ومَن يعمَل: لابُدَّ أنْ يُخطِئ. مع التنبُّهِ - والتنبيهِ - إلى فوارِقِ ما بَيْنَ أصنافِ تلكُم الأخطاءِ، مِن خطأٍ اجتهادِيٍّ، إلى خطأٍ قَطعيٍّ، ومِن خطأٍ فرعيٍّ، إلى خطأٍ عقائديٍ!!. مع لُزومِ وُجودِ التَّناصُحِ والبيانِ في ذلك -كُلِّه - حَسَبَ الأُصولِ والضَّوابط - هكذا.

الثانية :لو أنَّنِي اختَرْتُ في «محمد حسَّان» و«الحُوَينِي» مثلًا - أو غيرهما - قولًا يُناقِضُ القولَ الذي اختارَهُ بعضُ المشايخِ والعُلماء مِن الطَّعنِ بهما-؛ فهَل في هذا ما يُناقِضُ منهجَ أهلِ السُّنَّةِ وطريقتَهم في أحكامِ الجَرحِ والتعديلِ؟! نَعَم؛ أنا أتكلَّمُ عمَّن لهُم أصولٌ سُنِّيَّةٌ سلفيَّةٌ واضحةٌ صريحةٌ، ولا أتكلَّمُ عن الحزبيِّين، والتكفيريِّين - ومَن لَفَّ لَفَّهُم! -. وعليهِ؛ فإنَّ مخالفتي - أو عدَمَ مُوافقتِي- للشيخ فلان أو فُلان في طَعْنِهِ بِفُلانٍ أو فُلان - ممَّن هُم على أُصولِ نَهْجِ السَّلَفِ والسُّنَّةِ - لا أُؤاخَذُ بها ألبتّة؛ ذلكم أنّي- في الوقتِ نفسِهِ - مُوافِقٌ مَن لا يقلُّ عنهُ مكانةً مِن أهلِ السُّنَّةِ - مِن فُضلاءِ العصرِ وعُلمائِهِ - إنْ لم يكُن أكثرَ وأكبرَ. ناهِيكَ عن أصلٍ علميٍّ راسخٍ مُقَرَّرٍ، وهو: أنَّ الاختلافَ في الجَرحِ والتعديلِ - مِن جهةِ الضَّبْطِ، أو العدالةِ، أو البِدعةِ - خلافٌ اجتهاديٌّ سُنِّيٌّ مُعْتَبَرٌ في القديمِ والحديثِ - ضِمنَ الضوابطِ العلميَّةِ المعروفةِ - وهذا جدٌّ واضحٍ.

ودلائلُ ذلك وشواهدُه - النظريَّة، والتطبيقيَّة - أكبرُ أكثرُ مِن أنْ تُحصَرَ، فلا يُجادَلُ بها!، ولا يَنفِي هذا - أو يُعارِضُ - لُزومَ وُجودِ التَّناصُحِ بيننا، وإبداءِ وُجوه التَّواصِي بالحقِّ والصَّبرِ والمَرحَمَة فينا».

قلتُ: فهو يعلم أنَّ بعض أخطائهما عقائدية؛ ومع هذا لا يجاهر في نقدهما بسبب ما لهما من تأثير في القنوات الفضائية!!، وغفل الحلبي أنه بهذه الطريقة سيغرر العوام بهما، وسيأتي اليوم الذي لا يستطيع أن ينزعهما من قلوب العوام بسبب هذا السكوت والإسرار في النقد!.

ويظهر أنَّ هذا التأثير على العوام صار عند الحلبي مانعًا من نقد المنحرفين بصورة عامة!؛ فقد قال في محمد راتب النابلسي خطيب جامع عبد الغني النابلسي في سوريا: «وجود مثله في سوريا - والحال فيها ما تعلم! - جيد، ونفعه للعوام أكثر».

قلتُ: مع كون النابلسي هذا من المفوضة في الصفات!، ويثني على المؤولة أهل التحريف ويتبنى مذهبهم أحيانًا!، وينكر على أهل الإثبات ويصفهم بأنهم مجسمة!، ومسجده الذي يخطب فيه يضم قبر جده!، ويدعو إلى إحياء الذكرى بمولد النبي ﷺ وينكر على مَنْ يحكم على هذا الفعل بأنه بدعة!، ويصرح في عدم قبول أحاديث الآحاد في العقائد!. ومع هذا فهو ينفع العوام في نظر الحلبي!. ورحم الله تعالى إِمامَ أَهل السُّنَة أَحمد بن حنبل القائل: «إِن أَهلَ البدَعِ والأَهْواءِ لاَ يَنْبَغي أَنْ يُسْتَعانَ بِهِم في شَيء مِنْ أمورِ الْمُسْلمينَ؛ فإنَّ في ذَلِكَ أَعْظَمَ الضرر علَى الدِّين».

وأقول: حقيقة أنا كنتُ عازمًا أن أفرد مبحثًا كاملًا في بيان انحرافات « عدنان عرعور والمغراوي والحويني والمأربي ومحمد حسان» وكلام العلماء فيهم، ليعرف القارئ حقيقة القوم الذين يجادل عنهم الحلبي وكيف أنه يخالف أكابر العلماء في التحذير من هؤلاء، لكني قلتُ في نفسي: الحلبي ينازعنا في مسألة الإلزام والخصام في «مبتدع أو سني وقع في بدعة» كما صرَّح بذلك، فهو يقر أنَّ المتنازَع فيه عنده بدعة!؛ وإنما يجادل في تنزيل الحكم!!، وليس في حد البدعة التي يصير بها الرجل من أهل الأهواء كما يزعم، لكنَّ الحلبي يراوغ في الكلام عند ذكر المجروحين، ومما يؤكِّد ما تقدم: قوله في حاشية كتابه [منهج السلف الصالح]: «ومن أبطل الباطل كما هو حال البعض اليوم أن يُلحَق هذا «المنصف» بذاك المبدَّع لمجرد أنه خالف جارِحاً أو لم ير رأيه!!؛ مع أنه موافق للمبدِّع ذاك في نوع البدعة التي بدَّع بها!، لكنه يخالفه في تنزيلها على عين هذا المبدَّع أو ذاك!!، فهل هكذا كان السلف؟!».

فالحلبي يوافقنا في نوع البدعة التي بدَّعنا بها، لكنه يخالفنا في التنزيل كما يزعم!، ولهذا تركتُ ما عزمتُ عليه.

وأما مَنْ أراد معرفة ملخص حال المجروحين الذين يجادل عنهم الحلبي وبيان ضلالاتهم؛ فسوف يجده في عدة مقالات مكتوبة في الشبكة العنكبوتية، مثل مؤلفات الشيخ ربيع والشيخ عبيد الجابري ومحمد بن هادي وغيرهم، ومن ذلك رسالة أو مقال بعنوان [التنبيهات السلفية على المخالفات الحلبية «الحلقة الأولى»] لأخينا المفضال أبي ليث هادي العراقي وفقه الله تعالى، وهي مختصرة ونافعة.

التحذير من الانحرافات والبدع واجب ولو لم يظهر لك ابتداع المنحرف

أقول: البعض يقر أنَّ الحلبي والحويني والمأربي وأمثالهم ظهرت عندهم مخالفات منهجية وعندهم انحرافات؛ ولكنه ينازع في تبديعم!!.

فنقول لهم: إنَّ المشكلة الرئيسية معكم ليست في كون هؤلاء مبتدعة أم لا؟!

بل المشكلة معكم الآن: هل ما عندهم من مخالفات منهجية وبدع وضلالات يستحقون بسببها الهجر والتحذير منهم وبيان انحرافاتهم أم لا؟

أم يستحقون النصرة والثناء والمجادلة والمخاصمة مع السلفيين من أجلهم؟!

فإنْ سلَّموا أنها بدع وانحرافات منهجية وليست مجرد أخطاء، فعندها يناقشون في مسألة تبديعهم، لكن سواء ظهر لكم أنهم مبتدعة أو لم يظهر، فأنتم مطالبون بالتحذير من انحرافاتهم وبيان حالهم للناس، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ [الفتاوى: ٢٨/ ٢١٩-٢٢١]: «وإذا كان مبتدعًا يدعو إلى عقائد تخالف الكتاب والسنة، أو يسلك طريقًا يخالف الكتاب والسنة، ويُخَاف أن يضل الرجل الناس بذلك: بُيِّن أمره للناس ليتقوا ضلاله ويعلموا حاله، وهذا كله يجب أن يكون على وجه النصح وابتغاء وجه الله تعالى؛ لا لهوى الشخص مع الإنسان: مثل أن يكون بينهما عداوة دنيوية، أو تحاسد، أو تباغض، أو تنازع على الرئاسة، فيتكلم بمساويه مظهرًا للنصح، وقصده في الباطن الغض من الشخص واستيفاؤه منه، فهذا من عمل الشيطان و "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما

نوى"، بل يكون الناصح قصده أنَّ الله يصلح ذلك الشخص، وأن يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم، ويسلك في هذا المقصود أيسر الطرق التي تمكنه».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ [المجموع: ٢٨/ ٢٣٣-٢٣٤]: «فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعًا تخالف الكتاب ويلبسونها على الناس ولم تبين للناس فسد أمر الكتاب وبُدِّل الدين؛ كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله. وإذا كان أقوام ليسوا منافقين لكنهم سماعون للمنافقين قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقًا؛ وهو مخالف للكتاب وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين كما قال تعالى: ﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ﴾، فلابد أيضًا من بيان حال هؤلاء؛ بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم!!، فإنَّ فيهم إيمانًا يوجب موالاتهم وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين فلابد من التحذير من تلك البدع وإنْ اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم؛ بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق لكن قالوها ظانين أنها هدى وأنها خير وأنها دين ولم تكن كذلك؛ لوجب بيان حالها، ولهذا وجب بيان حال مَنْ يغلط في الحديث والرواية ومَنْ يغلط في الرأي والفتيا ومَنْ يغلط في الزهد والعبادة. وإنْ كان المخطئ المجتهد مغفورًا له خطؤه وهو مأجور على اجتهاده؛ فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله. ومَنْ علم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأثيم له فإنَّ الله غفر له خطأه؛ بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى موالاته ومحبته والقيام بما أوجب الله من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك، وإنْ علم منه النفاق كما عرف نفاق جماعة على عهد رسول الله ﷺ مثل عبد الله بن أبي وذويه وكما علم المسلمون نفاق سائر الرافضة عبد الله بن سبأ وأمثاله مثل عبد القدوس بن الحجاج ومحمد بن سعيد المصلوب؛ فهذا يذكر بالنفاق. وإنْ أعلن بالبدعة - ولم يعلم هل كان منافقًا أو مؤمنًا مخطئًا - ذُكر بما يعلم منه، فلا يحل للرجل أن يقفو ما ليس له به علم، ولا يحل له أن يتكلم في هذا الباب إلا قاصدًا بذلك وجه الله تعالى، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، فمن تكلم في ذلك بغير علم أو بما يعلم خلافه كان آثمًا».

أقول:

وليعلم مَنْ لا يعلم وكل مَنْ يتساءل عن سبب انحراف الحلبي - وأمثاله من قبل ومن بعد -: أنَّ التحذير من البدع وبيان حال أهلها واجب، ومَنْ ترك هذا الواجب ابتُلِيَ ببدعة جزاء على إعراضه عن أداء هذا الواجب، وكان سبباً في فتنة الناس وتفريقهم؛ قال تعالى: «فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ»، وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ [المجموع ٧/ ١٧٢-١٧٣]: «وَمَنْ كَتَمَ الْحَقَّ احْتَاجَ أَنْ يُقِيمَ مَوْضِعَهُ بَاطِلًا فَيُلْبِسُ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ. وَلِهَذَا كَانَ كُلُّ مَنْ كَتَمَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَا أَنْزَلَ اللهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يُظْهِرَ بَاطِلًا. وَهَكَذَا "أَهْلُ الْبِدَعِ" لَا تَجِدُ أَحَدًا تَرَكَ بَعْضَ السُّنَّةِ الَّتِي يَجِبُ التَّصْدِيقُ بِهَا وَالْعَمَلُ إلَّا وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ، وَلَا تَجِدُ صَاحِبَ بِدْعَةٍ إلَّا تَرَكَ شَيْئًا مِنْ السُّنَّةِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : "مَا ابْتَدَعَ قَوْمٌ بِدْعَةً إلَّا تَرَكُوا مِنْ السُّنَّةِ مِثْلَهَا" رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَد. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: "فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ". فَلَمَّا تَرَكُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ اعتاضوا بِغَيْرِهِ، فَوَقَعَتْ بَيْنَهُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ، وَقَالَ تَعَالَى: "وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ "، أَيْ عَنْ الذِّكْرِ الَّذِي أَنْزَلَهُ الرَّحْمَنُ.

وَقَالَ تَعَالَى: "فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى"، "وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى"، وَقَالَ: "اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ"، فَأَمَرَ بِاتِّبَاعِ مَا أَنْزَلَ وَنَهَى عَمَّا يُضَادُّ ذَلِكَ وَهُوَ اتِّبَاعُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ، فَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدَهُمَا اتَّبَعَ الْآخَرَ، وَلِهَذَا قَالَ: "وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ" قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّبِعًا سَبِيلَهُمْ كَانَ مُتَّبِعًا غَيْرَ سَبِيلِهِمْ، فَاسْتَدَلُّوا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ وَاجِبٌ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ عَمَّا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ».

متى يُلحق الرجل بأهل البدع؟

أقول: وكذلك يُلحق بالمبتدع كل مَنْ بان له أمره ولم يهجره، أو لا يقبل التحذير منه ولا الكلام فيه!.

فقد قال الإمام أبو داود السجستاني رَحِمَهُ اللهُ كما في [طبقات الحنابلة: ١/ ١٦٠]: قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أرى رجلًا من أهـل السنة مع رجل من أهل البدع، أترك كلامه؟ قال: «لا،

أو تُعْلِمه أنَّ الذي رأيته معه صاحب بدعة، فإنْ ترك كلامه فكلِّمه، وإلا فألحقه به، قال ابن مسعود: المرء بخدنه».

قال الشيخ حمود التويجري رحمه الله في كتابه [القول البليغ: ص٢٣٠-٢٣١]: «وهذه الرواية عن الإمام أحمد ينبغي تطبيقها على الذين يمدحون التبليغيين ويجادلون عنهم بالباطل، فمن كان منهم عالمًا بأنَّ التبليغيين من أهل البدع والضلالات والجهالات – وهو مع هذا يمدحهم ويجادل عنهم – فإنّه يلحق بهم ويعامل بما يعاملون به؛ من البغض والهجر والتجنُّب، ومَنْ كان جاهلًا بهم فإنه ينبغي إعلامه بأنهم من أهل البدع والضلالات والجهالات، فإنْ لم يترك مدحهم والمجادلة عنهم بعد العلم بهم، فإنه يُلحق بهم ويُعامل بما يُعاملون به!!».

قلتُ: وهكذا ينبغي تطبيق هذه القاعدة في كل مَنْ يجادل عن القطبيين والتكفيريين والحزبيين والحداديين والميعيين، وكل مَنْ يجادل عن مبطل وصاحب هوى بعد إعلامه بضلالاته وانحرافاته، فيصر على المجادلة عنه.

دعوى البعض: أنَّ الخلاف بين العلماء السلفيين وبين الحلبي خلاف بين العلماء بعضهم مع بعض!

والبعض يقول: الخلاف بين الحلبي وغيره من أهل العلم، يعدُّ من الخلاف الذي يقع بين العلماء بعضهم مع بعض، فلا ينبغي أن نثير به فتنة ولا أن نحدث به فرقة!!.

والجواب عنه: بل الخلاف هو بين أهل العلم السلفيين وبين الحلبي الذي خالف أصول المنهج السلفي وناصر أهل البدع ووقف معهم في حربهم ضد العلماء السلفيين المعاصرين؛ فليس هو من الخلاف الذي يقع بين العلماء بعضهم مع بعض؛ فلا تخلط يا هذا!. وليعلم القارئ أنَّ الفرقة التي تعقب مثل هذا الخلاف أهون من الفرقة بعد أن يتعاظم أمر المخالِف ويصير له أتباع ومناصرون، وفي ذلك يقول العلامة الشاطبي رحمه الله [الاعتصام: ١/ ٤٩٣]: «حيث تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها وتزيينها في قلوب العوام ومَنْ لا علم عنده، فإنَّ ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس؛

وهم من شياطين الإنس، فلابد من التصريح بأنهم من أهل البدعة والضلالة، ونسبتهم إلى الفرق إذا قامت له الشهود على أنهم منهم. كما اشتهر عن عمرو بن عبيد وغيره؛ فروى عاصم الأحول قال: جلستُ إلى قتادة فذكر عمرو بن عبيد فوقع فيه ونال منه، فقلت: أبا الخطاب؛ ألا أرى العلماء يقع بعضهم في بعض؟! فقال: يا أحول أو لا تدري أنَّ الرجل إذا ابتدع بدعة فينبغي لها أن تذكر حتى تحذر، فجئتُ من عند قتادة وأنا مغتم بما سمعتُ من قتادة في عمرو بن عبيد، وما رأيتُ من نسكه وهديه، فوضعتُ رأسي نصف النهار، وإذا عمرو بن عبيد والمصحف في حجره وهو يحكُّ آية من كتاب الله!!، فقلتُ: سبحان الله؛ تحك آية من كتاب الله؟! قال: إني سأعيدها، قال: فتركته حتى حكها، فقلت له: أعدها، فقال: لا أستطيع!!!.

فمثل هؤلاء لابد من ذكرهم والتشريد بهم؛ لأنَّ ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم؛ إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعدواة!. ولا شك أنَّ التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم إذا أقيم عليهم أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين ومَنْ شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران يركتب أخفهما وأسهلهما، وبعض الشر أهون من جميعه، كقطع اليد المتآكلة، إتلافها أسهل من إتلاف النفس، وهذا شأن الشرع أبدًا يطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل».

بيان حال المنحرفين مِنْ أعظم ما يشغل به السُّنيُّ وقته

البعض من الناس عندما يسمع أهل السنة يحذِّرون من أهل الأهواء ويبينون انحرافات الزائغين في مجالسهم، ينكر عليهم!، ويعتقد أنَّ في هذا ضياعًا للوقت وانشغالًا عن طلب العلم وعن قراءة القرآن وعبادة الله تعالى!، وكأنَّ هؤلاء غفلوا أو تغافلوا عن أنَّ التحذير من أهل البدع من أعظم ما يقوم به السنيُّ الناصح، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في [مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٢٣١]: «وإذا كان النصح واجبًا في المصالح الدينية الخاصة والعامة مثل نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون؛ كما قال يحيى بن سعيد: سألتُ مالكًا والثوري والليث بن سعد أظنه والأوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ؟ فقالوا: بيِّن أمره، وقال بعضهم لأحمد بن

حنبل: إنه يثقل عليَّ أن أقول فلان كذا وفلان كذا؟ فقال: "إذا سكتَّ أنتَ وسكتُّ أنا؛ فمتى يعرف الجاهلُ الصحيحَ من السقيم؟!. ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة فإنَّ بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين؛ حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: "إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلَّم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين؛ هذا أفضل". فبين أنَّ نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا مَنْ يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإنَّ هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء».

وقال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ كما في [الكافية الشافية ط.عالم الفوائد «١٠-١٢»]: «الجهاد بالحجة واللسان مقدَّم على الجهاد بالسيف والسنان؛ ولهذا أمر به تعالى في السور المكية حيث لا جهاد باليد إنذارًا وتعذيرًا فقال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾، وأمر تعالى بجهاد المنافقين والغلظة عليهم مع كونهم بين أظهر المسلمين في المقام والمسير فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٧٣﴾﴾.

فالجهاد بالعلم والحجة جهاد أنبيائه ورسله وخاصته من عباده المخصوصين بالهداية والتوفيق والاتفاق، ومَنْ مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالجهاد مات على شعبة من النفاق.

وكفى بالعبد عمىً وخذلانًا: أن يرى عساكر الإيمان وجنود السُّنَّة والقرآن وقد لبسوا للحرب لامته وأعدُّوا له عدته وأخذوا مصافَّهم ووقفوا مواقفهم، وقد حمى الوطيس ودارت رحى الحرب واشتد القتال وتنادت الأقران: النزال النزال؛ وهو في الملجأ والمغارات والمُدَّخَل مع الخوالف كمين، وإذا ساعد القدر وعزم على الخروج قعد على التل مع الناظرين!!، ينظر لمن الدائرة ليكون اليهم من المتحيزين!، ثم يأتيهم وهو يقسم بالله جهد أيمانه: إني كنت معكم، وكنت أتمنى أن تكونوا أنتم الغالبين.

فحقيق بمن لنفسه عنده قدر وقيمة أن لا يبيعها بأبخس الأثمان، وأن لا يعرضها غدًا بين يدي الله ورسوله لمواقف الخزي والهوان، وأن يثبت قدميه في صفوف أهل العلم والإيمان، وأن لا يتحيز إلى مقالةٍ سوى ما جاء في السنة والقرآن.

فكأن قد كشف الغطاء وانجلى الغبار، وأبان عن وجوه أهل السنة مسفرة، ضاحكة مستبشرة، وعن وجوه أهل البدعة عليها غبرة، ترهقها قترة، يوم تبيض وجوه وتسود وجوه؛ قال ابن عباس: "تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة الضالة"، فوالله لمفارقة أهل الأهواء والبدع في هذه الدار أسهل من مرافقتهم إذا قيل: ﴿ ٱحْشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزْوَٰجَهُمْ ﴾، قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وبعده الإمام أحمد: "أزواجهم: أشباههم ونظراؤهم!!"؛ قال تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴿٧﴾ ﴾، قالوا فيجعل صاحب الحق مع نظيره في درجته!، وصاحب الباطل مع نظيره في درجته!. هنالك والله يعض الظالم على يديه إذا حصلت له حقيقة ما كان فيه هذه الدار عليه يقول: ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا ﴿٢٩﴾ ﴾».

البدع هي التي تفرق أهل الإسلام شيعاً

أقول:

والبعض يزعم أنَّ الكلام في أهل البدع جرحاً وتجريحاً وبيان حال المنحرفين - لئلا يغتر بهم عوام الناس ولئلا يبدَّل الدين - من تفريق الصف وتمزيق الكلمة، فيقول: اتركوا الكلام في فلان وفلان لأنَّه يفرق جماعة المسلمين!.

وهذا جهل بحقيقة الأمر؛ لأنَّ البدع هي التي تفرق أهل الإسلام شيعاً، وأهل البدع هم الذي افترقوا عن صف أهل السنة والجماعة وانحازوا عن جماعتهم بما أحدثوه من أصول وقواعد مخالفة لما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأئمة السلف، فالدرك فيما حدث أو يحدث بين المسلمين من فتنة وفرقة وعداوة وبغضاء إنما سببه أهل البدع.

قال العلامة الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه [الاعتصام (١ / ٢٠٥-٢٠٨)]:

«وأما أن البدع مظنة إلقاء العداوة والبغضاء بين أهل الإسلام فلأنها تقتضي التفرق شيعا، وقد أشار إلى ذلك القرءان الكريم حسبما تقدم في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ ﴾، وقوله: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾، وقوله: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًاۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴾، وما أشبه ذلك من الآيات في هذا المعنى. وقد بين عليه الصلاة والسلام أنَّ فساد ذات البين هي الحالقة، وأنها تحلق الدين. وجميع هذه الشواهد تدل على وقوع الافتراق والعداوة عند وقوع الابتداع.

وأول شاهد عليه في الواقع: قصة الخوارج، إذ عادوا أهل الإسلام حتى صاروا يقتلونهم ويدعون الكفار، كما أخبر بذلك الحديث الصحيح. ثم يليهم كل من كان له صولة منهم وقرب من الملوك، فإنهم تناولوا أهل السنة بكل نكال وعذاب وقتل أيضاً، حسبما بينه أهل الأخبار . ثم يليهم كل من ابتدع بدعة، فإنَّ من شأنهم أن يثبطوا الناس عن إتباع أهل الشريعة ويذمونهم، ويزعمون أنهم الأنجاس المكبون على الدنيا، ويضعون عليهم شواهد الآيات في ذم الدنيا وذم المكبين عليها، كما يروى عن عمرو بن عبيد أنه قال: " لو شهد عندي علي وعثمان وطلحة والزبير على شراك نعل ، ما أجزت شهادتهم"، وعن معاذ بن معاذ قال:" قلت لعمرو بن عبيد: كيف حدث الحسن عن عثمان أنه ورث امرأة عبد الرحمن بعد انقضاء عدتها؟ فقال: "إنَّ عثمان لم يكن بسنة"، وقيل له كيف حدث الحسن عن سمرة في السكتتين؟ فقال: "ما تصنع بسمرة؟ قبح الله سمرة" ، بل قبح الله عمرو بن عبيد. وسُئل يوماً عن شيء فأجاب فيه، قال الراوي: قلت: ليس هكذا يقول أصحابنا، قال : "ومن أصحابك لا أباً لك"، قلت : أيوب ويونس وابن عون والتيمي، قال: "أولائك أنجاس أرجاس أموات غير أحياء".

فهكذا أهل الضلال يسبون السلف الصالح لعل بضاعتهم تنفق ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾، وأصل هذا الفساد من قبل الخوارج، فهم أول من أفشا لعن السلف الصالح، وتكفير الصحابة ـ رضي الله عن الصحابة ـ ومثل هذا كله يورث العداوة والبغضاء.

وأيضا فإنَّ فرقة النجاة ـ وهم أهل السنة ـ مأمورون بعداوة أهل البدع والتشريد بهم والتنكيل بمن انحاش إلى جهتهم؛ بالقتل فما دونه، وقد حذَّر العلماء من مصاحبتهم ومجالستهم حسبما تقدم، وذلك مظنة إلقاء العداوة والبغضاء، لكن الدرك فيها على من تسبب في الخروج عن الجماعة بما أحدثه من إتباع غير سبيل المؤمنين، لا على التعادي مطلقاً، كيف ونحن مأمورون بمعاداتهم وهم مأمورون بموالاتنا والرجوع إلى الجماعة » ا.هـ .

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

مسك الختام

فإني ما كنتُ لأكتب هذه الرسالة وأشغل وقتي في ذلك إلا لأني وجدتُ الكثير ممن توقف في حال الحلبي، كان سبب توقفه أنه يصعب عليه قراءة المقالات الكثيرة الموجودة في المواقع والمنتديات، ولهذا آثر السكوت على جمع هذه المقالات من هنا وهناك ومطالعتها، وهذا الأمر أثر سلبيًا علينا، حيث اضطررنا أن نبين ذلك – في مجالس عدة – كلما استفسر منا سائل يتعذَّر عليه مطالعة المقالات في المنتديات، ولهذا عزمتُ على كتابة رسالة جامعة في ذلك بعد تردد طويل، مع علمي بقلة بضاعتي وتقصيري، وما أجمل الكلمة التي قالها العلامة ابن الوزير رَحِمَهُ اللهُ – فقد انشرح بهذه الكلمة صدري، وأحببتُ أن أختم بها رسالتي – حينما عزم على ردِّ رسالة لأحد المخالفين فقال في [العواصم من القواصم: ١/ ٢٢٣-٢٢٤]: «وقد قصدتُ وجهَ اللهِ تعالى في الذبِّ عن السنة النبوية، والقواعد الدينية، وليس يضرني وقوف أهل المعرفة على ما لي من التقصير!!، ومعرفتهم أنَّ باعي في هذا الميدان قصير!!، لاعترافي أني لست من نُقَّاد هذا الشأن!، واقراري أني لست من فرسان هذا الميدان!. لكني لم أجد – من الأصحاب! – مَنْ يتصدَّى لجواب هذه الرسالة، لما يجرّ إليه ذلك من القالة، فتصديْتُ لذلك من غير إحسان، ولا إعجاب، ومن عُدِم الماء تيمَّم التراب، عالمًا بأني لو كنتُ باري قوسها ونبالها، وعنترة فوارسها ونزالها، فلا يخلو كلامي من الخطأ عند الانتقاد!!، ولا يصفو جوابي من الغلط عند النُّقَّاد!!. والكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه: هو كلام الله في كتابه العزيز الكريم، وكلام من شهد بعصمته الذكر الحكيم، وكلُّ كلامٍ بعد ذلك: فله خطأ وصواب، وقشر ولباب، ولو أنَّ العلماء رَضِيَ اللهُ عَنْهُم تركوا الذبَّ عن الحق، خوفًا من كلام الخلق، لكانوا قد أضاعوا كثيرًا!، وخافوا حقيرًا!. ومَنْ قصد وجه الله تعالى في عمل من أعمال البر والتقى؛لم يحْسُن منه أن يتركه لما يجوز عليه في ذلك من الخطأ!!، وأقصى ما يُخاف: أن يكلَّ حسامه في معترك المناظرة وينْبو، ويعثر جواده في مجال المجادلة ويكبو، فالأمر في ذلك قريب.

إنْ أخطأ؛ فَمَنْ ذا الذي عُصِم؟!

وإن خُطِّيء؛ فمَنْ الذي ما وُصِم؟!

والقاصدُ لوجه الله لا يخاف أن يُنتقد عليه خلل في كلامه!، ولا يهاب أن يُدلَّ على بطلان قوله!، بل يحب الحق من حيث أتاه!!، ويقبل الهدى ممن أهداه!!.

بل المخاشنة بالحق والنصيحة، أحبُّ إليه من المداهنة على الأقوال القبيحة، وصديقُك من أصْدَقك، لا مَنْ صدَّقك!!. وفي نوابغ الكَلِم، وبدائع الحِكَم: عليك بمن يُنذر الابسال والابلاس، وإيـَّاك بمن يقول: لا باس، ولا تاس. فإنْ وقف على كلامي ذكي لا يستقويه، أو جافٍ يسخر منه ويستزريه؛ فالأولى بالذكي أن يخفض لي جناح الذل من الرحمة، ويشكر الله على أن فضله عليَّ بالحكمة، وأما الآخر الزاري وزند الجهالة الواري: فإنَّ العلاج لترقيق طبعه الجامد هو الضرب في الحديد البارد!، ولذلك أمر الله بالإعراض عن الجاهلين!، ومدح به عباده الصالحين».

أسأل الله تعالى أن يغفر لنا ذنوبنا وزلاتنا كلها، وأن يوفِّقنا للصدق والإخلاص والسداد في الأقوال والأفعال والأحوال والأحكام، وأن يهدي من انحرف منا عن الجادة للعودة إليها، وأن يبصِّر مَنْ زيَّن له الشيطان عمله فرآه حسنًا، وأن يثبتنا على الصراط المستقيم، إنه وليُّ المؤمنين.

هذه الرسالة

«والساكتون في فتنة الحلبي صنفان من الناس:

الصنف الأول: الذين سكتوا عنه لأنهم لم يطلعوا على تَغيُّراته وانحرافاته؛ لا من مطالعة كتب ومقالات الحلبي نفسه ولا من ردود أهل العلم عليه، وبقوا على ما يعرفونه من حال الحلبي قبل إعلانه لأصوله الجديدة!.

وطائفة من هذا الصنف يزكيه بناء على ما يعرفه من حاله القديم؛ ولا عبرة بتزكيته في مقابل رد وجرح مَنْ عرفه على حاله الجديد وأصوله الجديدة ممن يتابع ما يجري على الساحة وما فيها من تغيرات.

الصنف الثاني: الذين اطلعوا على كتاب الحلبي ومقالاته والردود عليه، ولكنهم في حيرة من أمرهم، لم يهتدوا بعد في تحرير هذه المسائل وتحقيقها إلى الحق فيها لدقة هذه المسائل وخفائها على غير المنشغلين بعلم الحديث والعارفين لأصول أهل السنة ومفارقتها لأصول أهل البدع، ولكون الحلبي يزخرف القول ويلبس الحق بالباطل، وينقل عن أهل العلم ما لا يحتمله مرادهم وفي غير محل الخلاف، وكذا يبتر في النقل عنهم في مواضع، ولكونه كان من الرادِّين على أهل البدع من التكفيريين والقطبيين، ولكون هناك بعض الغلاة من الحدادية الذين انحازوا إلى فالح وزمرته، فكانت هذه عندهم موانع ومسوغات تمنع من الكلام في الحلبي، وظنوا به ـ حقًا وصدقًا ـ أنه يحارب الغلو والتشديد!. والواقع أنَّ الحلبي لم يحارب الحدادية؛ ولكن لغلوه في التمييع أراه الشيطان أنَّ عند السلفيين المناضلين عن السلفية غلواً، في الوقت الذي يصف فيه رسالة عمان بالوسطية!، والمؤلفين الذين يدعون إلى التقريب بين الفرق في رسائلهم بالسماحة وسعة الصدر؛ فأي غلو في الباطل والتمييع يفوق هذا؟! وهذا القسم من أقسام الناس في الحلبي؛ يظن أنَّ هذه فتنة بين علماء ومشايخ أهل السنة أنفسهم، ولا ينبغي الخوض فيها، ولا الكلام فيها على أحد منهم. وهؤلاء هم المقصودون

في رسالتي هذه، لأنهم حيارى لم يتخذوا موقفًا من هذه الفتنة بعد؛ مع أنَّ مخالفات الحلبي كثرت وتنوعت وظهرت ظهوراً كافياً حتى أصبحت لا تخفى على طالب علم سلفي».



تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الفهرس

العنـــــوان	الصفحـــة

